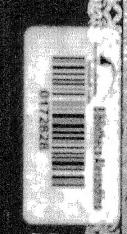
nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version









كتساب شرح النيل وشفاء العليل الجزء الرابع عشر (شان)

اهداءات ۱۹۹۸ وزارة التراش القوميي والثقافة سلطنة عمان

ستلطنة عشمان وزادة التراث القوى والثقافة

شع السنالي وشائع اليل

> ستا ليف العكلامة محمين يوسف إطفايش

أنجزد الرابع عشر

(ثان)

p 1949 / m 12+9

بسيم بسدارهن الرحيم

فصيل

يحكم عليه ببغي باقراره او مشاهدته او بامناء • • • •

فمسل

فيما يعلم به الباغى ، واختلاط وحكم مسال البغى اذا دخل يد احد يقاتل غيره او يقاتل غيره ، وغير ذلك •

(يحكم عليه) أى على المكلف الباغى بدليل قوله (ببشى باقراره) أنه بغى أو فعل كذا مما هـو بغى (أو مشاهدته) ببغى بمال أو دم (أو بامناء) أمينين فصاعدا ، ولفظ الأصل ، أو شهرت به البينة العادلة عليهم والعلم يكون بالبينة ، ومعنى شهرت بالراء شهدت بالدال لأن الشهادة أن لم تؤد فقد خفيت ، وأن أديت فقد أظهرت ، والاظهار بعض شهرة ، ولان أداءها سبب الشهرة ، ومعنى قوله : أن العلم يكون بالبينة ، أن الظن الذى يحكم به يكون بالبينة ، وذلك أن شهادة الأمينين تفيد العمل لا العلم ، وقوله : والعلم يكون بالبينة تقرير لما قبله ، ويجوز أن يريد شهرة البينة العادلة شهرة الشهرة الصحيحة فيفيد أنه يكفى في كونه باغيا شهرته بالبغى ،

او بوجـود مبغى عليه ماله بيده او مالا يعرفه لغيره او اسارى او جرحى او بخبر من صدقه ولو واحـدا · · · · · · · · · · · · ·

وفى « الاثر »: وقال فى الشهرة انه تهرق بها الدماء وتقام بها الحدود ، ومثل ذلك لو أن رجلاً فعل فعلاً يوجب به عليه الحد فشهر ذلك فى الناس فكان يوجد عند الخاصة والعامة لكنهم لا يشهدون عليه بفعل الشر أنه يحكم عليه بذلك ا ه .

(او بوجود) انسان (مبغى عليه ماله بيده) وقد عرفه ممن يبغى ولم يظن أنه بيده بوجه حلال كتبدله من ماله بلا عمد ولقطته ، وكجعل ولده اياه أو عبده أو غيره بيد المكلف الباغى ، وكان يبيعه أحدهما أو غيرهما له (أو) بوجود واحد أو يقدر أو بوجوده ، ونرد الضمير الى الانسان المقدر المبغى عليه ، لا بقيد كونه مبغيا عليه (مالا ") بالتنوين عطفا على ماله (يعرفه) أى يعرفه الانسان الذى فرضنا أنه مبغى عليه لا بقيد كونه مبغيا عليه ، فأنما ذلك استخدام ، وأنما قلت ذلك لأن المراد أن الانسان وجد مالا " بيده وليس كما قال (لغيره) أى معرفة لغير نفسه سواء كان مبغيا عليه هو أيضا أو لم يبغ الا على صاحب هذا المال ، وكانت عليه أمارة البغى أو ظنه أو حققه أو ظنه غيره أو حققه غيره ، ولو واحد أو شهر (أو أسارى) من غير البغاة كما هو ظاهر ، لأنه لا يكون الانسان يأسر ممن معه (أو جرحى) من غير البغاة ، وأما منهم فذكره بقوله : أو بوجود أمارة بغى عليه (أو بخبر من صدقه ولو واحدا) ذكرا أحداً أو أن له المال ، والجيز ولو عبدا ، أو كان له المال ،

ففي « الاثر »: وعن رجال مر عليهم مواش في غارة والنساء الثرهم

او برجود اسارة بغى عليه كموت او جرح فيه او سوق مال لا يعرف له او رفعه على دابته او باتيانه طاردا ما معه من حيوان وغلب على الظن

طالبات فاستغاث النساء بهم ، فالجواب انهم يخلصوا الماشية من أيدى المغارة بكل معنى قدروا عليه لانها سرقة وظلم ظهر لهم وعليهم أن يمنعوا النساء ممن اراد ظلمهن (أو بوجود أمارة بغي عليه) أي على الانسان الصادق بكل واحد من الموجود فيهم موت او جرح ، ويجوز رد الضمير الى الجيش المعلوم بالمقام (كموت أو جرح فيه) ، أي في جيش الباغي او في بمعنى مع ، وذلك بأن ترى قوما مجروحا بعضهم أو دفنوا احدا او رايته ميتا ويطمئن نفسك أنهم بغاة أو يخبرك ظان" فتطمئن (أو سوق مال لا يعرف له) المال يشمل الغنم والابل والبقر وما يحمل عليها لانك اذا سقت ابلا او بقرا عليها احمال صح على التوسع أن يقال: سقت احمالا ، وذلك السوق على عادة المشى ، واما بالعجلة وألاسراع كما هو عادة من اغار واضد مالاً فقد ذكره بقوله : او باتبانه طاردا الخ ، (أو رفعه على دابته) وذلك أن يكون بمعونة أن يكون ليس ما ساق مما يملكه أو ليس ما حمله على ذلك أو رفعه على دابته مما يملكه أو مما لا يملكه لكن لا يعتاد ان يمشى به مطلقا الى حيث هو حين رئى (أو باتيانه طاردا) مزعجاً في المشى (ما معه من حيوان) وشرط ذلك كله أن يتقوى بشيء ما كما قال (وغلب على الظن) ظن الرأى أو ظن العامة أو ظن الامناء ، وقيل : لا يحكم عليه بالعلامة والأمارة ولا بالتصديق ولا بغير ذلك بل بالشهادة أو البينـة العادلة او الاقرار واشار لهذا القول في التصديق بالتعبير عنه يجوز قبل قوله: باب ان كان قوم بمنازلهم ، وأشار اليه في ذلك المحل ، والى القول العلامة صاحب الآصل •

أو حقق انه حرام فيفعل به ما ذكر من دفع ونزع وقتال ومنع واخد ولا يهجم عليه ان اتبع فوجد مختلطاً بغيره ، ولا يقاتل كذلك • •

وفي « الآثر » : وعن هارون الى أبى عبد الله وذركت امر ولدى يوسف ابن عبد الله أنه قتل ليلا ووجدوه قدام بيت ابن حصين ، وقلت : ان عدة عزابتهم انتظرونى نشترك مع امرهم ، وما الذى نشترك معى ، وقد صح عندنا ان هذا ولد يوسف هو برىء من قتله فهو جان ، وقلت : انهم ذكروا سجميمان أنه حضر وأن ابنه المعلم اتفق على ذلك فما اتهموا ، وقلت : انى أشير عليك بما تفعل فيهم ، اعلم أيدك الله أن أمر الدماء شديد بادر فيها ما قدرت عليه مما جوزك اليه العلم لئلا يتفق عليك ما لا تقدر عليه والدماء يؤخذ عليها باليقين ، فان لم يكن فالتهمة ، فأذا صح عندك التهمة على أحد ممن حضر أو كان ذلك على يده فاذ تنتظر شيئا فاحبسه ، فأذا حبسته اشركت أمرك مع غيرك ، فما صح عندك فعلته فيه سجميمان أو غيره ، ابنة المعلم أو غيره ،

(او حقق انه حرام) باقرار الباغى أو قول الأمناء او سمى الظن الراجح تحقيقا مجازاً للمبالغة ، والا فالاقرار وشهادة الأمناء تفيد العمل والظن لا العلم اليقين ، ويحتمل أن يريد بالتحقيق المشاهدة (فيفعل به ما ذكر من دفع) به عن المال (ونزع) للمال منه وابقائه هناك (وقتال ومنع) له عن المال (واخف) للمال ومروره به (ولا يهجم عليه) بل يطب بامهال (أن اتبع فوجد) الباغى المتبوع (مختلطاً بغيرة) من الناس (ولا يقاتل) حال كرنه مختلطاً بغيره (كذلك) لئلا يصيبوا غير الباغى ، ولئلا يرد عليهم من خلطوا به وينتصر لهم ، ويناسب ذلك قوله تعالى : ﴿ ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطئوهم إلى تعالى : ﴿

بل يقصد رب المال ماله فياخذه ويقاتل عليه من حال دونه ويسفك دمه ان لم يكن بيده على حرز لربه ، وبغى مقاتله عن ذلك ان لم يعلمه ربه اذ ساغ له حفظه والذّب عنه ، ، ، ، .

الى قوله : حير لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً اليما يهر وقوله تعالى : حير وما كان الله ليعذ بهم وانت فيهم ويه والله لا يخفى عليه شيء ، وأيضاً اذا هجموا لا يعرف من معه انه قصد وحده فيقاتلون عنهم وعليه ، او ربما كانوا قد عقدوا معه الصحبة (بل يقصد رب المال ماله فياخذه ويقاتل عليه من حال دونه ويسفك دمه ان لم يكن بيده على حر زلا لابه في وهو الباغى اذا لم يعلمه باغيا فاعطاه ليحرز له او علمه باغيا ، وان المال مغصوب ، لكن لا يعلم ان الجائى هو صاحبه ، وكذا ان لقطه أو وهب له او اتصل بيده بوجه حلال ولم يعلم انه من باغ أو نزعه من باغ أو لقطه وقد علم أنه من باغ ، أو دخل بيده بوجه وقد علم أو علم بعد أنه من باغ فحرزه ليرده لصاحبه اذا عرفه ولم يعلم أن القاصد اليه بعد أنه من باغ فحرزه ليرده لصاحبه اذا عرفه ولم يعلم أن القاصد اليه وحجة أذ يلزمه حفظه ، وحرم عليه تسليمه بلا حجة حتى يصح عنده بيان أنه لقاصده وما كان الله ليضل قوماً بعد أذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ،

(وبغى مقاتله) صاحب المال او غيره (عن ذلك ان لم يعلمه) اى ان لم يعلمه الذى بيده المال مقاتله (ربته) بالنصب على انه مفعول ثان ، أى ان لم يعلم الذى بيده المال أن الذى جاء يقاتله هو رب المال أو نائبة الصحيح النيابة (اذ ساغ له حفظه والذب عنه) كما ذكرته بالمعنى وزيادة

⁽١) سورة اللتح : ٢٥٠

قبل قوله: وبغى مقاتله اذ لم اعلم انه سيذكره هنا ، فان قاتله فلصاحب المال قتله ، ويفعل معه ما يفعل مع من ليس المال لمه كما ذكره بقوله: وبغى مقاتله ،

(ولا يمنعه منه أن علمه ربه) بنصبه مفعولا ثانيا أو نائب ربه نيابة صحيحة ، وأن علم صاحبه ولم يعلم هذا الذي خرج منه اليه لا باغيا ولا غيره أو علمه غير باغ فيما ظهر الامر فيه جملة فالظاهر أنه لا يعطيه صاحبه حتى يتبين أنه صار الى يد من صار اليه منه بببغى (والا) يكن لم يمنعه بل منعه منه (صار باغيا كالأول) الذي بغى فأخذه من صاحبه ، فالأول بغى بالاخذ ، والثانى بغى بالمنع ، فيفعل منه صاحب المال أو نائبه ما يفعل مع من أخذه منه بالبغى ،

(ولا يعدر) من كان المال بيده من يد الباغى او غيره او بالتقاط او نحوه من وجوه دخول الملك فحل قتاله ولو اعتل بالخوف الذى يذكره (في منع ربه) او نائبه (منه ان علمه) انه رب المال او نائبه (بخوف) متعلق بيعدر (من اضرار باغ له) في عرضه او ماله او بدنه ولو بقتل ، او عرض غيره أو ماله او بدنه كذلك ، لما مر في محله عن « الديوان » بقوله من انه يموت الرجل ولا ياكل مال غيره بتعدية ولا يستهلكه بجساسة والمراد باكله اتلافه باكل أو شرب أو اعطائه احدا غير صاحبه ، أو منعه عن صاحبه لغاصبه أو غيره ، أو غير ذلك ، وأن أراد بالأكل أكله في بطنه فاعطاؤه مساو له فحكمها واحد بالقياس الجلى ، وأذ حرم أن يستهلكه فاعطاؤه مساو له فحكمها واحد بالقياس الجلى ، وأذ حرم أن يستهلكه

وخير من جاز عليه ان علم ان ما حازه واكله كان بيد من اخذه منه يغصبه في اخذه منه للرد لربه • • • • • • • •

بالجساسة حرم بالأولى ، والفحوى استهلاكه باعطائه الغاصب وبالمساواة والقياس الجلى منعه عن ربه أو نائبه ، ويقاتل على الأصل ، والعرض ، ويحل الدم بالبغى بأخذ الأصل أو منعه أو أفساده ،

وفى السؤالات عن البى حسان: من قاتل عن ارضه ظلم مرة ، ومن قاتل عن ارض غيره ظلم مرتين ، ومعناه أنه لا يقاتل على الارض اذا كان يصل اليها بالحكم ، وأما غيره فان غاصبه يهرب به ، أو معناه أن من أنشأ قتالاً حراماً عن ارضه فقد ظلم مرة ، ومن أنشأ في أرض غيره فمرتين .

(وضير من جاز عليه) باغ (ان علم ان ما حازة) اى اضده ، ممن هو فى يده فكان فى يده هو (واكله) ، اى تملكه وليس ملكا له ، وانما سمى التملك اكلا لان اكل الشىء مسبب عن كونه ملكا له ولازم لزوما بيانيا لكونه ملكا له ، وكذا الأكل بمعنى التصرف فيه مع بقائه ، وانما قلت ذلك لان المسالة مفروضة فى بقاء المال لقوله فى اضد للرد لربه ، ولذلك لم ابق الأكل عن ظاهره من الأكل فى البطن ، ولم افسره بالاتلاف (كان بيد من أخذه) ذلك الغاصب (منه بغصبه) اى غصبه من غاصب ، وكذا لو كانت الغصبة ثلاثة فصاعدا كل واحد يغصب من الآخر أو تداوله غاصبان أو اكثر بغصبه من غاصب هو عمرو من غاصب منه (فى اخذه) متعلق بخير أى خير فى أن ياخذه (منه) أى من الغاصب الأخير (للرد لربه) ان علمه أو لم يعلمه لعله يعلمه فان أيس منه انفقه أو أوصى به ، ولا يرده ان علمه أو لم يعلمه لعله يعلمه فان أيس منه انفقه أو أوصى به ، ولا يرده

للغاصب الآول ، ولا لغيره من الغصبة وانما سمى الغاصب من الغاصب غاصباً مع أنه ليس ملكا للغاصب المغصوب منه لأن الذى أخذه من الغاصب لم ياخذه ليرده لمالكه بل لياكله أو يتلفه أو يتصرف فيه (بما مر) متعلق باخذه أى يتكلف أخذه بالقتال والدفع وقتل من يمنعه أو لا يتوصل ألى الآخذ الا بقتله وقتل ما يمنع به ويحمل عليه ومفاجأتهم فى غفلة أو نوم أو نحو ذلك (وفى تركه) معطوف على فى أخذه أى خير فى أخذه وفى تركه ، وانما ذكر التخيير هنا وام يذكره فى غاصب من صاحب المال مع أن التخيير صحيح فيه أيضاً لأن أخذه من غاصب من مالكه أكد ، وانما تجب تنجية مال المسلم أذا كانت بلا قتال ، وقيل : لا تجب ولو بلا قتال ،

(وكذا يخير في كل مال مريب) اخذه ممن في يده برببة او اخذ غصبا من غاصب من مريب بفتح الميم اسم مفعول رابه براء فالف فباء ، وكذا في كل مال حرام ، مثل أن يغصب مال من يخالط الحرام أو الربا أو يغصب الربا أو ما اعطى المغصوب منه في زنى أو لعب ولهو ، فأن اخذه فأنما معطيه من انتقل منه الى المغصوب منه ، سواء غصب من ذى ريبة أو حرام ، ووجه ذلك ونحوه أو حرام أو عن غاصب أو أكثر عن ذى ريبة أو حرام ، ووجه ذلك ونحوه أن النهى عن المنكر بقدر الطاقة ، فاذا اطاق بيده فعل بيده كهذه المسائل ،

(وحل لمن جاز عنه باغ دفاعه وقتاله عن مال اخذه) لا يحل له اخذه ولو ريبة ولو لم يعلم ربه ويعمل فيه بعلم ان نزعه منه) بان يعطيه ربه ومن طلب باغيا على ماله وجمع له وقتله ووجد ما اخده مال غيره او علم ذلك قبل قتاله أو باختلاطه غيره او باختلاط اموال بيده .

او الفقير ان لم يعلمه او ثمنه او يوصى به او يعطيه لمن هو فى يده بالريبة ولا يزكيه ، وقيل يزكيه ان تم فيه النصاب او علم صاحبه انه تم عنده اذا كان مما يزكى ، والا فحتى يعلم أنه يتجر فيه ، والصحيح أنه لا يزكيه لان صاحبه ممنوع عنه .

(ومن طلب باخيا على ماله) او مال غيره (وجمع له) رجالا" يقاتله بهم ، أو قاتله وحده أو مع واحد او اثنين (وقتله) بنفسه او بغيره او لم يقتله (ووجد ما أخذه) ذلك الباغى (مال غيره) وكان يطلبه على مال نفسه وعلى مال نفسه قاتل ، أو وجد ما أخذه الباغى مال رجل آخر مثلا غير مال الرجل الذى يطلب له ماله (أو علم ذلك قبل قتاله) علم أن ما أخذه الغاصب غير ماله ، وكذا أن علم أنه مال رجل غير الرجل الذى يطلب له كما مر أن له أن يطلب الباغى بمال غيره ويقاتله عليه (أو) علم (باختلاطه) أى باختلاط ماله بمال (غيره) أو باختلاط مال رجل بمال رجل مثلا أو باختلاط مال رجل يطلب له رجل مثلا أو باختلاط مال الغاصب بمال الطالب ، أو مال رجل يطلب له نلك الطالب ماله أو مال رجل آخر أو اختلاط ذلك كله أو بعضه من باقى الصور التى ذكرت ، أو لم يعلم بالاختلاط في صورة فرضت حتى أخذها من الغاصب أو قاتل (أو) علم (باختلاط أموال بيده) وكذا مظنة الاختلاط من علم أن ما بيد الغاصب من ماله نوعين فصاعدا كتمر وغنم أو ماله ومال غيره كذلك ، كتمره وغنم غيره لاو مال غيره كتمر رجل وغنم رجل ، وكذا غيره كذلك ، كتمره وغنم غيره لاو مال غيره كتمر رجل وغنم رجل ، وكذا

جاز ذلك وهجومه على ذلك ولا عليه ، وان قتله وخرج المال للباغى ضمنه وما افسد في ماله ، ولا ياثم ان هجم عليه وفعل به ذلك باقراره او نحوه مما مر ولو لزمه الضمان

انواع (جاز) فى ذلك كله (ذلك) المذكور من النزع والقتال والقتل على حد ما مر" كله ، (وهجومه على ذلك) على غفلة أو نوم أو نحوه أو اشتغال ، فأذا نزع مختلطاً فرزه وأو صل كلا بيد صاحبه أو فقير أن لم يعلم ، وحزر ماله ورد للغاصب ماله ، وأن كان لا يفرز هذا المختلط فعل بسه ما مر فى كتاب القسمة فى المال المختلط الذى يعسر فرزه ، كشعير وبر ، او يستجيل كزيت بزيت ،

(ولا) اثم (عليه) اذا فعل ذلك باقرار أو بينة أو مشاهدة بغى أو شهرة أو أمارة ترجحت أو بخبر من يصدقه ، لكن يلزمه الضمان في الحكم اذا شاهد ووقع الانكار ولا بيان •

(وان قتله) ، اى قتل الباغى (وخرج المال للباغى ضمنه) ، اى ضمن ذاته بان يعطى ديته ، (و) ضمن (ما افسد فى ماله) حال القتال او قبله او بعده لانكشاف الغيب ان المال له فليس بباغ من حيث ان المال لمه فعليمه ان يضمن له المال ان لم يمت ، ولوارثه ان مات مسع ديته (يلا ياثم ان هجم وفعل به ذلك) المذكور من قتل ونزع مال او احدهما (باقراره) انه باغ او انه فعل كذا مما هو بغى (او نصوه مما مر ") كالبيان على انه باغ ومشاهدة بغيه او شهرة وامارة ترجحت ، وخبر من يصدقه (ولو لزمه الضمان) المعهود ذكريا وها ضمان الدية المذكورة بقوله : ضمنه ، واما المال فالد يضمنه الانه فعل كما يجوز له ، ولما

وقيل: لا أن فعل باقراره ، والضمان أنما هو للدية لاباحة التقدم اليه شرعا ، ولزم القود من تقدم اليه بلا جائز ، ، ، ،

كان أمر النفس أعظم لزمته الدية اذ تبين خطأه اذ فعل كما لا يجوز له ، ألا ترى أن في الخطأ الدية في نص القرآن فلا خلاف فيها بخلاف الخطأ في المال ، فالمشهور أن فيه الضمان ، وقيل : لا ضمان ، وايضا اذا قتل الامام أحدا فتهيئ انه برىء فديته في بيت المال ، وأن زو رعليه الشهود فعليهم على ما مر في هذا الكتاب التاسع عشر وغيره عند الله .

وفي « الآثر » : ولزم الضمان والدية والمال عند الله مخبره أو من شهد به أن أخبره بزور أو شهد به (وقيل : لا) ضمان للدية عليه (أن أبعل) القتل (باقرارة) أنه باغ أو أنه فعل كذا مما هو ببخى لأنه هو الذي أخبر بموجب القتل وهو البغى ، فهو كمن أقر " أنه قاتل ولى فلان فقتله فلان ، وأنما لزمته الدية في القول الأول مع أن المقتول هو الذي أوجب القتل لنفسه أذا أقر " بموجبه لعظم القتل ، فغاية ذلك أنه خطأ تسبب فيه المقتول والخطأ فيه الدية ولا حق للانسان في أباحة قتل نفسه لأحد ، فلو أباح نفسه لمن يقتله أو يجرحه جرحاً غير جرح مداواة لم يجز له أن يقتله أو يجرحه عرحاً غير جرح مداواة لم يجز أو الآرش ، وقيل : لا ، وكذا غير الجرح من تأثير أو دونه أو تفويت منفعة أو الأرش ، وقيل : لا ، وكذا غير الجرح من تأثير أو دونه أو تفويت منفعة فقط لا للمال أيضاً ، ولا للنفس بالقود (لاباحة التقدم اليه) ، أي الو فقط لا للمال أيضاً ، ولا للنفس بالقود (لاباحة التقدم اليه) ، أي الو القود فلم يجز له القود .

(ولزم القود من تقدم اليه) ، أى الى القتل (بلا) أمر (جائز)

والاثم وضمان المال لبغيه ٠

شرعا (والاثم وضمان المال لبغيه) اذ تقدم الى القتل والمال بلا بيان ولا اقرار ولا مشاهدة ولا خبر من يصدق ولا أمارة ترجحت ولا شهرة ، واذا وقع المبغى عليه على الباغى ، فللباغى قتاله اذا لم يعلم أنه المبغى عليه ، وان علمه فليذعن بحقه ، فان لم يقبل منه الاذعان قاتله ، وان ذهب ليقود نفسه فالتقى مع أولياء المقتول فعرفوه ولم يعرفهم فانه يقاتل عن نفسه أن عارضوه ، وأن قتل واحدا منهم أو جرحه ثم علم فلا شيء عليه ، وقد أمضاه العلم لذلك ،

ومن أفسد فى أموات البغاة أو المحاربين أو الطاعنين فى الدين أو المرتدين أو المجرمين وكل من حل قتله فعليه دية ما أفسد الا أن فعل به مثل ما فعل ، والله أعلم •

بساب

جاز لن يريد اتباع باغ وقتله أن يستعين عليه بغيره ، وللمستعان

به اعانته ان کان امینا ، ، ، ، ، ، ، ،

بساب

في الاستعانة على الباغي وجناية الجيش

(جاز لمريد اتباع باغ وقتله) واخذ ماله من الباغى او الاخذ وحده أو القتل وحده (أن يستعين عليه بغيره) ممن لا يتعدى الحدود ، وقيل : يجوز ان يستعين بمن يتعدى هذا اذا كان يأتمر بأمره وينتهى بنهيه ، وفي « الأثر »: سالته عن مسلم كان في قوم من أهل الجملة هل له أن يخرج الحق من أهل البغى وحدده ؟ قال : أن وجد واحدا يتعاون معه فسبيل ذلك ، وأن لم يجد فيشترك مع من كان من أهل الجملة ، ولكن يكون لهم قائدا في ذلك ولا يكونوا له قيادا .

(و) جاز (للمستعان به اعانته ان كان) هذا المستعين (المينا)

- 1Y -

(م ٢ - شرح النبل ٢/١٤)

او صدقه او كان معه من هو كذلك ، ولا يستعان بمن يجاوز حكم الله فيه في نفس او مال او خيف منه ذلك ، ولا يصطحب معه بمن يجاوز الحق مطلقا

صادقاً في قوله أن ذلك باع ولا يجاوز الحدود في افعاله في القتال (أو صدقه) في أن ذلك باغ سواء قال له الأمين أو المصدق انه باغ ، أو قال له : شاهدت بغيه ، أو رأيت أمارة البغى ، أو قال : انه قامت بينة بغية أو شهرت (أو كان معه) أي مع المستعين (من هو كذلك) ، أي أمين أو مصدق ولو واحدا أو شاهد المستعان به البغى أو رأى أمارته أو شهر عنه أو قامت عنده بينة أو أخبره أمين أو مصدق ولو كان المستعين جائرا أذا كان لمه من يرده عن الجور .

(ولا يستعان بمن يجاوز حكم الله فيه) ، اى فى الباغى لحقد او تار عداوة او لاخذ المال لحبه او لجهل او غير ذلك ، او لكونه يجاوز حكم الله تعالى فى الجملة فلا يستعان به لئلا يجاوز فيه حكم الله تعالى ، ولا يعين من يجاوز الحد ولمو استعانه (فى نفس او مال) او فيهما ، سواء كان قد جاوز حكم الله تعالى فى غيره قبل او اتهم او الخبر بانه يجاوزه او بانه يفعل كذا مما هو مجاوزة له ، وقد مر حديث الاستعانة بالمشرك بالمنع ولو على مشرك (او خيف منه ذلك) المذكور من مجاوزة حكم الله فى نفس او مال لجهل او ريبة او لتهمة على نحو حقد او ثار (ولا يصطحب معه بمن يجاوز الحق مطلقا) للقتال ولا لغيره لئلا تكون صحبته له اعانة على الجو"ر ، ولئلا يلزمه الذنب ان اصطحب معه لغير قتال حتى يتبين ان الحق عليه فلا يفبل صحبته ولا يعقدها ولا يتركه يصاحبه ، وان مضى للقتال فجاء يعينه يفهاه ورده ان قدر عليه ، والا ترك هو الى وقت آخر ان امكن التأخير نهاه ورده ان قدر عليه ، والا ترك هو الى وقت آخر ان امكن التأخير

ولو على قتل مباح قتلـه ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

والا مضى على غير نية صحبته (ولو على قتل مباح قتله) لعله يفعل محرما ، مثل أن يمثل بالمقتول أو يعذّبه •

قال البو يعلى شداد بن أوس عن النبي على : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء ، فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة ، واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد " احدكم شفرته وليرح فبيحته » (١) ، ومعنى كتب اوجب او طلب ، والأول مذهب الاصوليين ، واكثر الفقهاء ؛ والثانى أعم لشموله الاتيان بكمالات الاحسان ، فمن أراد فرضا أو نفلا ً فليحافظ أن يأتي به على أكمل ، ففضله أكثر من عمل لا احسان فيه ولو كثر ، ودخل في الحديث ان يتركُ المعاصى وأكل ما يتأذى برائحته ، فيكون قد أحسن الى الملائكة الانهم يتأذون بالمعامى والروائح المنتنة ، ويحسن في تسليمه من الصلاة اليهم والى مسلم الجن والانس بان ينويهم ، واذا طلب الاحسان في القتل والذبح بأن لا يكون بموسى كليلة أو مفلولة فالاحسان اولى بالطلب ، ولا بالتمثيل ولا بالجر بعنف الى موضع القتل أو الذبح ، ونية التقرب والشكر على نعمة القدرة على تلك الدابة وتحليلها ، وإن تضرب بنبل حتى تموت ، وإن لا تتخذ غرضا ، وقد صح " لان من فعل ذلك فهو ملعون ، سواء أريد للذبح أو لا ، وأن لا يشوى الجراد والسمك حتى يموت ، واسهل وجوه قتل الادمى ضرب عنقه بالسيف ، وعنه علي : « من مثل بذى روح ثم لم يتب مثل الله به يوم القيامة » (٢) ، وهو مخصوص بغير القاتل المثل ٠

⁽۱) بتنق عليه ،

⁽۲) رواه بسلم ۰

وذكر عن بعض المتقدمين ان من قتل برد"ة أو كفر يحرق بعد موته بالنار ، وزعم قومنا أن أبا بكر وخالد بن الوليد فعلا شيئاً من ذلك ، وفعله ابن ابى طالب على في المرتدين ، وانكره ابن عباس ، والصحيح المنع ، واما قطعه على العرنيين وارجلهم وتسميل اعينهم فانما ذلك قبل تحريم المثلة ، وايضا سملت اعينهم الانهم سملوا اعين رعاة ابل الصدقة ، وروى أنهم قطعوا اليدى الراعى ورجليه واغرسوا الشوك في لسانه وعينيه ، وقد روى انه علله : « امر بتحريق رجلين من قريش » (١) ، ثم قال : « كنت امرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا بالنار وان النار لا يعذب بها الا الله تعالى ، فان وجدتموهما فاقتلوهما » (٢) ، وامر قبل ذلك برجل يحرق بعد أن يقتل فوجدوه مقتولاً بحية فاحرقوه ، ومن الاحسان أن لا يسلخ الذبيحة ولا يقطع منها الا بعد تحقق موتها ، بل يعصى ان عجل قبل ، وحرمت على المشهور ان كانت حية ، وإن لا يحد الشفرة وهي تنظر ؛ ولا يذبح أخرى وهي تنظر ، ومر" ﷺ برجل واضع رجله على صفحة شاة وهو يحده شفرته وهي تلحظ اليها ببصرها ، فقال : « افعلا قبل هذا ؟ اتريد أن تميتها موتات ؟ » (٢) ، ولا يذبح اخرى قبالتها ، وروى : « انه مر رسول الله عِنْ برجل يجر شاة باذنها فقال : دع اذنها وخذ بسالفها » (٦) ، اى مقدم العنق ، وانفلتت شاة جزار حتى جاءت الى النبي على فاتبعها فاخذها وسحبها

⁽۱) رواه ابو داود .

⁽۲) رواه ابن هنان والبيهتي وابن باهه .

⁽۳) رواه الترمذي وأبو داود ،

ورخص ان لم يستعن به على ذلك ولم يتفق معه على صحبة او قتال ويترك وفعله ، وكذا في كل قتال في دفاع او ظهور مما فعلته معرة الجيش •

برجلها ، هقال لها النبى على : « اصبرى لامر الله ، وأنت ياجرار فسقها سو°قا رقيقا » (١) ،

(ورخص) ان يمضى الى القتال ويشرع فيه ولو بحضرة الذى يجاوز حكم الله ولو كان يقاتل ذلك المجاوز معه فى موضع واحد ومن موضع آخر او مضى معه نهاه او لم ينهه (ان لم يستعن به على ذلك) القتال (ولم يتفق معه على صحبة او قتال ويترك وفعله) بالنصب على المعية ، أى يترك مع فعله الذى هو القتال لا يلزم ترك القتال به ، وان جاوز الصد لم يلزم الا نهيه عن مجاوزة الحد ويبقى على القتال ولو لم ينته ، وان قدر على اقامة الحد عليه ونزع ما بيده فعل والا خاف ان ينضم الى العدوان نهى ، أو نزع منه ، فلا ؛ وقد مر الخلاف هل تقام الحدود فى الحرب او حتى يفرغ منها ؟ وذلك للقادر على اقامتها ،

(وكذا في كل قتال) ، اى وكذا رخص فى كل قتل او ابيح المضى (فى دفاع او ظهور) او شراء فى زمان الظهور او شراء فى زمان الكتمان او شراء فيما دون الظهور وفوق الكتمان فلا شىء على المسلمين واتباعهم ، وضمن رخص معنى ابيح ، ولذلك تعلق به قوله : (مما فعلته) من جناية فى نفس او مال (معرة الجيش) ، اى مكروه الجيش ، اى ما يصدر منهم

⁽۱) رواه الداراتطني ،

ولزم ذلك فاعله وان اكلت مال احد قصد الامام واستعان به على جميع ماله ورده منها ويرده له ويغرم متلفه وان فعل ذلك مستعان به على قتال باغ فاعان وقتل واكل به به على قتال باغ فاعان وقتل واكل

مما هو مكروه تكرهه النفس من جناية فى نفس او مال ، واسناد الفعل الى المعرة مجاز من اسناد الفعل الى المفعول بلا طريق لما يبنى للمفعول ، او اطلق لفظ فعلت على معنى اصابت ، اطلاقا للعام فى الخاص ، أى مما اصابته معرة الجيش ، اى مكروه الجيش الخ ، ويجوز أن يريد بمعرة الجيش سفهاؤه لانهم مكرهون فى النفوس لسفههم ، ويجوز نصب معرة منونا ورفع الجيش فاعلا لفعلته ، وانتثه لانه جماعة ونصب على الحال ، (ولزم ذلك فاعله) وحده لا الامام ونحوه ولا فى بيت المال ولا من حضر من الجيش أن لم يعنه ،

(وان اكلت مال آحد قصد) من اكل ماله (الامام) او قائد الجيش او من امره سيده (واستعان به على جمع ماله ورده منها ، ويرده) ذلك الامام او نحوه (له ويغر م) - بتشديد الراء - الامام (متلفه) بالنصب ، وكذا ان قتلوا ، فان اولياء المقتول يقصدون الامام او نحوه للقصاص او للدية ، وكذا الجرح ونحوه ، ولا يقاتلون جيش الامام او نحوه الا ان امره الامام او نحوه والا فحين فعل الضر ، فللمضرور الدفع عن نفسه ، وقد مر بسط الكلام على ضمان الامام وعدم ضمانه قبل قوله : ولا قاصدا به سلبا او سرقة ،

(وان فعل ذلك) التعدى فيكون مجملاً فصله بقوله : فأعان وقتل وأكل) مستعان به على قتال باغ فأعان وقتل) النفس أو لم يقتلها (وأكل) مالاً ،

ای الخذه لان اخذ الشیء سبب لاکله فی البطن او اتلافه (نزع ذلك) المال (منه المستعین ورده علی اربابه ان قدر علیه) وان لم یعرف اربابه حفظه لهم واوصی به او یفرقه علی الفقراء (والا) یقدر علیه (افترق) ضمنه معنی لم یبق ، ولذلك صح قوله : (معه هو والذی لم یاكل معه) من جند المستعین وجند المستعان به (ان اتبعهم الباغی) الاول البغی علیه باكل ماله ، ای ان اتبع الباغی الاول هؤلاء المستعینون وهؤلاء المستعان بهم لاجل من اكل مالهم ، واما ان قصده وحده دون من لم یاكل فجائز للباقین ان لا یفترقوا عنه ، ولكن لا یعینونه ، وحكم بغی المستعان به اذا بغی بالجرح ونحوه او بالقتل حكمه اذا بغی باخذ المال فیطلبونه بالقود او الارش او بالدیة ، وان لم یقدروا علیه فارقوه ان اتبعهم الباغی الاول المبغی علبه ،

(وان خافوا منه) ، اى من الباغى الاول ان يغلبهم (ان فارقوا آكل ماله) وهو الباغى الثانى (تركوا الفراق وقاتلوا ودافعوا آتيهم) عن انفسهم ومالهم لا عن نفس الباغى الثانى ولا عما أخذ من المال (لا بقصد منع الباغى من ماله بقتال) ، بل يقصدون بقتالهم الدفع عن انفسهم ومالهم (ولو ادى) قتالهم (لنعه) ، اى منع الباغى الاول (منه) ،

اذا لم يقصدوا الا نجاتهم واموالهم •

أى من المال الماخوذ منه (اذا لم يقصدوا الا نجاتهم واموالهم) ولهم أن يمنعوا الباغى الثانى من القتل اذا لم يتحل بين الأول وماله أو اختلط ماله حتى لا يميز أو لا يدرى موضعه ، ولهم منعه أذا قصده الأول ليبغى عليه باخذ ماله لأنه لا يجوز أن يقضى لنفسه بقتال بل يحاكمه ، وأله أعلم .

فصيبل

ان خرج على قصد القتل والأكل أو احدهما فأكل مالاً فلقيه مريد مثله فقاتله عليه ونزعه منه جاز له أن قصد رده لربه لا أن أخذه ، وأن لمال الباغي

فصيل

(ان خرج) الانسان (على قصد القتل والأكل أو احدهما فأكل) اى فاخذ (مالا فلقيه مريد مثله) أى مريد مثل ما اراد من قتل وأكل أو احدهما بنصب مثل بمريد أو بجره على الاضافة أو بالرفع نعت مريد للأكل أو القتل أو لهما مماثل له فى ارادة ذلك ، ولو اختلفت الارادتان ، فأن الأول قد أمضاها والأخير لم يمضها (فقاتله) هذا المريد الآخر (عليه) أى على المال الذى اخذه (ونزعه منه جاز له أن قصد رده) من الأول (لمربه) أى جاز للآخير ما فعله من القتال والنزع من الأول ان قصد بهما رده لصاحبه (لا أن) قصد بالقتال (اخذه) الهاء عائدة للآخير (وأن لمال الباغي) ولا سيما مال غير الباغي فانه

لنفسه أو لحمية وفتنة أذ كان بذلك باغيا ويقاتله عليه الأول ، وكذا المبغى عليه أن أتبعه ليقتله ويأكل ماله لا في الحكم ، • • •

اشد منعآ (لنفسه) او لغيره اللام الاولى للتقوية والثانية متعلقة باخذه (او لحمية) عطف على لاخذه (وفتنة اذ كان) هذا الاخذ للمال (بذلك) المذكور من الاخذ لحمية او فتنة (باغيا) على انه اراد اخذ المال الماخوذ ولو لربه ولا سيما ان اراد اخذ مال الباغى النفسه او غيره او ليعطيه عوضا لرب المال (ويقاتله عليه الاول) فالباغى الاول لزمه ان يتوب ويعتقد لربه وان يرد عنه مريد اخذه لغير ربه وان جاء مامون على رده لربه فهو مخير بين ان يمكنه منه وبين ان يرده هو لربه او يرسله مع موصل ، وان لم يامنه مريد اخذه لربه ذهبا به او اخرجا يامنا عليه ، وان لم يامن هو مريد اخذه لربه ذهبا به او اخرجا أمينا يتفقان عليه ، وان لم يعلم الاول من جاء ليرده لربه هل به حمية وفتنة او اخلاص استوثق له ان يوصله ويعهده او يتفقا على امين ليس قصده ذلك فيوصله .

(وكذا المبغى عليه ان اتبعه ليقتله) لا لرد ماله (وياكل ماله) اى مال الباغى او ليفعل القتل او الاكل فللباغى قتاله ومنعه ولزمه ان يرد له ماله ، وانما جاز للباغى بل وجب ان يقاتل المبغى عليه المتبع له لان هذا المبغى عليه لم يقصده لاخذ ماله نفسه بل لاخذ ماله ، اعنى اخذ مال الباغى او لقتله ليصل الى ماله اعنى مال الباغى لا مال نفسه او لقتله ولو لم يحل بينه وبين ماله ، او نطق بما يعلم به انه اراد البغى كقوله : اكل مال الباغى فانه باغ ايضا فى الحكم (لا فى الحكم) واما فيه فلان يقال للباغى الاول : لك القتال لانه اخذ مالا ومضى به قمن اين يعلم فى الحكم الله يراد البغى على الباغى الاول ان كان ماله بين يدى الباغى ، والا او لم يحل بينه لم يحل بينه

وجاز لمن قصد ببغى واكل ماله وارو عبداً أو انثى أو مشركاً دفع الباغى ، وان باستعانة عليه أو استئجارة معينة وله اخذ الاجرة على طلب ماله ورده لا على دفع البغى ولو جاز لمعطيها عليه ، ولا ينصت ، . . .

وبين ماله او نطق بما يعلم به انه اراد للبغى كقوله: آكل مال الباغى فانه باغ ايضاً في الحكم ·

(وجاز لمن قصد ببغى) عليه فى بدنه (و) بـ (اكل ماله) او بالحدهما (ولو عبد ا) مال السيد فى يد عبده كانه مال للعبد (او انثى او مشركا دفع الباغى) والدفع واجب ، وانما قال : جاز نظرا الى قوله : (وان باستعانة عليه استثجارة معينة) اى عقد الأجرة لمن يعينه فالدفع واجب فليدفع بما امكنه بنفسه او مع غيره أو بغيره باجرة او دونها فيقاتل العبد على مال سيده او مال بيده ان كان مثل قيمته او اكثر والا فلا يقاتل ، وقيل : يقاتل .

(وله) اى لمعينه (اخذ الاجرة على طلب ماله ورده) اذ لا يجب عليه رد مال اخيه بالقتال الا ان كان فوت ماله الى موته فانه يجب عليه رده فلا تحل له الاجرة و (لا) تحل (على دفع البغى) عليه فى نفسه لوجوب الدفع عنه (ولو جاز لمعطيها عليه) اى على دفع البغى لان المعطى بعطى ليقيم الحق ، والذى يأخذ بائع دينه بدنيا ، وكذا لا ينوى طالب الاجرة او قابلها على الدفع على المال او رد"ه انه يأخذها على دفع البغى من حيث انه بغى على نفس الدفع عن المال والرد (ولا بنصت) بالبناء

للمفعول أو بالبناء للفاعل الذي هـو مريد الدفع عن نفس أو مال (لتحجير المبغى عليه) في نفسه أو ماله أو فيهما (وأن قصده باغ وأن على ماله) متعلق بباغ أو بقصد أي لأجل ماله أو بتحجير أي لتحجيره ولو على نفسه (وقام مريد دفاعه) عطف على قصده (عنه) متعلق بدفاع (وقتاله) عطف على دفاع (وحجر عليه أن لا يفعل عليه ذلك) المذكور من الدفاع والقتال (ومنعه) بالامساك له أو اغلاق الباب أو نحو ذلك (منه أو وسعه عليه) ، أي جعل ذلك المذكور من الدفاع والقتال واسعا أن لا يفعله أي جعله في حل أن لا يفعله ولا يمنعه ذلك الحجر عن فعل ذلك أن لا يقتله) ، أي الباغي ، (ويدفع ظلمه) ويرده عن المال ، وذلك لان دفاع الباغي حق لله تعالى من حيث بغيه فلا يسقط بترك المبغى عليه ،

(ولا) ينصت لصاحب الحق ان حجر عن صاحب الحق ان يطلبه (ان اكل) الباغى (ماله وقام طالب حقه رده) له (وقال له أيضا) صاحب الحق : (لا تطلبه) فلا يترك الطلب من اجل قوله (بل يطلبه ويفعل كالمستعان به) فيقاتل وينزع ويفعل ما يصل به الى المال (أو قال له : لا ترد لى مالى) عطف على قوله : قصد باغ ، أو قوله : اكل ماله فلا ينصت اليه (بل يرده وأو بقتال) يقاتل ولو قال له : لا تقاتله .

ولا يضمن ما تلف منه برده الا ان قال له : لا تتبعه فانى اعطيته له قبل او ذلك ماله ، وان اخبره بما يدل على دخوله ملك الباغى بعد بغيه فانه يتبعه عليه ، ويخرج منه الحق ويقاتله ان ابى منه .

(ولا يضمن ما تلف منه بردة) او بعد رد ه الا ما ضيعه او تعمد الله ، وان صرف المحتسب ماله فى الدفع على النفس او عن المال او فى رد المال ، وقد حجر عليه المبغى عليه فلا يدركه عليه ، وكذا ان استاجر على ماله على ذلك فعليه الأجرة لا على المبغى عليه لانه حجر عليه ، وان كان بيت المال فمن بيت المال ، وليس كما اذا لم يحجر عليه ، وقيل : ان حجر عليه ان يقاتل على ماله فلا يقاتل (الا ان قال له) اى لكن ان قال : (لا تتبعه فانى اعطيته له قبل) اى قبل ان ياخذه او اعطيته بعد اخذه او اعطيته الا ، (او ذلك) الذى اخذه (ماله) لا مالى ، فلا يقاتله احد على ذلك المال ولا ينزعه منه ، وان بغى بافساد مال او نفس وقال دلك المبغى عليه ان المال الذى ذهب به ماله او اعطيته قبل فلا يرده احد ولا يقاتله عليه ، ولكن يتبعه من حيث بغيه بافساد ما افسد فيقاتله ان لم ينصف ، وكذا ان قال له ذلك من يصدقه غير المبغى عليه فيما ذكره المصنف وفيما ذكرة .

(وان اخبره) من بغى عليه او من يصدق (بما يدل على دخوله ملك البغى بعد بغيه) مثل ان يبغى بسلبه ثم يترك له عوضا عما له على البغى عليه بوجه من الوجوه (قانه يتبعه عليه) اى على البغى لا على المال (ويقاتله ان ابى منه)

او اراد بغيا ثانيا وان اكل مع ماله مال غيره او مع مال من بينه وبينهم حرب وفتنة على حمية جاز اتباعه وزجره على بغيه لمتطوع اى لمن اكل ماله في الأموال ، لا على قصد رد مال محاربيه ومفاتنيه واعانتهم ٠

اى من الحق ان يخرج منه (او اراد بغيا ثانيا) على متبعه على المبغى عليه الأول او على غيره ٠

(وان اكل) الباغى (مع ماله) اى مال من فرض انهم بغوا عليه ، ويجوز رد الضمير في ماله للباغى (مال غيره) كان بيده بحرام او غصب او بوجه من وجوه الامانة او بعضه اى ساق مال غيره مع ماله او مضى به (او) ساق مال غيره (وبينهم) الضمير عائد على من (حرب وقتنة على حمية) او غير حمية مما هو الضمير عائد على من (حرب وقتنة على حمية) او غير حمية مما هو باتباعه ، وان علق بزجر ف « على » بمعنى عن (التطوع) متعلق بجاز اي جاز الريد طاعة الله ممن لم يبغ عليه (اى الن اكل ماله في الاموال) اى في جملة الاموال فيرد المتطوع مال غيره ، سواء كان مال غير باغ او اى في جملة الاموال فيرد المتطوع مال غيره ، سواء كان مال غير باغ او غيره مطلقا كذلك على قصد انكار المنكر وازالته وايصال من له الحق الى عقيره مطلقا كذلك على قصد انكار المنكر وازالته وايصال من له الحق الى عقد ولو باغيا اذ لم يحل ماله (لا على قصد رد مال محاربيه ومفاتنيه) بل قصد اظهار الحق وازالة الباطل ، ومحاربوه ومفاتنوه في كلام المصنف قوم واحد اتصفوا بالصفتين المحاربة والمفاتنة .

• • • • • • • • • • • •

وفى « الآثر »: وسالته عن رجل وجد رجلا يتولاه ورجلا لا يتولاه بقتتلان ، والغالب الذى لا يتولاه ، ماذا يصنع ؟ قال : يرده وان لم يكف فليقاتله حتى ينجيه منه ، وقيل : يامرهما بالكف ليظهر امرهما ويرفعهما الى السلطان ، وان لم يكف فليدفعه اشد ، واشه اعلم .

بسساب

لمن جاز عليه باغ اتباعه والأمر به والكراء عليه وان لم ياكل مالاً ،

بساب

فيما يجوز لمن جاز عليه البغاة سواء كان يراهم أو لا يراهم

لكنهم في حريم بلده ، ويجوز أيضاً لن لم يكونوا في حريم بلده أن يفعل ما يفعل من كانوا في حريم بلده ٠

(لمن جاز عليه باغ اتباعه) للرد منه والانصاف منه (والأمر به) ، اى باتباعه لذلك (والكراء عليه) اى على الاتباع ، اى وجاز له ان يؤاجر من يرجو فيه النفع على اتباع الباغى (وان لم يأكل مالا) وذلك انه يتبع مطلقا ليخرج منه حد البغى ، وان لم يذعن قوتل ان قاتل ، وان قتل فهدر ، ثم ان قتل احدا أو جرحه أو ضره فى بدنه اقتص منه أو أعطى الدية أو الارش ، قيل : القتل ياتى على الحد وان الضد مالا رده ، وان ابى

ولزمت الأجرة به ان اكله ، وان كره او جهلت او جهلت على قدر العناء

من الاذعان او القصاص او الدية او الارش او الرد اجبر ، وان قاتل قوتل وهدر ان قتل .

(ولزمت الأجرة ربه أن أكله) ورده هذا المتطوع (وأن كره) أعطاء الأجرة ، وقال : انى لم آمر برده او لم آمر بالاستئجار او لم يرده لأن ذلك نفع له ، وقيل : يعد متبرعا لأنه لم يامره برده ولا بالاستئجار ، ووجه الأول أنه حصل له منفعة ، ولم ينتو التبرع فيدرك عليه ما اعطى من مال نفسه الجرة لمستأجره ، بفتح الجيم ، وان كان لما يعط ادركها المستاجر بالفتح عليه لا على صاحب المال ، وإذا أعطاه أدركها هو على صاحب ا المال ، وكذا كل ما صرف من ماله في رد ذلك المال ، فقيل : يدركه ، وقيل: لا مثل ما يعطى لكبير البغاة على رده ولمن ينفذ كلامه فيه (او جهلت) بأن قالوا: لكم الأجرة أو نعطى ما تيسر أو ما يقدر الناس لكم (أو جهلت على قدر العناء) متعلق بقوله : لزمت ، لكن باعتبار تسلطه على قوله : جهلت ، او محذوف خبر لمحذوف ، ای هی علی قدر العناء ان جهلت سحذف المبتدا والشرط ، وإن أسرف في عقدها بأكثر مما توجد فله صاحب المال بعدل ، وكيفية عقد الأجرة أن يقول مثلاً : لك بكل عشرين دينارا ديناران ، او نحو ذلك ؛ وهذا يصلح ان علم قدر المال الذي سلب او لم يعلم ، وان خرج اقل مما قال ان له عليه كذا فليحاسبه ، وله ايضا ان علم كم هو أن يقطع له أجرة دون ذلك المال لا مثله ، ولا أكثر منه ، وذلك بنظر الصلاح ، مثل ان يقول له : رده اعدهك عشرة دنانير ، وقد علم انه احد عشر او اثنا عشر او ما فوق ذلك ، وان جهل كم هـو فقطع الآجرة

والا لزمت المستاجر ان لم يكن بيت المال ، والباغي اصناف : عاصب وسارق وآخذ بخفية وقاطع وسالب ، • • • • • • •

فخرجت مثله او الكثر او علم فقطعها مثله او اكثر فلا يدرك شيئا على صاحب المال ·

ومثال جهل الآجرة ان يقول: اعطيك اجرة او اعطيك ما سده او م يحب فلان او ما يرضى به صاحب المال او نحو ذلك (والا) باكل مالا (فرمت المستأجر) بكسر الجيم (ان لم يكن بيت المال) وان ذان همه لان الآجرة حينئذ على ردع الباغى فقط لا على مال لعدمه ، فضلا عن ان يعطيها صاحبه ، وان عقدها على مال فبان انه لم ياكل مالا فله عدا الذهاب وما صرف الآجير عليه ،

وفى « الأثر » : سئل عن قوم جازت عنهم غنيمة قوم ، هل نهم أن يقاتلوا عليها ؟ قال : لا الا أن استعانهم اصحاب الغنيمة ، وقيل : بقابلون عليها ولو لم يستعينوا بهم عليها ، وروى عن أبى معروف أنه قال : لبس علينا أن نترك المسودة أن يمضوا بالغنيمة علينا في هذا الحيل .

(والباغى اصناف : غاصب وسارق ، وآخذ بخفية ، وقاطع وسالب ا وقاتل وجارح ومؤثر فى البدن ، ومفوت منفعة عضو ، وماد " يده الى حسد او ثوب احد ساخرا به مهينا له ، كمن يمد يده يريد ان يقبض احدا من لحيته ، وقاصد لزنى بفرج او يد او لمس او لكشف عورة ، والسرقة لغة اخذ المال خفية بقصد الاختفاء عن مالكه أو نائبه ليتملكه او بنتفع به او متصرف فيه او يفسده او يفوته عنه او يعطيه غيره ، واخذه باله عاقل

او مجنون او صبى قل او كثر من حرز او غيره ، وفي الشرع باعتبار انه كبيرة كذلك الا أنه بشرط أن ياخذه البالغ العاقل ، وهذا بغى باعتبار القطع كذلك ، الا أنه بشرط أن ياخذه البالغ العاقل من حرز وهو قدر ربع دينار بلا شبهة له فيه ، وهذا ايضاً بغى ، ولا يقطع المجنون والصبى ومن أخذه من غير حرز أو من حرز أبيح له الدخول كخديم يدخل على الحرز ، وساكن حيث الحرز مع مالكه ولا عبد من مال سيده وأب من مال ولده ، وقيل : وغريم من مال غريمه وذلك للشبهة ، قيل : ولا في زمان المسغبة ، وفي ذلك خلاف ياتى ان شاء الله تعالى ، وروى الخطيب عن أبى أمامة عنه على : لا قطع في تمر لا قطع في زمن المجاعة ، وعن رافع بن خديج عنه على : لا قطع في تمر ولا في كثر ، أي في جمار النخيل ، رواه أصحاب المحديث من قومنا .

وروى عن ابن ابى ارطاة عنه على : لا تقطع الآيدى فى السفر ، ولا قطع على الانسان فيما بيده ، وقيل : يقطع لما روت عائشة رضى الله عنها : كانت امراة تستعير المتاع وتجحده فامر النبى على بقطع يدها ؛ وعن جابر بن عبد الله عنه على : « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع" » ، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله على انه سئل عن التمر المعلق من اصاب بفية من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء فعليه الغرامة والعقوبة ، ومن خرج بشيء منه بعد ان يؤويه الجرين فبلغ المجن فعليه القطع ، وانما قال : فلا شيء عليه لانه كان ذلك عندهم مباحاً فى المدينة ، فاذا لم يرض صاحب المال غرم ، وان لم يكن عرف ابضاً عوقب بلا قطع ،

وتقدم تعريف الغاصب في محله ومراده باخذه خفية الذي يأخذه بغرر او غش أو ايهام او تطفيف أو ايهام في الحساب ، والذي يخالط غيره فيأخذ

وتختلف احكامهم ، فمن اظهر بغيه دهم بقتال وهجم عليه به ويؤذ منه ما أخذ ويمنع منه كسالب وغاصب لا على سارق أو مستخف ،

منه خفية الذى ياخذ مال غيره لنفسه او لغيره تملكا او انتفاعا او تغوينا اخفائه عن الناظر ان كان هناك ناظر انه اخذه كما لا يبحل ، بل يظهر انه له ، أو ان له تملكه او أن له وكالة أو خلافة أو امارة فيه أو أنه له أو أنه أدل أو أنح ذلك مما يخفى به عن ناظره أن كان أنه الخذه ، ، لا يبحل .

والقاطع من يرصد الناس في طريقهم في البلد أو خارج البلد ليصرهم مالهم أو بدنهم ، والسالب الذي يخالط الرجل مثلاً فأذا رأى منه عد خطف من يده أو من بين يديه أو ممن حضر عنده وهرب .

(وتختلف احكامهم فمن أظهر بغيه دهم بقتال) اى غشى بلا اعلام، انه يجاء لقتاله أو لا (وهجم عليه به) ولو حال نوم أو غفلة أو نحو ذلك وروى عن عبد الله بن عمر أن النبى على أغار على بنى المصطلق وهم غارو فقتل مقاتلهم وسبى ذراريهم ، وعن كعب بن مالك أن النبى على كان أراد غزوة ورسى بغيرها ، وعن الصعب بن جتامة : سئل رسول الله : عن الدار من المشركين يبيتون فيصيبون من نسائهم وذراريهم فقال : هم معهم عن الدار من المشركين يبيتون فيصيبون من نسائهم وذراريهم فقال : هم معهم

(ويؤخذ منه ما اخذ منه ويمنع منه كسالب وغاصب) وقاطع ، ها عليهم بقتال ، وسواء في ذلك صاحب المال وغيره كما مر أن المانسان ياخذ من الغاصب ما بيده من مغصوب ، سواء كان له أو لغيره فيوصل ما غيره لصاحبه (لا على سارق) عطف من قوله : عليه ، أي همه عا مظهر بغى لا على سارق (أو مستخنف) بانواعه .

ويدعى لقاض او امام او جماعة فان ابى اجبر ، فان قاتل حل قتاله وجاز الهجوم عليه لاخف سلاحه ، وما يمنع به ليقدر عليه فيخرج منه الحق ، فان كابر ضرب بلا قصد موته ولا بموصل اليه ، فان مات به لم يلزم به الثم ولا غرم ، فان وصل بعض البغاة طالبهم بعد اكل المال . . .

(ويدعى) سارق او مستخف (لقاض) اى الى قاض (او امام) او حاكم أو سلطان يحكم بالحق (او جماعة) تحكم بحق (فان أبى) ان يرتفع الى من ذكر (اجبر ، فان) أبى و (قاتل حل قتاله ، وجاز الهجوم عليه الأخذ سلاحه وما يمنع به) نفسه أو ذلك المال أو كليهما كفرس وحمولة ، وان لم يوصل الى المال أو اليه لاخراج الحق الا بافساد ما ذكر من سلاح وغيره أفسده (ليقدر عليه فيخرج منه الحق) مطلقاً وينزع المال منه أن أخذه ،

(فان كابر) أى استعمل الترفع ولم يذعن (ضرب) ولو لم يقاتل (بلا قصد) بتنوين قصد ونصب ما بعده به فتكون لا داخلة على النكرة (موته ، ولا بموصل البيه) أى الى الموت (فان مات بسه) ، أى بالضرب (لم يلزم به اثم ولا غرم) للدية ولا قود وان جرح فلا أرش ، وكذا كل ما وقع به بلا قصد موت ولا ضرب بما يوصل اليه ولا حظ ً لذى الحق في قهره وضربه الا أن بداه بالضرب (فأن وصل بعض البغاة) بنصب بعض على المفعولية (طالبهم) بكسر اللام والرفع على الفاعلية بأن ذهبوا فلحق متبعهم المخولية (طالبهم ، وكذا لو وصل أولهم أو أوسطهم (بعد أكل المال) أى بعد الخذهم المال سواء كان باقياً عندهم أو لا ، الا أنه أن لم يبق فانما مقاتلونهم بعد الدعاء للحق والرد واخراج الحد فيابوا فيقاتلوا ، والمصنف

ولم يكن معه شيء منه ، فان اجتمعوا على حالهم الأول قاتل كل من ادرك منهم وقتله ، وان متخالفا عنهم لنع من لا حق بهم طالب لهم او عيتنا حارسا مخبرا به او معينا لهم وان سائقاً لما اخذوا . . .

فرض الكلام فيما اذا بقى المال عندهم مميزا (ولم يكن معه) أى مع ذلك البعض (شيء منه) أي من المال ، ولا سيما أن كان معه شيء منه أو كله

(فان اجتمعورا) اى بقوا على معنى الاجتماع ولو بلاحق (على حالهم الأولى) اى ان بقوا على حالهم الأولى التى اخذوا المال بها من كونهم على كلمة واحدة فى الانتصار والذب والمنع للمال اذا كان (قاتل) الطالب (كل من ادرك منهم قتله) لانهم كلهم كرجل واحد من كان المال عنده ومن لم يكن اذا اصروا على منع المال والانتصار عليه ، ولانه بقتل مثلاً يتوصل الى المال وقد مر انه يقتل كل ما يمنعه عن الوصول المبع وكذا الى الباغى .

(وان) كان الذى ادركه الطالب (متخلفا عنهم) على قصد المكت او البطء في المسى (لمنع من لا حق بهم طالب لهم) بجر طالب نعتا للاحق او متخلفا عنهم لغير ذلك طالبا للحقوق بهم ، وانما غيتا به بالنسبة الى جملة العدو فانها اقوى منه (او) كان (عينا) اى مراقبا بعينه لمن يجى ، ممن يطلبهم (حارسا مخبرا به) اى بطالب يجىء (او معينا لهم) غمر حاضرين حال الاخذ والبغى ، ولا سيما ان كانوا حاضرين اعنى العين والحارس والمعين (وان سائقا لما اخذوا) غير مقاتل حين الاخذ وغيم ولا سيما ان كان مقاتلاً ، وانما قلت ذلك ليصح كونه

لا تلفا عنهم او بعيدا منهم بمراحل حتى لا ينفعهم ولا يدفع عنهم ، او مريضا او معتلاً كذلك ، ويدعى للحق ان لم يكن من قطاع حل قتلهم سرا وجهرا ،

سائقاً أن يكون غاية لقوله : قاتل كل من أدرك ، والا لم يصح أن يكون غاية له ، وقد جعله غاية كما جعل كونه متخلفاً لمنعهم أو عينا أو معينا ، ويجوز أن يكون فوله: وأن سائقًا لما أخذوا غاية لقوله: معينًا ، كأنه قال: ولو كانت اعانته بسوق ما اخذوا ، وهذا اولى لقربه ، ثم طالعت الاصل فوجدته هو المناسب له (لا تلفا عنهم ') ذاهبا عنهم لحاجة تاركا لهم ذاهبا عنهم لضلاله عنهم في طريقه أو لدهشة الحرب والغارة ، ولا كاثنا معهم ظهر منه انه تركهم لكونهم لم يعطوه او اعطوه قليلاً او لم يعطوا من احب أن يعطوه او لكونهم لم ياخذوا بكلامه او فاتنهم بكلام منه او منهم او غير ذلك لكن ان كان بيده مال قوتل عليه ان لم يسلمه الى طالبه بحق (أو بعيداً منهم بمراحل) أو مرحلتين أو مرحلة أو أقل ، لكن بحيث لا ينفعهم ولا يدفع عنهم كما يلوح اليه يقوله (حتى لا ينفعهم ولا يدفع عنهم) فانه يفيد أن العلة النفع والدفع ، فأن كأن بحيث يخاف منه ذلك قوتل والا فلا أن كأن بيده مال فان ابى ان يسلمه (أو مريضاً أو معتلاً) كمرتعش أو منكسر او اعرج او اعمى او شيخا (كذلك) اى حتى لا ينفعهم ولا يدفع عنهم ، و مكذا من لا ينفعهم ولا يدفع عنهم فان كان الاعمى او الشيخ أو الاعرج او شحوهم ينفعهم او يذب قتل ٠

(ويدعى للحق) ذلك التالف أو البعيد أو المعتل أو المريض ونحوهم ممن لا يقتل ، ويغرم المال والدم (أن لم يكن من قطاع حل قتلهم سرآ وجهرا) جملة : حل قتلهم نعت قطاع ، وأن دعى للحق فابى أجبر ،

وكذا لا يهجم عليهم ان وجدوا قد نزعت منهم تلك الاموال او ردوها الاربابها او هيئوها للرد او تابوا ، ولا يقتلون ، وتؤخذ منهم الاموال ولو تابوا من العصيان عموما او من الفعل خصوصا ، • • • •

وان قاتل وابى قتل ، وان كان من القطاع الذين يحل قتلهم سرا وجهرا قتل كذلك ، والقطاع الذين حل قتلهم سرا وجهرا اخذوا مالا أو لم ياخذوه هم الذين قطعوا ثلاث مرات فصاعدا ، وقيل : مرتين فصاعدا ،

(وكذا لا يهجم عليهم ان) لم يعلم لهم بغيى سابق على هذا ، و (ارجدوا) - بالبناء للمفعول - (قد نزعت منهم تلك الاموال) بحق أو بباطل (أو ردوها لاربابها أو هيئوها للرد) أو تلفت بهم أو بغيرهم أو خلطوها حتى لا تميز (أو تابوا ولا يقتلون) في شيء من تلك الصور على المال ، وأما على اخراج الحد والاذعان للحق ففي صور غير التوبة ان امتنعوا من الضمان ، ومن الاذعان للحد ، وقاتلوا قوتلوا الا في صورة الرد أو التهيؤ للرد ان امتنعوا من الحد ، وقاتلوا وقوتلوا ، ولا قتال فيها على الضمان لاذعانهم اليه الا أن امتنعوا بعد الاذعان الا أن كانوا ممن يقتل ، ولو لم يأخذ المال أو لم يقتل ولو غفلة ، وشمل قوله : هيؤوها للرد ان يجمعوها للرد أو يسوقوها للرد والتقوا بهم قبل الوصول ، ومعنى قول صاحب الاصل : حتى وجدوهم قد ردوا ما اخذوا على ان يردوه انهم وجدوهم ساقوها الى صاحبها ومشوا بها اليه ، ويجوز أن يكون معناه أنهم جمعوها للرد أو اظهروا انهم يردونها لأنه لا يجوز القتال في ذلك (وتؤخذ منهم اللاموال ولو تابوا من العصيان عموما) من هذا البغى وغيره من المعامى أو من مطلق البغى (أو من الفعل) الذي هو هذا البغي الذي فرض فيه الكلام (خصوصا) وأن لم يتوبوا الا بعد القدرة عليهم ، فأنه يخرج منهم الحد

ويضمنون المال (فان اظهروا التوبة) عموما أو خصوصاً على حد ما مر قبل القدرة عليهم أو بعدها (وقالوا : لا نعرفها لكم) ، أى لا نعرف هذه الاموال لكم (أو لغيركم) فلا نعطيكموها الا ببيان (عذروا) فلا يقاتلون ولا يهاجمون بشىء غير حد البغى الا أن لزمهم القتل أو الدية أو غيرها فيلزمون بذلك ،

(ولزم اربابها البیان) ، فان بینوا آنها لهم اعطوهم ایاها والا فلا ، (والا) یظهروا التوبة (فلا عذر لهم ، ویقاتلون علیها حتی تؤخذ منهم) ولو عزموا علی ردها أو تابوا لأن ذلك لم یظهر لهم (وان وجدهم متبعهم قد تلفت من أیدیهم) بوجه ما من الوجوه ، (وان) « الواو » عاطفة علی محذوف بلا بغی ، أی ان تلفت بغیر بغی .

وان تلفت (ببغى عليهم) او يخلط حتى لا تميز او يتميز ، لكن لا يطاق عزلة كبر بشعير و « الواو » للحال (فلا يقاتلهم حتى يعرف لهم بغيا سواه) اى سوى هذا البغى الذى اتبعهم عليه ، وسوى بغى عرفه لهم وقد تابوا منه ، وقد مر آنفا بعض ما ذكره المصنف فى كلامى قبل ان اعلم انه ذكره الآن (وان عرف) لهم بغى قبل هـذا (كقطع) للطرق على الناس (واعتداء) عليهم فى ابدانهم او اموالهم او فى الكل

شهر قتلهم سرا وجهـرا ، وان لحقهم بلغوا منازلهم وخلطوا ما اخـدو باموال كانت بايديهم حراما أو ربيـة أو حلالاً ولا يفرز ماله دعاهم للحق ولا يهجم عليهم بقتال الا أن كانوا ممن حل دمـه ، ولا يقاتل باغ مشرك أو مخالف أن وجـد قد اسـلم أو وافق بعـد بغيه واخـذه . . .

(شهر) بالبناء للمفعول، والجملة نعت قطع، فيقدر مثله لاعتداء او بالعكس او لم يشهر ذلك لكنه متحقق، وكانه قيده بالشهرة لانه كلما تحقق ذلك فهو مشهور ولو كانت شهرة دون شهرة، او احدثوا بغيا او ذلك جرى غلى الغالب وهو الشهرة (قتلهم) متبعهم (سراً)، كنوم وغفله وفجاة (وجهراً وان لحقهم) حال كونهم (بلغوا منازلهم) او لم يبلغوا (وخلطوا ما أخذوا) او خلطوها قبل المنزل لحقهم قبل المنزل او فيه (باموال كانت بأيديهم حراماً أو ربية أو حلالاً) لهم او لغيرهم (ولا يفرز ماله) او غيبه ولا يعرى اين هو (دعاهم للحق، ولا يهجم عليهم بقتال الا ان كانوا ممن حل دمه) لصحة بغيه قبل على حد ما مرً آنفاً .

⁽١) سورة الانفال : ٣٨ .

ويقاتل موحد اكل مالاً بلا ديانة حتى يوصل اليه ولو رجع للوفاق

ولانه الاسلام جب" لما قبله » (١) ؛ ولتوبه المخالف فبل القدرة عليه ولانه فد صار بوفافه بعد الخلاف شبيها برجوع مشرك للاسلام فسوهل له ، ولان نوبته نأنى على البغى وغيره عموما اذا لم يتدين بحل ذلك المال الا المال ، فقيل : يحالب عليه المشرك مطالبة ان كان باقيا لم يتلف ، وقيل : لا ، واما المخالف الراجع للوفاق فيطالب بالمال ان تلف ، فان تلف اجبر ، وان قاتل قوتل ، وان لم بتلف وكان عنده قوتل ، وان رجع للمذهب مع النقاء على البغى قوتل .

(ويقاتل موحد أكل مالاً بلا ديانة) مخالفا أو موافقا (حتى يوصل الميه) بالبناء للمفعول ، أى حتى يصل صاحب الميال إلى الميال ولو كان حال الأكل مخالفا (ولو رجع) بعد (للوفاق) أو لدئن خلاف آخر لا يحل فيه ذلك الميال بخلاف ما أكل بدبانة ، لأنه لميا كان متدينا لم تجزه توبته عموما ، بل بصرح ببطلان ما دان به من حل الميال ، ويتوب منه خصوصا أبضا ، فأذا لم يفعل لم نجزه نوبته فيبقى على حكمه قبل فيجوز الهجوم عليه للأموال ، لكن أن ظنوا أنهم أن ذكرت لهم الأقوال صرحوا بالتوبة عليها أو ذكروا لهم الأقوال فتابوا بلا ذكر منها فينبغي أن لا يعجل عليهم بالقتال ، بل يذكر ذلك الصفرى رجع عن دينه الى دين الوفاق أو دين الخلاف الذي لا بحل فنه ذلك الميال ، وأما ما أكله بديانة ، كأكل الصفرى مال فاعل الكبيرة أو الصغيرة على ما في محله يدين ، أن فاعل ذلك حلال الدم حلال الميال غير راجع عن دلك فلا يفاتل عليه الاحال الأحذ ، ولو حوكم فأبي من

۱۱) مسلم علیه

ويخاصم مشرك آكله لا بها الى امام فقاض فجماعة فيخرج منه ويعطى ما لزمه ، وان ترك باغ اخهذ بيد احد بك وديعة ، و .

رده ، بل يدعى الى الدخول فى دين المسلمين وترك ما به ضل عن سواء السبيل ، فان ابى دعى ان يذعن الى حكم المسلمين ، والا قوتل ، ولا يغرم مالاً ولو غلب .

والذى عندى أن لصاحب المال الماخوذ ديانة أن ياخذه خفية ، والأولى أن يسقط « لا » فيكون المعنى : ويقاتل موحد أخذ مالا بديانة ولو كان مخالفا رجع للوفاق مع البقاء على البغى بدليل يقاتل ، ومن باب أولى أن يقاتل أن أخذه بلا ديانة ،

(ويخاصم مشرك) باق على شركه (اكله لا بها) ، اى بلا ديانة (الى امام) أو سلطان ان لم بكن الامام ، وان لم يكونا (ف) الى (قاض) ، ولا يقاتل الاحال الأخذ ، وان لم يكن (ف) الى (جماعة) المسلمين (فيخرج منه) الحد ان لزمه بأن اكله ببغى (ويعطى ما لزمه) من مال لصاحبه ، وانما يخاصم لأن الحكم يؤثر فيه لأنه اكله بلا ديانة فريما أذعن ، فأن أبي من الحكم أو حكم عليه ولم يذعن للحكم أجبر ، فأن قاتل ، وأن أكله بديانة فلا بخاصم ، بل يهجم عليه ويقانله كالباغى الموحد ، ولكن يجوز الخصام كلما رجى الوصول به للحق .

(وان ترك باغ ما اخذ بيد احد بك وديعة) ، اى بمثل وديعة من امانة أو رهن أو شراء أو اعطاء في ثمن أو في شفعة أو قضاء في دين أو بيع أو بدل

او استئجار على حفظه والقيام به قصد ربه لاخذه بلا هجوم اليه بقتال ، وان منعه منه او حال دونه دافعه ، وان بقتل ان علم ان ما بيده غصب والا دعاه لكقاض ، ولا يقصد ماله بالاخذ ولا يقاتله عليه ، • • •

او اصداق او دية او هبه (او استئجار على حفظه والقيام به) او وجد بيد احد التقطه بعد سقطه من الباغى او ورثه او ما اشبه ذلك مما يعذر فيه من دخل يده او مما لا يعذر فيه ، لكن لم ياخذه هو من صاحبه ، بل دخل يده بمعاملة ولو علم انه حرام ثم اطلعت أنه ذكر المصنف بعض ما ذكرته من عندى بعد هذا بقليل (قصد) ه (ربه الأخذه بلا هجوم اليه بقتال) وجاز ان يهجم بلا قتال ، وأن ياخذ بلا هجوم فياخذه جهرا أو خفية ، واذا أخذه جهرا فليخبر أنه له لئلا يحكم عليه ببغى أو براءة ، وكذا رسوله أو المحتسب ،

(وان منعه منه او حال دونه دافعه وان بقتل) وبكل ما يعمل مع الباغى (ان علم) هذا الشرط عائد الى قوله : قصده ، الى قوله : وان بقتل ، (ان ما بيده غصب) بصيغة المبنى للمفعول ، أو المصدر على معنى مغصوب ، ألا أن قال لطالبه : لا أعطيك حتى أعرف أنه لك ، ويعلم أنه عالم بأنه غصب باقراره بأنى عالم أنه غصب ، وبشهادة الشهود بأنه عالم ، وإن منعه عنه ليعلم أن طالبه هو صاحبه فلا يقاتل (والا) يعلم أنه مغصوب (دعاه لم كقاض) من حاكم أو جماعة أو أمام ليطلب البيان وليحجر عليه عن أن يرد ه للغاصب .

(ولا يقصد ماله بالاخذ ولا يقاتله عليه) لانه معذور اذ لا يدرك بالعلم

أنه مغصوب ، (وكذا مال وارث باغ ومعامله فى المال بشراء او هبة او الصداق أو اجارة) أو نحو ذلك (فى العلم بالغصب وعدمه وما يتفرع عليهما) من عدم الهجوم بقتال عند عدم العلم وعند العلم الا ان علم ومنعه ، وفى الدعاء لد كقاض أن علم الم

(وان تركه) ، أى الباغى (رب المال ولم يتبعه بعد ر) ، كمرص وحر وبرد وعدم تحقق آخذه وخوف منه أو من غيره (أو بدونه حتى تقادم) المال عند الباغى أو تقادم العهد أو البغى والماصدق واحد (ثم قام اليه) ، أى الباغى (فلحقه ومعه ماله قائما لم يضره تأنيه) ... بتاء مثتاة فوق ، فهمزة مفتوحة فنون مكسورة مشد دة فمثناة تحتية ساكنة ... بمعنى بطئه (وقعوده) ، أى مكثه عن القيام في طلب ماله لأن الحق لا يبطله تقادمه الا بنص من الشارع ، (ويهجم عليه) على المال (ويقاتل) عليه ، أى على المال ، وحذف النائب لانه الجار والمجرور ، وهو شبيه بالفضلة أى على المال ، وحذف النائب لانه الجار والمجرور ، وهو شبيه بالفضلة (كالمتبع أولا) ما لم يترك له أو يصالحه (ولو كان بيد غير الباغى الأول ممن يعرفه حراما) ، اى مغصوب ، في الكلام حذف ، أى ويهجم على وهو أن يعرفه (غصبا) ، اى مغصوب ، في الكلام حذف ، أى ويهجم على

وعلى النماء والغلة كاصلهما ما قام عينه ولو غيره • • • • •

المال ولو كان بيد غير الباغى الأول ممن يعرفه حراما أو غصبا ، وانما فدرّت ذلك لأن الضمير في عليه عائد الى الباغى ، ولو أعيد الى المال لم يحتج الى هذا الحذف لانه يكون المعنى : ويهجم على المال ولو كان، بيد غير الباغى الأول ممن يعرفه حراماً أو غصبا ، ويقاتل عليه الباغى كالمتبع الأول ، ولكن من كان بيده بلا غصب يهجم عليه بلا قتال ولو علمه غصبا ، وان علم ومنع جاز بقتال وغيره .

(و) يهجم (على النماء) كالنتاج والصوف والثمار ، وهذا يدل حلى أن الهاء في يهجم عليه عائد الى المال (والغلة) ككراء الدار والدابة ما قام عينهما ولو تغبرا بلا اتلاف ، وجاز الهجوم ولو بقتال وفعل ما بوصل مه اليهما كعقر ما يمنع به الباغي مع ذهابه بهما او ما يحملهما علبه ، وكسر سلاحه الذي يمنع به ، واراد بالنماء هنا ما يتولد من الشيء كولد الأمية والحيوان والصوف والشعر أو اللبن ونحو ذلك ، وأراد بالغلة غلة الشجر أو الحرث اذا غلبوا أصحاب الشجر مثلاً على شجرهم وطردوهم سنها وصرموا غلتها أو استغلت عند الغاصب ، وكذا أن هربوا بالغلة بعدما اخذوا أصلها ، وأما أن جاؤوا فقطعوا الغلة فهربوا بها فهو داخل في سائر الكلام على الغصب كما اذا اخذوها مقطوعة ، او اراد بالغلة ما انفصل ، ن شجر أو حرث أو حيوان بالنماء ما أتصل بذلك ، مثل أن يغصب حيواناً نبكثر نسله او يعظم ما فيه من صوف وغيره او يحبل ، او حرثا فينبت ويكثر ثمره ويعظم ، او يعظم الشيء في نفسه فكل ذلك يجسوز الهجوم لصاحبه والقتال ، ولا يجد الغاصب أن يمنع ما زاد عنده بذاته أو بعظم (كاصلهما) فانه بجوز الهجوم على اصلهما بقتال وغيره كما مر (ما قام عينه) عين أ ال ذكر من أصل وما تولد عنه من نماء وغلة أسمه (ولو غيره) أن كان

بلا اتلافه وخيرً ربه في اخذه أو قيمته ، ويدعى للحق بلا هجوم وقتال أن اتلفه وأن بتغيير · · · · · · · ·

.....

التغير (بلا اتلافه) وقول صاحب الاصل سواء ذلك عائد الى قوله : وكذلك ان غير ذلك الغب عن حاله فالحكم فيه ، والجواب كالحكم ، والجواب قبل ان يتغير (وخير ربه) اى رب الاصل ومثله الغلة والنماء اذا تغيرا ولو تغبرا كليا (في أخذه) فله الهجوم (أو) أخذ (قيمته) أو مثله ان أمكن المثل بلا هجوم ، سواء تغير الاصل أو الغلة أو النماء تغيرا بفى معه الاسم والعين كصوف غسله أو نفشه وقطن حلجه ، أو لم يبق معه الاسم كعنب جعله خلا و بر طحنه وطحين خبزه ، واذا أخذه ناقصا فله ما نقص ولا عناء لغاصب ،

(ويدعي للحق بلا هجرم وقتال ان اتلفه وان بتغيير) تغيرا لم يبق معه الاسم كعنب جعله خلا و 'بر" طحنه وطحين خبزه لأنه لم يبق عبنه بل تغير حتى تبدل الاسم ، واذا اخف معمولا فلا عناء للغاصب وله ما زاد من مال خارج ولا عناء له على ما عمل له أهله او اصحابه او غيرهم بلا أجرة ولا ثواب عوض وعبارة الاصل أنه اذا غيره تغييرا تذهب به غلته فلا يهجم عليه ا ه ، فاذا فعل لعبد او أمة او دابة ذكر أو انثى أو شجرة ما بمنع الولادة لم يهجم عليه ، قلت : الذي يظهر أنه يهجم عليه ما بقى الشيء ولو تغير أي تغير ، والغلة في ذلك كله كالنماء ، فقدد استوى التغيير الذي ذهبت به العين حتى زال الاسم ، والذي لم تذهب به فبقى الاسم في تخيير مالكه واختص الأول بأنه لا هجوم بقتال ، وفيه الدعاء للحق ، واذا دعى للحق فأبى أجبر ، وان قاتل قتل ، وقوله : ان اتلفه وان بتغير عائد الى

قوله : ويدعى للحق بلا هجوم وقتال (كما مر) في قوله : بلا اتلافه فانه يفيد أنه ان تغير باتلاف لا يهجم عليه ، وان أبى أجبر ، وان قائل قونل •

(وأن أخله) الباغى (ما أخذ بماله) أو بمال فى يده بضمان أو غيره من وجوه الأمانات أو غيرها ولو بوجه حرام غير غصب كثمن حر وأجرة الزنى (فأن تميز ف) لهو (كالقائم بعينه) يهجم عليه بقتال وغيره على حد ما مر (والا) يتميز أصلا كزيت فى زيت أو تميز لكن يتعذر نزع هذا من هذا كسعير مخلوط ببر (دعاه للحق كذلك) أى بلا هجوم ، فأن أبى أجبر ، وأن قاتل فوتل (فيأخذ منه) أذا أذعن للحق (قيمته) أو مثله أل له منل ، وقيل : لا يحكم بالمئل الا فى المكيل والموزون ،

(وان اخلط مع غصب آخر لغیره) او مع مال دخل یده بلا رضی من صاحبه بل بمداراة او مخالطه (هجم علیه) ای علی المال (وقیل : حتی یؤخذ منه الکل ویرد) ما لغیره (لاربابه) تمیز او لم یتمیز ، لکن ان تمیز احد کل واحد عین ماله والا اتفقوا علی ما یتفقان ، وقد مرت قسمة المخلوط ، وما لم یعرف له رب اوصی به او اعطی الفقراء (وکذا یفعل بمن غصبه من خصبه ولو تعدد ما تداول) ما مصدریة ، ای ولو تعدد تداول المال بالغا ما بلغ من التعدد ، فالمصدر فاعل تعدد او مستکن تداول عائد للمال ، ویجوز

• • •

كون تعدد مستتر الفاعل عائدا الى غاصب ، اى ولو تعدد الغاصب ، اى تعدد فتكون ما ظرفية مصدرية ، والحاصل انه يفعل بمن غصبه آخر ما يفعل بمن غصبه اولا ، وكذا لو تكرر الغصب بين ائنين فصاعدا مثل ان يغصبه عمرو من بكر ، وبكر من عمرو ثم عمرو من زيد فان بقى هجم عليه بفتال او غيره ، والا لم يهجم عليه ، وان خلط حتى لا يتميز لم يهجم عليه الا ان خلط بمغصوب آخر ، وهكذا تجرى فيه الاحكام التى ذكرت ، وقد تقدم ذلك ، وسواء فى ذلك احد اصحاب الاموال وغيره ممن هو نائب أو محتسب ، ويطالب الغاصب الذى خرجت من أيديهم مطلفا بالحكم ليحكم عليهم بالرد ان شاء ولتخرج منهم الحدود ، وان اعتادوا بغيا قتلوا ولو خرجت منهم والله اعلم .

بساب

لا يهجم على باغ نزع منه ما اخذ ببغى ان لم يتبع بطلبه غاصبه منه او آخده منه بحق كربه ، والا

بساي

آخر في معنى الباب الذي قبله من القتال والهجوم

(لا يهجم على باغ نزع منه) بحق أو بغى بقتال ولا بغيره (ما أخذ ببغى ان لم يتبع) هذا الباغى (بطلبه غاصبه) مفعول يتبع (منه) أى ممن لم يتبع هذا الباغى من غصب منه ليأخذ ذلك المال لنفسه ممن غصبه منه (أو آخذه منه بحق كربه) ونائبه ومحتسب أى أو لم يتبع هذا الباغى من رد منه بحق ما أخذ ببغيه (والا) يكن لم يتبع الباغى غاصبه أيده لنفسه أو لغير غاصبه ولا آخذه منه بحق بل اتبع الباغى آخذه منه ليرده لنفسه أو لمن شاءه غير صاحبه وغير من يوصله لصاحبه ، أو اخذه صاحبه أو نائبه أو المحتسب من الباغى فاتبعه الباغى لميرده لنفسه ، أو لمن شاءه

جاز قتاله والهجوم عليه به وان لغير ربسه ما طلبه ، وكذا ان قر منه او تلف او حسال دونه مانع ولو حراً او بردا او جسوعا او عطشا يهجم عليسه ويقتل ان جسدد لطلبه بعد زوال المسانع ، وخيف لحسوقه واخده ، ولا يهجم عليسه ان وصل ربسه ،

غير صاحبه وغير من يوصله له (جاز قتاله والهجوم عليه به) اى بالقتال في حال ذهابه للرد ، وفي حال اشتغاله بالرد وبعد ما رده (وان لغير ربه) ممن يرده لربه ، وهذا عائد ألى قوله : جاز (ما طلبه) اى ما دام الباغى في طلبه لغير صاحبه ، وكذا يهجم على غاصبه من الباغى بقتال ما دام يتبع من أخذه منه سواء أخذه منه باغ ثالث أو الأول أو صاحب المال أو نائبه أو المحتسب .

(وكذا إن فر) المال المغصوب كعبد وامة ودابة وطائر وكمال على دابة هربت به (منه) أى من الباغى ، وكذا غاصبه من الباغى أو الغاصب من الباغى وهكذا ، (أو تلف) ومشى في طلبه وخيف أن يلحقه (أو حال دونه مانع ولو حرآ أو بردآ أو جوعاً أو عطشا يهجم عليه) بضرب أو ربط أو بقتال أذا كان يتمشى على مهل لضعف الى ذلك المال ولو أدى القتال الى قتله (ويقتل) من أول (أن جدد) الذهاب (لطلبه) لنفسه أو لغير صاحبه (بعد زوال المانع وخيف لحوقه واخذه) ولا يهجم عليه بقتال أن لم يخف لحوقه واخذه ،

(ولا يهجم عليه أن وصل ربه) وكان لا يقدر الداغي على رده منه ومضى

او حيث لا يقدر الباغى على اخذه ، وان بيد راد" لربه او بيد غاصب آخر ، وان اتبع باغيا رب" ما اخذ ليرده او غيره ايضا لذلك فقال لهم: ما اخذته على انه لكم بل على انه مالى ، · · · · · · ·

ليرده (او) وصل (حيث لا يقدر الباغى على اخذه وان) وصل (بيد راد لربه) العطف على محذوف اى ان وصل بيد من لا يرده لربه بل يحرزه ليظهر له صاحبه او يدعى انه له بوجه ما ، وهذا الرد لربه قد كان ممن لا يقدر الباغى على رده منه ومضى ليرده (او بيد غاصب آخر) لا يقدر الباغى على رده منه ومضى ليرده ، وعندى انه اذا مضى ليرده جاز الهجوم عليه للقتل اذا امكن ان يرده ولو تعسر ، ويجوز دعاؤه الى الضمان ولو غيه للقتل اذا امكن ان يرده ولو تعسر ، ويجوز دعاؤه الى الضمان ولو خرج من يده الى غاصب لا يقدر على رده منه ، أو تلف او حيل بينه وبين القبض عليه ليخرج منه الحق ، بل يجوز الهجوم بالقتل اذا اخذ ثم اخذه منه غاصب أو غيره أو تلف ومضى فى طلبه لتكرر البغى منه ، وكذا يهجم بقتال على من مشى فى أخذ مال الناس الذى لم يكن فى أيديهم بالغصب أو في القتل وما دونه اذا خيف أن يصل الى ذلك على حد ما مر فى رده مالاً قد غصبه ونزع منه وانما يقتل اذا مشى لا قبل ولا بعد تركه الا ان

(وان اتبع باغيا رب ما اخذ) ه ذلك الباغى (ليرده او) تبعه (غيره) من نائب أو محتسب (أيضاً لذلك) أى ليرده أى الى صاحبه (فقال) الباغى (لهم) أى لربه وغيره ممن اتبعه ليرده لربه : (ما اخذته على انه لكم) يا معشر من رده لنفسه أو لصاحبه ، ساغ أن يقول لكم لان من يرده لربه كانه ملك له (بل) اخذته (على انه مالى) أو مال من نبت عنه سرقه الذى

او كان بيدى بك امانة او على جمعه لربه او انما سقته خوفا ان يؤخذ منكم او ان يتلف ، وان بات من قبل الله ذلا يقاله على ذلك ان صدقره والا جاز حتى ياخذوه عنه ، وكذا ان ادعى غلطا

اخذناه منه او غلط فیه او غولط به او کان بیده بامانة او غیرها (او) قال لمتبعه غیر صاحبه ممن لم یشاهد غصبه: (کان بیدی بکامانة) من ودیعة وعاریة ورهن وغیر ذلك مما فیه الضمان وما لا ضمان فیه واخدة منی قهرا او بکامانة (او) قال لمن لم یشاهد اخده بغصب: اخذته منی قهرا او بکامانة (او) قال لمن لم یشاهد اخده بغصب: اخذته (انما سقته خوفا ان یؤخه منکم او ان یتلف وان بدا مر (ات من قبل الله) بلا سبب ادمی فیده کغرق وسبیل وعطش (فلا یقاتلوه علی ذلك ان صدقوه ولا ترجح عندهم صدقة او احتمل احتمالا قریبا (والا) یصدقوه ولا ترجح صدقة ولا احتمل احتمالا قریبا (والا) یصدقوه ولا ترجح صدقة ولا احتمل احتمالا قریبا (جاز) قتاله ولو بهجوم الله ناد هو لغیرکم فان علم انه لا للباغی ولا لغیره قاتله فی صورة خوفه ان یؤخه منه ان صدقوه طلبوه فیعطیهم ، وان منعهم قاتلوه ، وان کذبوه فالذی عندی انهم لا یقاتلونه لان قوله : خوفا ان یؤخه منکم قول لیتن یدل علی انه یرده لهم فلا یقاتلوه حتی یمنع ،

(وكذا ان ادعى خلطا) فقال: انى قصدت الى مالى او مال من نبت عنه فغلطت بهذا ، أو انما قصدت الاغارة على مال فلان فغلطت فى هدذا وما أشبه ذلك ، وانما خففت عليه مع قوله: قصدت الاغارة لأن مقتضى

أو وجدوه ممسا لا يبغى يخاطب ، فان اعتل بمخرج تركوه

قوله: أنه لم ياخذ ما فى بده بالاغارة على فلان فى عنايته وانما عنى غيره فباعتبار نيته لم يتغر على فلان (أو) تبعوا حاله ومعرفته فد (حرجدوه ممن لا يبغى) على الناس فلا يهجم علبه ولا يقاتل ولكن (يخاطب) ويتعرف سبب اخذه المال (فان اعتل بمضرج) له على البغى كادعاء كونه مأخوذا منه فرده أو غلط فيه أو نحو ذلك مما مر ، ومخرج بضم الميم وكسر الراء اسم فاعل أو بفتحها اسم مكان (تركوه) بلا قتال ولا نزع ، فان كان لذلك خصم فليقم بحجته ، وذلك كدفع الحد بالشبهة ، قال فان كان لذلك خصم فليقم بحجته ، وذلك كدفع الحد بالشبهة ، قال مخرجا فخلوا سبيله ، فان الامام ليخطىء ، لأن يخطى فى العقوبة » (١) روته عائشة رضى الله عنها .

وعن ابن عباس عنه على : « ادراوا الحدود بالشبهات ، واقيلوا الكرام عثراتهم الا في حد من حدود الله » (٢) وكذا روى عن ابن مسعود لكن موقوفا ، وعن على عنه على : « ادراوا الحدود ، ولا ينبغى للامام تعطيل الحدود » (٢) وعن ابى هريرة عنه على : « ادفعوا الحدود عن عباد الله ما وجدتم له مدافعا » (٤) .

⁽۱) رواه مسلم •

⁽٢) رواه مسلم ٠

⁽۲) رواه ابو داود والترمذي ،

⁽١) رواه النسائي والترمذي ٠

والا قاتلوه حتى ينزعوا منه ذلك ، ولا يهجم على دن بيده مال بكرعى وقراض ووديعة او نحوها ان فر به لياكله الا ان أبى من رده بعد طلبه منه فيقاتل حتى ينزع منه ، وقيل : يدعى اكر قاض لاعطاء حق رلو حضر المال

(والا) يعتل بمخرج (قاتلوه حتى ينزعوا منه ذلك) او يعجزوا او يكونوا مغلوبين وهكذا فى كل قتال (ولا يهجم على من بيده مال بكر عشى وقراض ووديعة) وعارية وكراء وامانة ورهن وعوض (او نحوها) مما كان بيده بامر صاحبه (ان فر" به) بلا طلب من صاحبه له او خاف طلبا (لياكله) او يعطيه احدا او يتلفه (لا ان أبى من ردة بعد طلبه منه فيقاتل حتى ينزع منه) ولو بهجوم وغفلة ان قام عينه ولو تغير ، لا ان ذهبت عينه ، ويجوز ذلك لصاحبه ونائبه والمحتسب ، وكذا ان يتفر" به لياكله ولكن منع رده من اول مرة لياكله او يعطيه او يتلفه ويجوز دخول هذه الحورة فى تلام المصنف بان يريد بقوله : ان فر" به لياكله ان امتنع به لذلك ، سواء هرب به أو لبث حيث هو ، وانما يجز قتاله الا ان منع المال لانه دخل يده باذن مالكه أو مثله .

(وقيل:) لا يقاتل ولو ابى بل (يدعى لك قاض) من حاكم او امان او جماعة (لاعطاء حق) اى ليعطى الحق والعدل من نفسه (ولو حضر المال) ان امتنع من رده لذلك لانه كان بيده بامر صاحبه (كما) يدعى لاعطاء

كما ان فات اتفاقا ، وكذا من بيده مال بك وكالة أو امر أو تسليط ان فر به في ما قام عينه أو فات ، وما وصل اليه ربه من هذا ونحوه ودخل يده وحازه قاتل عليسه مريدا منهم • • • • • • •

المحق (ان فات) ولو بتغيبر ان زال الاسم (اتفاقا) متعلق بقوله: فات باعتبار تقدير يدعى ،اى يدعى اتفاقا (وكذا من بيده مال بكوكالة) أو استخلاف (او أمر أو تسليط) وهو أن يسلط على الرهن كما مر في كتابه أو على غيره (ان فر به) أو منعه لياكله أو يعطيه أو يتلفه (في) حكم (ما) اسم لا مصدرية (قام عينه أو فأت) ولو بتغيير يزول به الاسم الأول فحكم ما قام عينه جواز الهجوم والقتال ولو تغيير أن لم يزل الاسم بتغيره بخلاف ما فأت ، وأنما ساغ له تنظير هذه المسالة بالتى قبلها فيما قام عينه أو فأت مع أنه لم يذكر في التى قبلها قيام العين لأنه لما قال: كما أن فأت ، علمنا أنه فرض الكلام قبله فيما لم يفت ، وأيضا يعلم مما مر في المسائل قبل ذلك أنه يقال فيما لم يفت ، ولو اكتفى بقوله: ولا يهجم على من قبل ذلك أنه يقال فيما لم يفت ، ولو اكتفى بقوله: ولا يهجم على من بيده مال بكوكالة الخ لكان أولى ،

(وما وصل اليه ربه) او نائبه او المحتسب (من هذا) اى من هذا المسال الذى كان بيد احد بكوكالة (ونحوه) كالذى بيده بكرعى وقد اعلمتك ان احد التمثيلين يكفى وككل مال نزع من يد الباغى (ودخل يده) او يد نائبه او محتسبه (وحازه قاتل عليه) بلا خلاف (مريدا منهم) اى من اراد من هؤلاء الذين كان بايديهم بنحو الوكالة أو بنحو الرعى او غير ذلك

نزعه منه ٠

ووجه ارادتهم نزعه أن يدعى أن يحضر الشهود على أنى رددته لك ، أو دعسوى الدّفه وليس بسفيه ، وما كان بيدهم بالحسكم فلا يقاتلهم على رده (نزعه) مفعول مريدا (منه) أى من ربه ، وكذا من وصل يده بحق من نائب أو محتسب فاراد من كان بيده رده منه بغيا ، والله اعلم .

فصل

ان ساق باغ ما اخذه واخلطه بماله من مثل او خلاف فلمتبعه لدفع بغيه قتاله والهجوم عليه به واخذ ماله ان امتاز ، ولو في وعائه ، ولا يضمنه ان افسده • • • • • • • • • • • •

قصسل

(ان ساق باغ ما اخذه واخلطه بماله) او بمال كان بيده بامانة او غيرها ، سواء كان حيوانا او عروضا اخرى لانه لا يجوز ان يقال ساق الانسان غير الحيوان باعتبار انه حمله على دابة مثلاً واجراها قدامه (من مثل او خلاف) ، اى بماله حال كونه مماثلاً للمال الذى ساقه او مخالفا له (فلمتبعه لدفع بتغيه) ، سواء كان صاحب المال او نائبه او محتسبا (قتاله والهجوم عليه به) ، اى بالقتال (واخذ ماله) او مال غيره لصاحبه (ان امتاز ولو في وعائه) اى وعاء الباغى ، أى ياخذه وهو فى وعاء الباغى ان لم يجد الا ذلك مخافة الفوت أو الضر او فوت المال ، ولا يضمنه ان افسده) بلا عمد او بعمد ان كان لا يصل الى ماله

وياخذ ماله ويترك وعاءه أو حيوانه بعد فرزه من حيوانه ورده له بلا ضمان ان افسده وما وجده في وعائه ، أو على دابته • • •

الا بافساده ، أو ان لم يفسده ادركه العدو فيضره أو يقتله أو يفته ماله ٠

(ويأخذ ماله ويترك وعائه) ، أي وعاء الباغي حيث تيسر له أن نقله ليتمكن من ماله ، فلو حمله على ظهره او دابه او غيرها ليصل الى موضع يامن فيه وياخذ ماله لجاز له ذلك ، فيترك الوعاء في هذا الموضع ولا ضمان عليه ، وكذا لا ضمان ان وقع الوعاء من حامله بلا عمد او خاف درك العدو وطرحه لينجو ولم يجد الاطرحه ، ولا يلزمه ايصاله اليه الا ان أمكن ان ياخذ ماله بلا نقل للوعاء فنقله (أو) أخذ (حيوانه) ، مثل ان يغصب حيوانا فيخلطه مع حيوانه أو حيوان بيده فيجى صاحب الحيوان الذي غصب أو نائبه أو المحتسب فيسوقه مع حيوان الغاصب أو حيوان في يده او يجد ماله على حيوان الغاصب او حيوان في يده فيسوقه ، فاذا وصل موضع الأمن أخف ماله أو حيوانه وترك حيوان الغاصب أو حيوانا كان في يده (بعد فرزه من حيوانه ورده له) ، اى وليرده له (بسلا ضمان ان افسده) ولو عمدا أن لم يجد نجاة ماله الا بافساده ، وكذا نجاة · نفســه ، وإن لم يجد فرز ماله ورد مال الباغي لضيق الحال بالعدو" المتبع لم يلزمه رد مال الباغى اليه فيترك ماله حيث فرزه ، وهو حيوان ، ولا ضمان عليه ولو كان لغير الباغي ، بل يضمنه الباغي لأنه الذي اوجب · ذلك بخلطه (وما وجده في وعائه) ، اي ما وجده المبغى عليه في وعاء نفسمه من مال الباغي او مال بيده (او على دابته) محمولاً عليها او · اداة لها ، كحوية أو بردعة وغير ذلك مما هـو أداة لذلك النوع من الدواب أو لغير ذلك النوع ، أو متصلاً بدايته كمربوط في عنقها أو رجلها

أو رقيقه اخد ماله وترك مال الباغي ان وجدد ما يجعله فيه • •

ومسمتر في رجلها وجلها (أو رقيقه) بان يجده حمل شيئا أو لبس شيئا أو حلى بشيء كفرط أو بيده شيء يعمله ، كخياطة أو حيوانا يرعها أو يعلفها أو يحفظها أو ما لا يحفظه ، وهكذا كل ما وجده المبغى عليه في ماله ، كدراهم يصرها الباغى في ثوب أخذه (أخذ ماله وترك مال الباعى) خبر المبتدأ الذي هو ما من قوله وما وجده ، والرابط اعاده المبدا بمعناه ، أو الرابط هو مال الباغى وضعا للظاهر موضع المضمر ، ولا ضمان عليه للباغى ولو وجد ما يجعل فيه مال الباغى ، مثل أن يجد زبت الباغى في وعائه فيهرقه ويأخذ وعائه ويأخذ عبده ويترك ما بيده كغنم ولو كانت تضيع بذئاب أو سراق أو عطش أو غير ذلك ، ويطرح ما عليه من كانت تضيع بذئاب أو سراق أو عطش أو غير ذلك ، ويطرح ما عليه من بياب الباغى أو غيرها ويلسه من عنده ، وأن لم يجد ما يلبسه مضي بلباسه حتى يجد لباسا له فيطرحه ولا ضمان عليه .

ولزمه كراء ما لبسه بعد الذهاب به ، وقيل : لا يلزمه لان الذى تسبب في ذلك هو الباغى ، وان كان المال في هذه المسائل لغير الباغى فضاع فالضامن الباغى لا من جاء آخذا لماله او نائبا او محتسبا ، ويقاتلون من حال بينهم وبين طرح مال الباغى او مال بيده ، ويفاتلون من جاء يقاتلهم على ضمانه (ان وجد ما يجعله فيه) هذا القيد راجع لمحذوف مقدر قبله ، او شرط جوابه محذوف ، اى وان وجد المبغى عليه ماله في مال الباغى اخذ ماله وترك مال الباغى ان وجد ما يجعله فيه فليجعله ما يجعل فيه ماله غير مال الباغى ، او ان وجد ما يجعله فيه فليجعله فيه ويترك مال الباغى ، ودل على المحذوف قوله في المسالة قبل هذه :

اوُلا ينفسد بنزعه كزيت من زق وحب من ظرف والا تركه فيه حتى يجد ما يجعل ماله فيه ، • • • • • • • •

مختلفتین ، الاولی آن مال المبغی علیه فی مال الباغی ، والاخری عکسها ، ویجوز آن یجعل فوله : وترك مال الباغی مستانفا شاملا للمسالة الاولی والثانیة ، فقیده باعنبار النانیة بان یجد ما یجعل فیه المبغی علیه ماله اذا وجده فی مال الباغی وكانه هال : وترك مال الباغی مطلها اذا وجد المبغی علیه فی مال نفسه وبشرط آن یجد ما یجعل هیه ماله فی العكس •

والمحاصل آنه اذا وجد مال الباغى فى ماله طرحه مطلقا واخذ ماله ، واذا وجد ماله فى مال الباغى اخذه وترك مال الباغى ان وجد ما يجعل عيه ماله (او لا يبفسد بنزعه شد) انفساد (زيت) بنزعه (من زق و) انفساد (حب) بنرعه (من ظرف ، والا) ينن وجد ما يجمل عيه ماله انفساد (حب) بنرعه (من ظرف ، والا) ينن وجد ما يجمل عيه ماله ولا ينفسد ، بل لم يجد او كان يبفسد (تركه) ، اى نرك المبعى عليه ماله (فيه) ، أى فى مال الباغى (حتى يجد ما يجعل ماله فيه) هيدهب مئلا بزيته فى زق الباغى و حبيه فى ظرف الباغى ، ويعطى للباغى خراء زقه او غرفه مثلاً من حين مضى به وضمنه ان فسد ، وقيل : لا كراء عليه ولا ضمان لأن الباغى هو الموجب لذلك المتعرض له ، ولو وجد ما يجعل فيه ولم يجعل لضيق الحال بالعدو " فالقولان ايضا ، وان وجد ولم يضق الحال لزمه الكراء قولا واحدا ، وما بيد الباغى هو مثل مال الباغى فى جميع المسائل ، ويحتمل ان يدخل فى قوله : مال الباغى على عموم المجاز ، فيكون معنى قوله : مال الباغى ما ثبتت فيه للباغى يد .

وان لم يدخل ماله يسده وتركه في موضعه لم تلزمه للساغى اجسرة وعائه ، وكدا ما على دوابه ، ، ، ،

(وان لم يدخل ماله) ، اى مال المبغى عليه (يده) ، اى يد المبغى عليه ، وان لم يدخل يده مجردا عن مال الباغى ، بل دخل يده وهر في وعاء الباعى (وبرحه في موضعه) لم يمض به وهو مال الباغى ، بل برله في موضعه وهو في مال الباعى ، ويجوز عود « هاء » ماله للباغى وماله هو الوعاء الدى فيه مال المبعى عليه ، وعود « هاء » يده للمبعى عليه ، وهدا و للوعاء الدى فيه مال المبعى عليه ، وعود « هاء » يده للمبعى عليه ، وهدا و لوالى لانه يشمل ما ادا مر به في وعاء الباغى ، وما ادا نرجهما ولم يتنفل بهما (لم بلرمه للباعى اجره وعانه) ولو طال محمه فيه لان الباعى هو الذي جعله في وعاء نفسله الا أنه أن وجد المبغى عليه ما يجعل فيه وامكنه البجعل وبرحه فيه ليتنفع بوعاء العاصب لزمه الحراء عبد الله در حين دوى دلك ، والمفهوم أنه لو مضى به لزمته الاجرة وهو كذلك كما صرحت به انها ، وأن حمله من موضعه لموضع آخر فريب أو بعيد ولم يمص به لميق الحال أو رده في موضعه ولو حمله ووضعه في ساعة واحدة ، ففي لزوم الكراء الفولان ، ولا كراء عليه لما قبل محله اتفاقا حمله بعد أو لم يحمله ، الكراء الفولان ، ولا كراء عليه لما قبل محله اتفاقا حمله بعد أو لم يحمله ،

(وكذا ما على دوابه) أو سفنه أو محامله أو ماله مطلقاً من مال المبغى عليه ، فأن وجد ما يحمله عليه ويامن فليحمل ويترك دابة الباغى التى وجده عليها ، وأن حمل على ماله لزمه الكراء والضمان أن تلف أو مأت ، وما ذكرناه والا يجد أو وجد وضاق الحال بالعدو فليسق ماله وهو على مأل الباغى حتى يصل مامنا يجد فيه ما يحمل مأله ولو بكراء ، أو ينسع فيه ماله حتى يجىء بما يحمله عليه ترك هناك مأل الباغى ، فأن حمل بعد مأل الباغى فالكراء والضمان من موضعه هذا ، وأما قبل فلا

ويمنع باغ قدر عليه حتى يرد ما اخه لا وليه وماله وجهوز ، وكذا من بيده شيء مما مر ، • • • • • • • •

ضمان ولا كراء ، وقيل : لزماه ، وان حركه من موضعه الى جانب قريب أو بعيد او رفعه لفوق ورده فى حينه مثلاً ان كان فى مال يمكن رفعه ، ففى كرائه من حينه لما بعد القولان ، ولا ضمان عليه ان ساقها غيره بلا أمر منه ، بل على المسائق •

(ويمنع باغ قدر عليه) من ماله الذي هو له في يد غيره لا يترك احدا يعلم مال الباغي ولو باجرة سابقة أو حادثة ، وذلك داخل في منعه من ماله ، ولا يمنع من مال بيده بنحو امانة ، وذلك مثل أن يمنع عن جنانه وداره وحيوانه وغير ذلك من الأصل والعرض ، ويمنع ايضا من الانتفاع منه كرعثى وسقتى واحتطاب ، وكذا يمنع ماله منه ويمنع منه ما ينتفع به (حتى يرد ما أخذ) و (لا) يمنع (وليه) ، أى ولى الباغي ولا مال الولى من الولى ، وكذا ما ينتفع به الولى لا يمنع وليه من مال نفسه ولا مال الولى من الولى ، وكذا ما ينتفع به الولى لا يمنع منه الولى ولا يمنع من الولى ، ولو جاز أخذ الولى أن ياخذ الحق الأهل الحق من وليه وياتى به للحق أو للحدود .

(وجورٌ) ما ذكر من منع الولى من ماله ومما ينتفع به ومنعهما هنه حتى يرد وليه الباغى ما أخذ او حتى ينزعه منه لاهله ان كان قادراً عليه أو على نزع ذلك منه لانه يعمل الباغى تحت ظل وليه فيقهر الولى على رده الى الحق ، وانما الممنوع الأخذ من مال الولى لاجل وليه الباغى ، (وكذا من بيده شيء مما مر) من الامانة وغيرها اذا اخذه الباغى منه فله منع ماله ومما ينتفع به حتى يرده ، وفي منع وليه القولان ، وهذا

ومال الباغی ان کان بید من بغی علیه بکامانة لا یمنعه منه حتی یرد له ماله ، وجهوز ، • • • • • • • •

كله صحيح ثابت ولو يتعين أن يريده المصنف لجسواز أن يريد أنه كذلك يمنع البغاة الذين في أيديهم مال غيرهم من ذلك المال ، وينتفعون بذلك المال كعارية ومكرى ، فأنه يمنع عن تلك العارية ويمنع عن ذلك المكرى ، وكذلك يمنع عن الرهن والعوض يمنعون عن ذلك الانتفاع وعن بيع الرهن أو عن العوض حتى يردوا ما أخذوا بغيا أو منع وليهم مما في أيديهم وانتفاعه حتى يردوا من الباغى القولان ،

(ومال الباغى ان كان بيد من بغى عليه بكامانة) مما فيه الضمان وما لا ضمان فيه ، وذلك كالوديعة والعارية والرهن والعوض (لا يمنعه) ، اى الباغى (منه) ، اى لا يمنع المبغى عليه الباغى من ماله الذى بيده ، اعنى يد المبغى عليه (حتى يرد له ماله) ، أى حتى يرد الباغى للمبغى عليه مساله ، اى منعه ما بيده للباغى حتى يرد الباغى لا يجوز ، فان منعه فهو باغ ، وان ضاع بعد المنع ضمنه ، وهكذا حيثما لم يجز المنع فمنع لانه لا ياخذ حقه بنفسه ، ولقوله تعالى : ﴿ أَنَ الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها هيه (١) ، وقوله على : ﴿ أَدُ الامانة لمن ائتمنك ولا تنخن من خانك » (١) .

(وجورٌز) للمبغى عليه ذلك أن يمنع مال الباغي الذي بيده حتى يرد

⁽۱) مسورة التسساء : ۸۵ ۰

⁽۲) رواه بسلم ۰

ولا يأخذ منه شيئا ان كان بيد غيره ، وكذا ما غصب منه ، ويمنع بعض البغاة ويحبس • • • • • • • • • • • •

الباغى ما بغى باخذه ، وسواء فى ذلك كان المال للمبغى عليه او لغيره فى يده ، وكذا المحتسب الذى يريد الرد من الباغى ، وقد مر القولان فى القضاء بعد الانكار ، هل بقضى حقه من الأمانة التى بيده ؟ واجاز ايضا بعضهم القضاء من مال الباغى الذى بيد المبغى عليه اذا لم ينصف له ولم يذعن للرد ، وكذا من مال بيد الغاصب وهو للغاصب ، وكل ما يجوز لنائبه وللمحتسب ، فان كان بيد المحتسب مال الباغى فله منعه حتى يرد ما بغى به ،

(ولا ياخذ منه المال) ، أى من المال الذى هو للباغى (شيئا) ولا بمنعه أبضاً عمن بيده (أن كان بيد غيره) بامانة أو غيرها لأنه لا سبيل على الذى بيده ، ولأن له حجة فى منع ما جعل بيده ، ولانه بؤدى الى تغريمه أن كان مما يضمن أو لم يتبين أنه مغلوب عليه، ولم يكن القول فيه قول من بيده ، وللذى فى يسده منعه حتى يذعن لمن له المحق ، وكذا ما غصب منه) ، أى من الباغى لا ياخذ منه شيئا وهو عند غاصبه لانه حرام من حيث أنه مغصوب .

(ويمنع بعض البغاة) عن التصرف والذهاب به الى أن يؤيس من فائدة ، فاذا لم يرجوها ، اطلقوها ، (ويحبس) عطف مرادف ، بدليل ذكر المنع وحده بعد ، والمراد بالمنع ما يشمل السجن وغيره مما هـو منع

حتى يردوا ما ساقوا وما اخدوا من الانفس ، وجدوز اخد وليهم الذى يؤخد في الحق فيهم ان لم يكن كطفل ، • • • • • •

من الذهاب ، ويجوز ان يريد بالحبس السجن ، فيكون من عطف الخاص على العام (حتى يردوا) ، أى حتى يرد هو والبغاة الذين معه كلهم (ما ساقوا) كله (وما الخصدوا من الانفس) كما مر" أنه يؤخذ أن يرد من ماله جميع ما أخذ اصحابه الذين هو فيهم ، وكذلك هنا يجوز أن يؤخذ به ويضمنه من ماله ، ويجوز أن يحبس ؛ ويمنع من الذهاب حتى يردوا ، ولا يمنع من الذهاب ولى البعض على الكل ولا يحبس ، وكذا أولياء الكل ولا يحبس ، وقيل : بجوز ذلك كله كما قال .

(وجو رُز اخذ وليهم) ، أى حبسه ومنعه (الذى يؤخذ في الحق فيهم) ممن هو بالغ عافل على حد ما مر في باب القسمة انه يؤخذ الولى ان يأتى بوليه للحق ويقهر علبه ، ومر كلامى في ذلك ، ومراده اخذ ولى بعضهم على الكل فانه كما بؤخذ احد البغاة على الكل يؤخذ وليه على الكل على هذا القول (ان لم يكن كطفل) مثله هو المجنون والأبكم والمريض المقعد وذو العذر البيت ، ولبست اللفظة قبل « لم » شرطية اذ لا يتصور انه بؤخد ، مثل الطفل في ولبه فضلا عن ان يشترط في الولى المأخوذ أن بكون كطفل فهى ـ بفتح الهمرة ـ على تقدير اللام أى يؤخذ في الحق فيهم لعدم كونه كطفل ، اللهم الا أن يقال هى ـ بالكسر ـ شرطبة ، على أن المراد كالأخذ الأخذ المطلق الشامل للنفقة وللاتيان به للحق ، فباعتبار النفقة يصح

ونفقة الممنوع ولو ولى الباغى على نفسه ان كان له ما ينفق منه والا فلا يتركه مانعه لتلفه وينفقه من ماله ، ويحسب عليه ويدركه في الحكم وعند الله ، وان كان حيوانا فنفقته على الباغى واجرة حارسه والقائم به •

اشتراط اخراج الطفل لآنه يؤخذ في النفقة ، بمعنى انها تجب في ماله لوليه المحتاج ، وليس يقهر في ذاته ، وكذا المجنون (ونفقة الممنوع) الذي هو انسانه ودابته عن الذهاب حتى يرد هو من معه من البغاة او يرد هو او البغاة الذين معه أو حتى يرد وليه الباغي ما أخذ كما قال (ولو) كان الممنوع (ولى الباغي على نفسه ان كان له ما ينفق منه والا فد) نفقته على مانعه لا على الباغي .

(ولا يتركه ما نعه لتلفه) ، اى الى تلفه (وينفقه من ماله ويحسب عليه ويدركه) ، اى يدرك المنفق ما انفق على الممنوع (في الحكم وعند الله ، وان كان) الممنوع (حيوانا) للباغى او لوليه (فنفقته على الباغى) ان كان له وعلى وليه ان كان لوليه ، (و) كذا (اجرة حارسه والقائم به) كساقية وراعيه وما يحتاج اليه الحيوان ، وكذا كل مال غير الحيوان منع مما يجوز منعه فعلى الباغى او وليه المالك له ما يحتاج اليه فلا ضمان على مانعه ان مات أو نقص بخلاف الانسان الممنوع ، فان مات بجوع أو هلك عضو منه ضمنه مانعه باغبا أو وليا له فيما يظهر لانه ولو باغيا ، لكنه

فى يده كامانة ، ويدل لذلك نهى المصنف كصاحب الاصل عن ان يترك للتلف ، والله اعلم ، وجميع ما مر" من الكلام أو ياتى فى البغى باخذ الاموال من القتال والهجوم وتمييز الماخوذ من غيره وعدم جواز القتال والهجوم حيث لا يجوز ان يصح مثله فى اخذ النفس من بالغ أو طفل ذكر أو انثى حر أو عبد ، والعبد أيضاً مال ، والله اعلم .

فصسل

جاز اتباع باغ وقتله على اخذ المال وان من غير يد ربه كضالة ولقطة او كان بيد غيره بكامانة ان اخذه على غصب والا دعى للحق ان كان على حرزه لربه او على اخذ جـزء منـه • • • •

فصيبل

(جاز اتباع باغ وقتله على اخذ المال) او ارادة اخده (وان) كان اخذه (من غير يد ربه) ولا من يد احد (كضالة ولقطة) ودفين وثمار من حرث او نخل او شجر او مال وضعه ربه ليرجع البه (او كان بيد غيره) ، اى غير ربه (بكامانة) مما لا ضمان به او به ضمان (ان اخذه على غصب) مثل ان يجد انسان شيئا فيلتقطه فياخذه باغ من يده على غصب (والا) ياخذه على غصب بل على انه له او لمن يلى امره او على الحرز لربه او على ان باكل وبغرم ، او على ان ياخذ اجرة او ما يعطى على التبشير ونحو ذلك مما ليس غصبا مستمرا (دعى للحق ان كان على حرزه لربه او على اخذ جزء منه)

وغرم هيمته أو مثله (أو على أكله) كله (وغرمه قيمته) كلها أو على الانتفاع مه فيرده ويرد كراءه أو أدل على مالكه كأخذ دابة من مؤتمن بها على أن يركب عليها أدلالاً على ربها أو أكتراء فيردها ، وأنما لم يجز القنال فى ذلك لشبهة فى فعل الباغى ، وقد قال ربيع : « أدرأوا الحدود بالشبهات » والقتال كالحدود ، والذى عندى أنه يجوز قتاله لانه ليس له حبس المال على صاحبه ، ولا سيما صاحب المال أو من بيده فلا يمنع عن قتاله ، وما ذكره أنما هو أن أدعى الباغى ذلك وذهب بالمال لا يقاتل بعد ذهابه ، وأما فى حال أخذه من يد أحد فالذى عندى أن من كان بيده يقاتله بلا قصد لقتله لوجوب حفظه ما بيده .

واعلم انه يجوز لصاحب المال قتال من اراد اخده من يده على الغرم او الانتفاع (ولا يحل لمن اخذ ماله) بالبغى بالبناء للمفعول او الفاعل اى لمن اخذ الباغى ماله ، وكذا ان اخذ مالا لغيره كان بيده أو لم يكن بيده (ان اتبع الباغى ان يغير عليه) اى على الباغى (ويأخذ ماله) اى مال الماغى (ايضا) اى كما اخذ الباغى ماله ، أى او مال غيره الا ان كان باغيا مثله يحل قتاله ، وانما ذلك لغيره لينصف له (وليقصد لماله فيأخذه ان سلمه له وعرفه) عرف صاحبه ان هذا ماله وكذا ما غصب من مال غيره (والا) سلمه بل عاند ودافع (قاتله عليه) ولكن اذا قال الباغى لمتبعه ممن لم يكن المال بيده : انى لا اعرفك تأخذه منى لصاحبه ولعلك تأكله أو تعطبه لغير صاحبه او تفسده فلا بقاتله هذا المتبع الا ان اشتهر صلاحه او تعطبه لغير صاحبه او تفسده فلا بقاتله هذا المتبع الا ان اشتهر صلاحه

وان لم يعرف او تلف دعاه للحق بلا هجوم عليه وقتال والا كان باغيا مثله ، ولا يحل لذى مال اخذ منه او يقاتل مانعه منه ان كان اصل بغيهما الأول على حمية وفتنة الا ان تاب من ذلك فيجوز له الدفاع عن نفسه وماله ،

حتى عرفه الباغى أو قال له الامناء: ليس كما تقول فيه ، وهكذا فيما مر من المسائل أو يأتى ،

(وان لم يعرفه) او اختلط حتى لا يميز على حدد ما مر فى الاختلاط (او تلف) او لم يكن فى يده بل فى موضع آخر (دعاه للحق بلا هجوم عليه و) لا (قتال والا) يكن دعاه للحق بلا هجوم ولا قتال بل دعاء للحق بهجوم وقتال أو هجم وقاتل بلا دعاء للحق (كان باغيا مثله) يجوز للباغى الاول قتاله ودفاعه من ذلك الهجوم والقتال ولزمه تسليم المال .

(ولا يحل لذى مال اخذ منه) هذه الجملة نعت مال (او يقاتل مانعه منه ان كان اصله بغيهما) اى بغى ذى المال او المانع منه (الأول) نعت للبغى اضاف البغى اليهما لأنها باغيان ، ولو لم يصرح ببغى ذى المال والمتقدير ولا بحل لذى مال باغ ، وذلك بان بغى على انسان فاخذ منه الانسان المال ببغى فهناك بغيان ، اولهما وهو بغى ذى المال في هذه المصورة ، وبغى غيره لو بغى غيره عليه بمال او نفس ثم بغى صاحب المال او النفس (على حمية وفتنة الا ان تاب من ذلك) البغى الأول بغى صاحب المال او الدى بغى أولاً والماصدق واحد (فيجوز له الدفاع عن نفسه وماله) بالقتال بعد التوبة ، وكذا الذى بغى ثانيا لا يقاتل الا ان تاب هذا الثانى واذعى

وجاز لمتبع باغ على ماله الهجوم عليه ولو ادى الى تلف ما بيده وان لغيره ببغى ايضا او اخذه بديانة او بعد طلبه بحق من مبغى عليه لازم له عند الله

للرد فله القتال على ماله (وجاز لمتبع باغ على ماله) أو مال من هو نائب عنه ولمحتسب ولمتبعه ايضا على جناية فى نفس اذا كان ممن يقتل أو على اخذ انسان (الهجوم عليه ولو أدى) هجومه عليه (الى تلف ما بيده) أى ما بيد الباغى .

(وإن) كان (لغيره) اى لغير الباغى (ببغى) او بغيره كامانة (ايضا) سواء اخذها ببغى قبل المال الذى اخذه فاتبعه عليه أو معه او بعده في طريقه او بعد وصوله ، فيجوز لصاحب المال الاول ان يقاتل ويدفع عن ماله او يرده ولو ادى ذلك الى تلف مال الثانى وبالعكس ، وهو أن يقاتل الثانى ويدفع عن ماله او يرده ولو ادى الى تلف مال الاول كل ذلك داخل في عبادة المصنف ، وانما بالغ بهذه لان ما بيده بامانة أو غيرهما مما باذن صاحبه أو بما يجوز له كونه بيده كلقطة يلتقطها ليعرفها اقرب الى ماله بخلاف المغصوب فلا قرب له (أو أخذه) أى اخذ المال الذي اتبعه عليه مريد ربه (بديانة) كالصفرى يغنم مال الفاسق ، وفوله : اخذه معطوف على كان المحذوفة في قوله : وان لغيره ، فهو داخل في الغاية ، أي جاز الهجوم عليه ولو أخذه بديانة ، أو معطوف على أذى فهو داخل أي الغاية ، أي جاز الهجوم عليه ولو أخذه بديانة ، أو معطوف على أذى فهو داخل اليضاً في المبالغة التى في قوله : ولو أدى ، وكذا قوله : (أو) بغى الباغى باخذ المال (بعد طلبه) وبلا طلب ب (حق من مبغى عليه لازم اله عند الله) أي وجب عليه أن يعطيه بنفسه أو للامام أو نصوه المه عند الله) أي وجب عليه أن يعطيه بنفسه أو للامام أو نصوه المه عند الله) أي وجب عليه أن يعطيه بنفسه أو اللامام أو نصوه

كزكاة واباء منه بلا احتياج لدعوة ، وان بلا امام ، او لمتبرع دافع للبغي

ولا يجوز أن يعطيه باغيا (كزكاة) وكفارة ودينار الفراش وغيره من الكفارات والمال الذي يعطى الفقراء كالذي لا يعرف له رب أو أيس منه بعد (واباء منه) أي وبعد أباء المبغى عليه من ذلك الحق أن يعطيه لذلك الباغى أو « الهاء » عائدة للاعطاء المفهوم من الطلب أو الى الطلب أي امتنع من طلب الباغى له ، أي لم يقبله ولم يجبه للاعطاء ففي كل ذلك يقتل الباغى ويهجم عليه (بلا احتياج لدعوة) ألى الرد أو الحق أو التوبة ، ويتعلق قوله : بلا احنياج بقوله : جاز (وأن بلا أمام) عادل كبير ، ولا أمام دفاع ولا شار .

وهكذا الحكم ابدا مع البغاة في جميع ما مر من المسائل وما ياتى (أو لمتبرع دافع للبغى) وفد ذكرته قبل في أول المسالة لم أدر أنه سيذكره ؛ والعطف على قوله : لمتبع ، وسواء في ذلك الباغى بعد طلب الحق اللازم للمبغى عليه أن يغلبه من موافق أو مخالف لا بدين ، بما دان به الباغى فيمنعه ويبغى باخذ المال متل أن يطلب الصفرى المالكي أو الموافق الفاعل للكبيرة أو يعطيه زكاته فيمتنع فياخذ الصفرى ماله فلصاحب المال وغيره أن يقاتل الصفرى على ذلك فيقاتله المالكي على مال الموافق والموافق على مال المالكي ، ويقاتل لهما غيرهما أيضا ، والصحيح جواز القتال مع المخالفين أذا كان على الحق سواء قاتلوا فساقا أو مشركين ويجوز أخذ السهم من الغنيمة معهم ، ولا يجوز القتال معهم أن كانوا يتعدون الحدود ، وقيل : لا يجوز ولو كانوا لا يتعدون ، وكذا اختلف في القتال مع الجبابرة مطلقا .

ولا علينا في باغ قاتل موافقه في طلب حـق واجب كزكاة ، ولا يقبل قول باع على غـيره انه باغ مثله او كان معه في بغيه ولو كانا في • • •

وعن ابى هريرة عنه على: « القتال واجب عليكم مع كل امير برآ كان او فاجرآ وان هو عمل الكبائر ، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برآ كان او فاجرآ وان هو عمل الكبائر ، والصلاة واجبة عليكم على كل مسلم بموت برآ كان أو فاجرآ وان هو عمل الكبائر » رواه أبو داود وأبو يعلى ، وكذا ان قاتل موافقه في ديانته على الحقوق فأخذ منه المال ببغى بعد طلبه المحقوق المذكور كالزكاة فلم بعطه ، أو أخذ منه مالا بلا طلب حقوق فيجوز لكل أحد أن يقاتله على رد المال الذي أخذ ببغى لا على قتاله من دان بدينه على أن بعطيه من حقوقه كما قال (ولا) شيء مل لا بجوز (علينا في باغ) أو غير باغ (قاتل موافقه في طلب حق واجب كزكاة) مثل المالكي بدعو المالكية أن يعطوه الزكاة فيمتنعوا فيقاتلهم فلا يلزمنا دفعه عنهم لمجرد هذا القتال ، وأما أن أخذ أموالا فلنا قتاله على ردها ألا أن أخذ زكاة أو واجبا فلا ، وأما أن أخذ أموالا فلنا قتاله على ردها ألا أن أخذ زكاة أو واجبا فلا ، وأما أن أخذ أموالا فلنا قتاله على ردها ألا أن أخذ ألمولا فلنا قتاله على منه سوى هذا القتال الموافقه على واجب نفس بغى لأن الذي له القتال على الحقون هو أمام الاناضبة الوهبية المحقة ، وأذا قاتل موافقه على وأجب عند الا عند الله فلنا دفعه عنه وقتاله ،

(ولا يقبل قول باغ على غيره أنه باغ مثله) في غير الوقعة الحاضرة من غبر جنسها أو من جنسها (أو كان معه في بغيه) في هذه الوقعة (ولو كانا في

عسكر أو سيرة معا الا ان اقر أو بين عليه أو شوهد ، وجوز عليه تصديق مصدق ، ولا يحكم على فاعل بباغ ما يفعل بمثله ولو خرج خلافه . •

عسكر) واحد يجمعه امام او سلطان او كبير او اجتمعوا بلا سلطان ولا كبير (او سيرة) جمعها امام أو سلطان او كبير (معا الا ان اقر) أى لكن ان اقر أنه باغ مثله أو كان معه في بغيه (أو بين عليه) أى شهد عليه الشهود الذين تقبل شهادتهم أنه باغ مثله ، أو كان معه في بغيه فأنه يحكم عليه بحكم الباغى (أو شوهد) أى شاهد المسلمون أو الذين اتبعوا الباغى بغيه قبل أو بغيه مع هذا الباغى .

(وجوز عليه) كما مر (تصديق مصدق) ولو واحدا غير متولى ان لم يكن من البغاة الذين يدفعون عن انفسهم بقولهم فيه ، وان كان من البغاة الذين فيهم الكلام جاز ان كان لا يدفع عن نفسه بشهادته مثل ان يشهد عليه للقتل أو يخرج منه حد او يحكم عليه ان كان لو لم يرده لم يؤده الشاهد على هذه الرخصة وجوز أيضاً كما مر أن وجدت عليه علامة بغى من جرح أو غيره كمال لا يعرف له ، وموت على حد ما مر ، وهذا الذكور من تجويز الحكم بالعلامة في البغى تقدم منفردا غير مذكور فبه قول آخر ، وكلام الاصل هنا يدل أنه قول ، وأن من العلماء من يقول : لا يحكم بالعلامة ، وكذا التصديق ،

(ولا يحكم على فاعل بباغ ما يفعل بمثله) من البغاة (ولو خرج خلافه)

بتعدية ٠

بالنصب اى ولو خرج الباغى خلافه اى مخالفاً اى خرج انه غير باغ وأن الباغى انما هـو غيره من الناس ، او خرج انه فاعل لكن فعله صواب غير بغى (بتعدية) متعلق بيحكم ، وذلك لأنه فعل بحسب ما ظهر له لكن يلزمه الضمان ، وقد مر ما يلزم فيه الضمان ، الجانى او بيت المال او الامام ، والله أعلم .

بساب

ان کان قــوم بمنازلهم او فحوصهم او طرقهم او اسفارهم لطلب عیش او مباح آخر واتاهم بحالهم مرید بغیهم وقتالهم واکل • •

بسساب

في وجوب دفع الانسان عن نفسه وجواز الدفع للباغي وندبه

(ان كان قوم) أو واحد أو اثنان (بمنازلهم) سواء كانت ببناء أو حفر أو بيوت نحو شعر أو خشب أو في حصونهم (أو فحوصهم أو طرقهم) أو بيوتهم أو غير ذلك (أو أسفارهم لطلب عيش أو مباح آخر) أو عبادة كطلب علم وزيارة رحم أو أخ في الله ، والمشى في الدفع عن مظلوم والجهاد ، وقوله : لطلب عيش أو مباح آخر عائد الى قوله : أو فحوصهم أو طرقهم أو أسفارهم أى أو كانوا في طرقهم أو أسفارهم أى أو كانوا في طرقهم أو أسفارهم أي أو كانوا في طرقهم أو أسفارهم أي أو كانوا في طرقهم أو مباح أخر (وأتاهم بحالهم مريد) ألد (عبعي) عليد (هم وقتالهم وأكل

اموالهم واخراجهم من اوطانهم حرم عليهم الشك في سفك دمه ، وضاق عليهم العلم بتخطئته ، ولزمهم دفعه وقتائه والعلم بوجوب ذلك، وهلكوا ان تركوه حتى قتلهم كمستمكن نفسه لقاتله ومعط سلاحه لعدوه فقتله به ،

أموالهم واخراجهم من اوطانهم) واراد الفاحشة واخذ بنى آدم أو بعض ذلك وعطف القتال وما بعده على البغى عطف خاص على عام ، وكذا ان اتاهم مريد ذلك او بعضه وهم في سفر معصية بحيث لا توجب معصيتهم القتل او اوجبته ، والذي جاءهم لم يجيء للقتل بل للمال أو الفاحشة ، او اراد القتل والمال وبعضهما لا يحل له (حرم عليهم الشك في سفك دمه وضاق عليهم العلم بتخطئته ، ولزمهم دفعه وقتاله والعلم بوجوب ذلك) ، اى وجب عليهم أن بعلموا بذلك وأن يعلموا أن علمهم به واجب ولا يكفرون بالجهل حتى يشرع في قتالهم كما قال: (وهلكوا أن تركوه حتى قتلهم) ان تركوا الدفع او القتال حتى قتلهم كفروا كفر نفاق حتى تركوه ، سواء جهلوا حرمة دمائهم أو علموها ، لكن أن علموا كفروا من وجه وأحد هو رك الدفع ، وإن جهلوا كفروا من جهة الجهل الى هذه الحالة ومن الترك ، هانه يحب على المكلف معرفة حرمة ماله ودمه النفس وما دونه من الجرح والاثر والطال منفعة العضو بالتوحيد الذي معه ، فان جهل ذلك أو ترك الدفع هلك ، وقيل : لا يكفر حتى يأخذ حرمة ذلك أو يراد قتله ، وقيل : الما كفر بالفعل حين جهل او بالترك جهلا كفر مرتين كفرا بجهل وكفرا ، اقتراف ، ولا كفر بتركمه الى امهوالهم ما لم بعتقدوا أنها حلال للباغي (ك.) ـهلاك (مستمكن نفسه لقاتله ومعط سلاحه لعدوه فقتله به) ولو اعطاه لبفدى به نفسه ، ولو قال له الباغى : هاته ولا اقتلك ، وقيل :

لا يهلك ان اعطاه مامنا له ان لا يقتله ان اطمان قلبه انسه لا يقتله ولو قتله .

وفى « الاثر » : ولا يجوز لامراة أو عبد أو رجل أن يرمى سلاحه حتى يموت ولو أجبره الظلمة بالقتل على رميه ، وقيل : من أعطى عدوه سلاحه هلك ولو لم يقتله به ولا بغيره (وهذا أن لم يكن عنده سواه) وأن كان عنده سواه لم يهلك ولو قتله به ، وقيل : يهلك قتله .

قالوا في « الديوان » : وإما الوجوه التي يفعلها الانسان ولو انه يموت فانة لا يقتل النفس التي حرم الله ، ولا يزنى ، ولا يأكل أموال الناس بالباطل ، ولا يشرب الخمر ، ولا يعطى سلاحه ، ولا ثيابه ولا يبقى عريانا ، ولا يقذف المحصنات ، ولا يستهلك الأموال والانفس بجساسته ، ولا يدخل على المراة في الحيض ، ولا محرما بالحج ولا معتكفا ، والذي لي أنه يجوز أن يفسد حجه واعتكافه تقية ويقضيهما ، وأما الوجوه التي يفعلها ولا يموت فأنه يأكل في رمضان وهو مقيم ويأكل والدم ولحم المخنزير ويعطيهم الشرك بلسانه ويضمر التوحيد في قلبه ويلفظ ببراءة المسلمين وولاية الكافرين ، ويضمر خلاف ذلك في قلبه ، ومن اخذه الظلمة فعلى من قدر على تنجيته أن ينجيه بما قدر عليه ، وأن قالوا : أعطنا المال والا قتلناك أو قتلنا غيرك ، فليس عليه شيء في ذلك ، وأن قالوا : أحلف لنا بكذا وكذا والا قتلناك ، فأنه يحلف ويحنث ، وأن قالوا له : تزوج هذه المراة لا قتلناك أو قتلناه أو قتلنا فلانا أو قالوا مثل ذلك فليس عليه ضمان أن ما يفعل ، وكذا أن قالوا لها : ارضعي هذا الطفل والا قتلناه أو قتلنا فلانا فلانا فلانا أو قالوا هذا الطفل والا قتلناه أو قتلنا فلانا أو قالوا مثل ذلك فليس عليه ضمان ان

مثل ذلك ، وكذا كل ما يحل له فعله ان قالوا له : افعله والا قتلناك أو قتلنا غيرك ، مثل البيع والهبة وأشباه ذلك ، فهو بالخيار ان شاء فعل وان شاء ترك ، وبكل ما يجب له أن يفعل فقالوا له : افعله والا قتلناك أو قتلنا عيرك ، فان كان له وقت فترك حتى خرج وقته فقد أثم وأن أبى أن يفعله فقتله أو قتل غيره فليس عليه ضمان ،

واما القتال على المال فلا يجب ولا يكفر بتركه الا ان كان تلفه يؤدى اللي تلف نفسه ولو كان القتال على المال أولى ، قال على المال دون اللك حتى تحوز مالك او تقتل فتكون من شهداء الآخرة » (١) .

وعن على بن ابى طالب عنه ﷺ: « الغريق شهبد ، والحريق شهيد ، والغريب شهبد ، والملدوغ شهيد ، والمبطون شهيد ، ومن يقع عليه البيت فهو شهيد ، ومن يقع من فوق البيت فتندق رجله او عنقه فيموت فهو شهيد ، ومن تقع عليه الصخرة فهو شهيد ، والغيرى على زوجها كالمجاهد في سبيل الله فلها أجر شهيد ، ومن بقتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون نفسه فهو شهيد ، ومن قتل دون نفسه فهو شهيد ، ومن قتل دون حاره فهو شهيد ، والآمر بالمعروف والناهى عن المنكر شهيد » (٢) ، وان دهش حتى زال عقله لم يهلك باعطاء لباسه او سلاحه او ترك الدفع كما ماتى ان شاء الله تعالى في قوله : باب : وجب على عاقد صحبة في مباح الخ ،

⁽۱) رواه این حیان ۰

⁽۱) رواه آبو داود ،

وحرم عليهم الفرار منه ان تراعيا وكانوا مثله أو اكثر منه ، وجوز الفرار ما لم يتراموا ، وقيل : ما لم يتطاعنوا ، وما دامت لهم قوة يقفون بها له ،

(وحرم عليهم الفرار منه) ، اى من مريد البغى ، والمراد الجنس (ان تراعيا) لا ان راوا العدو ولم يرهم العدو أو رآهم العدو ولم يروه (وكانوا مثله أو اكثر منه) أو نصفه ، وجاز الفرار ان كان العدو أكثر منهم ، قال الله عز وعلا : حري وان يكن منكم مائة صابرة بغلبوا مائتين ، وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين يه (١) ، والآية ، ولو كانت في المشركين ، لكن نعم بالمعنى المشركين والمنافقين ،

(وجو رز الفرار ما لم يتراموا) بالنبال او بالحجارة او بالبنادق او نحو ذلك ولو تقاربوا ، واذا تراموا لم يجز الفرار ولو بعدوا ، (وقيل :) يجوز الفرار ولو تقاربوا او تراموا (ما لم يتطاعنوا) بنحو الرماح او يتضاربوا بنحو السيوف والخشب (وما دامت لهم قوة يقفون بها له) ، اى لمريد البغى ، وان لم تبق لهم قوة بمرض نزل او مطر او ريح يضرهم أو ينقص عن نصف العدو او بذهاب سلاح او انكساره او بخذلان او بهزيمة من انهزم منهم فلهم الفرار ، ومن فر حيث حرم الفرار فوقعت الهزيمة به لزمه ضمان ما وقع من فساد في مال او نفس او ذهاب مال او اخذ نفس ولا شيء على غيره ممن وقع في ضرورة الهزيمة ولم تدم له قوة بفراره .

⁽۱) ستدم ذکرها .

وان انهزموا وولوا ادبارهم وسع كلا فراره ما لم يمكن نفسه لضاريه

(وان انهزموا وولوا ادبارهم) اعدائهم ، كما يجوز لهم بالوجوه المذكورة او بوجه جائز لهم دون من تسبب فيه (وسع كلا فراره) وما يترتب على الفرار فشلا وهيبة كالتمكين للعدو ، كما قال : (ما لم يمكن نفسه لضاربه) •

وفي « الآثر » : ومن انهزم اصحابه فليس لمن يتقى الله أن يهرب لأن العرار من الزحف من الكبائر ، الا أن نقصوا عن نصف العدو ، وقيل الا يحرم الفرار من الزحف ، وانما حرم يوم بدر وقبله وحل بعده ، على أن معنى قوله تعالى : ﴿ ومن يولهم يومئذ دُبره آله ﴿ (١) الآية ، ومن بولهم يومئذ وقعت وقعة بدر الخ أو يوم أذ لقيتموهم وذلك اليوم مستقبل بزلت الآية قبله ، ومن خصه بيوم بدر واجازه في غيره فانما أجازه على نية الرجوع للقتال بعد القوة ، واستثنى الله عز وجل التحرف لقتال والتحبز بفئة ، فالأول أن يتصور بصورة المنهزم فيعطف على من لحقه عنقتله ، وذلك يكون بسبب تحصن العدو فلا يجد لقتله مدخلا ، فأذا تهازم لحقه تهازم برز له وتسبب أنه اجتمع عليه رجلان أو ثلاثة ، فأذا تهازم لحقه أحدهما أو أحدهم فيقدر عليه أو يتبعونه فيصل اليه احدهم قبل غيره ، وذلك من باب الخصدع في الحرب ، والتأنى أن ينضم من أفراد أو من حماعة الى جماعة من المسلمين بستعين بهم ويتقوى .

وزعم بعضهم : أن التحييز ولو الى فئة بعيدة غير حاضرة في القتال

⁽۱) سيورة الأثمال : ۱۹ ،

جائز لما قال الحسن عن عمر بن الخطاب لما بلغه وهو فى المدينة ان أبا عبيدة بن الحراح وأصحابه قالوا يوم القادسبة : رحم الله أبا عبيد لو انحار الينا لكنا فئة ، وكذا روى أبن سيرين وزاد عن عمر : أنا فئة كل مسلم ، وعن عبد الله بن عمر : خرجت فى سرية ففروا ، فلما دخلوا المدينة دخلوا البيوت حياء ، فقلت : يا رسول الله نحن الفارون ، فقال : أنتم الكرارون وأنا فئتكم .

وروى أن رجلاً فر من القادسية فقال لعمر: يا أمير المؤمنين هلكت فررت من الزحف ، فقال: أنا فئتك ، وعن الحسن: لو أن أهل سمرقند انحازوا الينا ونسال ألله العافية من ذلك لكنا لهم فئة ، وكان أبو بكر وعمر رضى ألله عنهما _ يقولان للجيوش: أن غلبكم أمر فانحازوا الينا فأنا فئتكم ، وأنما لم يكن ذلك كبيرة لنية الرجوع الى العدو بعدة قوية من المصر مثلاً ، ومذهبنا أن الفرار من الزحف كبيرة وهى موبقة ، وكذا يقول الجمهور ، وذلك في قتال المشركين ومثله قتال المنافقين ، ألا أن فر تحرفا أو تحيزا الى فئة قريبة حاضرة للقتال أو كان المسلمون أقل من نصف عدوهم ، فألا ولان من قوله تعالى: ﴿ الله متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة آله ﴿ (١) ، والثالث من قوله تعالى: ﴿ إلا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة آله ﴿ (١) ، والثالث من قوله تعالى: ﴿ (١) الآية ، فأن هذه الآية مخصصة لعموم الأول ، وزعم بعض أنها ناسخة .

وعن ابن عباس : ما فر من فر" من ثلاثة ، يعنى لا يعد في الفارين

⁽۱) سبسورة الأندال : ١٦ .

⁽٢) تقدم ذكرها .

الفرار الحرام ، والمراعى فى ذلك هو العدد عند الجمهور ، وقال طائفة منهم ابن الماجشون من المالكية : تنزل العدة والقوة أيضا منزلة العدد ، وبجوز على قولهم : أن تفر مائة من مائة اذا علمت أن فيها أكثر من بعضها

عدة او شجاعة ، وفى كلام بعض اصحابنا ما يناسبه ، وعن ابى سعيد الخدرى والحسن وقتادة والضحاك أن الآية فى قتال بدر خاصة ، وحل الفرار فى ميرها لانها تحييز الى فئة ، وذلك أن النبى على كان معهم يوم به ولا فئة لهم ينحازون اليها دون النبى على ولو انحازوا لانحازوا الى المشركين ،

ولأنب أول غزوة غزاها رسول الله على والسلمون معه ٠

وكنب عبد الله بن عون الى نافع يساله عن الفرار من الزحف ، فقال : انما حرم يوم بدر ، فان صح ما مر عن النبى وابى بكر وعمرو من فولهم : انا فئة من انحاز وليسوا فى قتال كان لهم حجة ، وصح لهم تخصيص الاية ببدر والا فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وأما قوله تعالى فى شان احد : - والا فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وأما قوله تعالى فى شان احد : - واله عنه الله عنهم وليه ولا دليل فيه لجواز ان يكون المعنى قد عفا الله عنهم لتوبتهم من الفرار ، وذكروا انه ان جاء المسلمين عدو لا يطيقونه تحيزوا الى البصرة ، وان جاء من يغلبهم تحيزوا الى الشام ، فان جاء من يغلبهم من يغلبهم تحيزوا الى الشام ، فان جاء من يغلبهم تحيزوا الى الشام ، فان جاء من يغلبهم فليس شم تحير وصار الجهاد فربضة بعد ان كان حوطة وتطوعا ، وانه ما قبض وصار الجهاد فربضة بعد ان كان حوطة وتطوعا ، وانه ما قبض ته حتى حاوز صف النبى وان الفرار حل بعد ذلك ممن فر مقبلاً أو مدبرا خالى الجنة وهو شهيد ان وافق السنة ، والمقبل يسبق المدبر وهو ضعيف ،

وحط عنه الدفع عن نفسه ان اسر وقدر علیه ولو معه سلحه ، وما یدفع به عنها

وفال ابو الحوارى : من قتل مد برآ فليس بشهيد ، وزعم بعض : أن فنال الدفع يجوز الفرار منه ·

(وحط عنه الدفع عن نفسه أن أسر وقدر عليه ولو) كان (معه سلاحه) لزوال قدرته أو لكونه مع ثلاثة (وما يدفع به عنها) فله المثى معهم ولا يلزمه الوقوف عنهم أو الفرار وهو لا يضيقهما ، بل يزجرونه أن وفف ويلحقانه ان هرب ، ولا يلزمه قتالهم ولو اذا ارادوا قتله او ضره في بدنه او شرعوا في ذلك ، ولا اثم عليه في ذلك ، وانما الواجب عليه ان لا يعينهم على قتل نفسه ، فإن اعان هلك ولا يعطيهم سلاحه اذا أرادوا قتله به ، وان فعل هلك واما ان يعطيهم اياه بعد ما اسروه ، ولو لم يظهر له انهم أرادوا أن يقتلوه به فلا باس ، ولو أمن أو علم أنهم أرادوا نزعه منه لئلا يرد به عن نفسه ، وذلك لسقوط الدفاع عنه ، وانما سقط الدفاع عن الاسير المقدور عليه لانه لا يجديه قتاله فائدة ، وربما رجعت عليه مضرة ، ولانه قد يكون في نفسه الأمان لهم فلم يخدعهم وربما نطق به ، وان قاتل أو هرب فسلم أو قتل أو ضر فلا بأس عليه ما لم يعطهم الأمان في قلبه أو لسانه ، فانه اذا اعطاهم ذلك لم يحل له القتال الا بتجديد دعوة الا الهروب فلا باس عليه ولو أعطاهم الامان ، وذلك كمن دخلت عليه النصاري مثلاً فاخذوا بلده فله أن يقتلهم وياخذ اموالهم ما لم يعطهم الأمان هو أو كبير البلد ، وان اعطى الاسير الامان خوفا أن يقتلوه أن لم يعطه فكانه لم يعطه ، والمحتسب ان علم أنه لا ينفع كلامه ويضرب ان تكلم لم يجب عليسه الاحتساب ، ولزمسه أن لا يحضر المنكر ولا يخرج الا في مهم أو وأجب ، ولا ويدفع العدو بما قدر عليه ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

هجره عليه الا ان كان يقهر على المعصية ، وان علم أن المدكر يترك بقوله او بفعله ، ولا يناله مكروه لزمه الانكار ، وان علم أنه لا يفيد انكاره ، ولكن لا يخاف لم يلزمه النهى لعدم فائدته ، ولكن يستحب لاظهار الدين ونذكبر الداس به ، وقيل : يجب ·

وان علم انه يصاب بمكروه ولكن يبطل المنكر ، مثل ان يريق خمرا فيضرب فهذا مستحب الاحاديث فضل كلمة حق عند جائر ، وللمسلم ان يهجم على صف الكفار وحده ولو انه يقتل الآنه بكسر قلوب الكفار بجراته هيعتقدوا في سائر المسلمين قلة المبالاة وحب الشهادة في سبيل الله ، واما فوله تعالى : حرور ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة الله (١) ، فعن ابن عباس : التهلكة ترك النفقة في طاعة الله تعالى ، وعن البراء : ان يذنب فيياس من التوبة ، وقيل : ترك الجهاد ، وقيل : ان يذنب ولا يعمل بعده خيرا ، واذا التوبة ، وقيل : ترك الجهاد ، وقيل جاز أيضاً في الاحتساب ، ولكن اذا علم أنه لا فائدة في هجومه على الكفار كالاعمى يطرح نفسه على الصف علم أنه لا مان من وداخل تحت آية التهلكة ، وانما يحتسب اذا كان يقتل أو بضرب ان كان يدفع المنكر أو يكمر جاه الفاسق أو يقوى قلوب اهل الدين ، واما ان راى فاسقا معه سيفا وفي يده خمر ان نهاه عن شربها وقتله فلا وجه لنهيه ، والله أعلم ،

(ويدفع العدو) عن نفسه او ماله او عنهما (بما قدر عليه) مما

⁽١) سيبورة البقرة : ١٩٥٠

وان بتراب او عصود او بجارحته او عن صاحبه او قريبه او رحمه

يرجو به الدفع (وان بتراب) يلقيه فى فم العدو ومنخره لينحبس نفسه ويضيق حاله ويشتغل بامره ، او عينيه لئلا ينظر فيضعف ويشغله ذلك ، او يلقيه حيث يرجو سفعه او حجر ، وعن مكحول مرسلا ان النبى النهن نصب المنجنيق على أهل الطائف ، رواه أبو داود ووصله العقيلى باسناد ضعيف عن على (أو عود أو بجارحته) الجارحة حيوان ، ككلب أو عضوه أو بدخان حطب أو دخان كبريت أو بفلفل مدقوق يلقيه فى عينيه أو بسم بهيها أو فى انفه أو فمه ، قال عبد الله بن زورزتين فى رجل أطعم رجلا سما فمات : انه يقتل به ،

وفى « الاثر » : ويقتل الرجل فاتل وليه بما أمكنه الا النار والدخان والماء والاختناق ، وهكذا في القتال ، وقيل : بجوز ذلك في القتال الا بالنار ،

وفى « الآثر »: ويجوز للحارس أن يقاتل من أراد أفساد ما حرس ، وأن مات فمأجسور ، ويكسر السفينة للمشركين ويهسدم عليهم الغار لثلا يخرجوا منه ، وقيل : يجوز ذلك في قتال الدفاع للفجاة كما ذكره مقتصرا عليه في قوله : باب : لزم مبغياً عليه تخطئة باغ ،

وفى « الآثر » : وسالنه عن ثعبان دخل مطمورة رجل ولم يجد كيف يخرجه الا أن يفسد فيها ، فيحترق او يفعل ذلك ، قال : لا يستحب ذلك فان فعل فلا بأس (او عن صاحبه) او مال صاحبه عنهما معطوف على محفوف اى يدفع العدو بما قدر علبه ، وان بتراب او عود او بجارحته او عن صاحبه (او قريبه او رحمه) او مالهما او عنهما او عن مالهما او عن غيرهم ذاتا ، او مال من لزمه ان ينجيه ومن لا يلزمه من تلزمه

او عنهم ان قدر والا اختار من يدفع عنه منهم ولو ندب لاكثرهم حقا ويعذر في ترك الدفاع عنهم • • • • • • • •

حفوقه او لا تلزمه ، لكن ممن يجوز له الدفع عنه ، واراد بالقريب الرحم القريب ، وبالرحم الرحم الذي هو بعيد ، أو أراد بالقريب القريب من الآب ، وبالرحم القريب من الآم ، أو أراد بالقريب الوارث ، وبالرحم الفريب الذي لا يرث (او عنهم ان قدر) عبر بالافراد ثم بالجمع ليبني على ذلك قوله ، (والا) يقدر على تنجيتهم كلهم والدفع عنهم كلهم على سبيل الشمول ، بل ان دفع عن هذا مات غيره او عن هذين مات غيرهما او عن هؤلاء مات غيرهم وقد قدر على تنجيتهم كلهم على سبيل البدلية (اختار من يدفع عنه منهم) ولو كان اختياره لغرض دنيوى فانه لا يكفر ولا ياثم بمن ترك اذ لا يكلف فوق طاقته ، وللذي نجاه حق كالذي تركه فلا مهلك بقصده وترك غيره (ولو ندب لاكثرهم حقا) كالوالدين والاجداد والاولاد والارحام على مراتبهم والجيران كذلك ، وهكذا شيخه في العلم والعلماء ، ويقدم الوالدين على شيخه والعلماء لأنه لا بدل لهما بخلاف الشيخ والعلماء لأنهما اعظم حقا ولو كان العالم اعظم نفعا اذا كان سببا للنجاة من النار وسخط الجبار ، كذا ظهر لى ، وسواء فيما ذكره المصنف وما ذكرته ان يقدر بنفسه او ماله او جاهه ، مثل ان يكون له من المال ما ينجى واحدا فقط ، او يقول له الجائر: اذهب بواحد فقط ، واذا لم يكن ما يختار هكل من نجى جاز له ، ولكن الأولى له أن ينجى من قرب اليه في محله هذا ،

(ويعذر في ترك الدفاع عنهم) ، اى عن صاحبه او قريبه او رحمه ،

ان خاف تلف نفسه أو ما يؤدى اليه لا تلف غيره بدفاعه عن غيره ممن لا سبب له فيه ، وله القتال وان عن غيره أو بلا وجوب عليه • •

ويعدر في غيرهم بالاولى (ان خاف تلف نفسه) او عضو او منفعه عضو (او ما يؤدى اليه) ،اى الى التلف ، مثل ان يكون ان قتال ذهب زاده فيموت جوعا او عطشا او لباسه فيموت للبرد او للحر او دابته فلا يصل برجله او عرج فلا يصل (لا) ان خاف (تلف غيره بدفاعه عن) نفسه او (غيره ممن لا سبب له فيه) ،اى في تلفه سوى دفاعه عن نفسه او عن غيره او كلمة او فعل حق ، مثل ان يقال له: اترك لنا مالك والا قتلنا فلانا او الاسير او سلم لنا نفسك نقتلك او نضر "ك او نفسق بك والا قتلنا فلانا ، او الاسير او سلم لنا نفسك نقتلك او نضر "ك او نفسق بك والا قتلنا فلانا ، او بغوا عليه فقتلهم فتركوا من لا يقوم بنفسه ، كمريض وصبى ، ولم يقدر على تنجية من تركوا او يقتل فترك من يقوم بنفسه فمات فعليه القتال في ذلك كله ، ولا باس عليه ، ويجوز له تركه على ماله اذا كان لا يوصل نركه الى موته ، ويحسن ترك القتال اذا طلب اليسه ماله والا قتل هو او غيره .

(وله القتال) ولو كان اقل من نصف العدو (وان عن غيره) بتلف نفسه (أو) عن نفسه أو ما يؤدى الى تلفها أو لا يؤدى كالجرح الكبير والصغير والضرب مما يؤذى او لا يؤذى (بلا وجوب عليه) ان كان يتلف نفسه أو بما يؤدى الى تلفها أو دون ذلك والا وجب عليه ، وقيل : لا ، والمحيح الأول ، ويجب على الانسان الدفع عن نفسه أذا جاءه العدو ما دام يطمع فى النجاة ، وان لم يطمع كان بحكم المأسور المقدور عليه لم يجب عليه الدفع ، وجاز له التسليم والدفع أو لى ، ووجب عليه أن لا يعينهم على قتل نفسه .

ويؤجــر كتيراً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

(ويؤجر كثبرا) عند الله على قتاله وتلف نفسه ان لم يمن مصراً ،

(ويؤجر كالبرا) عند الله على هناله وللف لفسه أن لم يمل مصرا ، ونوى بذلك قربا من الله تعالى وهو شهيد ، وروى أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : بـ « حدثنى عبد الله بن عمر قال : جاء رجل الى رسول الله تقال فقال : يا رسول الله أن فتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلاً غير مدبر يكفر الله على خطاياى ؟ قال : نعم هلما أدبر ناداه رسول الله ين فنودى له فقال : كيف قلت ؟ فاعاد قوله فقال : نعم الا الدين كذلك قال لى جبريل عليه السلام » « وكان ين أذا مات ميت قال : هل عليه دين ؟ فان قيل : عليه السلام » وكان تن أذا مات ميت قال : هل عليه دين ؟ فان قيل نعم ، قال : صلوا على صاحبكم الا أن كان قد ترك ما يقضى به أو تكفل به احد أمر بقضائه ثم صلى عليه » (٢) لأن المدين محبوس بحق الغير والمصلى عليه وقد اختار صلحب السؤالات في أصحاب الأعراف أنهم قوم دانو بصلى عليه وقد اختار صاحب السؤالات في أصحاب الأعراف أنهم قوم دانو ديناً من غير اسراف قال هذا حسن لانه من الغارمين ، وفيه خبر عن رسول الله ين ، وفال فيه محمد بن محبوب : يغرمون عليه ، ولا شيء عليه اذا لم يجد الوفاء قبل ، واله اعلم بصحة ذلك من قبله ،

وروى : « انه ﷺ اناه رجل فقال : يا رسول الله ارايت ان قتلت في سبيل الله يكفر الله عنى ذنوبى ؟ قال : نعم ، الا الدين كذلك قال لى جبريل »(٢)

⁽۱) رواه ابو داود ۰

⁽۲) رواه البيهتى ٠

⁽٣) تقدم ذكره ،

اى الا دين على احد نلاثة اوجه فان الله يقضيه عن صاحبه ، رجل ضعفت قوته عن الجهاد في سبيل الله فتداين ليقوى على قتال عدوه ثم مات ولم يقضه فان الله يقضيه عنه ، ورجل مات عنده رجل من المسلمين فلم يجد ما يكفنه فيه ولا ما يواريه الا بدين فتدين ثم مات ولم يقضه فان الله تعالى يقضيه عنه ، ورجل أخذ دينا ليعتصم بتزويج أو لينفقه على أهله ثم مات ولم يقضه فان الله تعالى يقضيه عنه ، وعن عمة النبى على شهيد البر يغفر له يقضه فان الله تعالى يقضيه عنه ، وعن عمة النبى كل ذنب والدين والامانة وشهيد البحر يغفر له كل ذنب والدين والامانة وشهيد البحر يغفر له كل ذنب والدين والامانة و

وعن أبى أمامة عنه على : شهيد البحر عثل شهيد البر ، والمائد في البحر كالمتشخط في دمه في البر ، وما بين الموجتين في البحر كقطع الدنيا في طاعة الله ، وأن الله عز وجل وكل ملك الموت بقبض الارواح الا شهداء البحر فانه يتولى قبض أرواحهم ، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها الا الدّين ويغفر لشهيد البحر الذنوب كلها والدّين وعن ابن عمر بضعف سند عنه وين المحلم الشهادة تكفر كل شيء الا الدين ، والغرق يكفر ذلك كله ، وعن أم حرام عنه عنه عنه نا : « المائد في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيد ، والغريق له أجر شهيدين » (١) وعن واثلة بضعف في السند عنه عنه عنه من فاته الغزو معى فليغز في البحر » (٢) .

وعن ابن مسعود: القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها الا الامانة ، والامانة في الصلاة والامانة في الصوم والامانة في الحديث ، واشد ذلك الودائع ،

⁽۱) رواه ابن حبان .

⁽٢) رواه السربذي .

عال الرملكائي من قومنا : حقوق الأدميين لا تكفر لانها على التضييق والمشاحة ، ويمكن حمل الدين الذي ورد أنه لا يكفر بانقتل على الذي تدينه على وجه لا يجوز أو تدينه عازماً على عدم الوفاء فيرضي الله صاحب المال من فضله على من عليه الدين على وجه يجوز ، ومات ناويا أداءه أو لم يجد ما بؤدى منه ، وعنه على • « فضل غازى البحر على غازى البر كعشر غزوات في البر » (١) .

وعن عمر بن الخطاب رضى الله عبه ، عنه على : « الشهداء اربعة : رجل مؤمن جيد الايمان لقى العدو فصدق الله حتى قتل ، فذلك الذى يرفع الناس اليه اعينهم يوم القيامة هكذا ، أى فتح عينيه ، كثيرا جدا ورفعها الى السماء طاقته كناية عن علو درجته ، ورجل مؤمن جيد الايمان فلقى العدو فكانما صرب جلده بشوك طلح من الجبن اتاه سهم غرب اى لا يدرى راميه اى لا يكون لجبنه فى الصف المقابل للعدو فقتله فهو فى الدرجة الثانية ، ورجل مؤمن أسرف على نفسه فلقى العدو فصدق الله حتى قتل فذاك فى الدرجة الرابعة » ورجل مؤمن أسرف على نفسه فلقى العدو فصدق الله حتى قتل الله عنى قتل فذاك فى الدرجة الرابعة » (٢) وذلك مع التوبة وكذا فى الموت بالدين ولا يبعد ذلك ،

ففى اثر اصحابنا المشارقة والمغاربة خسلاف فيمن يعمسل الحسنات والسيئات من غير قصد الى التوبة ولم يكن مصراً فقد قيل: تعد حسناته هان غلبت سيئاته هاز ، وكيف ان قصد التوبة ، ولا يبعد أن يعظم فضل

⁽۱) رواه النرمدى ،

⁽۲) رواه ابن سلمه ،

ان لم یکن تلف بهدم او حرق او غرق او عطش او جـوع او حر" او برد او نحـو ذلك ، او بجرحـه لنفسـه • • • • • • • • •

الجهاد حنى يغفر به تبعات الخلق مع أن المذنب لم يعتقد الاصرار فيرضى الله تعالى من عنده صاحب الحق .

وعنه على : « عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله فانهزم اصحابه فعلم ما عليه فرجع حتى اهريق دمه ، فيقول الله عز وجل لملائكته : انظروا الى عبدى رجع رعبة فيما عندى ، وشعقة مما عندى حتى أهريق دمه » رواه ابن مسعود ، ومعنى عجب ربنا عظم عنده ذلك وكبر ، وقيل : رضى يه واثاب ، وما دكرناه من كونه يؤجر كثيرا انما هو في مدافعة بني ادم وفتالهم والموت في ذلك لايات الجهاد والماديئه وآثاره وفتال البعاة لا في غير بنى آدم كما فال: (أن لم يكن تلف بهدم أو حرق أو غرق أو عطش او جوع او حر او برد او نحو ذلك) مما يتلف به غير بني آدم فانه لا يحل له القاء نفسه في شيء من ذلك لتنجية نفس أو مال الا أن طمع في الحياة ، ومن ذلك أن ينجى نفسه بما عنده من الماء فيموت هو عطسًا (أو بجرحه لنفسه) جرحاً يتلف به ، أما جرح لا يتلف به فله أن ينجى نفسه أو غيره او مالاً به مثل أن يقتحم سدرة الى أنسان وقع فيها أو جراه اليها سبع فيقتحمها لينجيه ، ومثل أن يصل الى من مدّ اليه ما يجرحه جرحا متلفاً لينجى ذلك مع أنه يموت ولا بصل الى تنجية أو الى ما يعضه كذلك ، ومثل أن يقول له الجائر: اجرح نفسك والا قتلتك أو غيرك أو اخذت المال فلا يجوز ذلك ، وأما جرح لا بتلف به فجائز له التنجبة به ولو لمال غيره اذ لا يحل له أن يجر الى نفسه هلاكا بلا قتل انسان لمه ، وأن على غيره ، وفي كحية وسبع قبولان ، · · · · · · · ·

ولا سيما النفس ولم يجز ذلك اذا كان لا يطمع في الحياة (اذ لا يحل له ان يجر الى نفسه هلاكا بلا قتل انسان له ، وان على غيره) والحال انه على غيره اى لا يحل له اهلاك نفسه قصداً لتنجية نفسه فمن باب اولى لا يحل له اهلاك نفسه قصداً لتنجية غيره الا ان طمع في الحياة ، وحصول الدفع ، واما بان يقاتل فيقتل فيجوز ولو علم انه يموت ، لكن لا يجسن له الا ان كان ينجى نفسه او غيره او المال واما انه يموت ولا ينحى فلا يحسن له له ذلك فان موت واحد ايسر من موت اثنين وحرام على الانسان أن يقتل بفسه او يعين على قتلها ،

(وفى) قصد (كحية وسبع) مما يقتل غير بنى آدم وذلك أن للحيوان مخافة ممن يعالجه بخلاف نحو الماء (قولان) اذا لم يرج النجاة ، فاذا لم بتعرض لقاصده أو غيره ولم يمنعه من ماله أو مال غيره ولكن قصد ليقتله لكونه ضاراً وطمع أن ينجو ويقتله فقيل : يجوز كما كانت ترك المغرب بالجزائر تقصد قتل الاسود والخنازير ، وأما أن قصده نحو السبع أو الحية أو قصد غيره فله الدفع والقتل ، ولا يجوز له القاء نفسه وترك الدفع ، رالدفع عن المسلم جائز ولو أدى الى تلف النفس كما قال ، وعنه والله معمود من قتل حبة فكانما قتل مشركا قد حل دمه » (١) رواه ابن مسعود بضعف في السند اليه ، وعنه عن رسول الله على : « من قتل حية أو عفربا فكانما قتل كافرا » (٢) وروى : « من قتل حبة فيله سبع حسنات

⁽۱) رواه ابو داود ۰

⁽۲) رواه اس ماحه ،

ومن قتل وزغة فله حسنة » (١) ، وروى : « من قتل وزغة فله سبح حسنات » (٢) وعنه ﷺ : « لعن الله العقرب ما ندع المصلى وغير المصلى اقتلو في الحل والحرم » (٣) روته عائشة وفي السند اليها ضعف وعن على مضعف ما تدع نبياً ولا غيره الا لدغته ،

وروى من طرق أن خمس فواسق تقتل في الحل والحرم ويقتلها المحل والمحرم الحية والعقرب والمحداة والفارة والكلب العقور ، قال الجمهور هو كل عاقر كالاسد والنمر والذئب ، وقيل : الكلب معروف وانما يقتل العاقر في الحرم اذا أتى ليضر : وعن أبى هريرة عنه في : « اقتلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب » (٤) وعن ابن مسعود وجرير وعثمان بن ابى العاص عنه في : « اقتلوا الحيات كلهن ، فمن خاف ثارهن فليس منى » (٥) وعن ابن عمر عنه في : « اقتلوا الحيات اقتلوا ذا الطفيتين والايتر فانهما يطمسان البصر ويسقطان الحبل » (١) وعن ابن عباس عنه في : « اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة » (٧) وعنه في : « اذا ظهرت الحيه في المسكن فقولوا لها انا نسالك بعهد نوح ، وبعد سليمان بر،

⁽۱) رواه البيهتي .

⁽٢) رواه البيهتى .

⁽Y) رواه مسلم .

⁽³⁾ رواه ابو داود ·

⁽ه) رواه أبو داود .

⁽٦) رواه ابن ماجه ،

⁽۷) رواه البيهتي .

وجاز دفاعه وان عن غيره او ادى الى تلف نفسه وكفر متلفها لا بما ذكرنا ، ويؤخر متبرع بقتال باغ او مانع او قاطع او مرتــد • • • •

داود أن لا تؤذينا ، فأن عادت فاقتلوها » (١) ولعل هذا خاص بالمدينة أو سخ وكانت الجن تظهر في صورة الحية ثم نهيت عن ذلك ، وأزيل عنها ، فحل قتلها حيث وجدت ٠

(وجاز دفاعه) دفاع الحيوان الذى كحية ان جاءه الحيوان (وان) دافع (عن غيره او ادى الى تلف نفسه) وان دافع نحو سبع وحية ولا اثم عليه ان دافعها عن نفسه او غيره فمات (وكفر متلفها لا بما ذكرنا) من العمل فى تنجبة نفسه او ماله او نفس غيره او مال غيره او قتال من حل قتاله وقتال الحيوان بقصده هو اليها فى قول فيها ودفعها ، وقال الشيخ احمد : كل ماله ان يفعله ينجى به نفسه من تلف ابعاض الحى او الميت فله تنجية عيره به فله أن يتقدم الى نحو حريق او غريق ولو خاف ذهاب الأعضاء اذا قصد تنجية وبصيب قبل فى تنجية غيره ماله فى تنجية نفسه فى ذلك .

(ويؤجر متبرع بقتال او باغ او مانع) لحتق (او قاطع) لطريق (او مرتد) عن الاسلام ، قال ابن عباس رضى الله عنه قال على الله : « من بدل دينه فاقتلوه » (٢) وعن معاذ بن حبل في رجل اسلم ثم تهود : لا اجلس حتى

⁽۱) رواه أبو داود ۰

⁽۲) سدم دکره ۰

او طاعن فی الدین ، ولو قتل قبل أن يصل القتال ، وأن على غيره أو على تصويب دينه عند مخالف أو تسفيه · · · · · · · ·

يقتل قضاء الله ورسوله فامر به فقتل ، وفى رواية ابى داود : وكان قد استتيب قبل ذلك ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن اعمى كانت له أم ولد تشتم النبى على وتقع فيه فينهاها فلا تنتهى ، فلما كان ذات يوم اخذ المعول فجعله فى بطنها واتكا عليها فقتلها ، فبلغ ذلك النبى على فقال : الا اشهدوا أن دمها هدر .

(أو طاعن في الدين) سئل الشيخ أبو عبد الله محمد بن بكر ما تقول في الطاعن في الدين ، هل يقتل في كل زمان ؟ قال السائل : فما تقول أنت في المرتد أيقتل في كل زمان ؟ قال السائل : نعم ، قال : الطاعن أعظم منه واشر " ، قال في جملة مسائل اجاب فيها بالنظير ، وقال عمروس الأبي منصور : أن لم تأذن لمي بثلاثة يا الياس فخذ خاتمك عنى : مانع الحق يقتل ، والطاعن في الدين يقتل ، والدال على عورات المسلمين في الدين أو بقتال المشركين أو المحالفين أو فساق أهل الدعوة على أن يرجعوا إلى الحق .

(ولو قتل) او مات (قبل ان يصل القتال) قاتل (على غيره) في صورة قتل الباغى والقاطع واما في صورة مانع الحق والمرتد والطاعب فلا يتصور فيها القتال على نفسه ، وقد مر انه لا يقتل صاحب الحق مانع الحق بل يقاتله له غيره الا ان انتصب القتال ، وكان باعوان ، فكان كسائر الجهاد ، فلصاحب الحق قتاله مع الناس ، ويحتمل أن يريد بقوله : وان على غيره ما يشمل الباغى على غيره والقاطع على غيره والمرتد والمطاعن ، فان المقاتل على هذه الثلاثة مقاتل على غير ففسه (أو على تصويب دينه عند مخالف) او مشرك (او تسفيه

بدعته) اى بدعة المخالف وكذا لضلالة المشرك (أو البراعة منه) اى من المخالف وكذا المشرك (أو ولاية الموافق وان لم يقاتل عليه) أى له الأجر على هنله ، وان لم يقاتل على ما ذكر مثل أن يوالى الموافق فيقتله المخالف بلا فتال منه للمخالف ، أو يبرأ من المخالف فيقتله المخالف بلا قتال منه للمخالف (أو قام عليه) أى على ما ذكر والعطف على ما لم يقاتل أى لله الأجر ولو قام على فعله أو قوله (سبب قتل غيره) أى تصور له سبب فكان قوله أو فعله سببا أو انجر به الى سبب (أو تلف مال) مثل أن يتولى أهل الدعوة فيقتل المخالفون رجلاً فصاعداً من أهل الدعوة أو يأخذون أموالهم (أو لم تكن له قوة) في الدفع يدفع عامة أو خاصة (أو) بدفع العدو (بخاصته) كما أذا كان له الأعوان يدفعون الأعوان معه ولا يلزمه الدفع أن لم تكن له فوة عليه .

(ولزمه ان كانت له ، ويقاتل حتى يموت فيكون شهيد والقوة) يجد . ن نفسه (أن لا يطاوع على قتل نفسه او ما) عطف على قتل (يعين به عليه) اى على فتل نفسه (كاستمكانه) نفسه لريد قتله ، وهذا تمثيل لما يعين به فالقوة أن لا يطاوع ولا يمكن نفسه وخرج عن ذلك ما أذا لم سجد فى ذاته وقلبه أن لا يطاوع أو يمكن فيصبر حينثذ بحد غير التكليف دلا يكفر بتمكنه ، وحمكم ذلك كحكم مأسور وهرم ، وأذا كان ذلك

الانسسان يراجعه عقله لزمه التمسك بمراجعته حتى تزول عنه بضرورة ، وتلك المسائل اذا حضر قتال واجب او سمع به او جاءه عدو فى ذاته قاصد له ٠

(وله اتقاء عنها) اى عن نفسه او ماله او نفس غيره او مال غيره ولو لم يكن فى يده ولو لم يلزمه ضمانة (وان بجارحته) اى بعضو كيده ورجله وراسه وظهره وذلك ان يتلقى الضربة بجسمه ان لم يجد ما يتقيها به او عوجل بذلك ، ويراعى فى ذلك ما يهون مثل ان يضرب براسه فيتلقاها بظهره او يضرب الى عينيه فيلفاها بيده او راسه اذا كانت مما يحتمله الراس ولا يعد بذلك قاتلا لنفسه ولو مات بوقوع الضربة على ما تلقاها من جسده (او ماله) كحيوانه او متاعه بأن يحول به بينه وبين الضربة فيخفضه ويرفعه ويحركه لتقع به الضربة دونه او يستتر به بلا نحريك كالحائط ، ويجوز الاسننار ببنى آدم بلا تحريك بل كما يستتر بالحائط بلا امساك كما يأتى فى قوله : باب لزم مبغيا عليه تحطئه الباغى .

(والدفع بذلك) المذكور من عضوه وماله (عنها) اى عن نفسه ، وكذا ماله ونفس غيره ومال غيره ولو لم يلزمه ضمان (ولا يكون به) ، أى بالدفع بجارحته أو باتقائه بها (قاتلا لنفسه) ولا بالدفع بماله أو الاتقاء به مضيعا لماله ولو فسد ، ولا اثم عليه فى ذلك ، ولا قتل حيوانه بالدفع أو الاتقاء بها ، ومن الدفع بالحيوان والقتال بها أن يغرى كلبه على العدو أو حمَله العقور ودابته العقور مطلقاً ، وذلك جائز ، وسواء فيما ذكره

وعن غيره ممن أراد الدفع عنه ممن لزمه الدفع عنه وان بتشبيه نفسه به أو بالقعود مكانه أو الركوب لدابته أو الصلاة بمصلاه أن كان يقدر على الدفاع

المصنف كله وما ذكرته كله نفسه ونفس غيره وماله ومال غيره او جميع ذلك لزمه الدفع عن غيره او لم يلزمه ، وكذا المال .

(و) له الدفع (عن غيره) او مال غيره او جميع ذلك (ممن اراد الدفع ممن لزمه الدفع عنه) او لم يلزمه (وان بتشبيه نفسه به) ، اى سمن اراد الدفع عنه ، ويتصور التشببه بالصوت او باللباس او باللغة (او بالقعود مكانه او الركوب لدابته او الصلاة بمصلاه) او غيير ذلك (ان كان يقدر على الدفاع عن نفسه) ، وذلك ان يسمع او يشاهد ذهاب الباغى الى ذلك الرجل فيتعرض له بذلك فيراه فيقصده ظانا أنه مراده عيفتل الناغى ، فينجو من قصده الباغى او لم يقصده الباغى ، لكن تعرف انه لو راه لقتله بحيث يقال انه باغ يقتل مطلقاً فتظهر له في زيه مثلا فبقصدك وبقتله ، ومن الحيل ان يتعرض له بما بمكن من ذلك من موضع مانع ببئس الداغى منه فيظن انه مراده ، وانه في تلك المنعة فيرجع وان كان لا يقدر على الدفاع فلا بتعرض له بما يقصده لثلا بقتله يغير فائدة ،

ومن التشبيه باللياس ان يلبس لباسه لخشبة او غبرها او بغطى قربة منفوخة او مملوء او غبرها فيظن ان ذلك هر الذى قصده انه نائم فيقصد اليه ويشتغل بضربه فيفجاه الانسان المقصود او غيره فيقتله ، وتقدم فى كلامى

الاحتيال بكلام الرومى في بعض وقائع الأندلس والتثرك ، واشتهر قصه الامام عبد الوهاب بن عبد الرحمن في تاهرت في هذا المغرب الأوسط ان النكار أدخلوا له رجلاً يقتله في صندوق قفله من داخله واظهروا أنهم يتركون الصندوق عنده حتى يصطلحوا أو يحكم به لواحد منهم ، وراب الامام ثقله وكان قفله من داخل ، فعمد الى زق فنفخه فغطاه في فراشه بملحفه بيضاء ، ولما هدا صوت الامام بالليل من القراءة وانحاز لموضع يصلى لا يراه فيه من في الصندوق لو خرج ولا يسمعه منه ، ففتح الصندوق وخرج منه بسيفه ، ونظر فراى بياض الملحفة فضرب عليه بالسيف يظن الامام تحتها ، فخرج اليه الامام بمصباح وسيفه في يده فقطعه به نصفين ، وكدذا منه ملا داود ـ عليه السلام ـ زقا بخمر وجعله حيث ينام ، وجاء طالوت فضرب

قال الشيخ احمد بن قاسم بن احمد بن قاسم الحجرى الاندلسى المالكى وهو من القوم الذين اخرجهم النصارى من الاندلس فى اواخر من خرج بعد القرن العاشر عام الف وعشرين عاما انه هاجر من الاندلس مع صاحب له ووصلا البحر على عدوة البر الكبير ، وجاء على قريب من ازمور على اعمال مراكش بعد مشقة عظيمة فيسمع اهل ازمور البارود بالمدفع من حيز البريجة ، وهى قرية للنصارى على البحر تلى هذه العدوة ، فارسل اهل ازمور الرسل لينظروا ما ذلك فقالوا لهم : هل هرب اليكم منا نصرانيان ؟ يعنون الموحدين ، فقال الرسل : نعم هما عندنا من الصبح ولا علم لهم بذلك ،

الزّق يظنه داود ، فصدق داود ما فيل انه يريد قتله ٠

وبأن ينسب نفسه اليه ويقول للباغى: ان فلانا من الصلحاء والفقهاء والأنمة الذين يرجى بحياتهم حياة الدين ، • • • • •

ولكن قالوا ذلك لكى تياس النصارى فترجع فرجع فوصل الخبر القبطان فكان ينتف شعر لحيته ويرمى به فى الارض ، لعنه الله العزيز الجبار •

فيجوز للانسان الدفع والاتقاء بكل ما المكنه مما ليس بمعصية بقول ولو كذباً لجوازه في ذلك ويفعل ، قال الشيخ أبو رحمة : رأيت في بعض الكتب أن رجلا لخذته المسودة الغالبة فقالوا له : احلف لنا أن هذا ليس فلانا لرجل أسروه ليقتلوه ، فأبى عن اليمين فقتلوا الرجل ، قال : هو هالك سامن لدية المقتول اذ لم ينجه عن القتل باليمين .

وروى أن « ويمكن » جمعه الطريق مع رجل من بنى مغراوة فلقيهم سو عمرة يطلبون قبيلة مغراوة فقالوا له : يا أبا نوح احلف لنا أن هذا ما هو بابن فلان ولا أحلف ، وكانوا الزموه الى اليمين بالطلاق فلما توقف عن اليمين قتلوا الرجل ، فبلغ ذلك الشيخ أبا العباس بن بكر قال : آثر زوجته على قتل النفس التى حرم الله الا مالحق ، ما له لو حلف ، ويشترك مسالته مع العلماء .

(وبأن ينسب نفسه اليه) ، أى ألى ألذى أربد البغى عليه فبجبئه الباغى فيقتل الباغى أذا جاءه أو يترك الباغى ، قصد ذلك المبغى عليه لانتساب هذا البه ، أو يقول : أنا فلان باسم المبغى عليه فيقاتله الباغى فبقتله ، (و) يجوز للانسان أيضا أن يدفع بغى الباغى بأن (يقول للباغى : أن فلانا) وهو الذى أراد الباغى البغى عليه (من الصلحاء والفقهاء والائمة الذين يرجى بحياتهم حياة الدين) أو لبس من الاشرار أو ليس من العامة

وان ينسبها الى من يطمئن الباغى اليه بقتله ، وان بتشبيه بانثى

أو ليس من المعضين لك أو هو من محبيك أو هو من العامة الذيب لا يحاف منهم ونحو ذلك ولو لم يكن كما وصفه لجوار الكذب في ذلك والمعرضة أولى في كل ما يجوز فيه الكذب ، وقد أجازوا أن يفال للجائر: أن فلانا ذهب الى جهة كذا ، وهي غير الجهة التي ذهب اليها لينجو ، كما أن ذلك الاندلسي المذكور آنفا لما خاف في بعض الوقائع بالاندلس من تكلمه بالعربية وكتابته بها قال: أنه علمني ذلك شيخ لى مات ولا كذب في ذلك ، بل لانه من بقية الموحدين ،

(وأن ينسبها) ، اى نفسه (الى من يطمئن الباغى اليه) ليغتر الباغى به من اهل قرابة جوار او اصدقاء او من اهل بلده او بلد آخر ممن ليس عدوا له فد (يقتله) ، اى فيقتل المنتسب ذلك الباغى اذا راى عفلته وامكنته الفرصة (وان بتشبيه بانثى او عبد) او مشرك بصوت او لباس او غير ذلك أو قال: انه ذلك ، ولى قد يكون انده مشرك ، فيفول طالب البغى: انى لا اقتل مسلما وأترك مشركا ، واصل ذلك جواز اعطاء الشرك باللسان مع اعتقاد الانسان ، وقد مر" التشبيه بالنصارى فى بعض حروب التثرك والاندلس مع الروم ، وذكر لنا بعض من يحكى الاخبار: ان بنى مضاب بالضاد م غير المشالة كما ذكره ابن خلدون الذين يكتسبون فى المجزائر تزيتوا فى لباسهم بزى" نساء الجزائر ذهبوا الى فوم من الروم نزلوا بارض الجزائر للحرب فاستامنوهم بانهم نساء فخدعوهم بسلاحهم تحتهم بارض الجزائر للحرب فاستامنوهم بانهم نساء فخدعوهم بسلاحهم تحتهم بارض الجزائر للحرب فاستامنوهم بانهم نساء فخدعوهم بسلاحهم تحتهم فوقعت الهزيمة فى الروم ، وذلك بعد القرن العاشر او قبله بقليل او فبه ،

وافضل الجهاد كلمة حتى عند جائر • • • • • •

(وافضل الجهاد كلمة حق عند جائر) تخلص لله من الرياء والسمعة والشهرة ، قال رسول الله على: « افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » ، رواه ابن ماجة عن أبى سعيد وابى امامة ، ورواه أحمد والطبرانى فى كبيره ، والبيهقى فى شعبه عن أبى امامة واحمد والنسائى والبيهقى فيه عن طاوس ابن شهاب ، والنرمذى عن أبى سعيد وقال : حديث حسن غريب ، لكن لفظه : من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر ، وعنه على : « سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ، ورجل قام الى امام جائر فامره ونهاه فقتله » ، رواه الحاكم والضياء عن جابر بن عبد الله ، ولا ينافى حديث أبى القاسم الحرفى فى اماليه عن على : « سيد الشهداء جعفر بن أبى طالب معه الملائكة لم ينحل ذلك أحد ممن مضى من الامم غيره ، شيء أكرم الله به محمد الله المراد انهما سيدان للناس ، وليس احدهما سيدا للآخر ، وهكذا الجواب فيما أشبه ذلك ، بجوز أن يكون حمزة سيداً لجعفر ، وجعفر سيداً لغيره حمزة ،

وعن ابى عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس: افضل الاعمال كلمة حق يقتل عليها صاحبها عند سلطان جائر ، وعن ابى عبيدة بن الجراح انه قال: «قلت يا رسول الله أى الشهداء اكرم على الله عز وجل ؟ قال: رجل قام الى وال جائر فامره ونهاه فقتله على ذلك فان لم يقتله فان القلم لا يجرى عليه بعد ذلك ، وان عاش ما عاش ») () ، وروى الحسن عنه الله يجرى عليه بعد ذلك ، وان عاش ما عاش عاش عائر فامره ونهاه فقتله على

⁽۱) رواه ابو داود ٠

وقد اخطأ من حسرم ذلك •

ذلك ، فذلك الشهيد منزلته عند الله في الجنه بين حمزة وجعفر " (١) ، ورواية الشيخ احمد بن محمد بن بكر - رحمهم الله - هكذا : أنه رسله رجل : « اى الجهاد أفضل يا رسول الله ؟ فقال : كلمة حق يقتل عليها امرؤ مسلم عند سلطان جائر " (٢) ، وقال رسين : « ستكون عليكم ائمة يملكون ارزاقكم يحدثونكم فيكذبونكم ، ويعمنون فيسيؤون العمل ، لا يرضون عنكم حتى تحسنوا قبيحهم وتصدقوا كذبهم ، فاعطوهم الحق ما رضوا به ، فاذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد " رواه الطبرانى .

(وقد أخطأ من حرم ذلك) المذكور من جسر الانسان الى نفسه القتل بتصويب الحق وتخطئة الباطل أو بالدفاع عن غيره ، وانما اخطأ لشبه فاعل ذلك بالمسلمين المتقدمين اذ فعلوا ذلك موحد ومثنى وعامة وخاصة ، شراة ومدافعين ، قاتلوا فقتلوا وقتلوا : مثير أن الله اشترى من المؤمنين انفسهم والهم الله مي الكية ـ رحمهم الله ـ .

فال الشيخ احمد بن محمد بن بكر والشيخ اسماعيل وغيرهما من اصحابنا ـ رحمهم الله ـ : ان فتى من المسلمين سأل جابر بن زيد ـ رحمه الله ـ : اى الجهاد افضل يا ابا الشعثاء ؟ فقال له : قتل خردلة ، وقد كان خردلة سعى بجماعة من المسلمين واستقتلهم ، وهذا لفظ الشيخ احمد زاد غيره ان خردلة طعن في دين المسلمين ، قال الشيخ اسماعيل : رجع خردلة الى المخالفين وطعن في ديننا ، ومن قصته : ان الفتى لا يعرفه فلم يطمئن

⁽۱) رواه البيهتي .

⁽٢) تقدم دكره .

 ⁽٣) تقدم ذكرها .

• • • • • • • • • • • • • •

حدى وضع له جابر يده عليه فقتله ، واما الشيخ يوسف بن ابراهيم فذكر ان خردلة مسلم قتله رجل ، وأن أفضل الجهاد قتل قاتله ، ولفظه : وأما قول القائل : ما أفضل الجهاد يا أبا الشعثاء ، فقال له جابر : قتل فاتل خردلة ،وخردلة رجل من المسلمين قتله رجل فاشار به البه ، فقال : لا حتى نضع يدك عليه ، فانى خشيت أن أقع في غيره ، فجاء أبو الشعثاء خلف الرجل فوضع كفه عليه ، فقام اليه الرجل فقتله ، وطلبوا الى الرجل أن يشير يدلهم على من أشار اليه بقتله وامتنع ، قال جابر : وكنت أخشى أن يشير الى حتى قتلوه ،

وفى « الاثر » : عن رجل أمكنه قتل رجل حارب المسلمين على الدين عبر أنه لا يمسه بيده ومن معه من المسلمين هم بموضع تقية ولم بناصبهم الحرب ، وانما ناصب المحرب أهل الظهور من المسلمين ، هل يسع لن

وعن أبى هريرة أنه قال على: « هل بريدون من ربكم ألا أن يعفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجرى من نحتها الأنهار ؟ هالوا : بلى يا رسول ألله ، قال : فاغزوا في سبيل الله فلمنام احدكم في سبيل الله افضل من صلاته في أهله ستين سنة ، فمن قاتل في سبيل الله ولو فواق ناقة وجبت لله الجنة » (٢) ، وعنه أيضا : « لا يجمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في جوف أمرىء مسلم أبدا ، وما من مكلوم يكلم في سبيل الله به ولله أعلم بمن يكلم في سبيله بالا ويأتى يوم القيامة وجرحه يشخب دما اللون لون الدم والريح ريح المسك » (٢) ، وعن أبن عمر : « لأن أقف موقفا في سببل الله مواجها للعدو ولا أضرب بسيف ولا أطعن برمح ولا ألمى بسهم أحب الى مواجها للعدو ولا أضرب بسيف ولا أطعن برمح ولا ألمى بسهم أحب الى أله يقول : موقف ساعة في سبيل الله أفضل من شهود ليلة القدر عند الكرسود » .

وعنه ي يقول الله عز وجل: ما أذنت لعبد في جهاد ولو قدر فوافق ناقة

⁽۱) ســورة العبك : ١٠ .

⁽۲) رواء ابو داود ،

⁽٣) رواه البخارى وبسلم .

الا استحييت منه أن أرده الى منزله ولم اعتقه من النار ، وعنه أيضا : لموقف أحدكم في الصف في سبيل الله خير له من عبادة في أهله سبعين سنة ، وعنه أيضا :ما جميع أعمال البر عند الجهاد الا كتفلة في بحر لجى ، وعنه أيضا : أن لكل طريق مختصرا ، وأن أقرب طريق الى الجنة الجهاد في سبيل الله ، وعنه أيضا : فصل الجهاد في سبيل الله كمثل الصائم القائم لا يفتر عن صيام ولا صلاة حنى يرجع ، وقال رجل له على : يا رسول الله أن لى عملا هل أدرك به أجر المجاهد في سبيل الله ؟ قال : وما عملك ؟ قال : أصوم النهار وأقوم الليل ، قال ما عملك عند المجاهد في سبيل الله الا كنومة ينامها ، وقال : يا رسول الله أن لى مالا فأن أنا أنفقته أيكون لى مثل أجر المجاهد ؟ قال : وكم مالك ؟ قال : ستة آلاف ، فأل : فأن أنفقتها في سبيل الله لم تبلغ شراك بعل المجاهد في سبيل الله أم وما أحد يغزو في سبيل الله الا أعطاه الله شراك بعد خلفه من مؤمن وكافر صغير وكبير ذكر وأنثى قراطا من الأجر .

وعنه على: « ليغزون ناس من هذه الأمة بغير رزق ولا عطاء ، الجورهم كاجور اصحابى ، ولوددت أنى أفاتل في سبيل الله فاقتل ثم أحيى، ثم أقتل » ، وعنه على : « الجنة تحن ظلال السيوف»، ورواه أحمد ومسلم والترمذى وأبى موسى هكذا : أن أبواب الجنة تحت طلال السيوف ، وكان الحسن يقول : من كثرن سيئانه وقلت حسناته فليغز في سبيل الله الا وأن الذنوب لتحبس صاحبها عن الغزو في سبيل الله كما يحس الغريم غربمه ، قال : ومصداق قول الحسن (ولو أرادوا الخروج) الآية ، وعن أبى هريرة عنه على : ما يؤذن للعبد في الخروج في سبيل الله حتى بفتح الله لمه سبعين بابا من الرحمسة الخروج في سبيل الله حتى بفتح الله لمه سبعين بابا من الرحمسة

والمغفرة ، والله سبحانه ونعالي اكرم وأفضل من أن يرده وقد بقي عليه من ذنوبه لم يغفرها له ويعطيه مع ذلك ثلاث خصال ، أو لها : يحمل ح الى أهل بيته ، فاذا جاوزه اى جاوز بيته الى الجهاد خرج من ذنوبه ولدته امه ، الثانية : لا تطلع شمس ولا نغرب الا غربت بخطاياه ، ان مات في وجهته تلك مات شهيدا ، وعنه علي : « من مرض يوما في الله او بعض يوم او ساعة غفر له ذنوبه وكنب الله له من الأجر عدل الف رقبة ، قيمة كل رقبة منها الف دينار » (١) وعنه ايضا : « من راسه يوما في سبيل الله ثم احتسب ذلك غفر له ما تقدم من ذنوبه ، وه مهلل ولا كبيّر مكبر الا بشر بالجنة ، ومن صلى ركعتين في سبيل الله من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، ومن قرا الف آية في كتاب الله كتبه الله تعار النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، ومن كبر تكبيرة في سبي رافعاً بها صونه كان له بها صخرة في ميزانه اثقل من السموات ا والارضين السبع ومن فيهن وما بينهن وما تحتهن ، ومن قال في سبيل لا اله الا الله والله اكبر رافعاً بها صوته كتب الله له بها رضوانه كتب لسه رضوانه جمع بينه وبين ابراهيم وبين محمد والمرسلين الملاة والسلام في دار الجلال » (٢) وعنه أيضا انه كان يقول : « لمن أكثر ذكر الله في سبيل الله فأن له بكل كلمة سبعين الف حسنة كل بعشر امثالها مع ماله عنسد الله من المزيد ، ومن بث علما في سبيل الله

⁽۱) رواه این حبان ،

⁽۲) رواه الداربي .

الله بكل حرف مثل رجل عالم وكان له مثل أجسر من عمل به الى يوم القيامة ، ومن صام يوما من رمضان في سبيل الله كان له خير من عبادة مائة الف سنة وست مائة الف حجة ، وست مائة الف عمرة ، وست مائة الف رقبة ، وبيعد الله وجهه من النار سبعين خريفاً ، ويجعل بينه وبينها خندقا عرض ما بين السماء والأرض ، وكل نعيم مسؤول عنه صاحبه يوم القيامة الا معيما في سبيل الله » (١) .

وعنه على : « من مان ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على عبه من النفاق » (٢) وعن جابر بن عبد الله أنه خرج غازيا مع اصحاب النبى على وهو يمشى فقيل له : يا صاحب رسول الله على الا تركب أذ حملك الله قال جابر : سمعت رسول الله على النار » (٣) فنزل الناس معه يمشون وعسه أيصا : « ما ترك قوم الجهاد في سبيل الله الا أذلهم الله ، وما ترك قوم الامر المعروف والنهى عن المنكر الا عمهم الله بالعذاب ، وما ترك قوم الجهاد في سبيل الله الأخلهم الله يضا ترك قوم الجهاد في سبيل الله الا أذلهم الله ، وما ترك قوم الجهاد عمن عن المنكر الا عمهم الله بالعذاب ، وما ترك قوم الجهاد في سبيل الله الا اقتتلوا فيما بينهم » (٤) وعنه أيضا أنه كان يقول : « من عهز غازيا فقد غزا ، ومن أظل رأس غاز أظله الله يوم القيامة يوم لا ظل عرشه ، وكان له مثل أجره حتى يرجع أو يموت » (٥) .

⁽۱) رواه اس حیان ۰

⁽٢) رواه أبو داود ٠

⁽٣) رواه أبو داود ٠

⁽٤) رواه بسلم •

⁽a) رواه بسلم ·

وعنه الله الله الله الله الله خير من الدنيا وما فيها " ، وعنه ايضا انه كان يقول: « ما من اهل بيت لا يغزو منهم غاز ولا يجهزون غازيا ولا يخلفونه في اهله بخير الا اصابهم الله بقارعة ، قيل: يا رسول الله وما القارعة ؟ قال: بلاء في انفسهم وأموالهم " (١) وعنه ايضا: « أيما امراة جهزت زوجها في سبيل الله ثم لم تخلفه في نفسه الا بما يحبه الا جعل الله لها مثل اجره ولا ينقص من اجره شيء " (٢) وعنه أيضا: « ان من يدخل الجنه سرآ والناس في الحساب من امر بالجهاد وحض عليه " (٣) وكان سعيد يقول: من حرض أخاه على الجهاد في سبيل الله قيل له: ادع يستجب لك ، وتمن على الله يوم القيامة بما شئت يعطيك ، ومن حرض أخاه على المقاد غلى الغازى في ذلك عبادة سنة ، وعنه ايضا: ان من الملائكة لتصلى على الغازى في ذلك عبادة سنة ، وعنه ايضا: ان من الملائكة لتصلى على الغازى في سبيل الله ما دامت حمائل سيفه عليه ودرعه وسلاحه ،

وعنه عليه الحور العين ، فاذا تاخر استرن ، فاذا استشهد كان أول نضحة نضحت من دمه العين ، فاذا تاخر استرن ، فاذا استشهد كان أول نضحة نضحت من دمه كفارة لخطاياه ، وتنزل عليه اثنتان في الحور العين تمسحان التراب عن وجهه وتقولان : مرحبا مرحبا نحن لك ، ويقول : أنا لكما » (٤) وقد بمعنى حسب ، وعنه أبضاً أنه كان يقول : « أن للشهيد عند الله تعالى سن

⁽۱) رواه ابو داود .

⁽۲) رواه البيهتي ،

⁽٣) رواه ابن حبان .

⁽٤) رواه بسلم ،

حصال ينفر له من اول دفعة من دمه ، ويتبوأ مقعدا من الجنة ، ويتحلى بحلية الايمان ، ويجار من عذاب القبر ، ويؤمَّن من الفزع الأكبر ، ويلقى على رأسه تاج الياقوت خير من الدنيا وما فيها ويزوج اثنين وسبعين زوجة من الحور العين ، ويشفع في سبعين من اقاربه واهل بيته ممن كان على الاسلام » (١) ، وعنه ايضا : الشاهد لا يجد الم القتل الا كما يجد احدكم الم القرصة ، ولفظ النسائي عن أبي هريرة : الشهيد لا يجد مس القتل الا كما يجد احدكم القرصة يقرصها ، وعنه أيضا لعنضيّة ملة أشد على الشهيد من الم السلاح بل هو اشهى اليه من الشراب البارد في يوم صائف ، وعنه ايضًا : ليس بين حياة الشهيد في الدنيا وحياته في الآخرة الا كمضغ تمرة : وقيل له ﷺ : ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم الا الشهداء ؟ فقال ﷺ : كفى ببارقة السيوف على رؤوسهم فتنة ، وعنه أيضاً أنه قال لجرير : « اذا وهن الدين وتعطلت الحدود وظهر اهل الجور على اهل الحق انتدبت فرقة اشرار تاتيهم الى الجهاد من تخلف عنهم بغير عذر فأنا منه برىء وهو منى برىء شهيدهم مثل سبعين من شهداء بدر ، قال : هل أدرك ذلك الزمان ؟ قال لا ، كيف لى حتى ادرك ذلك الثواب ؟ قال عليه الصلاة والسلام : لو تقربت الى الله بمثل ثواب العابدين من الأولين والآخرين لكنت عسى أن تدرك فضل نائمهم في رباط ساعة واحدة » (٢) .

وعنه ﷺ: « والذي نفسي بيده ان الشهداء لياتون يوم القيامة سالين سيوفهم واضعين على عواتقهم ، لو يمرون على ابراهيم خليل الرحمن أو

⁽۱) رواه بسلم ،

⁽۲) رواه أبو داود ٠

نبى من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لحلى لهم الطريق " (') ، وعسه اليضا : لو كنت وابراهيم عليه السلام لأفرجنا لهم عن الطريق ، قال : يقول أهل الجنة : هؤلاء الذين أراقوا في سبيل الله دماءهم يجلسون على منابر من نور ينظرون الى الخلائق كيف يحاسبون وهم قد أمنوا الحساب ومالهم عند الله أفضل (٢) ، وقال : يقولون للخلائق افرجوا لنا عن الطريق فنحن الذين ارقنا في الله دماءنا وأيتمنا فيه أبناءنا وأرملنا فيه نساءنا ، ويقول الله تبارك وتعالى : أوليائى أراقوا في دماءهم ، وقيل تكون لهم موائد تحت العرش والناس في أهوال يوم القيامة ، قيل : ويقولون اذهبوا بنا الى ربنا نظر كيف يحكم بين عباده .

وعن كعب : يوجد على باب الجنة رجل يبكى فيقال : ما يبكيك ؟، السن من أهل الجنة ؟ قال : بلى ، ولكن لم اقتل في سبيل الله الله قتلة واحدة فلو انى قتلت في سبيل الله الله الله قتلة كان قليلا على ما اعد الله لى من الكرامة ، وعن ابن عمر : والذى نفسى بيده ان الملائكة لتتمنى منازل الشهداء الذين ماتوا على فراشهم ، واما الذين قتلوا في سبيل الله فلا يطمع أحد من الملائكة أن يكون في منزلتهم ، وعنه وعنه وعنه وعند تتزخرف عندهما الجنة وتتزين فيهما الحور العين عند الصلاة ، وعند القتال ، فاذا انصرف المصلى من صلاته ولم يسال الله الجنة ولا الحور الغين ، قلن : ويح هذا الذى لم يسال الله المصور ، واذا كان عند القتال ،

⁽۱) رواه البيهتي وابن حباس ،

⁽۲) رواه الدارتطني ،

قالت زوجته من الحسور: أقدم ولا نخزنى عند صواحباتى » (١) ، ويقال: افضل الناس بعد الانبياء ، الشهداء ،

قال ابن محبوب: الشاهد المرزوق من قتل بالسيف ، قال ابن مرداس رحمه الله في قتال خلف: لعنة الله حين اشتد القتال ضمنت الجنة لن ههنا الا من كانت فيه احدى ثلاث ، وله مخرج ان شاء الله ، قاتل النفس ومخرجه ان لا بقود لاولياء المقتول فان لم يحضر فليشهد أنه يقاتل بنفس غيره ، واكل أموال الناس ظلما ومخرجه أن يرد لهم والا فليوص ، والقاعد على الفراش الحرام ومخرجه أن يرفع نفسه عنها ، وروى مثل هذا عن أبى عبيدة عبد الحميد ، وروى : « أنه فاتل معه على مملوك فقال له عليه الصلاة والسلام : أأذن لك سيدك ؟ فقال : لا ، فقال له : لو قتلت لدخلت النار ، فقال له سيده : هو حريا رسول الله فقال له : الآن فقاتل ، » (٢) ،

وقال على : « من غزا غزوة فى سبيل الله فقد ادى جميع طاعته ، وادى المحق الذى لا تقصير دونه ، فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر » (٢) وقال على : « من مات مرابطاً فى سبيل الله أجرى الله عليه عمله الصالح الذى كان يعمله وأجرى عليه رزقه وأمننه فتنة القبر وبعثة الله آمناً من الفزع وهو فى قبره مرابطاً الى يوم القيامة ، ويبعث الله أقواماً يمرون على الصراط

⁽۱) رواه ابو داود ۰

⁽۲) رواه این حبان .

⁽۳) رواه این باخه ۰

كهيئة الريح حتى يلحقوا الجبة ، قيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : قوم ادركهم الموت وهم في الرباط » (١) وعنه على : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وان مات مرابطا جرى علبه عمله الذي كان يعمله وأجرى علبه رزقه وأمن من الفتان » رواه مسلم عن سلمان ، فقيل هو عمله الذي يعمله في رباطه وأجر رباطه ، وروى : « كل ميت يختم على عمله الا المرابط فانه ينمى له عمله الى يوم القيامة » (٢) ، وجريان رزقه عليه اكل روحه من ثمار الجنة ، والفتان ملك القبر ، والمراد الجنس كما روى من فتانى القبر بالتثنية ، وروى فتان القبر بضم الفاء جمع فاتن والمراد الثنان ، وقد قيل : انهم ثلاثة أو أربعة ، والحديث دليل على أن الشهبد لا يسال في قبره .

وعن عبادة بن الصامت أن الشهيد بؤمن من عذاب القبر ، وعنه : رباط رجل ليلة أفضل من ليلة في أهله يقوم لياليها لا يفتر ، وبصوم نهارها لا يفطر ، وقال على : « أفضل الغزاة في سبيل الله خادمهم ثم الذي باتيهم بالأخبار ، وأخصهم عند الله منزلة الصائم » ، رواه أبو هربرة .

وعن أنس عنه عنه : « جاهدوا المشركين باموالكم وأنفسكم والسنتكم » (٢) وعنه على : « اذا نصر القوم بسلاحهم وأنفسهم فالسنتكم أحق » ، وعن سعد عنه على : « رباط بوم في سبل الله خبر من الدنيا ومافيها ،

⁽۱) تتدم دکره .

⁽۲) رواه البيهتي ،

⁽٢) رواه أبو داود ومسلم وأحبد ،

وموضع سوط احدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها ، والروحة يروحها العبد في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها » (١) ، وعن ابن عمر عنه آلية : « الغازى في سبيل الله عز وجل والحاج والمعنمر وقد الله دعوه فاجابهم ، وسالوه فاعطاهم » (٢) ، وعنه صلى الله عليه وسلم : « لغزوة في سبيل الله احب الى من أربعين حجة » رواه مكحول مرسلا ، وعن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم : « لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية » (١) ، وعن أبى موسى عنه ﷺ : « من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو في سبيل الله » ، والله اعلم ،

⁽۱) رواه بسلم ،

⁽۲) رواه أبو داود ،

⁽٣) بنعق عليه ٠

بسساب

جاز استقتال مباح قتله بما وصل به اليه ، وأن بوصف دال عليه ويعرف به في نفسه او نسبه او قبيلته او ماله • • • • •

بساب في استقتال من حل" فتله

وهو ان بطلب الانسان احدا أن بقتل فلاماً ممن حل قبله ، فان كان فتله لكونه باغيا أو طاعنا أو مرتدا أو نحو ذلك مما هو حق شه فللمطلوب أن يقتله ولا تحل له الأجرة على قتله ، وجاز أن يعطبها الانسان ، وأن كان قتله لكونه منع مالا أو انسانا أو غير ذلك فللممنوع من ماله أو انسانه أن يعطى الاجرة لمن يقتله لبرد ذلك ماله أو انسانه أو غير ذلك مما منع منه ، وللقاتل أن ياخذها وكذا أن قتل ولبه فله أن يعطى الاجرة لقاتله ، وللقاتل أن باخذها ، واعلم أنه (جاز استقتال مباح قتله بما يوصل به اليه) أي الى قتله (وأن بوصف دال عليه) وأن كان يوصل الى قتله نوصف بدل عليه (ويعرف به في نفسه أو نسبه أو قبيلته أو ماله) عبر نذلك لاسه أقرب إلى الخطا ، وأن المامور قد بخطئه وصف له فقال : أنه يحسوز

او اصهاره ان صدق الواصف في قوله ، • • • • •

الاستقتال مالوصف ، ولو كان قد يؤدى الى خطا المامور ، منل ان يقول : هو صاحب الجله التى هى جهاره هو صاحب الجله التى فى موضع كذا أو صاحب الدار النى هى جهاره لفلان ، أو صاحب المهاشية اللى فى يد قلان الراعى ، أو صاحب لباس كذا أو راعى كذا أو بمال غيره ، مثل أن بقول : هو راعى غنم فلان أو ساكن دار فلان أو قيم بسنان قلان (أو أصهارة) أى أقارب زوجته كابيها وأمها واخبها وعمها وخالنها وحالها وعمنها (أن صدق الواصف) بتخفيف الدال ورقع واصف بأن يوقن الوصف لم يرتب ولم يكذب فى وصفه ، وأن ارتاب فلا يصف (فى قوله) ولا بحل المفاتل فتله حنى بتيقنه كما لم يقتل الفتى خردلة حتى وضع جابر يده علبه وحتى يعلم أنه حلال الدم ببان أو أقرار أو مشاهدة أذا لم يامره بقنله الامام العدل أو الفدوة كحابر ، وأن أمره اكتفى نامره .

وان قلت: كيف يقتله بوصف؟ قلت: قتله بوصف شامل لأن يامر احدا بفتله فيصفه له فنذهب الفاتل فبعرفه بالوصف، ولما كان بقتله بالوصف ألذى وصف له صح انه قتله بالوصف، وشامل لأن نرى انسانا بربد قتله على الوجه الذى حل عندك فتله به او على وحمه آخر يحل به القتل وهذا بلا خلاف او على وحه لا يحل به القتل او لا تدرى على اى وجمه اراد قتله، وهذان فبهما خلاف فتصفه للانسان نصفة يعرفه بها فيقتله او قد عرفه ولا بدرى ابن هو فتبين له أين هو من غبر ان تأمره بشيء من دلك فقتله ، وبحور له ابضا امره ، وان وصفه وكذب في وصفه عمدا ولم بنسب فقتله ، وبحور له ابضا امره ، وان وصفه وكذب في وصفه عمدا ولم بنسب لله ما هو ذنب اثم بكذبه ولا شيء عليه في قنلة ان فتل ، وكذا ان وصفه بما هو ذنب لكنه برىء منه لا شيء عليه في قنلة وعصى بكذبه كما قال ،

ولا يحل له أن ينسب اليه ذنبا لم يفعله ، وأن حل قتله بغيرة ، ويأثم بكذب عنه ، وهل جاز أن ينسب اليه ما يحل من لزوم ديانة المسلمين وتصويبهم وتجويز المخالفين وتخطئتهم أو ما لم يفعله ولو مباحا كنكاح لبيح

(ولا يحل له أن ينسب اليه ذنبا لم يفعله ، وأن حلّ قتله بغيره ، ويأثم بكذب عنه) فبل بكذبه أو لم يقبل ، والاثم في ذلك كبيرة لأن الكذب كله ألا ما اسنثناه الشارع حرام كبيرة ، وقيل : أن كان على الله أو رسوله أو أهرق به دما أو أكل به مالا أو أفسد ، وهذا أهرق به دما ولو حل هذا الدم من وجه آخر ، وقيل : هو صغيرة لأنه ولو أهرق به لكنه حلال من وجه آخر ، وأما أذا كان كذبه من وجه الكذب في الحرب فلا أثم فيه ، أو يكون لا يوصل إلى قتله إلا بالكذب ، وأن لم بكن ببهتان ، ويجوز أن ينسب اليه ذنبا فعله يوجب القتل أو لا يوجبه .

(وهل جاز أن ينسب اليه) وهو مخالف لانه يقول بعد هذا ، وهذا في مخالف (ما يحل) وكان واجبا ، فان الواجب من الحلال (من لزوم ديانة المسلمين) أهل الدعوة (وتصويبهم وتجويز المخالفين وتخطئتهم) أو غير ذلك من الواجبات ، مثل وصفة بصيام رمضان فعل ذلك أو لم يفعل وهو مخالف (أو ما لم يفعله) وهو موافق أو مخالف (ولو مباح كنكاح) ، أى تزوج أو وطء و « الواو » للحال ، أى والحال أنه مباح فالاباحة قيد ، وذلك كذب أجيز هنا أو اراد أنه مبيح لكذا مما لم يفعله وهو مباح (لمبيح) « اللام » منعلق بينسب وهى للتعدية لا بمعنى الى أو بمحذوف ، أى وهل

سسب اليه ما بحل واصفا اياه به لمبيح (قتله على الفعلة) المذكورة من للسروم ديانة المسلمين وتصويبهم وتجويز المخالفين وتخطئتهم بأن ينسب دلك الى مخالف عند مخالف أو موافق فاسق أو مشرك قاتل لمن يفعل ذلك ، أو ينسبه الى الصوم أو المصلاة أو النكاح أو غيره من مباح عند قاتل من مفعل ذلك ، سواء في ذلك كله أن يكون القاتل يقتل على ذلك ديانة أو غير ديانة ، فانه يجوز أن تصف بذلك من استوجب القتل بشيء ليقتله السامع ،

ووجه ذلك أن يكون القاتل لا يقتله بذلك الموجب الذى فعله ، بل بما بصفه به الواصف فجاز وصفه به قياسا مستويا على الكذب فى الحرب أن كذب فى وصفه ، وأن صدق فقياسا أولويا ، وذلك أنه أذا جاز الكذب فى الحرب جاز الصدق بالاولى ، وأذا تسومح فى ترتب القتل على الكذب تسومح بالاولى فى ترتبه على الصدق ، وقد يرجع الى المساوى لان هذا الصدق فى وصفه بذلك مؤد الى أن يكون قد تسبب الواصف فى قتل الانسان على ما هو واجب أو مباح لان هذا القاتل يقتله على الواجب أو المباح ، فقد قوى من جانب مباح لان هذا القاتل يقتله على الواجب أو المباح ، فقد قوى من جانب وضعف من آخر فتساقطا ، فكان لم يقو ولم يضعف ، ومثال المسألة أن يحلف الجائر بقتل من تزوج فلانة أو يحرم تزوجها لشيء يحرمها على متزوجها عند غيره ديانة فيخبره مخبر بانه تزوجها ليقتله (أو لا) يجوز ذلك السب لانه أما كذب في سعة ، وأما تسبب فى القتل بوجه مباح أو وأجب ، وهو فى الظاهر أهانة للدين ودعاء للمعصية وأعانة لها لان قتله على ذلك معصية ولو اسنحق القتل لغير ذلك ؟ (قولان) ؛ الأصح عندى الثانى ، والمكروه فى جميع المسائل كلها كالمباح .

وهذا في مخالف ، والموافق ان فعل مبيحاً لقتله جاز الاخبار عليه بمثل هذا مما عليه من الديانة وما فعله من حلال وحرام وما يدل به على قتله ، ولمريد قتله السعى لمن يقتله ممن يحل له قتله والخلف في غيره ، • • •

(وهذا) ، اى المحموع لا الحميع (فى مخالف) بنسب اليه دلك ، وانما فلت بالمجموع ، لان نسبة المستحق للقتل الى مباح يستوى فيها الموافق والمخالف ، واما يختص المخالف بالنسب الى لزوم ديانة المسلمين ، وما بعد ذلك ، وكذا بستويان فى الواجب الدى يقولان بوجوبه (والموافق ان فعل مبيحا لقتله جاز الاخبار عليه) لمن يقتله من المخالفين متلا (بمثل هذا مما عليه فى الديانة وما فعله من حلال) واجب (وحرام وما يدل به على قتله) ، اى يصل به الى قتله من مباح او مكروه ، ويحتمل دخولهما فى الحلال فيفسر ما يدل به على قتله بما مر من وصفه بما يعرف به ، وأذا كان يذكر ذنبه الموجب لقتلة لاحد فيقتله على ذلك الذنب ، فليذكر ذلك الذنب ، فليذكر فلك الذنب ، فليذكر فلك الذنب القتل لا صدقا ولا كذما لعدم الحاجة اليه ، سواء كان الذى استوجب القتل مخالفاً او موافقاً .

(ولمريد قتله) بموجب القتل (السعى) به (لمن) ، اى الى من فراقة أو مخالف عادل أو جائر (ممن يحل أله فتله) لكونه يقتله من موافق أو مخالف عادل أو جائر (ممن يحل الله قتله) لكونه يقتله مموجب القتل ، ولا يخالف سنة القتل ولا بزبد مأ لا يجوز من قتل غيره أو مثلته به أو اخذ ماله (والخلف في غيره) ممن لا يحل له قتل ذلك الذى استوجب القتل لكونه يخالف سنة القتل ، ومعنى كون الأول يحل له القتل أنه مناهل له و يزيد أو ياخذ مالاً ، ومعنى كون الأول يحل له القتل أنه مناهل له

فما فيه عصيان لفاعله او في بعض فعله كآمر رجلاً على آخر يحل قتله لا ماله او لا قتل غيره وهو ان امره قتله وأكل ماله او قتل غيره ايضا فلل

لمعرفته به وعدم تعدبه الحد ، ومعنى كون الثانى لا يحل له قتله ، انه لا بناهل للفتل لعدم معرفته ، او لانه بتعدى الحدد والا فذلك المذبب حلال دمه (فما) هدا بيان لما تقدم ونمثيل له (فيه عصيان لفاعله) ، مثل ان بقتله باحراق او اغراق او بمنثلة ، مثل ان بدوم في قطع اعضائه او افسادها حتى بموت او يعذبه في قنله ، وقد ذكر هذا النوع بقوله : وكذا لا يامر من بخالف فيه سنة القتل ، وابما استأنف له تشبيها هكذا اذ قال : وكذا لا يامر لانه قد فصل بينهما بما في بعضه عصيان اد فال : (أو في بعض فعله كآمر رجلا) او ساع اليه (على آخر يحل قتله لا ماله او لا قتل غيره) او للتنويع بحسب ما يقع ، ويقصده الذي بتعدى في القتل (وهو ان امره) او سعى البه .

وان قلت فوله: امر بدل انه صدر منه الأمر، وقوله: ان امرة دل" على الشك، قلت: اما أن ناول قوله آمر بمريد الأمر او نبقيه على طاهره، وناول قوله: ان امره، بمعنى قولك: انه صدر منه الأمر والحال انه يعلم قبل الأمر أنه ان أمره بقتله أو سعى به اليه (قتله واكل ماله أو) قتله و (قتل غيره أيضاً) ممن لا يحل قنله من اقال ماله أو اصحابه أو أهل بلده أو غيرهم أو قتله وأكل مال غيره أو فنله وأكل ماله وقتل عيره أو قتله وأكل ماله وقتل غيره أو قتله وأكل ماله وقتل غيره أو قتله مالا يحل (فيلا عليه وأكل ماله أو غير ذلك مما هو زبادة على قتله مما لا يحل (فيلا

يامر من هـذه صفته ، وجـوز امره بمـا يحل لـه وعصى هو بما تعدى لا بامره ، وكذا لا يامر من يخـالف فيـه سنة القتل ، • • • •

يامسر من هذه صفته) بالقتل ، ولا يسعى به اليه لأنه يصير ذريعة الى معل ما لا يحل ، فان امره او سعى اليه لزمه ضمان ما تعديّ به والكفر ·

(وجورز أمره) أو السعى اليه ولا صمان عليه ولا كفر (بما يحل له وعمى هو) ، أى المامور أو المسعى اليه (بما تعدى) اليه وحذف هذا العائد المجرور بلا وجود شرط حذفا على القلة أو التقدير بما تعداه ، فأن المعصية يصح أن يقال : تعداها ، بمعنى أنه نناولها ودخل فيها وقطعها أذ لم يقف عنها دونها ، ويصح أن يقال : تعدى اليها ، أى جاوز الحد ودخلها ، أو يقال أيضا بما تعداه بالنصب على نزع الخافض الذى هو « الى » ، أو يقال (ما » مصدرية ، أى وعصى هو بتعديه الى الزيادة فى القتل أو زياده أخد المال (لا بأمره) لأنه لم يأمره بالتعدية ، بل أمره أو سعى اليه بما يحل فقط فائم المتعدى أنما هو على المتعدى ، وفى نسخ ؛ لا يأمره وهو صحيح ، أى لم يعص بأمر الذى أمره ، بل بتعديه ، ومن ذلك أن تخبر جباراً بفعل أحد فيك لينصفك منه فيتعدى فى بديه أو ماله ، ففيه رخصة أن تخبره بذلك ولو يتعدى .

(وكذا لا يامر من يخالف فيه سنة القتل) ولا يسعى اليه ، وسنة القتل أن لا يمثل به في القتل ولا بعده ، ولا يقتله بالاحراق ولا بالاغراق ولا يعذبه ، لكن أن كان المستوجب للقتل استوجب القتل بكونه قاتلا وكان قتله لغيره بذلك ، فأنه يجوز أمر من يقتله بما قتل به غيره من احراق

ولا يلزمه ان امرة وتعدى ، وفي الاشارة اليه يفعل ما لم يفعله من ذنب شدة وترخيص ، • • • • • • • • • • •

او اغراق او مثله او نعذیب او زیادة مثلة بعد القتل والسعی به الیه ، وقیل: لا یفتل بالنار ولو قتل بها غیره .

(ولا يلزمه) ما فعل ماموره او الذي سعى هو اليه (ان امرة) او سعى اليه (وتعدى) على القول الأخير ، ولزمه على الاول ، وهكذا القولان ان امر او سعى بواجب من المال له او لغيره على احد الى من يزيد في اخد المال من المسعى به او المامور به او من غيره او الى قتله او قتل غيره او جميع ذلك ، وكذا التحاكم بالحق الى من يزيد في حكمه مالاً او قتلاً او كليهما .

(وفى الاشارة) لا التصريح ، لأن التصريح قد تقدم (البيه) ، اى الى مستوجب القتل بحضرة من يقتله أو يوصل اليه او الى من يقتله ، والمراد بالاشارة ما يشمل التلويح والتصريح ، وذكر هذه المسالة مع انها عد ذكرت فيما مر" فى هذا الباب ليذكر أن فيها رخصة ، او ما ذكر هنا تلويح من مريد القتل وما هنالك تصريح (بفعل ما لم يفعله من ذنب) مستوحب القتل او غير مستوجب له ، لكن المامور او المسعى اليه يقتله عليه (شهدة) وهى الصحيح لحرمة بهتان البرىء ، فان أشار به كفر ولو لم يقنل ، وفى ضمانه الدية ، قولان (وترخيص) لانه قد استوجب الفتل بذنب اخر كما هو فرض جميع مسائل الباب فتسومح بالكذب عليه ليوصل به الى قنله ، وهذا الترخيص انما هو فى ذنب لا يتجاوز به الى شيء اخر من مال وحرمة نسب وقطع ارث ، والا فلا يرخص فيه ، مثل ان يقول لمن يقتله ، او يقول : انه عرمت عليمه زوجته فيقطع نسبه فلا يجوز ذلك ،

ولا باس في ما لم يكن فيه ذنب ومنع ، وجاز استقبال مباح قتله من عسدوه او ممن عليه ثار

(ولا باس في) اخباره في (ما لم يكن فيه ذنب) لو فعله لانه يتوصل به الى قتله ولا يسعى به باهتا (ومنع) لخسة الكذب ، وتفده القولان في الباب واعادهما هنا ليرجح الجواز بذكره بلا حكاية ويضعف المنع لذكره بقوله : ومنع ، أو أراد أنه أخبر مريد القتل هنا بتلويح لا بنصريح وهنالك بتصريح ، وعلى كل حال فلا تكرير (وجاز استقبال مباح قتله) أى طلب قتله (من عدوه) أى أن يستوجب انسان القتل فتطلب من عدوه أن بقتله ولا سيما غير عدوه .

وبلعنا أن رجلا قنل أبن أبى حليل فقاده له أهل الجبل فقال لهم المخلوه في البيت فأدخلوه وانصرفوا فأمر بقنله فقتل فاجتمعت البه المشايخ فقالوا: وبجدنا عليك بأمر هذا القنيل ثلاثا رجونا فيك أن تعنقه ولم تفعل وخنتنا في وديعتنا أذ ودعناك ، واسنعنت على قتله بغيرك ، فقال لهم الما قولكم رجوتم في أن اعتقه فاني حفت أن اعتفه فيقوم أولاد الميت فيفتلوا رجلا بريئا غيره ، أي أو يقتلوه وهو بريء بالعفو ، وأما فولكم : أني خنتكم في الوديعة فليس بوديعة ، وأنما مثله كمثل رجل أخذ منك دنانير غصبا ثم أتى بها الميك وأودعها عندك ، وأما قولكم : استعنت على فتله بغيرى فأنما هو بمنزلة شاة الضحيه أن شئت ذبحتها وأن شئت أمرت من يذبحها .

قال : ويجوز في الدم الامر والترك ، واما العطيه ففيها فولان ، واما الببع فلا محوز (او ممن عليه ثار) اى شيء بثور به اى تهيج مه نفسه

يطالبه به أو طلب به أرث ولده أو قريبه أو نكاح أمراته بعد موته ، أو أراد ذلك قاتله ولا يحرم عليه ذلك ، وأن أساء في قوله أن لم يقصد ألا ذلك ،

وسبعث به الى قنله او دون قنله كقبل وليه واخد ماله وكلام سهوء (يطالبه به) او ممن يرجو دفع مضرة بقتله او جلب منفعة كما قال (او) ممن (طلب) اى قصد (به) اى بالقتل ، اى بقتله (ارث ولده) ولد الفاتل برث المقتول وان سفل ، او والده وان علا ، او زوجته (او قريبه) او فريبته او عيرهم ممن يرجع اليه نفع ارثه (او) قصده (نكاح امراته) او سربه (بعد موته) او قصد اخد ما أقر له أو لمن يرجو اليه نفعه او احذ ما اوصى به له لمن يرجع نفعه له ، او الاخذ من وصيته أو قصد غير دلك من المنفعة في قنله فائه بجوز أن يسعى به أو يامر به الى ذلك القاصد (او اراد ذلك قاتله) أى مريد قتله وهو الذي فرضنا أنه طلب عدو المقتول ان بفتله .

واں اراد المصنف بالقاتل القائل بالفعل ، فما فبل هذا فى مريد ان يقتله وغيره ، وذلك ان تريد ان برثه ولدك او قربىك ، او تتزوج امراته او غير دلك من المنافع فتفتله على موجب قتل أو تامر من بقتله أو تسعى اليه فلا صمان عليك فى ذلك ، ولا تحرم زوجته او ماله الذى ياتيك من وارثه او وصية او افراره كما قال : (ولا يحرم عليه ذلك وان اساء فى قوله) اذا تكلم فى قتله او اساء فى قتله ان قتله (ان لم يقصد الا ذلك) المذكور من المنافع او بعضها اذ لم بقصد بقتله وجه الله او مجرد ما هو حق له كالقصاص لولبه ،

وان أضره فى نفسه او ماله او زوجته او مال غيرة ممن تصل مضرته اليه فلا عليه ، ولو كرة قصدة وعصى ربه آمر بالقتل بما فيه اذى او ضر بلا

وكذا أساء بنيته ان نوى المنفعة ووجه الله أو حقه فانه أساء بنية المنفعة ، وأن لم يقصدها رأساً فلا أساءة ، وأما أن كان وارثه فقتله أو أمر بقتله أو سعى به فلا يرثه على المشهور ، ولو حل قتله وأبطل وصبته ، وقيل : لا .

وكذا ان كان المامور بقتله أو المسعى به اليه وارثه أو موصى اليه ، ولا تحرم زوجته على قاتله ناويا تزويجها ألا أن لم يحل قتله فقتله ظلما ليتزوجها فانه حرام عليه ، وكذا السربة ، وأن فتله لبتزوج زوجته ولم يدر أنه حلال الدم الا أنه أمره أو سعى به البه فقصد بقتله أن يتزوجها فوافق أنه حلال الدم ، فقيل : نحرم عليه بنينه ، وفبل : لا تحرم لان له في نفس الأمر قتله (وأن أضره في نفسه) أو عرضه (أو ماله أو زوجته) أو سربته (أو مال غيره) أو زوجة غيره أو سرية غيره أو عرض غبره (ممن تصل مضرته الميه فلا) بأس (عليه) في قتله أو الأمر به أو السعى به لموحب قتله غير ذلك الاضرار قاصدا بقتله دفع ذلك الاضرار (ولو كره قصده) لانه انتصار لنفسه لا لدين الله ، وكذا لو قصد دفع الاضرار انتصارا ووحه الله أو نفع المسلمين أو الاسلام ، وأن قصد وحه الله أو نفع المسلمين أو الاسلام أو جميع ذلك ولم يقصد الانتصار أصلا فلا كراهة .

(وعصى ربه آمر بالقتل فيه بما فيه اذى او ضر) عطف نفسبر (بلا

خروج من سنة القتل وجاز اعطاء رشوة عليه ، والامر به ان علم المامور تحلة دم القتيل لامره وراشيه بديانته ، . . .

خروج من سنة القتل) اى عادة القتل وليس المراد سنة للنبى على فى القتل وذلك أن يامر بفتله من يعذبه فى القتل مثل أن يضربه بسيف كليل يتكرر سربه ثلاثا فصاعدا أو يصربه بخشبة حتى يموت وكذا أن آذاه وضره بالقتل مما يعذبه يعصى بالأولى ولو قتله باغراق أو احراق لكان خارجا عن سنة القتل .

(وجاز اعطاء رسوة عليه) اى على القتل اى جاز للاسان ان يعطى رشوة لمن يقتله على قنله أو بدعه بقتله هو أو غيره اذا كان ان لم يعطه لم يدعه بقتله ولم يدع عيره يعتله ولم يقنله هو (والامر به ان علم المأمور تحلة دم القتيل) اى الدى اريد فتله (لامره) بقتله (وراشيه بديانته) أى تحلنه للامر والراشي بدبانة فيحل له الامر والرشوة له ولو حرم قتله في ديانة المامور والمرنشي ، وأن علم المامور أو المرتشي أن آمره أو راشبه أراد قتله لا بدبانة بل بشهيا أو غلطا أو لم يعلم بشيء من ذلك فلا يجوز للامر أن يامره ولا للراشي أن برشوه حتى يبين له ، لان في النبيين اظهار الدين ، وفي عدمه أبهام أنه يعصى بقتله ورشوته ، وأنه يخالف الحق ، ردلك بهويي للدين وأعانة على عصيانه بالتقليد .

وان لم يحل له فلا يامر به ولو حل " للمامور به •

(وان لم يحل له) اى للآمر وكذا الراشى قنله بذنبه الدى معل (فلا يأمر به) ولا يرشو عليه (ولو حل) قتله على ذلك الذنب (للمامور به) والله اعلم ·

بساب

لزم مبغيا عليمه تخطئة البساغى اذ زممه من اول بلوغه معرفة تحريم دمساء الموحمدين وامسوالهم ، • • • • • • •

بساب آخسر

(لزم مبغياً عليه تخطئة الباغى) لبغيه (اذ لزمه من اول بلوغه معرفة تحريم) دمه و (دماء الموحدين) وماله (واموالهم) للتوحيد الذى معهم الا بحقها يعلم ذلك ومعرفة ذلك توحيد وجهله شرك ، فقيل : الواجب معرفة سلب الموحد وسببه مع معرفة تحريم ضره فى بدنه وهذا ظاهر كلامه هنا ، وفيل : تحريم ماله وهذا نصه فى الباب الذى بعد هذا ، ويتعين حمل ما هيا عليه ، اذ قال : الا فيما فبه فوت النفس كما مر ، ا ه .

وقيل : تحريم دمه ونحريم ما يؤدى الى موته وأما ماله فبعلم تحريم سوقه والمراد منعه من صاحبه ، وقبل : لا تكون معرفة ذلك توحيداً ولا بكون

جهله شركما ، وهذا كما فال : فيل : معرفة الملل الست واحكامها نوحبد وجهلها أو جهل بعضها سُرك ؛ وفيل . ليست معرفة دلك نوحيدا ولا جهاء نبركا ونبب معرفة تحلبل دماء المشركين والمخذهم ومالهم وذرسهم والقول بعدم شرك جاهل نحريم دم الموحد وماله ومال نفسه ودمه وعدم شرك حاهل المال وأحكامها هو قولى بعد افراغ الوسع ، وهكدا قولى في معرفه ادم انه نبى رسول ، تم رايت بعد ذلك بعشر سنين او اكثر الشيح يوسف ابن ابراهیم ذکر بعض ذلك على طبق ما ذكرته ونصه بعد كلام : واما حكاية الشيخ رضى الله عنه حهل الملل وهم اليهود والصائبون والدبن أشركوا عهذه أبعد من هذه المسائل كلها واخمل ولم تبلغ درجة اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والذين اشركوا أن يقرن الله تعالى الايمان بهم بالايمان به منزلة لم تبلغ انبياءهم ابراهيم وموسى وعيسى ، بل هم اخس من ذلك ، ثم اجاب عما قد يقال انه يجب معرفة ذلك لئلا بقع في محرم بقوله : ولو كان شيء من ذلك لكان ابليس اللعين اولى ان بنوه به لعظم صرره على الدين وأولباء الله المخلصين وعداوته الانبيائه آدم ومن بعده ، وهد ذكره الله عز وجل في القرآن ونوه به ونبه عليه فقال عز من قائل: حري الم اعهد البكم ـ الى قوله ـ افلم تكونوا تعفلون ١٦٠ - (١) ، وقال : ﴿ يَا بِنِي آدم لا بفتننكم _ الى قوله _ لا يؤمنون ١٥- (٢) ، وفوله : حرر واذ قلنا للملائكة _ الى قـوله _ الكافرين "ا- ، وقـوله : - إ فل اعـوذ سرب الناس الله الله مرره وشانه المر المره التعود منه لعظم ضرره وشانه

⁽۱) سسورة يس : ۲۰ ،

⁽٢) سيبورة الأعواف ، ٢٧ ،

⁽٣) سيورة النياس ٠

وخير فى الدفع عن ماله وتركه ولزمه عن لباسه وسلاحه وما به كشف عصورته اذ يموت ولا يترك ذلك ، • • • • • • • •

راسيطوا عن الناس معرفته مع ظهور الامر بالبعوذ منه ٠

وذكر النيح الو الربيع عن أبى عبد الله محمد بن بكر رضى الله عنهما ، انه لا بسع جهل موت محمد على لان من جهل موته جهل أن الذى فى يده من الشريعة بنسخ أو لا ينسح ، ثم اعترض عليه بقوله : واعلم أن النسخ من بعص أوصاف الشريعة ليس على الناس من معرفته ولا الايمان بسه ولا الاقرار به شيء حتى تقوم عليه الحجة بذلك واحرى أن الذي يجوز عليه النسخ ليس مما بشرك به جاهله لأن التوحيد لا يجوز عليه النسح (وخير فى الدفع عن ماله وتركه) أي ترك الدفع أو ترك ماله بلا دفع والمعنى واحد ، الا ما يموت بتركه كزاده فلا بد من القتال عليه .

(ولزمه) دفع الباغى (عن لباسه وسلاحه وما به كشف عورته) كقطع حرقه مما يقابل عورته أو من تحت السرة الى الركبة أو بعض ذلك، وكرفع الباغى ثوبه حتى ببكشف ذلك أو قهره عليه (أذ يموت ولا يترك ذلك) سواء كان اللباس له أو لغبره بالعارية أو بالكراء أو بالغصب أو غبر دلك ، ونذا السلاح لكن الواحب عليه فى الغصب أو بحوه من الحرام أن بمنع الباغى عن أخذه وكشفه وأن يتوب وأن بنزعه أذا ذهب الباعى أو وجد غيره وينزعه بحضرة الساغى ويلبس غيره بلا الكشاف على جهة الحفظ له ، وأن يعتقد طلب الحل واعطاء ما لزمه على ذلك .

ولا يلق بيده حتى يصل عدوه الى ذلك منه ولا ممن لزمته حقوقه ولو صاحباً الا ان غلب والمال المخبر فيه له أو لغيره • • • • •

(ولا بلق بيده) الى الباغي اي لا يترك الدفع (حتى يصل) بالرف لان « حتى » هذه للابتداء ، أي فيصل ، ويجوز النصب على الغاية ، أي لا يبالغ في الالقاء أو لا يدوم عليه حنى يصل ، وأما أن يلفي يده بلين كلام او بمال غير ذلك مما يحل له وقاية للباسه وسلاحه فجائز له ، وهدا اكثر فأئدة والرفع اظهر ، وكانه قال : ولا يلق بيده ، فهو يصل بالالقاء (عدوة الى ذلك) الملوح اليه من نزع لباسه وسلاحه والمصرح به من كشف عورته (منه ولا ممن لزمته حقوقه ولو صاحباً) غير متولى ، بل متبرا منه أو موقوف فيه أو مشرك ، ولا سيما من هو متولى له صاحبه أو لم يصاحبه (الا أن غلب) ، فاذا غلب وكان لا بقدر على الدفع وكان كالماسور المقدور علبه فلا يلزمه الدفع عن لياسه وسلاحه وكشف عورته ، وكذا عورة غبره ولباس غيره وسلاح غيره ، بل هو مخبر في الدفع وتركه ، ولكن يحب عليه أن لا يفعل ذلك لهم بنفسه في نفسه أو يفس غيره ، وأما ثوب لا بنكشف باعطائه أو بحسَّره وسلاح بقى معه غيره من السلاح فهو مخير في مطاوعة الباغى ودفعه ، وياتى في باب أواخر هذا الكتاب التاسع عشر أنه اذا أعطى سلاحه فمات به ممن أعطاه له هلك ، والا أثم ورخص له أن أمسك ما ىقاتل به وليكن أفضله ٠

(والمال المخير فيه له او لغيره) الخبر محذوف موصوف بالجار والمجرور ، أى والمال المخير فيه مال له أو لغيره وحذف الموصوف على القلة ، لأن النعت الذى هو جار ومجرور لم يكن من ولا مع مجرورها الذى هـو ضمير الموصوف ، ولعله أراد الاخبار بقوله ، أى والمال المخير فيه

شرمه ضمانه اولا الا ما ورد من المهى عن تضييعه ، وهـو ان لم يخف -لى نفسـه ان دفع عن ماله ، او ما يضمنه من الموت ، • • •

ثابت له أو لغبره وعلى كل حال أراد أن المال الذى دكرت لك آنفا أنه بجور الدهاع عنه وترك الدفاع ، سواء فيه أن كان للمدافع أو لعبره في يده (لزمه ضمانه) أن كان لعيره كرهن ببده وعاريه على فول ، وأمانة أن نعل ما نضمنها به وغصب وخيانة وربا وغير ذلك مما لا بحل فأنه لا يلزمه الدفع عن الامانة أذا خاف الموت ولا يلزمه ضمانها أن لم يتصرف فيها فيل محى العدو النها بموجب صمانها (أو لا) يلزمه ضمانه .

وان فلت: كبف يدخل مال عيره في فوله: وخبير في الدفع عن ماله حيى بقول هنا: ان المال المذكور أنه مخير فيه شامل لماله ومال غيره؟ قلت: وحهه أنه أراد بقوله: ماله ، مطلق المال الذي بيده وليس الجمع بن الحقيقة والمجاز ، بل ذلك من عموم المحاز ، ويجوز على تكلف أن بربد بالمال المخير فيه الحقيفة لا العهد الذكرى ، وعلى كل حال فله الدفع غن المال الذي بيده له أو لغيره لرمه صمانه أو لم بلزمه ، وترك الدفع أن لم يكن نركه تضبعا ، كما قال : (الا ما ورد النهى عن تضييعه) ، أي ينضع المال كان له أو لغيره بيده ،

(و) التضبع (هو ان لم يخف على نفسه ان دفع عن ماله او ما يصمنه) من مال غيره (من الموت) والصحيح أنه لا يكون مضيعاً اذا خاف مضره عظيمة كجرح ولو كان لا بموت بها متعلق بديخف ، وحبنئذ لم ترك الدفع فيضمن ، وأما اذا خاف الموت فلا تضييع ولا ضمان ، وكذا ما لبس في ضمانه كالامانة على قول اذا لم بفعل ما يضمنها به فله ترك الدفع بلا صمان عليه ولو لم بخف الموت ، ولا بلزمه الدفع عن مال المسلم

او القريب ادا لم يكن فى يده ولو قدر على الدفع بلا مضرة ، وفيل : يلزمه كما قال : (وشدد) ، اى شدد بعض بالهلاك (فى حفظ مال مسلم) ، اى متولى .

(ومن لزم حقه كقريب) وصاحب (ان نركه قادر عليه) ، اى على الدفع عنه (حتى ضاع) دخل فى ارتكاب النهى عن التضييع (وضمنه) ان لم يخف الموت ، وان خاف فلا ضمان ولا تضييع ، (وكذا من بيده كأمانة) ، أى مثلها مما لا ضمان فبه ، أى شدد بعض فيما بيده بكامانة (وان لم يفعل بها ما يضمنها به) ، مثل ان يحركها من موضعها وان لصلاحها على قول ، ومثل ان يكون فد قبضها على الخيانة ، او اكل منها او نحو ذلك .

(وجاز الدفع وان عن مال الغير وان قل او بلا اذنه) ، ولا سدما مال نفسه ولو قل او مال لزمه ضمانه ولو قل او باذن صاحبه (او بتلف النفس) نفسه او نفس غيره ، ولا سيما مال نفسه ، فبالاولى انه يحوز ان يقاتل عليه ولو بتلف نفسه ولو قل ، وكذا بجوز له ان يقاتل ولو على ماله ولو فل مع تلف غيره (أو مع تحجيره) اى نحجر صاحب المال عن القتال على ماله (كما مر) في قوله « فصل » ان خرج على فصد القتل الخ ، وقيل :

او لخائف فيه تلف نفسه او غيره ، ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

لا يجور أن يقاتل عليه أن حجر عليه في القتال على ماله (أو) جسار الدفع (لخائف) المسالة السابقة في الجازم بالموت وهذه في الخوف (فيه) أى في الدفع (تلف نفسه أو) تلف ماله وأن كثر أو تلف مأل (غيره) أو يفس غيره كما مر ولو كثر المال الذي يتلف و قل المال الذي يدفع عنه .

وفي « الآثر » : وعن رجل لقيه اللصوص وهو يسوق غنمه فقالوا له : حل عن غنمك والا قتلناك ، هل يسعه أن يفاتلهم ويترك غنمه ، أو لمه أن يختار بين الوجهين ، وان قتل بعدما قاتل القوم وهو لا يطبق قتالهم لكثرتهم ما هو عند المسلمين بذلك ؟ الجواب : انه جائز له قتالهم على ماله ولو طلبوا منه عقالاً وهو في قتالهم مصيب ، وأن قتل كان عندنا بحال صالحة ، وان هرب وترك القتال جار ، وعن رجل يحرث في أرضه فجاء رجل بدعى انها له وقد علم الرجل أن المدعى ظالم له فساله أن يكف عنه وعن داويه ، فجعل يضرب الدواب ويكسر المحاريث وصاحبها يقول : حرمت عليك أن لا تمس دوابى ، فان كان قبلى حق فبينى وبينك السلطان ، هل سعه القتال في الدفع عن دوابه ومحاريثه ممن يفسدها ؟ الجواب في ذلك انه جائز له دفعه عن دوابه ومحاربته لان هدذا مال جائز له دفعه بكل وجه يفدر عليه ، وان اتى ذلك على نفسه تنبيه يجوز لمن عليه دَينْ لا وفاء له به او تباعة ان يهرب من العدو ولو مثله او دونه ليقضى ذلك ، وقيل : لا بل يشهد على ذلك وان لم يجد اشهادا ولا ايصاء ولو في لوح أو حائط او ارض فليقاتل وبخلص لله ناويا الوقاء ، وكذا ان كان عليه ذلك قسلا بحسن له ان يقاتل على قليل من المال وبموت بلا وفاء دين او تباعة ٠

وجاز الامر بذلك ولو لعبد او أنثى أو كان المال لغير ربه أو لمشرك أو طفل ، وأن في دفاعهم تلف نفوسهم وأموالهم ، • • • • • •

(وجاز الامر بذلك) المذكور من الدفع عن المال او النفس مال الذي يامر او نفسه أو مال عيره او نفسه (ولمو) كان الامر (لعبد) فيطاوعات العبد في الفتال ، وقيل : لا كما فال بعد ، وقيل : لا يقائل العبد الحي و « اللام » للتقوية ، المراد ولو كان المامور عبدا ، والواضح المنع في العبد لانه مال غيره اللهم الا ان كان الدفع عن نفسه او نفس العبد او سيده او ماله مثله او اكثر ، فلو كان السيد حاضرا لم يحب عليه الدفع عن المال وكيف يجوز أمر عبده مع أن لسبده فيمه اختيارا ، ولم بوحمد اختداره (أو انثى أو كان المال لغير ربه) ، أي لغير رب العبد ولو كل المال ولو بلا اذن من ربه ولو منعه ربه أو حجر علبه أو على آمره ، وذلك لان دفع المباغى عبادة خوطب بها المؤمن (أو) كان الأمر (لمشرك) فبه أنه يَهِ في الشركة في القتال ، وهنا يدفع المشرك الباغى دون الموحد (أو طفل) في الشركة في القتال ، وهنا يدفع المشرك الباغى دون الموحد (أو طفل) بأمرهما بدفع الباغى ، ولا بحتاج الى اذن أب الطفل أو قائمه ولو كان بثيما ، وكذا الطفلة (وان) كان (في دفاعهم تلف نفوسهم واموالهم) ،

والذى عندى انه لا يجوز امر الطفل او الطفلة الا باذى اببهما او قائمهما ، ولعل المصنف اراد باذن السبد أو الآب لشهرة ذلك محذفه ، ولا أمر المشرك لحديث : انا لا نستعين بمشرك ، فاذا كان لا يستعين به على

⁽۱) سعم فکرہ ،

ولا يجبر احد على دفاع وقتال ولو لمن لزمه ذلك كامام ورعيته حيث يلزمه الدفع والجهاد ، او ما يلزم من الدفع عن صاحب ورحم واهل ، • •

مشرك فأحرى أن لا بسعير به على موحد ، ونفدم في قوله : باب : جاز لمريد انباع باغ الح ما بصه : ولا يسنعان بمن يجاوز فيه حكم الله ، وقد بقال : ما هنا انما هو في النفع حال وقوع الناغى على المنغى عليه ، وما هنالك في اتباعه كما قال لمربد اتباعه .

(ولا يجبر احد على دفاع وقتال) كما كان على لا يجبر الناس على القتال ، ومن فعد تركه (ولو) كان الاحبار (ممن لزمه ذلك) المذكور من الدفاع والفتال (كامام ورعيته) ، اى كحال الامام مع رعيته ، فان الدفاع والقتال واجبان عليه ان يفعلهما بنفسه ورعبته أو بها ، ومع ذلك لا يجبرها (حيث يلزمه الدفع والجهاد) كما اذا شرع الباغى في البغى أو جاء أو وقع العدو على الرعبة أو دخل الحريم ، (أو ما يلزم) ، أى أو كان الدفع هو الذى يلزم الرجل (من الدفع عن صاحب ورحم وأهل) فأنه لا يجوز لهذا الرحل الذى لزمه ذلك أن يجبر عليه غيره كالامام أذا لزمه لا يجبر عبده عليه ، وأن ذلك لا يجبر رعبته عليه ، وكالسبد أذا لزمه لا يجبر عبده عليه ، وأن تعطل ولم يجد من بدفع أو يجاهد معه أو الا من يكفى سقط عنه الوجوب ، والاصل في ذلك أنه يه لا يجبر الناس على الحهاد .

وعبارة الأصل تحتمل العطف كما فعل المصنف ، وتحتمل أن تكون « ما » شرطنة وجوابها فلا بدرك العسكر ، ونصها : وما يجب على الرحل من الدفع عن صاحبه أو عن أرحامه ، ولعله فلا يدرك العسكر والعبد مع سيده ، أي لا يدرك ذلك الواحب العسكر والعبد أو لا بدرك الرجل العسكر

وقيل: لا يقاتل عبد على مال غير ربه الا باذنه وان كثر الا ما يلزمه أو رضمانه ، ويقاتل على مال ربه ولو قل ، وقيل: ان كان اكثر من قيمته

والعبد أن يفعله ، ومعنى مع سيده أنه لا يدرك ذلك على العبد الرجل حان المسالة مفروضة مع سيده بأن يكون سيده هـو الرحل الواجب عليه ذلك .

(وقيل : لا يقاتل عبد على مال غير ربه الا باذنه) ، وعلى هذا ، يجوز أن يؤمر بالدفع (وأن كثر الا ما يلزمه) دون ربه ، مثل أن يحو أن يجعل أحد في يده ، ومثل ما يجعل في أباة في يده ، ومثل أن يجعل الناس في يده مالا بلا أذن ، كعارية ووديعة وره بتسليطه ، فأن ذلك في دمة العبد أذا عتن قضاه (أو) يلزم (ربه ضمانه) مثل أن يأذن له في تجر وفي أن يجعل أحد مالا في يده أو كان المال ضمان سيده ، ويجوز أن تكون أو بمعنى « الواو » فيكون أشار الى المساذ في التي يلزم ربه الضمان فيها ، ويلزم العبد في الحين كالماذون له ، فأند يخاطب بالضمان كسيده (ويقاتل على مال ربه) أن لم يحجر عليه ر ولو قل) ولو لم يأذن له ما لم يحجر عليه لأن القتال عليه مناصده .

(وقيل :) يقاتل على مال ربه (ان كان اكثر من قيمته) في حيا ولو بلا اذن ما لم يحجر عليه ، وان كان مثل قيمته أو أقل فلا بقاتل علا الا باذنه اذ لا فائدة في موته لو قاتل ، بل ان كان مثله فقد برده ويمو، ولا ربح في ذلك مع أن حرز نفسه أولى من تعويضها بما أخذ الباغى وه الأصل ، وقد يموت ولا يرده ، وفد زاد سيده خسارا ، وكذا أن كان أقل

وان كان رقيقا قاتل عليه ولو انه اقل منه قيمة او لم ياذن له ربه اذ لزمه ذلك ، ولا تحتاج المراة لاذن زوجها في دفاع وقتال لا بوجـوب عليها في غير نفسها ولباسها وهي كالرجـل في اللزوم والعصيان ، • • •

(وان كان) المال (رقيقا قاتل) العبد (عليه) الباغى (ولو) ثبت أنه مساوية في القيمة أو (أنه أقل منه) ، أي أن الرقيق أقل منه (قيمة أو لم يأذن له ربه) أو حجر عليه أو كان الرقيق لغير سيده ولو حجر عليه لأن الرقيق ولو كان مالا لكنه أدمى له حق الاسلام كما قال : (أذ لزمه) من قبل حق أله (ذلك) المذكور من دفع الباغى عن قتله أو حمره في بدنه ، وكذا الدفع عن الحر ، وأن كان الباغى يريد أخذ الرقيق

لا قتله ، فكذلك اذ لزم المكلف أن يترك من يتصرف في الانسان بالذهاب

له ، ويحتمل أن بريد المصنف ذلك كله ٠

(ولا تحتاج المراة لاذن زوجها في دفاع وقتال) عن نفسها ومالها ونفس عبرها وماله وحهاد العدو مطلقا (لا بوجوب عليها في غير نفسها) فانه يجب عليها أن نموت ولا تكسف ساقها أو شيئا من جسدها الا ما ليس عورة ، كالوجه والكف ، ولا تزنى ولا تباشر غبر محرم مطلقا الا ما ليس عورة فهيه خلاف ، ولا محرما فيما هو محرم عنه ، وكذا الكشف لمحرمها فيما هو عورة في حقه موب ولا تكشف له ، ولا يباشرها الا لضرورة الطب والتنجية فيجوز المباشرة والنظر لمحرم وغبره في اى موضع اذ لم يوجد من يكفى من النساء ، وعورة الامة عورة الرجل (ولباسها) تموت ولا تعطيه ولا تحسره أو نخرقه الا أن كان تحنه لباس آخر ساترا وتعطيه مستترة وتلبس آخر موجودا عندها (وهي كالرجل في اللزوم والعصيان) ، اى الهلاك بالكشف أو اعطاء الثوب

وكذا كل مكلف خاف في هـذا الدفاع اللازم تلف نفسه من انسان او بهيمة او سواهما كحـرق أو سبع او كحبة او لا ، • • • • • • •

وترك الدفع ما دامن نسنطيع ، واذا لم نستطع لم يلزمها الا ان لا نعين على نفسها ، والحاصل أنها كالرجل وقد مر حكمه ، والذى عندى أنه لا يجوز للمرأة الخروج الى القتال الا باذن روجها ، سواء تخرج تقاتل أو لتعين المقاتلين أو تنفعهم ، ولعل ما ذكره المصنف وصاحب الأصل هو قول من أجاز لها العبادات النافلات ما لم يحجر عليها زوجها الا دفاعها وقتالها عن نفسها وسترها وما يؤدى الى ذلك أو الى تلفها فانه واجب عليها ولم حجر عليها .

وكذا كل مكلف) موحد او مشرك حر او عبد فى لزوم الدفع والهلاك بتركه (خاف فى هذا الدفاع اللازم تلف نفسه) او كشف عورته او اعطاء ثوبه فيبقى عريانا او ما يؤدى الى ذلك فانه يجب عليه ان بقاتل ويدفع ولو كان عبدا او امة بلا اذن سيد ولو حجر عليه الا كشف العورة او اعطاء الثوب حيث لا ادمى يراه ، بل عنده اعمى او اصطر الى دلك ببهبمة او غبرها حتى لا يراه آدمى واماما لا يموت به ولا يؤدى لموته ، لكن بصيبه وجمع كجرح أو ضرب حيث لا بموت به فلا يلزمه القتال على ذلك ولو شاء قاتل ، كجرح أو ضرب حيث لا بموت به فلا يلزمه القتال على ذلك ولو شاء قاتل ، وقيل : يلزمه ، والتلف مفعول خاف (من انسان) متعلق بخاف او بتلف ، أى خاف أن يتلف بانسان عهلكه أو يضره ، وقيل : لا يلزمه القتال بالضر ولو كان ذلك الانسان طفلا أو مجنونا فانه يلزمه دفعهما عن نفسه ، فان ادى دفعهما الى موتهما فلا دية (أو بهيمة أو سواهما كحرق) وغرق وهدم (أو سبع) من الدواب أو الطير كاسد ونمر وكالنسر (أو كحية) من الهوام المؤذبة (أولا) ـ بفتح الواو المسددة ـ ، اى لزمه الدفاع والقتال أول

ولزمه دفاعه والاباء منه ما لم يقع فيه فيحتال فى تخليص نفسه منه وهلك ان سلمها للتلف به ، وجاز الاتقاء بالمال ولو حيوانا غير انسان ، •

الأهر لا يؤخرهما ولو قليلاً ، واكتد ذلك بقوله ٠

(ولزمه دفاعه) ، اى دفاع ذلك المصر (والاباء منه ما لم يقع فيه) ربجور اسكان الواو وترك التنوين في قوله : أولا ويعود الى قوله : خاف ، ان لزمه الدفع خلف التلف أو لم يخفه واذا وفع في ذلك المضر (ف) انه (يحتال في تخليص نفسه منه) لزوما (وهلك ان سلمها للتلف به) بواحد . ما تقدم وقد وجد حيلة أو اعان على نفسه وان لم يجد حيلة ولم يعن على نفسه فلا باس عليه ، ومثال ذلك أن يقع في البحر أو غيره وقد قدر أن بمسك نفسه فوق الماء ولو ساعة قليلة أو أن يسبح الى أرض أو حيل أو شحر فترك امساك نفسه أو السباحة فانه هلك أن غرق ومات ، وأن غرق ولم بمن ملك ، وقيل : عصى ، والواجب عليه أن يمسك نفسه أو يسبح حيى برول قدرته وبسقط لاسفل بالضرورة لا باختبار ، وهكذا الكلام في الر المهالك ، ولا بهلك بترك نفسه لضاربه ضربا لا يخاف منه الموت ،

(وجاز الاتقاء بالمال) مال دفسه عن نفسه أو عن ماله الآخر ، وليس دلك بيصيع للمال ولو تلف ماله كله وكذا الضرب بماله (ولو) كان المال الدى يتقى به (حيوانا) ان كان له سواء برفعه وبخفضه ويحركه للجوانب أر يستر به كالحائط لا يعد بذلك مضيعاً للمال ولا مسيئاً بتعذيب الحيوان (غير انسان) بالنصب على الاستناء ، أي الا الانسان فانه لا يتقى به

ولو مات ان امسكه واتقى به لا ان استتر به كحائط او شـجر بلا امساك ، ولزم ضمانه البساغى لا المستتر بـه ، • • • • • • • • •

ولا يصرب به عبد اله أو أمة له أو عبد لغيره أو حرا بالفا أو طفلاً عاقلاً. أو مجنونا قريبا أو أجنبيا حيا أو مينا كما قال (ولو مات) أو سكر ولو حل للمتقى به أو الضارب به أن يقتله مثل أن يكون قد قتل وليه أو طعن في الدين لأن في الاتقاء به تعذيبه (أن أمسكه واتقى به) رافعا له خافضا محركا أو قابضا له غير تارك له أن يذهب ، وهذا الشرط الذي ذكره المصنف عائد الى النفى الذي أفادته غير أي أنما يستثنى الانسان من جواز الاتقاء أن أمسكه واتقى به (لا أن استتر به ك) حما يستتر بد (حائط أو شجر بلا أمساك) فأنه يجوز الاتقاء بالانسان مطلقا أن استتر به بلا أمساك ولو طفلاً حرا أو بالغا حرا حيا أو ميتا وكل ما أتقى به الانسان أو ضرب به من طفلاً حرا أو بالغا حرا حيا أو ميتا وكل ما أتقى به الانسان أو ضرب به من ماله ففسد فأنه يلزم ضمانة الباغى عند الله ، وأما في الحكم فلا يلزمه الا ما فسد بضربته أو نزعه أو فعله ، وقيل : يحكم عليه بذلك كله .

(و) كل ما اتقى به من انسان أو مال أو حبوان أو غيره كما نجوز له وفسد (لزم ضمائه الباغى) أيضاً على ما مر آنفا (لا المستتر به) ألا أن تستر به كما لا يجوز مثل أن يستر بمال غيره برفعه ويضعه أو بحركه أو يمنعه من الذهاب فانه يمنعه من الذهاب أو يستتر بانسان يرفعه وبضعه أو يمنعه من الذهاب فانه يلزم ضمانه الباغى جميعاً على حد ما مر ، ويؤخذ أيهما شاء أو يؤخذان جميعاً ، وأذا ضمن أحدهما أعطاه الآخر ما ينوبه ويضمن في الانسان الدية والارش ولا قود ، وقيل : يقادان جميعاً به أن مات بضربة الباغى

والقاء المبعى عليه به الا ان لم يفصده الباغى بالضرب فانه يقاد المنقى والضرب بذلك في تلك الاحكام كالاتقاء به ٠

(وحرم الدفاع) ، اي الضرب دفاعاً للباغي (والاتقاء بمال الغبر مطلقاً) حيوان أو غيره الا باذنه ان كان ممن لمه الاذن والا بالادلال عند ٨-حيز الادلال على الناس في اموالهم ان كانوا يرضون ، وقيل : ان كانوا معرحون ، ومن اجاز التنجية بمال غيره من الموت بالجوع على نيسة الخلاص ، اجاز النبجية به من القتل بالاتقاء ان لم يجد ما يتقى به ، و (الا ما رخص فيما على الباغي من ماله) أو مال غيره أو عند الباغي سجنبه او حلفه او فدامه او فوقه او نحته يستنر به او يستعين مه (وقت القتال ما يتقى به أو يقاتل) به أو يستعين كحيوان وطائر وعبد (المبغى عليه) « اللام » منعلق برخص (من أخذ ذلك) المال (منه) ، اى من الباغي (يدفعه) ، اي يصربه ليزول (به أو يتقى) به ضرب الباغي وصماله على الباغي كما مر" ذلك في قوله : باب : يثبت في المال بنزعه ، و مفدم هنالك كلام على الاتفاء بمال غيره وبدون عيره ، ومن في قوله : من اخد ذلك بيان لفوله : الا ما رخص على حذف مضاف وما مصدرية ، اى الا الترخيص وهو اجازة أخذ ذلك منه والاستثناء منقطع ، أو بمعسى « ق » فيكون فوله : من اخد بدل استمال من فوله فيما ، ويجور جعل « ما » اسما على حذف مضاف وضمن رخص معنى اجيز فلا يقدر مصاف ، اى الا ما احيز من اخذ ذلك ، واما ان بجعل ما اسما ويقدر العائد ، اى ويدفع وان لم يجب او بك سبع او بكحول او سمّ ، • • •

yhdeyyyddiaday o forgoniad yyddigigaeth y dei arwyddiannau y dei gyddydd yr differedd a differedd dae'r differ

الا ما رخص هيه من آخذ ذلك منه فيلرم عليه حذف العائد المجرور بدون وجود شرطه ، الا أن بعضا أجاز الحذف لدليل بلا شرط ، وأن جعلنا العائد هـو « ما » المجرورة بـ « في » وضعا للظاهر موضع المضمر بـ « في » قوله : من أخذ متعطلاً لا يصح أن يكون بيانا لأن « ما » الأولى حنند واقعة على المال .

ويدل لجواز اخذ مال الباغى الذى جاء به او ما جاء به مطلقا ما روى ان رسول الله كان مستخفيا بمكة فى دار فى الصفا مع عمه حمزة ـ رضى الله عنه ـ وغيره فجاء عمر قبل أن يسلم اليهم متقلدا سيفا فراوه بالباب فرددوا الكلام فقال حمزة : دعوه فان جاء لخير بذلناه له وان شاء لشر قتلناه بسيفه ، والنبى على يسمع ولم ينكر عليه قادرا أن ينكر لو حرم ذلك .

(ويدفع) الانسان عن ماله ومال غيره وعن نفس غيره ان شاء (وان لم يجب) ذلك الدفع ، واذا وجب الدفع كما اذا وقع العدو على ارحامه أو زوجته أو صاحبه أو متولاه فليدفع وجوبا (أو) بدفع (بحسبع) من الكلاب والافاعي والعقارب وغيرها ، كما يدفع بالسلاح ، وذلك بان يشلي السبع على الباغي أو يلقى الافعي أو العقرب أو غيرهما عليه أو يلقيه على ذلك ، وكما يغرى حمله أو غيره من دوابه « وأو » بمعنى يلقيه على ذلك ، وكما يغرى حمله أو غيره من دوابه « وأو » بمعنى « الواو » أو للتنويع (أو بحكوق) من غرق أو هدم أو خنق أو دخال أو نار (أو سم) أو غير ذلك مما يحذر في قتل ابيح .

(ولا يحذر فيه ما يحذر في قتل ابيح) من قتل طاعن او مرتد او لائط او مليط به او فاتل ولى و قاطع مقبوض عليه او عدو غير جاء ، بل يجاء اليه او جاء ولم يهجم وعلم به فانه لا يقتل في غير دفع الساغى والمقاتل بنار او غرق او هدم او خنق او دخان الا من فعل ذلك فانه يجازى به او يفتل بسيف او نحوه (او) يدفع (عن مال غيره او) عن (نفسه اولا) يعنى يقدم الدفع عن نفسه على غيره وعلى الدفع من ماله او مال غيره ، وكذا يقدم الدفع عن نفس غيره على الدفع عن المال (انسانا او حيوانا) منصوبان بيدفع المتقدم (عن مثله) متعلق بيدفع باعتبار قوله : او حبوانا ، اى يدفع الحيوان عن الحيوان بما مر ، سواء كانا له او لغيره او احدهما له والآخر لغيره ولا ضمان عليه اذا فاجا ذلك لان للمفاجاة هرصة فننتهز بما أمكن ، لكن اذا أمكن دفع الحيوان يوجه لا يموت ، وكان من الحيوان الذى يملك وينتفع به فلبدفع بما لا بموت به .

ودكر صاحب الطبقات ـ رحمه الله ـ وغيره: أن أما زيد مخلد بن كيداد رحع من مذهبنا الى مذهب النكار ، وكان لان المهدى القاسم من فومنا علم انه بقوم علبه فسجنه فخلصه النكار من سجنه وهربوا به ، وحوصر محبل أوراس مع سكان الجبل سبع سنين ، فارادوا خذلانه ، فقال لهم : أمهلونى هذه الليلة ، فلما أظلم الليل أمر بخسمائة ثور وأن يشد على قرنى كل ثور منها حزمة حلفاء وفى ذنبه أخرى وأمر بخمس مائة رجل من أصحابه من ذوى النجدة والباس فاخذوا سلاحهم واستاق كل رجل منهم نورا حتى اذا قربوا من العسكر اطلق كل رجل منهم نارا فى حلفاء ثورور

ولا يحددر قتل مريد قتله وان بهيمة ، ، ويدفعه عن نفسه وان بكل ماله

College to the second of the s

هلما احست الثيران حرارة النار ركضت وحاضن العسكر والرجال في ساقتها بالسيوف مصلتة يصربون بها كل من ادركوه من أهل العسكر ·

وعن أبى عبيدة عن جابر بن زيد عن أبى هريرة عن النبى على المدرجلا هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذ ن لها ثم آمر رجلا يؤم بالناس ثم الخالف الى رجال فاحر ق عليهم ببوتهم فظاهره حواز الاحراق بالنار ، ويمكن نسحه بحديث : لا تعذبوا بعذاب أله وذلك تانه لا يهتم الا بما له فعله فيمكن اختصاصه بذلك لانه قال : ثم أخالف الى رجال فأحرق الخ ، ولو كان الأصل عدم الخصوصية وأنها لا تثبت بالاحتمال ، ولعل المراد حرق البيوت دونهم ، وفال : عليهم لأن احراقها صرر عليهم بتالمون سه ، وبلغه على أن ناسا من المنافقين يثبطون عنه الناس في غزوة بتوك فبعث اليهم طلحة بن عبيد الله في نفر من الصحابة وأمرهم أن يحر قوا عليهم البيوت ففعل طلحة دلك ، واقتحم الضحاك بن خلبفه من ظهر البيت عليهم البيوت ففعل طلحة دلك ، واقتحم الضحاك بن خلبفه من ظهر البيت عليهم البيوت ففعل طلحة دلك ، واقتحم الضحاك بن خلبفه من ظهر البيت عليهم البيوت فاقلة واقتم أصحابه فأفلتوا ،

(ولا يحذر قتل مريد قتله وان بهيمة) له او لعيره ، فان نفسه اولى من حياة الحيوان ولا ضمان عليه (ويدفعه عن نفسه وان بكل ماله) بضرب به ويتقى به ويعطيه فانه يدفع ذلك بما يتخلص به عنه ولا باس علبه ان ادى الى قتله ، وهسذا معنى قوله : ولا يحذر قتل مربد فتله ولا يفصده بالقتل من اول الامر الا ان كان مما فاجاه ولا يطيقه الا بالقتل أو لم بفاحئه ،

او بتلفه ان كان ممن بيغى ، والا فلا يدفعه بملا يتلفه الا ان هاجاه اذ لا يحلف ان كل ما قدر عليه وان اذ لا يحلف كل ما قدر عليه وان سبع يشليه عليه او ادعى لتلفها او ماله ، • • • • • • •

لكن لا يطيقه الا بالقتل وان لم يعتله اهلكه فانه يقتله قصدا لينخلص منه كما قال (أو) يدفع ذلك (بس) قصد (تلفه) بالقصد (ان كان) دلك المريد للقتل (ممن يبغى) وهو الانسان البالغ العاقل (والا) يكن ممن يبغى (فلا يدفعه بما يتلفه) مثل الطفل والمجنون والسكران والحيوان ، وفيل : السكران بالخمر ونحوها من المحرمات عمدا يحكم علبه بحكم العاقل لانه يقاد بمن فتله في سكره ويحد اذا قذف احدا حد القذف ، ويحد ابضا حد الشرب (الا ان فاجأه) وكان لا يطيفه الا بالقتل او لم يفاجأه ، ولكن لا يطيقه الا بالقنل ولو يقتله لاهلكه (اذ لا يحذر) أى لا يجوز له أن يحذر الا المال فله ترك الدفع عنه ان كان تلفه لا يوصل الى موته (كل ما يصرفه به عن نفسه) أو نفس غبره أو ماله أو مال غبره ، أى يصرف (من كل ما قدر عليه) وكل الاول لعموم السلب ،

(وان بسبع يشليه) ، اى يعريه (عليه) ، اى على مريد قتله انسانا او بهيمة يغرى البهيمة على البهبمة وعلى الانسان (او ادى) دفعه (لتلفها) ، اى تلف نفسه (او) تلف (ماله) ، ولا سيما تلف نفس غيره او مال غبره ، اى بجوز له دفاع ذلك ولو كان يؤدى الى تلف النفس او المال وبؤجر على ذلك ، وعدارة صاحب الاصل هكذا ، سواء في هذا نلف نفسه او ماله او تلف بنى آدم او اموالهم ، ومعناها ان له الدفع بما ذكرنا ، سواء خاف تلف نفسه ان لم بدفع أو ماله او نفس غيره او ماله ، ولكن الدفع بذلك ابضا عندى اذا خاف الكسر أو العمى أو الصمم

ولا يفصد قتل حيوان أو تلفه أن دخل كزرعه ليفسده بأكل وليقصد صرفه ، ولا يضمنه أن تلف به ، وأن لم ينته رده عنه بما قدر عليه من موصل لصرفه عن ضر ماله وأن بما يتلفه ، وجاز عمل مانع مريد الضر

او فوت عضو او منفعة ، وقوله : اذ لا يحذر كل الخ كلية وعموم سلب ولو تاخرت اداة العموم عن اداة السلب ، وانما يصرف ذلك لسلب العموم اذا لم يقم دليل ، ولما قام دليل على عموم السلب في قوله تعالى : اذا لم يقم دليل كل مختال فخور ١٠) ، حمل على عمومه ٠

(ولا يقصد قتل حيوان او تلفه) او عطبه (ان دخل كزرعه) او زرع غيره من سائر الاموال التى ياكلها الحيوان (ليفسده باكل) او غيره (وليقصد صرفه) بكلام او ضرب (ولا يضمنه ان تلف به) ، أى بصرفه بصرب او كلام ولا ما أفسد من المال حين خروجه او انتقاله فيه ولا ما فسد برجله او دابته حال دخوله للصرف ، وان دخل في ماله ضمن له صاحب الدانة ما أفسدت دحولا وخروجا (وان لم ينته) بالصرف بكلام او ضرب (رده عنه) ، أى عن المال (بما قدر عليه من موصل لصرفه عن ضر ماله) او مال غيره .

(وان بما يتلفه) ، اى بما يتلف ذلك الحيوان من عطب او قتل او هروب (وجاز عمل مانع مريد الضر) ، اى جاز للانسان ان يعمل ما يمنع

⁽۱) ســورة لعبان : ۱۸ ۰

ولو على مال الغير او متوهما منه الضر كصائط وزرب مما ليس فيه اتلاف نفس واقع فيه ، • • • • • • • • • •

مريد الضر (ولو على مال الغير) ، أي ولو كان المنع عن مال الغير ، ولا سيما ماله او نفس غيره او نفسه (او متوهما) عطف على قوله : مريدا ، سواء نو"ن مانع ونصف به مريد ، ونو"ن مريد وجعل الألف هو الذي يقلب البه التنوين وقفا والله بعده جارة ، أو أضيف مريد للضر سالالف مع اللام بعدها ، او اضبف مانع لمربد ، فالألف بعد مريد مع اللام بعدها وعلى الاضافة فالنصب على المحل ، اى جاز أن يمنع من تحففت منه ارادة الضر او من توهم (منه الضر) ، أي ارادته ، أي خيف منه وتوقع ؛ وذلك المانع (كحائط) وخندى (وزرب) باغصان السدر أو غيره من الشوك او بالجرائد او غير ذلك (مما ليس فيه اتلاف نفس واقع فيه) ، وهذا انما هو فيمن بجيء خفاء بحيث لا بكابر ولا يقاتل اذا رآه صاحب المال او من اريد البغى عليه او تفطن له ، بل بعر ممجرد رؤيته او تعطنه او زجره وحفر الخندق للعدو" سنة ، ويقاس عليه كل مانع ، واذا كان العدو ممن بكابر وبقابل جاز أن يحفر له ما يهلك فيه أو بصبع له ما بهلكه ، وجاز أن يعمل كما لا يهلك ولو كان يكابر أو يقاتل ، وانما قلن : ان حفره سنة لما وقع علبه الاجماع او التواتر أنه حفر حول المدينة المره على ، ولم يكن اتخاذ الخندق من سُان رسول الله على وغيره من العرب ، ولكنه من مكائد الفرس ، وكان الذي أشار بذلك « سلمان » ، فقال : با رسول الله انا كنا بفارس اذا حوصرنا خندقنا علينا فامر النبي يه بحفره وعمل فيه بنفسه ترغيبا للمسلمين ، ودام المسلمون على عمله وأبطا على رسول الله على وعلى المسلمين في عملهم ذلك ناس من المنافقين وجعلوا يورون بالضعف عن العمل •

وفى البخارى عن سهل بن سعد : « كنا مع النبى الله في الخندى وهم يحفرون ونعن محمل النراب على اكنادنا » ، والكند بالمتناه ما بن الكاهل والظهر ، وفي بعض نسخ البخارى : اكبادنا بالموحدة النحنيه ، وهو موجه على أن المراد به ما يلى الكبد من الجنب ، أو المراد الشدة ، وفي البخارى على أن المراد به ما يلى الكبد من الجنب ، فاذا المهاجرون والأنصار يحفرون عن أنس بعد كلام من الحديث ما حاصله : فاذا المهاجرون والأنصار يحفرون

في غداة ماردة علم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم ومعهم جوع وعطش ٠

وفى المحديث الذى رواه البخارى عن البراء بن عازب: لما كان يوم الاحزاب وخندق رسول الله على رابته ينقل من تراب الخندق حتى وارى عنى التراب جلدة بطنه ، وكان كثير الشعر ، وفى البخارى من حدبث جائر ابن عبد الله : انا يوم الخندق نحفر فعرضت 'كد"ية شديدة وهى مسلم الكاف م وتقديم الدال المهملة على المثناة التحية ، وهى القطعة الصلبة فجاعوا للنبي على ففالوا : هذه كدية عرضت فى الخندق ، فقام وبطنه معصوب بحجر ولبثنا ثلاثة أبام لا نذوق ذواقا ، فاخذ النبي الله المعول فضرب فعاد كثيبا أهيل او أهيم بالشك من الراوى ، وجزم الاسماعبلى باللاول ومعناهما واحد وهو الرمل الذى بسيل ولا يتماسك .

ووفع عند أحمد والنسائى أنه قال جابر بن عبد الله: لما كان حين أمرنا رسول الله على بحفر الخندق وعرضت لنا فى بعض الخندق صحره لا تاخذ منها المعاول فاشتكينا ذلك لرسول الله على فجاء فاخذ المعول فقال: بسم لله تم ضرب ضربة فنثر نلثها ، وقال: الله أكبر أعطيت معاتح الشام والله ابى لابصر قصورها المحمر الساعة ، ثم ضرب الثانبة فقطع ثلثا آخر

فان فعله ووقع فیه قاصد ضره فهل یضمنه ان هلك او لا ؟ قولان ، وضمن غیسیر ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،

ووال : الله اكبر اعطبت مفاتح وارس والله انى لابصر قصر المدائن البيض الآن ، ثم ضرب الثالثة فقال : بسم الله فقطع بقية الحجر ، فقال : الله اكبر اعطيت مفاتح اليمن والله انى لابصر صنعاء من مكانى الساعة ، ووقع عند موسى بن عقبة انهم اقاموا فى عمل الخندق قريبا من عشرين ليلة وعند الواقدى اربعا وعشرين ، وفى « الروضة » للنووى : خمسة عشر يوما وفى الهدى النبوى لابن القيم : اقاموا شهرا ، قال ابن اسحاق : كان عمرو بن عبد و'د" العامرى اقحم هو ونفر معه خيولهم من ناحبة ضيقة من الخندق حتى صاروا بالسبخة فبارزه على " فقتله ، وبارز نوفل بن عبد الله بن المغيرة فقتله الزبير ، وقيل : على ، ورجعت بقية الخيول منهزمة ووقع فيه فارس مع فرسه بريد الدخول فرجمه المسلمون حتى قتلوه ،

(فان فعله) ، اى فعل الخندق ، ومثله المقابض ونحوه (ووقع فيه قاصد ضره) فى بدنه او فى ماله باخذ او افساد (فهل يضمنه ان هلك) او زال عقله او حدث فبه موجب دية ، ويعطى الارش ان وقع ماله الارش كجرح وكسر وزوال منفعة عضو ولو بفزع ، واما غير ذلك فيلزمه به الضمان عند الله فقط ، وهو الفزع الذى لم يحدث عليه ما تجب به دية ولا ارش (او لا) بضمنه لا دية ولا ارشا ؟ (قسولان) ، وجه القول الاول انه عاجله قبل ان يشرع فى الفساد ، مثل من ظن ان انسانا برسد قتله فعاجله بالقتل ، وظاهر صاحب الاصل اختيار الاول ، وكذا اذا اخفى له شوكا من سحر او حديد او جدار يقع عليه بوصوله اليه او بمسه او بغير ذلك مما بمكره فيه القولان ، (وضمن) فاعل ذلك (غير بمسه او بغير ذلك مما بمكره فيه القولان ، (وضمن) فاعل ذلك (غير

قاصده ، ورخص اذ لم يقصده ، وجاز صرف الباغى عمن اراده ، وان بجعل حائل بينهما ولو حريقا ، ويلجئه اليه او الى ما يقع عليه كجدار

قاصدة) ، أى قاصد صره (ورخص) أن لا ضمان عليه (أذ لم يقصده) ، أى أذ لم يقصد فاعل ذلك الضر ، وكذا الخلاف في المسالتين في فساد مال القاصد للضر والحيوان القاصد للضر وفي مال غير القاصد وحيوانه ، وسواء فعل ذلك لنفسه أو ماله أو لنفس غيره أو ماله .

وقى « الديوان » : وان ترك الشوك تحب الشحرة او تحت حائط له او جنانه من داخل فعطب السارق او غيره فهو ضامن ، ومنهم من يقول : لا يضمن ، قلت : هو الصواب في السارق ، وأما ما جعل خارج الحائط فهو ضامن لما افسد وأما عبده أو طفله أو من دخل بأذن حيث لا يدخل الا بأذن فهو ضامن ، وأما ما جعل من الشوك على جذع النخلة فلا ضمان علبه ، وكذا ما جعل على الحائط ، وأن حفر حيث لا يجوز له الحفر أو وضع مضرة لا يجوز وضعها فعليه الضمان .

(وجاز صرف الباغى عمن اراده) ، عن اراده الباغى ، سواء اراد الصارف أو ماله أو أراد غبر الصارف أو ماله بكل ما أمكنه مما يهلكه اذا كان هذا الباغى يكابر وبقاتل وبجاهر لا يرده رؤية أو كلام (وان بجعل حائل بينهما) ولو مخفى (ولو حريقا) أو حفيرا ظاهرا أو مخفى (ويلجئه اليه) بدفع أو قتال أو كلام أو احتيال ما أو يجعله في طريقه (أو الى ما يقع عليه كجدار) بالقائه عليه أذا صار تحته أو بسقوطه بلا

أو فيه كبتر او مطمورة بلا لزوم ضمان ان تلف به اذ جاز له دفاعه ٠

الفاء ، مثل ال بصنع ما بطأ عليه فيتحرك به الحائط فيفع (او) الى ما يدع هو (فيه كبئر او مطمورة) او حعير ومقتاض حديد او غيره من عود وحبال (بلا لزوم ضمان ان تلف به اذ جاز له دفاعه) وذلك لانه فى حال الدفع ، اما لو قبض على الباغى وكان بعد لا يدافع فلا يقتل بالنار او بالاغراق ، والله اعلم .

بسساب

بساب آخسسر

(ان طلب باغ ببغیه فاحشة) من ادواع الزنی (وان برجل) ، ای وان کان یفحش برجل ، و « الباء » للالصاق ، ای وان کانت در جل (او امراة ") بالنصب ، ای او کان الانسان الداغی امراة تفحش (باخری) ، ای تطلب الفحش باخری ، ولا سبما رجل بامراة او امراة برجل ، وکذا مرید قبلة او ضمة وان من فوق الثوب ، وانما بالغ درجل مع رجل مع اللواط اعظم لان الغالب الرحل بامراة ، وکذا بالغ بامراة مع اخری لان هذا خلاف الغالب ولانه دون الرجل مع المراة ولو کان سحاق النساء زنی بینهن کما ورد فی الحدیت (لا قتلا ولا مالا) ولا سبما ان قصدهما او احدهما او قصدهما مع الفحش او احدهما

لا فى فر°ج أو باستلذاذ وان بلمس أو كشفه لينظر اليه ، أو لعورته وان بلا تلذد جاز دفاعه وقتاله وان من غير مبغى عليه ، أو اراد لغيره فعل ذلك

عطف على برجل (لا في فرج) ولا سيما في فرج (او باستلذاذ وان بلمس أو كشفه لينظر اليه) بالبناء للمفعول فيشمل أن يكون الكاشف هو الناظر أو غيره بأن كشف انسانا لينظره غييره وذلك الكشف لغير عورته للتلذذ أو لغيره ولو لوجه المراة أو كفها أو ما فوق سرة الرجل أو تحت ركبته (او لعورته وأن بلا تلذذ) ، ولا سيما بفصد التلذذ بنظر الكاشف أو نظر المكشوف اليه ، وقوله : أو لعورته (جاز) ثبت شرعا أو بحسب ما يكون لعورته كما قررته قبل قوله : أو لعورته (جاز) ثبت شرعا أو بحسب ما يكون على غير الوجوب ككشف العورة مطلقا وككشفها للتلذذ ، وما يكون على غير الوجوب ككشف عير العورة لغير التلذذ (دفاعه وقتاله) ولو ادى الى قتله أو فصده بقنله أذ بغى بذلك كما قال في الأصل فأنه يدفعه في جميع هذا ريقتله عليه ، ا ه .

(وان) كان الدفاع والقتال (من غير مبغى عليه) بأن كان المدافع المفاتل غير المبغى عليه (او اراد لغيره فعل ذلك) هذا معطوف على المبالغة دله فهسو مبالغ به فكانه فال : ولو أراد فعل ذلك لغيره ، اى ولو أراد الماعى بالكشف ان محامع عيره مكشوفة او يتلذذ عيره بمسه او بنظره او آراد ان بمسه عسره او بنظره بلا لذه ، فقوله ، فعل ذلك مفعول اراد ، والاشارة عائدة الى المذكور من اللمس والنظر ، وهذه المبالغة داخلة فى فوله : لبناطر ، بالبناء للمفعول ، وصرح بها ليبين انه اراد دخولها فيه رانها غاله ، ولمجوز ان يكون لنظر بالبناء للفاعل الذى هلو الباغى ،

أو ببهيمــة أو بنفســه ، • • • • • • • • • •

فيكون لا يشمل عيره فصرح بغيره بقوله: او اراد لغيره فعل ذلك (او) اراد أن يفعل ذلك المذكور من مذاكرة أو تلذذ أو لمس وأن لغيره (ببهيمة) هي له أو لغيره بزني بها أو تنكمه ، وقد تمكن لها سواء كان مريد ذلك لنفسه او لغبره حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى بالغا أو طفلاً ، عاقلاً أو محنوناً ، فمن اراد ذلك لنفسه او لغيره في بني ادم او مهيمة يقتل ، وانما حل قتله اذا أراد كشف رأس رجل أو أمة أو وجهه أو ساقه أو عير ذلك مما لبس عورة ولو لم برد أن يتلذذ هو أو غيره بمس ذلك أو نظره لأن ذلك تعد وبغي في جسد غيره فحل قتله لبغيه ، وانما حل قتل طفل او مجنون على ذلك لانهما صارا مصولتهما اذا صالا كالسبع ، لكن اذا كان يرد هؤلاء الدفع أو الكلام مليفتصر عليه ولا يفصد فتلهما ، ولكن أن أدى دفعهم للموت فلا باس ، وان كان لا يردهم ذلك فلمن بفعل سه ذلك أن بصبر اذا كان عبر كشف عورة وغير معصبة بلمس او نظر ، وكذا ان كان يردهم وله ان يدفع أو يقاتل ، وأن كان معصية أو كشف عورة لزمه الدفع والقتال والعورة في الواب البغي ، هي ما مر " في الوضوء وفاقاً وخلافاً وتفصيلا " (أو بنفسه) ، أي يفعل في نفسه بنفسه ، مثل أن يدلك ذكر نفسه ببد نفسه تلذذا ، أو يديم نظره الى عورة نفسه أو بحك ذكره بفخذه ، ومثل أن برى أمرأة تدخل اصبعها أو عودا أو محو ذلك في فرجها أو غير ذلك من المعاصي فأنه يجوز لمن رآه يفعل ذلك بنفسه او يدفعه ان لم ينته بكلام ، ويقاتله لأنه من جنس البغاة بذلك ولو أدى دفاعه وقتاله الى موته ، ولا شيء على من دافعه وقاتله ، فإن دافعه وترك فعل ذلك واشتغل بقتال مدافعه فله قصده بالقتل . وینهی عن کل ما یلتذ به وان بغیر محیش کرکوب دابه او کسرج او ما یرقید علیه او ما یقعد ، ویمنع منه بلا قصد قتله واتلاف لنفسه ، وان ابی حیل فلک منه ، • • • • • • • • •

(وينهى عن كل ما يلتذ به والحال أنه غير فحس) هذه « الواو » للحال فذلك قيد أن ينهى عن كل ما يلتذ به والحال أنه غير فحس بالزنى ، بل من سائر التلدذ بالانتفاع باموال الناس ، واما الفحش بالزنى ومفدمانه كالمس رالنظر تلدذا ، فقد مر حكمه وتمثيله بعد بدل على ما قلت ، ولو كان لفظ ملتذ والسياق يتبادر منهما أن مراده الفحش بالزنى ، مئل أن يحك عورته الفراش أو للسرج أو الدابة ولا مانع من أن يريد هذا المتبادر (كركوب دابة) لعيره (أو كم) ركوب (سرج) لغيره على دابة نفسه أو دابة صاحب السرج أو غيره (أو) رقود فيد (صما يرقد عليه) مما ليس له (أو) قعود فيد ، منل أن بتوسد سرج غيره أو يرقد عليه أو يفرش ما يرقد فيمه على دابة مركب عليه ، وكشم مال الناس والنظر في مرآة غيره .

(ويمنع منه) مكلام أو بدفع (بلا قصد قتله) بىنوين عصد ونصب النا على المعولية لا بالاضافة لئلا تدخل « لا » النافبة للجنس على المعرفة (واتلاف لنفسه) ، أى فعل ما يؤدى الى موته كالقاء من ماله فى مهواة أو ماء معرق ولا تفويت عضو أو منفعة عضو (وأن أبي) أن ينزع عن ذلك ، حل ذلك) المذكور من فصد قتله واتلافه (منه) ، أى فيه ، أى حل فعل دلك عبه وذلك سرط أن بقاتل كما فى الأصل ، وكانه استغنى عن ذكره بذكر الاباء لأن المناسب لمن بدفع عن الشيء وبصر عليه أن يقاتل أو ضمتن أبى حنى قاتل ، أو تجعل من للابتداء متعلقة بمحذوف حال ، أى حال ذلك

وینهی متعرفی ملا او حیت یصلی ، • • • • • • •

ثابنا منه او وافعا منه ، اى فعل ذلك والحال انه قد بدا به ، وكذا بدفع عن ماله من يتصرف فيه ولو بقعود ولو بلا نلذد ولا انتفاع ولو ادى دفعه الى موته ان أبى .

(وينهي متعبَر ") بما هو منه عوره (في ملا) جماعة ، وقيل : الملا الجماعة التي تملا العيون لعظم شانها ، وعليه فالمراد هنا مطلق الجماعة استعمالا ً للمقيد في المطلق ، وليس المراد أنه يحل التعرى عند الواحد فانه حرام كما هو اطلاق نحريمه ، واطلق التحريم في فوله ايضا بعد هدا او يوصل لنظر عورته ، ولا يتوهم احد انه يحل التعرى عند واحد ، ويجوز أن يريد بالملا اثنين هو احدهما فصاعدا (أو حيث يصلى) - بضم الياء واسكان الصاد - والنائب ضمير يعود الى الصلاه المعلوم من لفظ بصلى وفيه صعف ، وفي نسخة للمصنف يصلى فبه بارجاع الضمير الى الظرف من الجملة التي أضيف اليها ذلك الظرف وهو ضعيف ، وعليها فالنائب هو فيها ، ومعنى يصلى يقترب من النار بالأعضاء ليزول عنه البرد أو يصللي _ بفتح الصاد وتشديد اللام ما يعنى المسجد والمصلى ففي « الأثر »: بهلك متعر الكعبة ويعصى متعر للمسجد ، ومن تعرى لنار مشتعلة او المصباح هلك أو للجمر عصى ، وفي رجل نعرى عند الفمر وعند المصباح ، قال عبد الله بن لنت : يهلك ، وقال ابو الربيع سليمان بن يخلف : لا يهلك ، قال الله تعالى : ﴿ وجعلنا الليل لباسا ١٣٠٥ ، قال أبو محمد عبد الله ابن سجميمان : هذا اذا تعرى حيث يراه البلغ الصحيحو العقول ،

اً (۱) سيورة النيا : ١٠ ،

او يوصل لنظر عسورته لمتلذ ذ بها ، ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

وقى « الديوان » : يؤدب الطفل على القعود الى النار بغير ازار ، وقد بسطت الكلام على ذلك فى اجوبة سعيد بن خلفان أسوق كلامه ثم أقول ومن عيره فادخل كلاما منى فى كلامه أو المراد مصلى الناس لآن الكشف فيه منع لهم فهو بذلك قاطع طريق .

(او يوصل النظر عورته لمتلذة بها) ، اى حال كون النظر لمنلذة بها ، اى حال ان الناظر متلذة بها ، وهذا القيد مشكل لأن كشف العورة حرام لمن يلتذ ومن لا يلتذ ، ولا يشتهى النساء ولو امراة الا عند الاعمى وعند النائم والطفل الدى لا يمير ، والجواب ان المفهوم اذا كان فيه نفصيل لا ، عترض به فيكون فد افتصر على ما لا تفصيل فيه وترك ما فيه تفصيل الى تفصيله ، فان من لا يلتد بعضه يحرم الكشف عنه وبعضه لا يحرم كما رايب ، الا ان النائم والسكران لا ينبغى الكشف عندهما لعلهما صاحيان او بعى فيهما سىء من الصحو او حدث ،

ويحتمل ان يفال: المراد بفوله: او يوصل لنظر عورنه لملتذ بها انه معرى حدث بظهر لمن اراد ان ينظر عورته تلذذا بنظرها، واما ان تعرى حبث لا بكون ذلك كداخل ببته وفى خلوة او ينظر اليها صبى لا يميز فليس دلك مما يقاتل عليه لكن لا يحسن ذلك، وقد عد بعضهم التعرى فى الخلوة معيرة، والمراة كلها عورة الا ما مر "استئناؤه، وقد صح "انه على اعندى عند ابن ام مكتوب فانه رجل اعمى، تضعين ثيابك، اى لا بضرك ان دريلى دوبك عن راسك او صدرك او ساقك او غيرهما.

وان لم يقصد استمكاناً وينكل على ذلك ، وان عائد وابى حـل دفاعـه وقتاله ، وكـذا المتبرج وهـو الكاشف لهـا ولو رجـلا ، ويؤدب عـلى غيرهـا ويمنع منـه ولو مراهقا او مجنوبا ان كشفهـا ، • • •

(وان لم يقصد استمكانا) ، اى وان لم يقصد كاشف عورته التمكن لنظر من ينظره والتعرض لنظره ولا التعرض للزنى ، بل قصر ثوبه أو ربط رجله أو أراد حر النار أو تهاون بأمر العورة جهلا أو نهاون بمن حضر أو نحو ذلك ، ولا سيما أن أراد التمكن والتعرض اللذين دكرتهما .

(وينكل على ذلك) ان كان المكشوف من عورته هى العورة الكبرى ، وهى الدبر او القضيب او ما حولهما (وان عاند وابى حل دفاعه وقتاله) وان مات بذلك فلا باس (وكذا) الانسان (المتبرج وهو الكاشف لها) ، اى لعورته الكبرى (ولو رجلا ، ويؤدب على غيرها) ، وهى العورة المختلف فيها ، مثل الركبة والفخذ وما رق من الفخذ والسرة وما تحتها وينهى وذلك على اطلاقه وغير العورة مما لا بكشف عادة اذا كشفه تبرجا او يفتن الناس به ،

(ويمنع منه) ، أى من التعرى (ولو) طفلا (مراهقا) ولا سيما ان بلغ (أو) مميزا داخلا في عام سابع أو (مجنونا) بالغا أو مجنونا مراهقا أو مجنونا داخلا في العام السابع يؤدب كل على قدره ، ولا يضرب مجنون غير بالغ أن كان لا ينفع فيه الضرب (أن كشفها) ، أى العورة الكبرى أو الصغرى ، وأما غير العورة كراسه حال البرد أو ما فوق سرته

ويدفع متلذذ ببهيمة او انسان وان لا بجسده كعصود ، ويقتل عليه ،

مطلقاً فانه يؤدبه عليه ابوه او قائمه (ويدفع متلذذ ببهيمة او انسان وان لا محسده كعود ويقتل عليه) ان ابى من الترك ·

وفي « الأثر »: يحبس على الخمر في هذا الزمان اذا شموا رائحنها ، اى كما يحبس في زمان الامام وعلى النبيد المسكر ، وقال أيضا في الذي باتى البهائم وهو معروف بذلك أنه يضرب النكال ، وأما في زمان الامام وانه يقتل ، وقال ويمن اقر أنه يشرب المخمر في هذا الزمان أنه يحبس ، وان ارادوا صربوه ما دون اربعين ، وقال أبو حكم : سمعت أنه يؤدب ، وقال فيمن اقر " أنه شرب النبيذ المسكر ولم يسكر فانه يضرب ولا يشتغل مقوله انه لم يسكر ، ومن اقر ً انه يبيع الربا او بشتريها فانه ينكل ، ومن اقر" انه ياكلها فانه يحبس وينكل ومن وجب علبه مال فأبى أن بؤديه وذلك في موضع ليس فيه حبس ، فعن الشيخ أبى زكرياء : يخطون عليه حطة ويحجر عليه الحاكم أن لا يخرج من تلك الخطة حتى يؤدى ما عليه ، ومن قال لرجل : با زائي او با ابن الزانية أو يا كافر أو يا ابن الكافر ، وال : ان كانت ببنة على ذلك اخرج منه الحق وكل ما بفعله باللسان في الكتمان فهو ادب ، وان لم نكن له بينة حلف المدعى علبه أبه لم بتكلم مذلك ، وان اوقف عليه التهمة اخرج منه الحق ، ومن استمسك برجل انه حل عبد جمله بالنعدية أو اقر" هو أنه حله بالتعدية أن كان بضرب النكال لان هدا نعدبة ، قال : لا ، وليس كل نعدبة بجب عليها النكال ، ولكن ما هو خفيف ، مثل هذا بضرب عليه الأدب ، ومن حبسه عامل الخط في السجن فكسر حجره قال: بضرب الادب ولو كان بخرج في ذلك اليوم ولا

ولا تلزم مبغيا عليه تخطئة باغ بفعل فاحشة به ولا معرفة تحريمـه ان لم تقم عليه حجة به الا فيما فيه فوت النفس كما مر، وحرمت عليه مطاوعة مريد بــه فاحشة واستمكانه له ، ولو جهـل حرمة ذلك • • •

يعدر المسكر كما لا يجوز له فيما فعل ، فان قذف الحدا حد" ، وان شنمه الخرج منه المحق ، وان قتله قتل ، والحاصل انه كالصاحى وغير المسكر ، ومن استكره احدا على الحمر فلا حد على الشارب ولا اثم ،

(ولا تلزم مبغياً عليه تخطئة باغ بفعل فاحشة به ولا معرفة تحريمه) اى تجريم ذلك الفعل (ان لم تقم عليه حجة به) ، اى بالتحريم ما لم بطاوعه لانه اذا طاوع كان مقارفا ، وكذا ان نظر الى عورة كاشفها يكفر ولو لم يعرف حرمة ذلك لانه يقارف بالنظر (الا فيما فيه فو"ت" النفس) الاستثناء منقطع اذا اراد بالفاحشة الزنى وما يلتحق به من مس وكشف ومتصل ان اراد به مطلق ما لا يجوز والا المال فانه يجب معرفة تحريم المال بالتوحيد (كما مر) اول الباب الذى قبل هذا انه لزم مبعنيا عليه تخطئة الباغى اذ لزمه من اول بلوغه معرفة نحريم دماء الموحدين واموالهم ، ومر" أيضاً فى قوله : ان كان فوم بمنازلهم الخ ، ما نصه : حرم عليهم الشك ي سفك دمه وضاق عليهم العلم بتخطئته .

(وهرمت عليه طاعة مريد بسه فاحشة) كزىى ولمس" لشهوه وكشف لنظر وغبر الزنى أيضا (واستمكانه له ولو جهل حرمة ذلك) الفعل أو الذكور

من الفاحشه والمعنى واحد ، (وهلك ان فعل) ، اى طاوع أو استمكن (وفرض عليه دفعه ولو جهله) ، اى جهل التحريم لذلك الفعل او ولو جهل فرض الدفع (ولا يعذر) بجهله لفرص الدفع اذا قارف بالمطاوعة والاستمكان لانه يعذر الانسان بجهل الموسع ما لم يفارف بفعل او بقول ما لا يجوز عنه أو اعتقاد أو تقرر لما لا بجوز ، أو لا يعذر في ترك الدفع (بس) حسبب (جهله) التحريم ، بعنى أن جهله التحريم لا يكون سببا لعذره في نرك الدفع .

(ولا) بعذر (في ترك الفرض جاهل بفرضيته) فالفرض هنا الدفع ، ولا يعذر بتركه ، ويجوز رفع جاهل بيعذر الذى ذكره المصنف وعليه فلا صمير فيه عائد الى المبغى عليه ، فالواجب على المبغى عليه ان بدفع ولا بطاوع ولا بنمكن لفعل الباغى ، ولا يعذر بجهل ذلك ، وانما يعذر بتخطئة الباغى لا يقطع عذره ان لم بحكم علبه بالخطأ لعدم قبام المحجة عليه .

(و) ان قلت: كيف وجب عليه الدفع وعدم التمكن وعدم الطوع مع عدم وجوب تخطئة الباغى اذ لم تقم عليه الحجة ؟ قلت: (لا يكون التقدم) ، اى القصد (لعمل فرض وان موسعا ذنبا ولا خطا) ولو تقدم اليه بلا معرفة بانه فرض والذنب والخطا على جهل فرضيته لا على التقدم ، فلا يشمله فوله تعالى: ﴿ ولا نتَّوْفُ ما ليس لك به علم ﴾ ما التقدم للدفع ولك التمكن وتركك الطوع واجبات لا ذنب فبهن ولو كان قبل البغى موسعا له في

جهل وجوبهن لانهن معقولات ، المعنى يجزى فعلهن بلا بية كغسل النجاسه من تعمده ناويا الطهارة أجزاه ، وكان أولى وأولى منه التفرب مع ذلك ، والى لم يعسلها لم يعذر بجهل ، ومن لم يتعمده أو لم بنو الطهارة لم تقل أسه صلى بنجس ، فكذلك الدافع عن بفسه للفحش أجزاه ولو لم يعلم بوجوب الدفع ، وأن لم يدفع أو نمكن لم بعذر فليس الدفع وترك التمكن وترك الطوع من قَوْو ما ليس للانسان به علم ولو لم يعلم بفرضهن ، بل هو نورع واحتراز باباحة ما لا علم له باباحته مع أنه لا يخفى أن الفحش تعد ونفص على المبغى عليه ، والله أعلم .

فصـــل

یعلم مراد باغ اقتل و اکل او فحس بضریه بیده او بما فیها من سلاح او به خارجا عنها کرمی ، • • • • • •

فصيسل

فيما يعلم بــه مراد باغ

(يعلم مراد باغ 1) هو (قتل ") ام ضرفى البدن دون القتل (أو اكل ") للمال ، اى اخذ " له ولو بافساد أو اتلاف (أو فحش بضربه) متعلق ببعلم اذا ضربه علم أنه أراد ماله أو بدنه لفحش أو غيره أو كليهما (بيدة) أو رجله أو راسه أو عضه باسنانه أو بقعوده عليه أو بضربه بظهره أو مقعدته أو ركنته أو غير ذلك (أو بما فيها) ، أى فى اليد (من سلاح) كسيف وخشنة ورمح مما هو متصل باليد (أو به) ، أى بالسلاح (خارجا عنها) ، أى عن البد (كرمى) بسهم أو حجر من يد أو من منجنيق فى يد وببندقية وغير ذلك ، وكر مدى بانفصال عنها بما بضرب به عادة متصلا ، مثل أن

ولو وقع بلباس المضروب أو سلاحه أو دابته أو افسد به ماله فيحل الله بذلك قتله ، • • • • • • • • • • •

يرميه بسيف او خشبة او رمح كما يرمى بحجر ، وعبارة الاصل اذا ضربوهم بايدبهم أو بما كان في أيديهم من السلاح كله والوجه اذا ضربوهم بما ذكرة ذكرنا من السلاح وهو خارج من أيديهم الخ ، ومعناه ـ والله أعلم ـ ما ذكره المصنف بأن يشمل قوله : بأيديهم الضرب بنفس اليد والضرب بالسلاح متصلا باليد غير خارج عنها ، ويريد بقوله : أو بما كان في أيديهم من السلاح كله الضرب بما في اليد مع رميه وانفصاله ، وفسر هذا بقوله : والوجه الخ ، أى وكيفية الضرب بما في اليد من السلاح غير مصل بها أن يضرب بما فيها راميا له ، ويجوز أن يريد بقوله : بأيديهم صورة مجرد يضرب بما فيها راميا له ، ويجوز أن يريد بقوله : بأيديهم صورة مجرد اليد ، ويدخل صورة الضرب بالسلاح غير مرمى بالأولى ، أو يريد بقوله : بما كان في أيدبهم من السلاح الضرب بالسلاح غير مرمى ، فيريد بقوله : والوجه الح ، أن الوحه الآخر الضرب بالسلاح مع رميه الخ ، والله أعلم ،

(ولو وقع) ما به الضرب من يد المضروب قريباً منه او جاوزه او بمينا او شمالاً او فوق فريباً منه او (بلباس المضروب او سلاحه او دابته) او ما يتقى به كالدرق (او) ماله هـ (الفسد به ماله) حيوانا او غيره من العروض او الاصول ، ولا سبما ان وقع فى جسده ، وكذلك ان وقع فى جسد غيره او مال غيره أو لباسه ولو لم يقصد ذلك الذى وقعت البه لأن ذلك بغى ، وكذا لههذا الذى وقعت اليه يجبوز له القتال لأن ذلك بغثى (فيحل له بذلك ان قصده القتل و فيحل له بذلك ان قصده القتل الفرب في المال ، وان كشف العورة او دخل على النساء علم ان قصده الفحش ، المال ، وان كشف العورة او دخل على النساء علم ان قصده الفحش ، وقد يفصد ذلك كله وعلم ذلك القول بتقى اذا ضربه الباغى فبتخطى ان

وجبوز ولو لم تصل الرمية اليه ، وقيل : اذا شهر سلاحه اليه ، وقيل : اذا صفف البغاة او أغباروا أو اظهروا السلاح ، • • •

شاء اليه فيضربه هو ويحل دمه فاياً ما فعل من ذلك فقد اراده ، ولو اراد غيره معه او اراد غيره فقط ،

(وجواز) قتله (ولو لم تصل الرامية) ... بكسر الميم وتشديد المياء ... ، اى الشيء المرمى ، او باسكان الميم وتخفيف الياء على معنى لم يؤثر فيه رميه ، او معنى لم يصل فيه مرميه على ان المصدر بمعنى مفعول ، او بقدر مضاف ، اى لم يصل فيه سلاح الرمى وهو ما رمى به او ذو الرمى وهو ما رمى به (البه) ، اى وقيل : يقتل اذا رمى ولو لم تصل الرمية الى بدنه ولا ثوبه ولا سلاحه ولا دابته ولا ماله ولا غير ذلك من بدن أو مال ، ووحه القول الاول ان البغى يستحقق بالوصول فيؤخذ على الباغى من ، ووجه الثانى انه قد قصد البغى وشرع فيه وفعل فعلا لم يؤثر فلا ينتظر الى أن بؤثر النغرض بالقتال والقتل دفع تاثير البغى .

(وقيل: اذا شهر سلاحه) ورحف به (اليه) قتل الآنه ليس بعد شهره الى القتال والقتل به فلا ينتظر حتى يفعل فعلا وبما كان فبه الموت او تاثر ، (وقيل: اذا صفف البغاة) بعضهم بعضا ، ويجوز كون صفف نمعنى صف ، أى اصطف فهو من موافقة المجرد (او اغاروا) على ما وحدوا من مال او بنى آدم كاطفال وعبيد ونساء ، او اسرعوا المشى اليهم ، فان الاغارة تطلق على الاسراع والعدو أبضاً وهو الكثير ، (أو اظهروا المسلاح) كاخراج السهم من الكنانة وتركيبه بالقوس ، واخراج البندقة او الدارود والقاؤه في المكحلة ، واخراج السيف من الغمد ، حل قتالهم وقتلهم

وكذا ان استخفوا البغى ، وقيل : اذا حجر عليهم ان لا يجاوزوا اليه موضع كذا مما يجوز له تحجيره عليهم والتجاوا الميه . . .

قلت : وكذا ان فعلوا ذلك ولم يصففوا على هذا الفول فليس التصفيف قيدا ، ولعله ذكره لانه الامر الغالب عندهم ، ويحتمل ان يريد بالاغارة أن يغشوا القوم على هيئة الحرب بدون أن يعطوهم أمانا وبدون أن

(وكذا ان استخفوا البغى) اظهروا البغى بسرعة ، مثل ان يصيحوا صياح الحرب ويضطربوا ويتنادوا تنادى الحرب قاصدين المال او النفس لان ذلك فعل بغى مفتاح لفتل نفس واخد مال واتلافه ، (القيل : اذا حمجر عليهم ان لا يجاوزوا اليه موضع كذا) بالخط او غيره او يكون هو قى نفسه منميزا يكون حدا (مما يجوز له تحجيره عليهم) مما هو ملك له لا لهم ، هذا. اذا لم يعلم انهم بغاة وانهم جاءوا للبغى فله ان بحجر عليهم ان يصلوا موضع كذا ولو فى أموالهم ، اعنى أموال البغاة ، أو أن يتحركوا من موضعهم الى جهة أو غير ذلك من أنواع الحجر كما مر لى فى قوله : باب : لزمت طاعة وال بأمر من ينظر الخ .

(والتجاوا اليه) عطف على حجر بـ « الواو » لا بـ « او » ، اى جاء البغاة الى المبغى عليه او الى الموضع فاستعمل الالتجاء الموضوع للتحصن بالمجىء الى الشيء في مطلق المجيء ، استعمالا للمقيد في المطلق ، ويجوز أن يربد بالالتجاء التجاء المبغى عليه الى موضع يحل له ولو لم يكن ملكا له ، ورد ضمير الجماعة للمبغى عليه لأن المراد الجنس ، وفي نسخة بـ

وجاوزوا الخط او الحد وقصدوا ماله او قتلوا نفساً او افسدوا شيئا

« او » وهو المداسب لهذا الوجه ، وعليه فالواو بمعنى أو ، (وجاوزوا المخط أو الحد) عطف عام على خاص اوقعه باو والأكثر بالواو ، (وقصدوا ماله أو قتلوا نفسا أو افسدوا) ، أى البغاة (شيئا) فى بدن أو مال (وأن لخاصة) ، أى لواحد من المبغى عليهم ولا سيما لعامتهم ، وسواء فعل ذلك خاصة البغاة أو عامتهم ، ويحنمل أن يريد بفوله : لخاصة ما يشمل دلك ، أى وأن كان ما ذكر من الفعل والمفعول فيه لخاصة ، فأنه أذا أفسد مثلاً يد خاصة فاليد للخاصة ، وأذا أفسد جوارح ناس فتلك الجوارح للعامة ،

وذكروا سرحمهم الله سان المعتزلة ارادوا غدر ايوب بن العباس بعد انهزامهم ، وقالوا : ان فتيان الحى رغبوا ان تلاعبهم على فرسك ، فقال ايوب : اجل ، ثم ان فتيان الحى ركبوا خيلهم فتناولوا قضبانا يترامون بها وفبهم رجل شحاع قد تكفّل لهم بغدره فلاعبهم فلم يشعر الا والرجل خلفه فد شد عليه بالرمح فتغافل عنه أيوب حين علم به ، فلما أراد أن يخبربه انقى ايوب ضربته وشد عليه ايوب فقتله ، وحمل على أصحابه ففنل منهم ثمانية ، ثم حمل مرة أخرى فقتل ثمانية أخرى ، فصاح بنساء الحى : هل يكفيكن أو ازيدكن ؟ فقلن : قد اكتفينا ، ولم ينكر عليه عبد الوهاب سرحمه الله سوالملمون ذلك لان ذلك الشجاع قد زحف اليه لبضربه ، ولان قومه قد تمالئوا على قتله وعاملوه باللعب مخادعة ،

(وهذا) ، اى هذا الذى ذكرناه من الخلاف وقصد المال أو النفس (في أول

ابتداء بغی ، ویقاتل سابق حربه وبغیه حیث وجد بدون ذلك ، وعلی ای حال کان ، ویعرف باغ بما مر وبقول : جائز علیه کامام وان لشراء او احکام ، وکمنظور الیه وبکل من جاز علیه قوله ، ، ، ،

ابتداء بمعنى) او بعد بغى فد ناب منه الباغى (ويقاتل سابق حربه ويغيه) ، اى من تقدم منه حرب وبغى ، اى او بغى دون حرب ، واصر على دلك ، ومراده بالحرب الحرب الواقعة مع البغى الذى ذكره ، مثل ان جاء يريد فحشا او مالا فقاتل فذلك بغى وقع معه حرب (حيث وجد) الا قالحرم فلا يقاتل فيه الا من قاتل فيه فى حاله فانه يقاتل فيه فى حين فتاله ، وكذا المساجد ، ويحاصر فيها حتى يخرج (بدون ذلك) المذكور من وصول الرميئة او شهر السلاح او الاصطفاف واظهار السلاح او الاستخفاف او الحجر عن مجاوزة الحد ، او قتل او افساد ولا سيما ان وجد ذلك .

(وعلى اى حال كان) ولو فى حال الصلاة أو الصوم أو النوم ، ولا ضير فى نقص صلاتهم بفتلهم وزلزلتهم لانهم دخلوها وفى ذمتهم ما أباح دمائهم • "

(ويعرف باغ بما مر) في الباب من ضرب او شهر سلاح او اصطفاف أو ما بعده (وبقول جائز عليه) بالاضافة ، اى وبقول من يجوز عليه قوله (كم) البينة العادلة ، وخبر الامناء والشهرة و (امام وان لشراء) او دفاع (او احكام) ، ولا سبما امام عد ل .

(وكمنظور اليه) كقاض ومفت ووال (وبكل من جاز عليه قوله) من كل متوّل وكل مصدق وبامارة ، وبجوز أن يربد بقوله : يما مر ،

ويبرا منــه بذلك ، ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

ما مر" فى الباب وغيره كالشهرة والأمارة والتصديق والاقرار ، وكالمشاهدة ، وسواء فى ذلك قال : ما ذكرنا هو باغ أو وصفه بفعل هو بغى ، أو قال : أنه صح" عندى بالأمناء أو بالأمين أو بالاقرار بغيه ، وقيل : لا يقبل فى دلك الا أمبنان ، والاقرار والامام ونحوه كالحاكم والقاضى ، ويشرط للامام ونحوه على هـذا القول أن يقول : صح" عندى بغيه ، وأن قال : سمعت أو شهد عندى الشهود لم يقبل عنه ،

وفى « الاثر » : اذا قال الحاكم لجلسائه : اجعلوا السياط لهذا الرجل فلا بجعلوها حتى يقول : تم عندى انه فعل كذا وكذا ، واما ان قال : فعل كذا وكذا ، او سمعت انه فعل كذا وكذا فلا ، لان هذا منه مثل الشهادة ، الا ان اقر ، وذلك ان كان الحاكم متولى ، والا فحتى يقر الفاعل ، ومن افسد في أموات البغاة فعليه دية ما افسد لورثتهم ، وان لم يعلموا فللفقراء او بين المسال ، ا ه .

(ويبرا منه بذلك) ولو شهد به او اخبر به امين واحد او مصدق غير امبن ، وذلك على القول بالبراءة بالامين الواحد وهو ضعيف ، وزاد هنا السراء ف بغير الامبن اذا صدقوه ، والصحيح انسه لا يبرأ الا بالامينين او بالمشاهدة او بالاقرار او بالشهرة ، واما الامين الواحد أو المصدق أو الامارة وبحو ذلك مما مر فيقتل به ولا يبرأ منه ، وهذا كما قيل انه ان أقر رجل بعتل رجل ، او اقر رجلان به فانهم يقتلون باقرارهم ويبرا منهم ، ولا يعسم مال المقتول ولا تنروج زوجنه ، وان اقر ثلاثة قتلوا وبرىء منهم بعسم مال المقتول ولا تنروج زوجنه ، وان اقر ثلاثة قتلوا وبرىء منهم

وقسموا ماله ونروجت روجته ، وقد ضرح الشيخ احمد بن محمد بن بكر _ رحمهم الله _ انه لا يبرا ممن نسب البه البغى بذلك الا بالبينة العادلة أو المشاهدة ، أي كما يبرا منه باقراره ·

(ويحل به) ، أى بالبعى (قتله) ، أى عتل الباعى حلّ قتله (ومن معه) فى بغيه (ولو) مكثراً فقط بجيشه أو (معيناً له ، وأن بلعب بالله كمزمار) وطبل وغناء وتحريض وسوق دواب وسقى ماء ومداواة الجرحى (وان لم يشهد ابتداءه) ، أى التداء البغى (فلا يقاتله ، ومن) ، أى مع من (وجد من اصحابه) ، أى من أصحاب الواجد الذى لم يشهد ابتداء البغى ، وذلك أن يجد الرجل أصحابه يقاتلون قوماً فلا يقاتل معهم أذ لم يشهد ابتداء بغيه (حتى يعرف بغيه) باقرار أو بيان أو أمارة أو غبر ذلك مما مر (أو يأمره بكف) وذلك أنه أتهم بالبعى ، فلو أتهم أصحابه لأمرهم مما مر (أو يأمره بكف) وذلك أنه أتهم بالبعى ، فلو أتهم أصحابه لأمرهم ينته حكم ببغيه وحل قتاله وسفك دمه ، فأن الواجب عليه أن يكف ويبين عليه غير ذلك وله الرجوع للقتال ، وأن كأن مبطلا وجب عليه الكف أمر عليه أو لم يؤمر .

(وكذا المعين) ، اى المشارف للاعانة بأن جاء ليعين أو طلب ليعبى (لا يقاتلهم) ، أى لا يقاتل الذى وجدهم يقاتلون الذى جاء ليعبنهم أو طلبوه

ان لم يشهد ابتداءه حتى يعرفه ببعيهم من لم يقاتلهم ، وجوز ان كان المعان اسينا ان يقاتل معه بقوله: انهم بغاة علينا ، ويبرأ منهم ، وجوز بدونه ، وفيل: يفاتل مع اصحابه ، وان لم يكن فيها امناء ان صدقهم ، • •

أن يعيدهم (أن لم يشهد ابتداءه) ، أى التداء البعى (حتى يعرفه) . بنشدبد الراء ـ (ببغيهم) ، أى حتى يعرف ابتداء البغى ببغيهم ، أى حتى بعرف أن ابتداءه حصل بهم وتصور ببغيهم (من لم يقاتلهم) من ماعل يعرف ، ولا بنصت لقول المعانين أن هؤلاء بغاة ولو كان قائل ذلك من المعانين متولى ، لانه مدّع ولو كان المعانون كلهم متولين .

(وجوز ان كان المعان امينا أن يقاتل) المعين من اصحابه أو غبرهم (معه) من بغوا (بقوله :) أى بقول المعان (انهم بغاة علينا ويبرا منهم) مفوله الامين الواحد بمعونة الحال ، لان الاصل أن لا يقاتلوا المتولى .

(وجوز) أن بقاتل معه (بدونه) أى بدون قوله : انهم بغاة علىنا ، ربرا منهم بحالهم صاحب هذا القول اكتفى بوجود الأمين يقاتلهم ٠

(وقيل : يقاتل مع اصحابه) ، أى مع قومه سواء صاحبهم أو لم المساحبهم وكذا غبر قومه ممن صاحب أو لم يصاحب ، وكانه أراد من هو المدد أن يكون صاحباً له في القتال (وأن لم يكن فيه أمناء) ولو كانوا كلهم الدراءة (أن صدقهم) في قولهم : أنهم بغاة علينا ، ولو لم يقل الا واحد ،

ويبرؤن منهم بحالهم ، وكذا ان قال له واحد من غيرهم : انهم بعاه ، وال اختلفوا هم أو غيرهم أو هم وغيرهم اعتبر قول الأمناء ، وان اختلف الأمناء رجح بزيادة الأمانة والكثرة ، وان اختلف غير الأمناء رجح بالفرد، الى الأمانة وبالكثرة ،

(وجوز) ان يقاتل معهم (بدونه) اى بدون القول ، اى بدون ال يقولوا : انهم بغاه علينا ، ويجوز عبو د الضمير للتصديق فبكون نفيا للملزوم بنفى اللازم البيانى ، وارادة النفى هو لفظ دون ، فكانه قال بدون التصديق لعدم قولهم انهم بغاة فضلا عن ان يصدقهم ، فانه اذا لم يكن القول لم يكن التصديق (ان راى منهم أمارة بغى) كرؤية اسير فبهم ، ومال من مقابليهم ، ومجىء الى حريمهم ، ويبرأ منهم بحالهم ، والبراءة بحالهم من نوع البراءة بالمشاهدة ،

(وان رآها) اى امارة البعى (فى الفريقين امرهما بالكف ، ولا يعين واحدا على آخر ولا يبرا منهما حتى يتضح له الباغى منهما) بالاقرار أو البيان بانه باغ ، أو أنه فعل كذا فوجد بغبا فببرا منه أو بصح بذلك أنهما باغيان فيبرأ منهما معا ، وأن كانوا فى البراءة فبل ذلك هم أو بعضهم فلا يجب تجديد البراءة ، ولكن يجب على من أخذ أن ذلك بغى أن يعلم أنه خطا ومعصية كبيرة ، بل يجب عليه كما مر أول البلوغ معرفة تحربم دم

فمن لم يكف فهو باغ حل قتاله ان كف غيره ، وكذا ان بغت الفئتان فكفت احداهما دون الآخرى فهي باغية يحل قتالها ولو فيهما امناء ، • •

المسلم وماله ، وانما لم يبرا منه بالأمارة لوجودها من الجانبين فسقطت ، فاذا راى فيهما امارة البغى وامرهما بالكف (فمن لم يكف فهو باغ حل قتاله) وقتله (ان كف غيره) ويبرأ منه ، وان لم يكف غيره فلا يحل قتاله ولا يبرأ منه ان كان هو اراد الكف فقاتله غيره ، او كف ولم يكف غيره فرجع يقاتل ، فان امرهما بالكف وامتنعا جميعا من الكف فانه يبرأ منهما ، فان كانت له قوة قاتلهما معا ، والا فله الترك ، وله قتال احداهما لبغيها بعدم الكف لا بنيه اعانة الأخرى عليها ، واذا هزمها رجع يقاتل الآخرى ، ولا يجاوز منعهم بالكف عن القتال ولكن يمنعهم أولا فان لم بكفوا قاتلهم ،

(وكذا ان بغت الفئتان فكفت احداهما) بأمر أحد لها أو لهما اللكف (دون الأخرى فـ) بهذه الأخرى التي لم تكف (هي باغية) أي باقية على البغى (يحل قتالها) وفتلها لا يسقط عنهما اسم البغى الا بالكف (ولو) كان (فيهما أمناء) أو احداهما أو كانت احداهما كلها أمناء أو كلتاهما ولا سيما أن لم يكن الأمناء في هذه ولا في الأخرى ، وفيل ان كان الأمناء في واحدة حكم لها ، وأن كانوا فيهما رجح بالكثرة أو بريادة الأمانة ، وسواء في أحكام الكف في هذه المسالة والتي قبلها في كلام المصنف والمسالة التي ذكرتها أن تكف فرقة أو بعضها وتكف الأخرى او بعضها ، وأن بكفوا جميعا ، فأن كف بعض فرقة ولم يكف بعض قنل البعض الذي لم نكف وبريء منه

الا ان كف أو أراد الكف فقاتله بعض من الآخرى ، أو كل الآخرى ، فرجع في القتال ، وأشار الى ذلك بقوله : (وكذا أن كف بعض فرقة) دون بعضها ولم تكف الفرقة الآخرى أو بعضها يقاتل البعض الذى لم بكف ، وسواء في اللذى يأمرهم بالكف ويقاتل من تحفق نغيه أن يكون أماما أو غيره ،

(وان بغى قوم على قوم) فى مال او دفس (وقاتلهم من بغوا عليه) واتبعهم (حتى وصلوا اموالهم) ، اى اموال البغاة (فاكلوها) ، اى اتلفوها بالآخذ او بالافساد أو قاتلوا من بعى عليهم وافترقوا وعدلوا الى اموالهم فاكلوها أو لم يقاتلوا من بغى عليهم وذهبوا الى اموالهم فاكلوها ، وكذا ان أخذوا أولاد البغاة أو نساءهم أو عبرهن (فدهمهم البغاة على اموالهم لم يحل لبغى عليهم قتالهم على اموالهم) أو على أولادهم أو نسائهم أو غير ذلك ، أى لم يحل له قتلهم والحال أن عنده أموالهم أو غبرها ولو كان يقاتل لما فعل به البغاة أولا لانه بغيه وهو ثانيا صيره مبطلات وجعل للباغى عليه الأول علبه سبيلا (حتى يردوها اليهم أو يتبرعوا منها) ،

(وان قاتلوهم) ، أي قاتل البغاة الأولون الباغبن الآخرين (بعد الرد أو

الابراء) اى بعد ان رد الباغون الاخرون اليهم ما اخدوا ، او بعد ان بر عوا انفسهم من ذلك بانتفائهم عنه (حل قتالهم) لان قتالهم بعد الرد او الابراء بغى ، (وهذا الذى يحرم به قتل البغاة) من اخد مالهم او اولادهم او نسائهم او من لا بحل لهم بغيه انما بثبت (ان فعله عامة من بغى) بالبناء للمععول (عليهم أو من ينظر اليه منهم أو قائدهم كامامهم) وذكر القائد والامام ونحوه بعد ذكر المنظور البه هو من ذكر الخاص بعد العام لشمول من ينظر البه منهم .

(وان أكلها) او أخد عيره (من لا ينظر اليه لم يعتبر) أكله وأخذه (وجاز لغيرة) من أصحابه الذين وقع عليهم البغى أولا وغيرهم ولا يردون عنه (قتالهم) ، أي قتال البغاة الأولين على بغيهم الأول أن حاز القتال عليهم ، مثل أن بكونوا قد أخذوا أولا مالاً و غير مال ، وكان ذلك عندهم لم يتلف ولم يغب ، ومثل أن بكونوا ممن يقتل سرآ وجهرآ ولو جاء الأولون بقابلون لأجل ما فعل بهم من لا بنظر اليه لو كان هذا الذي فعل مع عبرهم فحاء الأولون بقاتلونه أو بقاتلون الكل ، ولكن لا يفصدون حماية من فعل ذلك (ولا يحرم ذلك) الذي فعله من لا بنظر البه (منهم) ، أي عنهم أو حال كونه صادراً منهم أن فعله بعضهم (ما حل لهم) من فنال الباغي الأول (الا لمن) ، أي الا على من (تناول منها) ، أي من الأموال ، وكذا غيرها فانه لا بحل له فتال الباغي الأول حتى برد أو

وان لم يعرفوا أرباب الأموال اخذوها من يد آخذها وحرزوها حتى يجدوه ، وان قاتلوهم بعد أن ردوا اليهم أموالهم أو بعد ما نزعها المسلمون من آخذها فهم بغاة على حالهم ، • • • • •

يتبرا لانه فد جعل على نفسه للباغين الأولين سبيلا باخده ما لا يحل له ، ولزم اصحاب من فعل ذلك أن ينزعوا منه ما أخذ ويردوه لصاحبه وجار لغيرهم أيضاً .

(وان لم يعرفوا ارباب الأموال) ونحوها ، اى اصحابها (اخذوها من يد آخذها وحرزوها حتى يجدوه) وإن أيسوا فلهم تصدفها على الفقرا، وحرزها لعلهم يوجدون ، وجاز لهم اطلاق ما ليس مالا أن كان يملك امر نفسه ولا يضيع ، وانما لم يعتبر ما بنظر اليه فى بعيه على الباغى الأول فحل القتال لغيره لتقدم بغى الباغى ، بخلاف ما اذا جاء ناس لبغى فابتدا منهم القتال او البغى من لا ينظر البه فانه يعتبر ويحل للمنغى عليه قتال الكل .

(وان قاتلوهم) ، أى قاتل النغاة الأولون هؤلاء المبغى عليهم (بعد أن ردوا اليهم الموالهم) أو غيرها ، أى بعد أن ردها من احذها من البغاء الأولين بنفسهم أو بارسال أو انتفاء (أو بعدما نزعها المسلمون) الذين هم أصحابهم أو غيرهم (من آخذها) لبردوا اليهم ، أو كانوا قد نزعوها من آخذها وردوها وعلم أصحابها أنها نزعت لترد لهم وغير المال كالمال (فهم بغاة على حالهم) حالهم الأول الذي بغوا به أولا فأنه يحل قتالهم أن كان معهم مال أو غيره أخذوه أولا) ولا سبما وقد احدثوا قنالا آخر أو بغبا آخر لا بحل لهم أو كانوا ممن بقتل سرا وحهرا .

(وكذا ان لم يقدروا) ، اى المسلمون (عليه) ، اى على الضد دلك ممن بغى (ونفوه من جماعتهم جاز لهم قتالهم) ، اى قتال البغاه الأولين على انفسهم اذا بغوا عليهم اولا واصطحبوا ما حل به قتالهم ، او احدثوا موجبا آخر ، وأنهم يقاتلونهم محافظة على انفسهم واموالهم ونحوها وعلى رد ذلك (لا على من أخذها) أو نحوها لانه باغ بالأخذ ، بل يقاتلونه ليرد لو قدروا ولما لم يقدروا عليه نفوه (فان عجزوا عن نفيه) من ببنهم لقوته أو لخوف ان يصير الى العدو (قاتلوا على أنفسهم) واعلموا البغاة أنهم دراء ممن أخذ منهم ذلك (لا على قصد الآخذ) بالمد وكسر الخماء به را الظالم) باخذه لا بقصدون الرد عنه ولا عن ماله ولهم قصد الرد عمن تعلق به من مال ليس له أو من بنى آدم أن لم يعينوه على أخذه ، بل وجب عليهم ، وأن كانوا أن أخرجوا الذى أخذ المال أعان العدو فيغلبهم به أو غلبوه فيغلبهم تركوه وقاتلوا .

(وقيل : ان كان أصل قتالهم على بغى) ، اى أصل قتال الأولين على بغى كما هـو فرض المسألة ، ويجوز أن يريد أصل القتال الذى أراده المبغى عليهم لأجل بغى الباغى ، اى انما أرادوا تقتالهم أن يقاتلوا الباغى لنغيه (ولم يقصدوا منع تلك الأموال) أو نحوها الني للبغاة (من البغاة

جاز لهم قتالهم والحدر منهم ، والاحاطه على اموالهم وحصنهم وعلى من معهم وماله ولو كان من الآخذين لتلك الأموال ان لم يقصدوا منع حقهم منهم واموالهم ، وان اغاروا جاز لمتبعهم نزع ما اخذوا من ايديهم .

جاز لهم) بلا يفى له (قتالهم والحذر منهم والاحاطة على اموالهم) ، اى ان يحيط المنغى عليهم على اموال انفسهم (وحصنهم وعلى من معهم وماله ولو كان من الآخذين لتلك الأموال) ونحوها من البغاة (ان لم يقصدوا) بقتالهم على الاحرين (منع حقهم) ، اى حق البغاة (منهم) ، اى عن البغاة او منع حق البغاة من الأخرين والماصدق واحد كجرح جرح احدا أو قنله لياخذ ماله ، أو طفلا أو امراة أو نحو ذلك من غير المال لانه ذكر المال بفوله : (واموالهم) وانما يجوز لهم أن بقصدوا الرد على الباعى الذي معهم لئلا بتعدى عليه لا لئلا يؤخذ منه ما وجب عليه .

(وان اغاروا) ، اى الدغاة الاولون على المال او النفس للمدخى عليه ولو بعدما تعدى عليهم بعض المبغى عليهم (جاز لمتبعهم) كان من المبغى عليهم او من غيرهم ولو كان هو الآخذ من البغاة (نزع ما اخذوا من أيديهم) متعلق بنزع ، وبجوز تنازع النزع والاخذ فبه ، سواء كال ما اخذوا مالا او عيالا لغير الاخذ او له ، سواء كان لمن كان ماخوذا مله او كان بيده بنحو الامانة او بغير نحو الامانة ، وانما جار له الفتال مع انه اخذ مالهم لانهم قد اخذوا عياله او عيال عيره او مالهم ، ور'ب" شيء

مصح ببعا لا استقلالا والا فمن بعى لا يحل له قتال من بغى عليه حتى بدعن للحق الدى عليه ، ولا بعان مانع الحق على أحذ حقه ، بل يجب عليه النحرر عنه والاذعان اليه بحقه ، وكذلك يحل للبغاة الاولين القتال على أموالهم ، والله أعلم .

بسساب

لا تحق الفئتان ، وصح عكسه ، وحقية احداهمسا

بلب

(لا تحق الفئتان) ، اى لا تكون الفئتان معا محقتين فى تقاتلهما ولا فى غير تقاتل من جهة واحدة فى وقت واحد فى نفس الأمر ، وأما بحسب الظاهر لكل واحدة مع أن الله أباح لهم ذلك بحسب ما بظهر لهما فواقع ، مثل أن تقاتل قوما بقول الأمين أو الأمناء أنهم بغاة فلك قتالهم ولهم قتالك وأنت محق بقول الأمناء وهم محقون لبراءتهم من البغى ، لكن الأمناء غلطوا أو تعمدوا أو اختلط عليهم وأنت مبطل لا يعاقبك الله لانك عملت بالأمناء ، وفى الدليل والبرهان أعظم من ذلك أن قوماً قاتلوا قتالاً على مسائل الراى ، كل مستمسك برايه أنهم كلهم الخ ، فانظره فانه قطعه ظالم من خطيى .

(وصح عكسه) ، اى صح عكس كونهما محقّنين وهما معا مبطلتان كل واحدة منطلة ، (و) صح انضا (حقية احداهما) ، اى كون احداهما وان بعد بغيها كعكسه ، وتبطلان بعد حقية احداهما ، وتحق بعد ابطالها تاركة بغيها راجعة عنه نادمة باعطاء حق للامام ، او قاض او جماعة ، وصح منهما ايضا ويزول عنهما اسم البغى وحكمه ، وصح ابطال محقة مغى عليها اذا رجعت الباغية عن بغيها وأذعنت للحق ولم ترض المحقة ،

محفة والآخرى مبطلة (وان بعد بغيها) ، اى بغى المحقة (كعكسه) وهو ان تبغى بعد كونها محقة (وتبطلان بعد حقية احداهما ، وتحق) احداهما (بعد ابطالها تاركة) بالنصب على الحال من المستكن فى تحق ، الراجع الى احداهما ، يجوز رفعه على انه فاعل تحق وهو اولى (بغيها راجعة عنه نادمة) او تاركة راجعة غير نادمة ، وسواء كان الندم شه او لغرض دنيوى او غير ذلك كالرقة والخوف من اخذ الثار ، وسواء كان الترك ابضا شه أو لغرض دنيوى او غير ذلك ، ويتصور الترك والرجوع (باعطاء حق الـ) حصاحبه او (لامام او قاض) او حاكم (او جماعة) او وال او سلطان او غبرهم ممن بوصل الحق لصاحبه (وصح منهما ايضا) بعد بغيهما ما ذكر من ترك البغى والرجوع عنه والتدم .

(ويزول عنهما) بذلك (اسم البغى وحكمه ، وصح ابطال محقة بغى عليها اذا رجعت الباغية عن بغيها وأذعنت للحق) ولو باكراه كما مر النفا (ولم ترض المحقة) ، بل أرادت أخذ الزائد عن حقها أو أرادت فتلا معه لا بحل ، او أرادت شيئا باطلاً دون حقها ، سواء كانتا قبل ذلك

فينعكس الحال بجواز الدفاع والقتال عنها وان من معين لها ، وحل قتال معين باغ وان بماله أو عبده أو أولاده ان كان في عسكره وقواه بما قدر عليه ، أو قعد في حصنه حارساً له من مريد أخذه بعد أن ينهى عن ذلك ،

مبطلنين جميعاً أو احدهما (فينعكس الحال بجواز الدفاع والقتال عنها ، والله من معين لها) ، ومعنى انعكاس الحال أن يحل لها القبال ولمن يعبيها بعد أن حرم عنها وعن معينها ، وذلك أنها حين كانت باغية لا يحل لها القنال ولا لمن يعينها ويحل للمبغى عليها ولمعينها ، ولما أذعنت حل لها ولمعينها وحرم على الاخرى ولمعينها أذ لم تفبل من الاولى وقد أنصف لها .

(وحل قتال معين باغ وان بماله) ماكولا او مشروبا او سلاحا او غير ذلك (او عبيده) عطف على ماله عطف خاص على عام (او اولاده) ملغا او اطفالا او باتباعه (ان كان في عسكره وقواه بما قدر عليه) مما ذكرنا ، وكذا من قواه ولو بغناء او مزمار وكان معه كما مر ، وباجتماع الاعانة بالمال مثلا والمحضور تكثيرا لسواد الباغى وهذا حل قتله ولو كان لا يقاتل وعلم انه لا يقاتل لانه جمع بين الحضور والاعانة بالمال ، واما من قواه بمال او سلاح او غير ذلك ولم يحضر فلا يحل قتاله (او قعد في حصنه) ، اى حصن الباغى او قعد في ماله أو اولاده او غير ذلك وقعد حارجا من ذلك (حارسا له من مريد اخذه) فان هذا ايضا بقاتل بان كان في الحصن مال مغصوب او نفس مغصوبة (بعد ان ينهى عن ذلك) وتعاند ويكابر :

وينكل وفد كفر به لما روى أن الرجل يكون بمغرب الشمس والفتنة بمطلعها وسيفه يقطر دما منها على رأسه ان كان في قلبه حبها والحمية عليها ،

(و) أن لم يعاند أو عاند ولم يكابر فانه (ينكل) المعين بماله أو غير ماله حبث لا يفتل لانه يتفرغ الباغي بذلك للبغي (وقد كفر به) ، اى بحرسه ، وهكذا يكفر من احب البغى او الباغى (لما روى) عن الشيخ ابي الربيع ، رواه عنه تلمبذه الشيخ احمد بن محمد بن بكر ــ رحمهم الله - (أن الرجل يكون بمغرب الشمس والفتنة بمطلعها وسيفه) ، اى سبف الذى بمغربها (يقطر دما منها) ، اى من الفتنة (على راسه) وهو راقد" على سريره (ان كان في قلبه حبها والحمية عليها) او احدهما ، وفوله : وسيفه بفطر دما منها تشبيه خاض في الفتنة بحبها بما خاضها سيفه حبى كان يفطر دما ، سواء أبطلتا معا أو احداهما واحب المبطلة على ابطالها علم ابطالهما أو ابطال المبطلة أو لم يعلم ، أو كان حب وبواه ظهور اهل الباطل على غبرهم فلا بعذر في الجهل في هذا ، ذكره الشبخ أحمد في باب الحمية ، وكذا العكس لو كانت الفتنة بمغربها والشمس مطلعها وكذا الجهات ، وهذا قول بعض ، وقبل : لا يهلك بحب ذلك ، وياتي البحث ؛ وذلك في الكتاب المثاني والعشرين في قؤله : باب : ألا يؤمن على دعاء غير متولى ، ومثل بالمشرق والمغرب لأن طول الارض من الشرق وعرضها عبر ذلك ، وكانه لم بعكس التمثيل ليشير الى فتنة الصحابة فانها في المشرق ، فمن كان في ب اخذ حظا منها ان مال الى الباغي والى فوله : الفتنة ههنا مشيرا علي المسرق ٠

روى ابو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عمر قال : قال رسول الله ينه : « الا ان الفتنة ههنا » (١) ، وأشار بيده نحو المشرق حيث يطلع قرنا الشيطان ، قال جابر : الناس ينتظرونها بعد رسول الله تنهيه حتى تشعبت من نحو المشرق فالناجى من نجا منها ، والهالك من هلك فيها ، وعبارة أبى الربيع سليمان بن يخلف هكذا ، وقال ايضا : يكون الرجل في مطلع الشمس والفتنة في مغربها وهو في بيته على سريره راقدا ولم يحضر بنفسه ولا بماله وسيفه يقطر دما من تلك الفتنة ، فبقل له : فكيف ذلك ؟

قال: اذا مال بقلبه الى احدى الطائفتين •

وقال أيضا : وقعت الفتنة بين فئتين من قبائل نفوسة فى المجبل فكان فيها رجلان ممن يدعى الاسلام احدهما من قبيلة والآخر من قبيلة اخرى ، فهربا بانفسهما من الفتنة من الجبل فكانا فى موضع واحد ، فزحفت احدى القبيلتين الى الآخرى فقال احدهما للآخر : أى شىء تحبه أن نهزم قبيلتك أم قبيلتى ؟ فقال : أن تهزمهم قبيلتك ، لأنهم أن هزموهم يستبقوا وقبيلتى أن هزموا قبيلتك لا يستبقوا فيهم ، فقال الآخر لصاحبه : أى شىء تحب أنت ؟ قال : أحب أن تكونا مثل مطحنة التراب ياكل بعضها معضا حتى تفنى ، فقال له صاحبه : أنت الذى تبقى ههنا ، وأما أنا فلا ، فهرب بنفسه الى بلد غير تلك البلد اه ، فتراه جعل الفتنة فى المغرب ، فتعلم أن ذلك تمثيل لا قيد ، ولذلك تختلف الروايات ، أو تكلم الشيخ ـ رضى الله عنه ـ بذلك كله ،

 ⁽¹⁾ رواه أبو داود .

وفيل: يأتى على الناس زمان يمسى الرجل مسلما ويصبح كافرا ويصبح مسلما ويمسى كافرا ، زمان يتبع فيه الفتن بعضها بعضا كقطع الليل المظلم فلا يبجو منها الا من عصمه الله ، زمان تطلب فيه النجاة فلا تصاب ، زمان بتحاسد فيه الناس فيتمنى الرجل فيه الموت ويكره الحياة ، لا لرضى عن نفسه ولا لكثرة زاد قدمه ، لكن لما يراه من فساد الزمان وكثرة الاهوال وقلة النجاة لا ينجو هيه العالم العامل بعلمه فكيف بمن دونه من الناس والشيخ الذي يسند الكلام اليه ويقول : قال ، فال : هو الشيخ محمد بن بكر حرضى الله عنه حلائه شيخ البي الربيع سليمان بن يخلف ، قال الشيخ يوسف بن الراهيم : وقد قيل ما كانت فتنة قط في بلد من البلدان الا شملت العامة ولو كان نبى من الانبياء الا ناله نصيبه منها حتى تنجلى ، وورد العامة ولو كان نبى من الانبياء الا ناله نصيبه منها حتى تنجلى ، وقد قيل أنه بصدر منه ما بعد ذنبا في حقه ولو لم يكن ذنبا في حق غيره ، وقد قيل عن شريح القاصى : اذا كانت الفتنة أمسك لسانه فلا يكلم أحداً حتى تنجلى ، وذكره المصنف وذكر الغزالى أنه خبر وبصه : وفي الخير لو أن تبجلى ، وذكره المصنف وذكر الغزالى أنه خبر وبصه : وفي الخير لو أن

وعن ابن مسعود : ان الرجل ليعيب عن المنكر ويكون عليه مثل وزرر فاعله ، فقبل له : كبف ذلك ؟ قال : ببلغه ويرضى به فكانه فعل ذلك ٠

وروى ابن ماجة عن رسول الله على : ادا كانت المعتنة بين المسلمين فاتخذ سبفا من خشب ، روى احمد ومسلم والترمذي عن ابى هريرة عنه عنه « يادروا بالاعمال فتنا كقطع اللبل المظلم بصبح الرجل مؤمناً ويمسى

كافرا ، ويمسى مؤمنا ويصبح كافرا ، يبيع احد'هم دينه بعرض من الدنبا قليل » (١) ، والليل المظلم هنو الذي لا قمر فينه ولا مصباح ، او الدى غطى السحاب نجومه ٠

روى ابن عساكر عن سعد عن رسول الله الله السنطعت ان تكون النت المقتول ولا تقتل احدا من اهل الصلاة فأفعل » وروى ابو داود عن ابو هريرة عنه الله السنة ضماء بكماء عمياء من اشرف لها استشرفت له ، واشراف اللسان فيها كوقع السيف » ، وروى احمد والبحارى ومسلم وابو هريرة عنه الله : « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشى ، والماشى خير من الساعى ، من بشرف لها تستشرفه ، ومن وجد منها ملجا أو معاذا فلبعد " به ، وروى أبو داود عن المقداد عنه الله : « أن السعيد لمن جنب الفتن ولمن المتلى فصبر » .

وروى الطبرانى فى كبيره وأبو نعيم عن ابن عمر عنه على: « أن شه تعالى ضنائن من خلقه بغدوهم فى رحمته بحييهم فى عاهبة ويمبتهم فى عافية ، وأذا توفاهم توفاهم الى جنته ، أولئك الذين تمر عليهم الفتن كقطع الليل المظلم وهم منها فى عافية » ، وروى الرافعى عن أنس عنه عنه الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها » وعنه على : « الفننة نار لعن الله موقدها و (٢) ، وروى أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن

⁽۱) رواه احمد ومسلم والشهدى ،

⁽۲) رواه أبو داود ۰

وان كان فى الحصن مال مبعى عليه او ذراريه حــل الهجـوم على من بـه وقتاله ان منع داخـله الاخــذ ذلك ، ولو رادآ له لربه ، وكذا ان بـى ، اولا لمنع داخله من الظلمـة ، • • • • • •

النبى ﷺ: « خير' امتى قوم ياتون من بعدى يؤمنون بى ويعملون بامرى الله ولله يرونى ، فأولئك لهم الدرجات العلا ، الا من تعمق فى الفتنة » (١) ٠

(وان كان فى الحصن) او غيره (مال مبغى عليه او ذراريه) او سائه او اساراه او نحو ذلك مما اخذ الباغى تعديا عليه، وكذا ما لمبغى عليه اخر (حل الهجوم على من به وقتاله ان منع داخله الاخذ ذلك) لنفسه ان كان له او لصاحبه ان كان لغيره ثم رايته قال : (ولو رادا له لربه) اذا لم يكن له ، اعنى اذا لم يكن للداخل الاخذه ، ولا يحل لمن به منعه ، وان منعه فهو ضامن كالباغى ، ولا يعذر فى منعه ولا فى قتاله ان علم أنه ربه او انه برده لربه ، وان لم يعلم ففولان : قيل : يعذر ان لم بنو حفظه للناغى لأن دلك لا يدرك بالعلم ، وقيل : لا يعذر لأنه باشر ووافق الحرام وهو تعطيل المال عن صاحبه ولو خطا ، والخطا لا بزيل الضمان .

(وكذا ان بنى) بطين او نحوه او حجر او بهما او نحو ذلك او بخشب او بصوف او شعر او نحوهما او حفر او نحت (او لا لمنع داخله من الظلمة) او بلا عوض او بعوض او اشترى لذلك او وهب ذلك او جعل لذلك بعد بنيانه

(۱) رواد اس ساحه ،

فأتى مريد هدمه أو احراقه وشاء له يحل قتال مانعه وسفك دمه حتى يصل

handadha ann - hIllian Ngadarra y fi Giff Afaysan ann an an Thuaith Aghair an an air an ag

بوجه ما ، مثل أن ينصب ليكرى لذلك ، ومعنى منع داخله من الظلمة انفسهم الظلمة يمنع بعضهم بعصا به ممن يريدهم بالحق ، أو تمنع الظلمة انفسهم به ممن يريدهم بالحق ، و « من » للتبعيض ليست متعلقة بداخل (فأتى مريد هدمه أو احراقه وشاء له) ، أى لما ذكر من هدم أو احراق ، ولفظ شاء مبكسر الهمزة وبالتنوين ماسم فاعل شاء مبفتح الهمزة بلا تنوين فهو كقاض أصله شاء ء بهمزتين ، الأولى مكسورة بعد الألف ، والثانية يقع عليها الاعراب ، والهمر ثقيل فخفف اللفظ بابدال الثانية ياء فقل عليها الاعراب ، فحذفت علامة الاعراب فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت اللهمزة الاعراب فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت اللهمزة الاعراب فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت اللهمزة الأولى التى هى « لام » الكلمة وبقيد، الهمزة الأولى التى هى بدل من الباء التى هى عيثن الكلمة كهمزة بائع ، وتقول حال النصب شاءيا .

(يحل قتال مانعه وسفيك دمه حتى يصل هدمه) او احراقه او كليهما ، والاولى اسقاط قوله : وشاء له ، لانه بكفى عنه عوله مربد هدمه او احراقه وفى نسح : وساغ ، اى فاتى مريد هدمه او احراقه ، والحال انه ساغ له ذلك ف « الواو » للحال بلا تقدير او بتقدير قد ، او هو او للعطف على أتى ، وعلى كل حال فهو احتراز عما اذا اراد الهدم او الاحراق لفتنة او حمبة او نحو ذلك من الحرام .

وكذا ان كان فيه مال أو غبره مما أخذ بغياً فاريد أخذه وهدم دلك أو أحراقه أو كلاهما مع الآخذ ، وأما ما لم يجعل لمنع داخله من الظلا .

وكذا ان قطع عليه طريقا جائزا له سلوكها يهجم عليه ويقاتله ، وان اوى الباغى الى احد وآواه فى حصنه قوتك ، وان قاتل عليه مئويه ،

هلا يقصد بهدم أو احراق ولكن أن لم يجدوا أخراج الظالم منه الا بذلك فعلوا وضمن الظالم ، وقيل : يضمنون ولا ضمان عليه ولا عليهم أن دخل بامر صاحبه ، وقيل : من بيت المال ثم رأيته ذكر بعض ذلك بعد ، وقيل : لا يهدم ولا يحرق أن كان يصلح لغير ما جعل له ، وكذا في سائر المال قولان حال المتغيير للمنكر أن جعل للمنكر .

وفى « القناطر »: ان سنر اناء الخمر بيده ضربها حتى يعرفها ليصل الى الاراقة ولو اريقت الخمر اولا لم يجز كسر اوانيها لانه اتلاف مال الا ان كانت لا تصلح الا للخمر فلا باس بكسرها .

(وكذا ان قطع عليه) ، اى على مريد الهدم ، (طريقا جائزا له سلوكها يهجم عليه ويقاتله) حال القطع مطلقا ، واما بعده فبسُرط ان لتكرر منه القطع وبعتاده ، وذلك ان تقطع مرة اخرى قبل هذه عليه أو على غبره ، وقبل : مرتين قبل هذه ،

(وان اوى الباغى الى احد وآواه فى حصنه) أو ماله (قوتل) الباغى وحده ولو آد ى قتاله الى فساد المال أو الحصن ، (وان قاتل عليه) ، اى على الباغى (مئويه) - بضم المدم واسكان الهمزة وكسر الواو واسكان الماء - : اسم فاعل آوى الرباعى دمد الهمزة أولا بالف بوزن أفعل ، فالهمزة بعد المدم هى فاء الكلمة التى فى أوى الثلاثى بلا مد ، وهى المبدلة الفا فى الرباعى قبل الواو ، وأما الهمزة المدوء دها فى آوى الرباعى فهى همزة أفعل

فهو اشد منه ويهدم حصنه ، ولا يضمنه الباغى ان دخله بامره ، وان دخل حصن مبغى عليه او ماله ، ولا يوصل الى قتله واخراجه الا بهدم او الله من بيت المسال ، وقيل : على الباغى ، • • • • •

لا تثبت في اسم الفاعل واسم المفعول ، والواو عيثن الكلمة و «الياء» لامها ، والمعنى : وان قاتل على الماغى من آواه ·

(ف.) هذا المقاتل عليه المؤولة (هو اشد منه) ، اى من الباعى فسادا ، لأن ايواء الباغى تسليم لما فعل ومنع من اخذ الحق منه فقد فعل فعله وزاد عليه بمنعه من اخذ الحق منه فحل دمه وقتاله كما حلا من الباغى بل اكثر ، وكذا كل من آوى صاحب المعصية هو اشد من العاصى (ويهدم حصنه) ويفسد ماله الذى لا يوصل الى الباغى الا بافساده ، وكذا مال الباغى وحصنه ، لكن اذا كان للباغى لا يضمن له ، (ولا يضمنه الباغى من دخله بامره) وكذا المال ، واما ان دخله الباغى بلا أمر منه فالضمان على الباغى على الصحيح ، وقبل : على مفسده ، وقيل : من المسال .

(وان دخل) الداغى (حصن مبغى عليه او ماله ولا يوصل الى قتله واخراجه) او الى احدهما ان كان بقتصر على احدهما (الا بهدم) للحصس (أو اتلاف) لمال المبغى عليه فضمانه (من بيت المال) لا على الهادم او المتلف كائنا ما كان ، ولو كان المبغى عليه هو الهادم او المتلف اذا كان فعله شه في الظاهر لا للانتقام أو الحو°ر لان بيت المال جعل للقبام بالقسط .

(وقيل : على الباغي) لانه السبب في ذلك ، وسواء هدم او اتلف ذلك

ولا يحــذر مقاتله هدما ولا اتلافا وان لمــال اجر او يتيم ، وان دخل منزل قــوم فسـالهم مبغى عليــه اخراجه اليــه لم يدرك عليهم في الحــكم ولزمهم عند الله ان قــدروا عليــه ، وكفروا • • • • • • • •

صاحبه او غبره وانما افتصر في المسالة الأولى على ضمان الباعى بالمعهوم ، وحكى في هذه فولبن لآنه اذا هدمه صاحبه او اتلفه كان للباغى أن بقول انك افسدت مال بفسك فظهر فيه قول من يقول : ان الضمان على بيب المال لئلا بعوت ماله ، بخلاف ما اذا افسد غيره .

والذى عندى أنه أن هدمه أو اتلفه صاحبه فلا ضمان له فى بيت المال مطلقاً ولا على الباغى فى الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فعلى الباغى ، وفيه قول شاذ ، لكن مسنخرج أنه يحكم له به على الباغى .

(ولا يحذر مقاتله) ، اى مقاتل مطلق الباغى (هدما ولا اتلافا ، وان) كان الهدم او الاتلاف او كلاهما (لمال أجر) كم مال وقف لابن السبيل او لعمارة مسجد او مقبرة (أو يتيم) يهدمون ويتلفون كل ما لا بصلون الى الداغى الا بهدمه أو اتلافه اذا التجا الى ذلك وبضمنه بيت المال ، وقبل : الباغى ، وقيل : فاعله ، واذا كان الفاعل محتسبا يامر قائم ببت المال فلا ضمان علبه ،

(وان دخل) الباغى (منزل قوم) او مالهم او حريمهم ، (فسالهم مبغى عليه اخراجه) من ذلك (اليه) لياخذ منه ما وجب له محكم الشرع واقدمه الشرع اليه (لم يدرك عليهم) اخراجه (في الحكم ولزمهم عند الله ان قدروا عليهه) ، اى على الاخراج ، وصحح عندهم بغبه على مطالبه ، (وكفروا) كفر نفاق

ان ابوا ، والا فلا يمنعوه من اخذه من منزلهم ، وحل " قتالهم ان منعوه ، وان اختلط معهم حتى لا يفرز حرم الهجوم عليهم ان لم يقاتلوا عليه .

(ان أبوا) من اخراجهم ، لأن اباءهم بر"ك للقيام بالقسط (والا) بقدر، اعلى اخراجه لأنه يفنلهم او بفسد اموالهم او يصرهم في أبدانهم ، او انه اختفى ولا يدرون اين هو (فلا) يلزمهم اخراجه في الحكم ولا عند الله ، ولا انم عليه ، ولكن لا (يمنعوه من اخذه من منزلهم) والبحث عنه فده وقتاله فيه ان حل" له ، ولا يحل" له قتالهم ، وكذا ان منعه منهم حبار لا يطيقونه وكان الجبار لا بقهرهم على الدفع والقتال او يامرهم ويعصونه وعلم بذلك من بغى عليه والا قاتلهم جميعا اذا ابوا اخراجه وقاتل عليه وكان منظورهم الا من ترك القتال ، (وحل" قتالهم ان منعوه) من مطالبه بحق ، وقد صح" عندهم بغيه عليه ،

(وان اختلط معهم حتى لا يفرز حرم انهجوم عليهم ان لم يقاتلو! عليهه) ، وان قاتلوا علبه حل للمنغى علبه قتالهم وكل ما بفعل مدم الباغى ، والله اعلم .

فصسل

لا يكون بغى بعض عسكر على غيره بغيا للبعض الأخر ان لم بعرف له قبل ، او عرف بصلاح ، وان فيه سلطان ، • • •

فصسل

(لا يكون بغى بعض عسكر على غيرة بغياً للبعض الآخر) ولو كان مع المعض الباغى فى موضع واحد (ان لم يعرف له) ، اى لم يعرف المغى لدلك المعض الآخر (قبل) ولا الصلاح (أو عرف) قبل (بصلاح وان) كان (فيه سلطان) انما بالغ بالسلطان لأنه يجمع العسكر فتوهم احد انه اذا كان فيه سلطان كان بغى بعض بغباً للبعض الآخر اذا كانوا بالسلطان كواحد ، وان عرف للبعض الآخر قبل ذلك بغى فانه يحكم علبه ببغى الاخر ولو لم بكن سلطان فيه معروف بالنغى فبل ذلك حاضر مع الباغى الآن ، ولا بنافى ما ذكره هما ما ذكره قبل فى قوله : باب : لزمت طاعة وال الخ من أنه لا بنظر الى من بدأ شريفاً أو وضبعاً فيقائل من بدأ مطلقاً لأن ما هناك أذا ظهر أنهم حضروا للقتال وحاءوا له ، وما ههنا فى غير ذلك ،

ولا يحكم على عسكر بالبغى ان بغى امامه الا ان اعانوه عليه بل على الباغى خاصة ، ومن يتهم بفساد وبغى ، ولا يكون بغى بعض عسكر الامام بغيا لكلهم ، ولا يحكم به عليهم الا ما قالوا فى السلطان ان المر احدا من رعيته او مملكته ببغى على الناس

مثل ان يمصى احد الى موضعهم أو بلتقوا به فى طربقهم أو نحو ذلك فببغى عليه بعضهم ·

(ولا يحكم على عسكر بالبغى ان بغى امامه الا ان اعانوه عليه) ، اى على الباغى ، (بل) يحكم (على الباغى خاصة) اما ما كان او غيره لكن على العسكر التبرء مما فعل الامام اذا كانوا معه فى محل بعبه (و) على (من يتهم بفساد وبغى) لامارة فانه اذا بعى بعص العسكر واتهم البعص الآخر او بعص البعض فانه يحكم على الباغى والمتهم ، والفساد هو نسحة البعى ، فعطف البغى علبه عطف ملزوم على لازم بيانى .

(ولا يكون بغى بعض عسكر الامام بغيا لكلهم ولا يحكم به عليهم) بل على الباغى والمتهم بامارة (الا) استثناء منقطع ، او بقدر محذوف ، اى ولا بكون بغى بعض العسكر بغيا لكلهم ، ولا بغى احد بغيا لغيره الا (ما قالوا فى السلطان ان امر احدا من رعيته او مملكته) اراد بالرعبة الحند ، والملكة : المواضع التى يجرى عليها حكمه ، واب" امر ابنه الطفل ونحو الأب ، ومعلتم أمر بعض بلاميذه الصغار (بـ) فساد و (ببغى على الناس)

يكون به باغيا ويحكم به عليه ، وكذا السيد لعبده ، ويكون كالباغى في واجب الضمان • • • • • • • • • •

في ابدايهم او اموالهم او في كل ذلك فانه (يكون به باغيا ويحكم به) بالنغى

او بما حر" الذي امر (عليه ، وكذا السيد لعبده) ٠

وفى « الأثر »: ان سار فوم الى فوم يريدون قنلهم فلما التقوا كان هبهم من قتل ومن أعان ومن لم يفعل ، وأراد التوبة ، فأنه يلزم من لم بفعل ما لرم الفاعل اذا سار مع البغاة وكثرهم وكان معهم حتى نالوا .

فال بعص: من بظر من قنيل سواد راسه فقد سارك في دمه ، وان نتابع قوم على قتل رجل فاعان عليه بعص بسلاحه وبعض بطعامه وبعض بدابنه ، وساروا اليه حتى دنوا منه فنقدم اليه أحدهم فقنله فكلهم شركاء في دمه ، ومن احدث منهم قطع نخل او هد م جدار أو اخذ مال فعليه الغرم وحده ، ولزم قائدهم حميع ذلك ، وان خرجوا الى قتله ، فلما وصلوه بدم احدهم وقام نادما ولم يرجع وسلاحه شاهر حتى قتل لزمته الدبة لا القود ، وشاركهم فيه ان راى سواد راسه ، وان خرجوا وظن بعضهم أنهم يربدون صلحا أو ما يسعهم فلما وصلوا كان منهم القتل وغيره فعلى من لم يقتل ولم يرض ولم يدل وحرج عنهم التوبة ، وعلى باق مكلر بنفسه ما على الفاعل ان نظر سواد راس القتبل .

ومن خرج بربد الدفع عن الحريم مع قوم بالسلاح ، فاحدثوا باطلاً رسفكوا دماء ولم يعن فبه ولم بقدر على انكاره فلا اثم عليه ولا ضمان ، وله وعليه نبته ، ومن سلب رحلا وقتله مع غيره وتاب فعلبه حصته في المال وان مقود نفسه ، (ويكون) من ذكرنا كله (كالباغى في واجب الضمان) في

والحق ، ولا يقصد بقتل الا ان كان في حرب او منزلة قاطع • • •

الانفس والمال (والحق) كالادب والتعذير والبراءة ، (ولا يقصد بقتل الا أن كان في حرب أو منزلة قاطع) لطريق ممن يفتل سرا وجهرا وفي غفله والنباه وعلى أى حال بأن أمر فبل ذلك أيضا بفساد ، وفيل : يفتل بعد الأمر الثالث ، وقيل : يقاد هؤلاء كلهم فيفتلون ادا كان مأمورهم قاتلات ، والله أعلم .

وتقدم الحكم في البغى بالأمارة ، وهنا اذكر ما بكون دليلاً لجوار الحكم بالأمارة او مناسبا من القران او السنة أو الأثر ، لأنه حجة على من هو مفلد ، لأن أحاديث الحكم بالبينة واليمين والاقرار وما بتعلق بها من الأثر راسخة في القلوب لصحتها وشهرتها ، فكانت القلوب تابى عن الاجتزاء بالأمارة التي تذكر في الدماء ، قال الله تعالى : - عن تعرفهم بسبماهم المحتل فدل على أن السيما حال تظهر على الشخص حتى أن لو رأينا ميتا في دار الاسلام عليه رنار او هو غير مخنون وهو كبير لا ندفنه في مقابر المسلمين ، ويقدم من ذلك على حكم الدار ، وكذا مما يشبهه في قول جماعة ، بل سبب للأكثر ، وان وجد بزنار وهو مختون فقيل : لا يصلى عليه ، لأن النصارى قد يختتنون ، وقيل : يصلى عليه ، وفال الله تعالى : من وحاءوا على قد يختتنون ، وقيل : يصلى عليه ، وفال الله تعالى : من أو وحاءوا على خرقا ولا أثر ناب استدل بذلك على كذبهم وقال : متى كان الذئب حليما خرقا ولا أثر ناب استدل بذلك على كذبهم وقال : متى كان الذئب حليما مكل يوسف ولا يخرق قميصه ، أرادوا أن يجعلوا الدم علامة فقرن الله هذه العلامة بعلامة تكذبها وهي سلامة القميص من التمزيق ، قيل : اجمعوا على العلامة بعلامة تكذبها وهي سلامة القميص من التمزيق ، قيل : اجمعوا على العلامة بعلامة تكذبها وهي سلامة القميص من التمزيق ، قيل : اجمعوا على

⁽۱) سسورة البقرة : ۲۷۳ .

⁽۲) سسورة بوسك ۱۸۰

هاية يوسف عليه السلام مقتدى بها معمول عليها ، سواء كان الشاهد المدكور فيها رجلات عاقلات وزيرا يستشيره في أمور العزيز أو طفلا ، فانظر نفسيرنا : « هميان الزاد » لانه وان كان طفلا فالحجة قائمة منه باذن الله نعالى ارشدنا على لسانه الى التفطن والتيقظ الى الامارات والعلامات التى معلم بها صدق المحق ، وبطلان المبطل ؛ ومن ذلك أن الله تعالى جعل فو ر التناور علامة لنوح عليه السلام على حلول الغرق بقومه ، وجعل فقد الحوت علامة لموسى عليه السلام على لقاء الخضر عليه السلام ، وجعل منع زكرياء الكلام ثلاثة أبام الا رمزا علامة له على هبة الولد ، وور د في السعدة مواضع من ذلك منها ما روى انه منه بوجوب اللوث في السعدة مواضع من ذلك منها ما روى انه منها ما روى الله تها المورة باللوث في السعدة المولية المولية

⁽۱) سسوره نوست : ۲۸ ۰

⁽٢) سيسورة الانعام ١٠٠٠

القسامة ، وفد بينته فى « هميان الراد » وهو من كلام هومنا ، وحوز للمدعين أن يحلفوا حمسين بميناً وبستحق دم الفنيل فى حديث حو بعمة ومحيصة ، واللوث دلبل على القتل ، ولا نشنرط اللوث معشر الاباضبة لأنه لم يكن فى قصة حويصة ومحبصة الا أن قالوا : أن الحديث فنه دكر العداوة ببنهم ، ولنس فبه الا البهود ،

واستظهر المازرى ان القرائن نقوم مقام الشاهد فيكون فد فام مى القرائن ما دل على ان اليهود قتلوه وجهلوا عين القاتل ، ومثل هذا لا يبعد اثباته ، ومنها أنه الهي أمر الملتقط أن يدفع الليقطة الى واصفها وجعل وصفها بعفاصها ووكائها قائماً مقام البيتنة كما مر في محله ، ولا بحكم بذلك في الوديعة والسرفة وشبه ذلك اذا جهل صاحبه ، واختلفت في ذلك المالكبة ، ومنها اذ نه الهي المار يمر عبره أن ياكل منها شيئا ولا يحمل ، وذلك عند بعض أن لم بحط عليه ولم يكن عليه حارس .

والذى عدى أن دلك حيث يعلم برضى صاحبه ، أو أن دلك مباح في عرف البلد ، أو اختص ذلك باذنه على للوله تعالى : ﴿ النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴿ الله على ثبوت النسب وليس فبها الا محرد الاماراب والعلامات ، ولكن التحقيق أنه على لله لله لله على ثبوت الأمارة لانه وافقه حكم القائف فسمع به ففرح ، وباتى في كناب الارث أن شاء الله ، والحكم بها مذهب الحجازيين وبعض العراقيين ، كما ذكره الشيخ اسماعيل ـ رحمه الله ـ ، ومنها أن ابنى عفراء نداعبا فنل أبى الشيخ اسماعيل ـ رحمه الله ـ ، ومنها أن ابنى عفراء نداعبا فنل أبى

· -----

جهل بوم بد"ر فقال لهما تهي . هل مسحنما سيفيكما "فالا : لا ، فقال الهما تهي : اربانى سيفيكما ، فلما نظر فيهما فال لاحدهما : هذا فنله ، وفضى له مسلبه ، وفي القصة روابة ان ابن مسعود دعاه ، وفبها غير ذلك مما بنظر في «هميان الزاد » ومنها فصه انن ابى الحقيق اذ دخل علبه عبد الله بن انسس واصحابه ليفنلوه ، وصع عبد الله بن انيس السيف في بطنه ونحامل عليه حنى بلغ ظهره ، فلما رجعوا وفد قنلوه نظر رسول الله تهي الى سيوفهم فقال : هدا فنله ، لانه راى على سيفه انر الطعام ، ومنها انه تهي امر الربير بعقوبة الذي اتهمه باخفاء كنز ابن ابى الحقيق ، ولما ادّعى ان النفقة والحروب اذهبته ، قال تهي : المعهد قريب والمال كتير ، ومنها انه فعل من المثلة بناء على شاهد الحال ، ولم يطلب بنه ولا افرارا ، ومنها حكم عمر – رضى الله عنه – والصحابة منوافرون برجم المراة ادا طهر بها حمل ولا زوج لها ،

ومنها ما رواه ابن ماجة وعبره عن جابر بن عبد الله قال: اردت السفر الى حدير ، فعال رسول الله ﷺ: ادا انبيت وكيلى فخد منه خمسة عشر وسفا فاذا طلب منك آيه فضع بدك على تر فو ته ، فاقام العلامة مفام الشاهدين ، ومنها قوله ﷺ في البكر: اذنها صمتها ، فضمنها امارة الرضى على ما مر في كتاب النكاح ، وتجور الشهادة عليها بالرضى ، وهذا من اقوى الادلة على الحكم بالقرائن ، ومنها حكم عمر ـ رضى الله عنه ـ بوجوب الحد على من وجدت فبه رائحة الخمر وقد مر ذلك عن بعض اصحابنا او تقياها اعتمادا على القربنة الظاهرة ، وبذلك حكم ابن مسعود وعثمان ولا يعلم أن أحداً انكر عليهم .

ووفع اعتبار الأمارة في « الأثر » كثيرا ، فمنه ما ذكر في « الأثر »

عن الشيخ ابى سليمان داود بن ابى يوسف ـ رحمه الله ـ الله اعطى درفة لمنطيقة لآبى بكر بن فضالة الغمرى ، فقال ابو بكر وكان قائد الغارات فى ذلك الأوان قبل العرب: علام اعطيتنى الدرقة يا شيخ ؟ فقال له: أن لا تضر من وجدت عليه وسمى ؛ فقال له: أى شىء وسمك ؟ فقال له: اللبوح والقمطرى المخلاة آلات الكتب ، والتلحى والابريق ، فقال ابو بكر: لك ذلك ، وأنعم له عليه ثم بلغ أبا سليمان أن غارة فيهم أبو بكر قتلوا عزابيا ، فلقى أبو سليمان أبا بكر بعد دلك فعذله على قتل العزابى ، فقال له: لم أجد عليه سيماك يا شبخ ،

ومنه ما رواه الشيخ ابو عمرو عنمان بن خليفة المارغنى ـ رحمه الله ـ عن ابى الربيع سليمان بن يخلف هيمن رايت منه خصلة من الخصال النى انفرد بها أهل الخلاف فى براءته قولان ، وكذلك من تقلد باسم من اسمائهم ، وهذه القولة فيها أن من برىء منه لم يظلمه ، وقيل : برفق به وبسهل حتى يرى أن ليس له عذر من الخوف والاكراه .

ومنه ما ذكر في النكاح أنه يجوز وطء امرأة تزف اليه ويجدها في ليلة الزفاف وأن لم تشهد له النساء ولا الرجال أنها فلانة المعقود عليها اعتماداً على القرائن الظاهرة ، ومنه ما مر من جواز قبول هدية على يد صبى أو عبد أو أمة ، وكذا المشرك ، ومنه اذن الصبى في دخول المنزل كما مر ، ومنه جواز انتفاع الضيف في بين مضيفه بقضاء حاجة الانسان في محلها والشرب من كوزه والاتكاء على وسادته ، وتعليق الشيء بالوتد ، ومنه أخذ ما لاتتبعه نفس الانسان أذا سقط ولو عرف صاحبه كفلس وتمرة وعصا ، وجواز أخذ ما ببقى في الاجنة والفدادين والبيوت بعد الانتقال عنها من الحدوب ، وما يسقط عند الحصاد مما لا بعتنى صاحبه بالتقاطه ،

وما بنبذ رغبه عنه من الطعام وقضاء الحاجة في ارض غبره ، والشرب من الماء الموضوع على الطريق ، وان لم يعلم اذن ربه لفظا ، ومنه ان صاحب الطعام اذا فدمه للضيف أو غيره جاز له الأكل ولمو لم بفل له : كل ، اذا لم يكن غائب ينتظر .

وهنه أنه مات تاجر فلتة فى زمان الياس وعنده ودائع الناس فطلبوا ودائعهم الى الياس ـ رحمه الله ـ وفتشوا تركة الميت وازمته ، فمن وجد له اسمه على شيء حكم له به ، ومنه قول الشيخ الذى يستردد فول الخصم حوابا فلا بجيب : اين أولاد المشومات ، كل يوم الى اليوم الرابع ، فجاء رحل معبنه فضربه مركبته حتى أحاب ، وذلك باشارة الشيخ الى ذلك بقوله : الن أولاد المشومات ، ومنه أن فوما أغاروا على قافلة فأخذوها فاصطحبوا مع أصحابها كل يقول : المال لنا ، فسأل عمروس أصحاب القافلة كلا على انفراد عما له وما علامة حمله ومتاعه ، فكتب ذلك ثم سأل المغيرين ، على انفراد عما لله وما علامة حمله ومتاعه ، فكتب ذلك ثم سأل المغيرين ، فكتب ، فوحدوا الاحمال وما فبها الخ ، على وفق ما قال الاولون فحكم لهم مها فحس المغيرين ونكلهم .

ومنه شهادة الشهود على القتل الموجب للقصاص انه قتله عمدا وعدوانا وهو لم يقتل قتلته عمدا وعدوانا ، والعمد صفة قائمة بالقلب فجاز المشاهد ان سهد بالعمد اكتفاء بالقربنة الظاهرة ، ومنه جواز آخذ الر كاز بعلامة الشرك كما مر في الزكاة ، ومنه ضرب الدابة وهم ز ها اذا حر نت مع انه لم يذكر في الاستعارة ولا في الاكتراء ذلك ، واذنه للاضياف أو غيرهم بدخول المنزل الذي بيده بعارية أو كراء ، ومنه قبض وكيل البيع الثمن ، وأن لم ياذن له اعتمادا على القربنة ، ومنه جواز الاكل من الهدى المشعر المنحور

.

اذا لم يكن معه احد للقريبة الظاهرة ، ومنه الحكم على من نكل عن البمين اللازمة له ، وما هنذا الا رجوع الى القرينة الظاهرة وتفديم لها على اصل براءة الذمة على ما مر في الأحكام ، ومنه اذا اختلف المتجاورون او الشركاء في حائط الى ما ذا بوصل بناؤه وقد انهدم نظروا الى امارة وصوله .

ومنه جوار فتح الباب فى السكة غير النافذة اذا وجد اثره فيها مطلقاً أو ان 'سد" بما يخالف الحائط ، ومنه الحكم للرجل بما يناسبه والمرأة بما يناسبها اذا اختلفا فى متاع البيت كما مر" فى الأحكام ، ومنه النظر فى علامات الخنثى من بو ل منفصل عن الحائط أو متصل به ، ومنه الحكم بالمس اذا خلا الزوج بها وفالت بالوطء أو لم تقل بأن ماتف هثلاً فلها الصداق ، ويجرى الارث بينهما ، واختلف هل عليها يمين ؟

ومنه أن نوجد وثيقة الدّين ببد المطلوب ممحوة يدعى دفع ما فبها وفي ذلك خلاف ، ومنه در عن الحد بالشبهات وهو في الحدبث ، مثل ان تتعلق برجل وتصيح ، ومنه الحكم بالتهمة في الحبس عليها ، ومنه الحكم بكذب الشاهدين بهلال رمضان مثلا حال الصحو في المصر ولم يره غيرهما ، ومنه الحكم بتهمة مريض في اقراره لوارثه على ما مر في محله ، ومنه اقامة الحد على من ظهر بها حميل ولم بكن لها روج ولا سيد معترف بالوطء ، ومنه ادعاء المرأة أن زوجها لم بنفق عليها فيما مضى ، ومنه منع بيع المعاطاة بلا لفظ والصحيح منعه وأجازته المالكية والحنابلة ، واجازته الحنفية وبعضنا في المحقرات ، ومنعته الشافعية مطلقاً كجمهورنا ، ومنه الحيازة وقد مت ، وأصلها في الحديث ، ومنه القعود وقد مر .

ومنه أن بصبد ظلتبا في أذنه فرط أو في عنقه سلك" أو نحو ذلك أو غير الظبى أو حوتا في بطنها جوهرة مثقوبة ، فالعزال وما عليه والجوهرة لمعتلاب ، وأن لم تتقب فقيل : للمشنري ، وقيل : للنائع أن بيعت ، ومنه أن يقول عند الجائر عبد" حر أذا خاف أن يأخذه ، فقيل : بحمل على الكدب أن أدعاه ، ومنه مسائل التصديق بالقرائن كلها ، ولا يحوز الحكم بالفراسة ، وقد مر عن عمر أنه عرل عمرو بن العاص عن القضاء مخافة أن بحمل الناس على عفله ، فأل القرطبي عن أبي بكر بن العربي : الفراسة لا بنرتب عليها حكم ، وزعم بعض أن أياس بن معاوية فأضي عمر بن

عدد العزبز له احكام كثيرة بطريقة الفراسة ، والله اعلم .

بسسب

السالب كالقاطع يكون بقتل او اخذ او فحش او بهم ان عرف بذلك وشهر به ، وان في بعد او بمرة ان فعله بين منازل او قرى ، • •

بسساب

في السالب

(السالب كالقاطع) للطريق، هذه «الكاف» للننظير، وهو من تنظير الخاص من وجه، بالعام من وجه، فان السالب مختص بالمال ، عام في المال والنفس قتلاً مثلاً ، وفحشا خاص بالطريق وغيرها ؛ والقاطع عام في المال والنفس قتلاً مثلاً ، وفحشا خاص بالطريق ، او اراد تشبيه السلب بالقطع ، وهد اعتبرهما في ذات واحدة فنزل تغاير الصفات منزلة تغاير الذات ، فشد، الانسان حال السلب بنفسه حال القطع ، وعلى كل حال فيصرف الانسان حال السلب بنفسه حال القطع ، وعلى كل حال فيصرف قوله : (يكون) متصرفا (بقتل أو اخذ أو فحش أو بهم أن عرف بذلك وشهر به ، وأن في بعد أو بمرة أن فعله بين منازل أو قرى)

فان كان فى ظهور حكم فيه الامام بما حكم الله فى قوله: من المام الله فى عوله: من النما ، جزاء إن من الابة ، وقوله: حتى لنن لم يننه المنافقون الله - ١٠ الآية أيصا ،

راجع الى السالب والعاطع على التوزيع فالقطع من حبث أنه بفنل او ما دونه أو بفحض او بهما محتص بالفاطع ، وقد بكون الفنل من السالب لبنوصل الى المال او الانه كو بر ، والاحذ للمال عائد الى السالب والفاطع و « الهاء » فى بهم عائدة الى الفتل ، والأخذ والفحس ، فالاولى ان يقول : بهن او بها ، واما قوله : بهم فلعله تنزيل لغير العاقل منزلة العاقل تعظيما لهن ، وقوله : ان فعله ، شرط لمحذوف ، أى يعرف وبشهر بذلك ان فعله بين منازل أو قرى ، وهذا على الغالب ، والا فقد يعرف ويشهر ولو فعله في غيرها بين المنارل أو الفرى من المواضع التى لا يقال لها في العرف أنها بين منازل أو فرى لبعدها ، ويحور أن يريد بما بين ذلك ما بينه ، قربت المسافة أو بعدت ، أو أراد أنه بعد ذلك منه شهرة ولو فعله مره أن كانب هذه المرة بين منازل أو قرى .

(فان كان في ظهور حكم فيه) ، اى في القاطع ، لتموله السالب أو السالب لأن القاطع الذى هو عير سالب بسنحاق بتنظيره أو في الذات المتصفة بذلك كله أو بعضه (الامام بما حكم الله) تعالى (وفي قوله : ﴿ انما جزاء ﴾ اللوجود في مصحف عثمان بن عفان هكذا أنما حرو بحيم فراى فواو و وهى الهمزة صورة ، والألف قبلها محذوف في الخط ، وبعدها ألف ثابت وأحر الآية : ﴿ فاعلموا أن الله غفور رحبم الله ، على أن الاستثناء متصل اعتبارا بحالهم ، فيل : التوبة ، وقبل : عظيم اعتبارا لحالتهم بعدها ، فكان منقطعا (وقوله) عز وجل : (﴿ لَمُنْ لَمُ يَنْهُ المنافقون الله الله الله المنافقون الهم المنافقون الله المنافقون المنافقون الله المنافقون الله المنافقون الله المنافقون المنافقون

هى صوره للهمزة ولا همزة تحتها ، والمنفعون بحدف الالد في الخط ، واسفاط نعطة النون على ما في كتب المعاربة المناخرين من طرابلس الى سبته في اواخر الغرب وما يليها غير الاندلس ، ردافط في الاندلس ودا در طرابلس من الغرب ، وذلك حكم للنون والقاف والفاء المتطرفان .

والصحيح عندى النتافط وفد تنوفت الى ذلك فى كتب الانداسيين المتكلمين على متل دلك كابى عمرو الدانى ومكى وأبى داود والشاطبى وغيرهم ممن بعدهم كالخراز ولم بروا نرك النقط ، والافتسار على ما فى مصحف عتمان واجب عندى لئلا ينتشر النزاع والنخالف ، قال الانداسى الشريشي المعروف بالخراز من بنى امية عبد الله محمد بن محمد بن الراهيم الني محمد بن عبد الله بعد كلام :

ودعده جرده الامسام ، مصحف المقتدى الخنام ولا يكون بعدما اضطراب ودان عيما عدد رأى دمواب

وقـــال:

ومالك حض على الاتباع لفطهم وترك الابناء الأدماد الأمائل من أن يحدثا في الأدمات نفدا ما ذن احدثا والامهان ملجا للناس المناء الناد الناليا ال

ومراده بالنقط النسكل واثبات ما حذف ، ولما اعتنى العلماء بالببان كتبوا ما احدثوا بالحمراء والصفراء والخصراء لثلا يلنبس ، فلا بقال انه في الامسام .

وفال ايدما ل حدف الألف:

وجاء ایم عدیما فی انعلمیں و فیبه حیث ابی کالصدهیں و فید و ذا رید، مصع ابت ومسلم و کبینست من مالم الجمع الذی تدررا ما لم یکن شدد وان ببرا

وفـــال :

جزءوا الأولان في المقعود وسورة الشوري من المعهود

وآحر الآب، : سن ولن تجد لسنة الله تبديلاً إنه قال عمروس بن فتح - رسمه الله - في تفسير الاية الأولى : من حارب وقطع الطريق فأصاب في محاربية الاموال والاندس قاية يقلل ادا فدر عليه ، ومن أصاب الأموال ولم يقبل قطعين يده البمني ورجله اليسرى ، ومن فطع الطريق من أهل الشرائ يم قدر عليه وأيماب الأموال والاندس قاية يصلب ، ولا يصلب أحد بن أهل القبلة ، وأن جاء نائبا قبل أن بقدر عليه هدر عنه ما أصاب في محاربته ، ولا يهدر عن أحد من أهل القبلة ما أصابه في محاربته ، قان طلبه الامام فامنت فهو باغ لا يقارب والا ينزك حتى بدام لحكم الله وبقاتل على امتناعه فما أحباب في امتناعه من الانفس وما دونها من الجراحات على امتناعه فما أحباب في امتناعه من الانفس وما دونها من الجراحات بهدر عنه ولا درونها من الجراحات انفسهم أيما أصابه منهم ، وكذا لا بعداوه لانه أذا نزل قوم منزلة لا يعطبهم القصادي من انفسنا فيما أصبنا منهم فكذاك لا نأخذ منهم يما أصابوا منا ولا القصادي من انفسنا فيما فناخذ منهم القصاص ولا نعطبهم مثل ذاك من

أنفسنا ، واما النفى الذى دكره الله فهو ان يطالبهم الاهام والمسلمون بافامن ما حكم الله بينهم وعليهم من القتل والقطع والصلب فيهربون ولا بؤمتنون في شيء من بلاد المسلمين ، وليس ذلك على معنى ما يقول من يفول - ان الامام فيهم مخيير ان ساء فتلهم وان ساء صلبهم ، وان شاء هلعهم ، وان شاء هلعهم ، وان شاء على معنى ما لنفى هلو المحبس ، اى كما قال أبو حنيفة ، ولكن كما فسرة العلماء النفى بما حكم الله فيهم فيهربون علا يؤمنون في شيء من بلدان المسلمين .

فال الشيخ يوسف بن ابراهيم ـ رحمه الله ـ : احتلف العلماء في ظاهر هذه الآية وباطنها ، همن فائل : انها على طاهرها همن وقع عليه اسم الحرابة فالامام مخير فيه بجميع ما ذكر في الآية من القنل والصاب وتفطيع الآيدي والأرجل من خلاف والنفى ، وبعض يقول : ان الآية مرتبة بلحن الخطاب فيقول : يقتلون ان قتلوا أحداً أو يصلبون ان قنلوا وهم مشركون وتفطع أيديهم وأرجلهم من خلاف اذا لم يقنلوا الانفس ، لكن ان اخذوا الأموال .

وقوله: أو ينفوا من الأرض ، اختلفوا فيه على دولين ، قال بعضهم: النفى أن يطلبوا حتى لا يامنوا على انفسهم فى شيء من بلدان المسلمين ، وقال بعضهم: النفى أن يسحنوا أو ينفوا من على وجه الأرض حنى بؤ من فسادهم ، أي تفسير قوله: أو ينفوا أو يسجنوا .

واختلفوا أيضاً في هذا الحكم هل هو موقوف على الامام لا بنفده غبره كسائر الحدود أو سائغ للناس جميعاً انفاذه في كل زمان ان قدروا ، وقال

بعضهم : القنل جائز في الظهور والكتمان وما سواه لا يجوز الا للامام ، واعلم أن المحارب من أخاف السبيل وأعلن بالفساد في الأرض وأشار القرآن الى بعص اوصافه ، قال الله عز وجل : منز لئن لم ينته المنافقون _ الى فوله - تبديلا ١٤٦٤) ، والبتن الآية أن الارجاف موجب للفنل ، فال : هان الخاف السبيل واشهر السلاح عز"ر او مكل وستم باللسان ، وان قطع الطريق وأخذ مالاً ولا يقتل نفسا فطع من خلاف ، ولو أكل من الاموال دون النصاب الذي تفطع به البد ، وان قتل نفساً حرا او عبدا مؤمنا او ذميا فنلناه ومن معه في القتل كلهم ، وان تابوا قبل ان نقدر علبهم غرم الأموال من أخذها وحده وقتلنا القاتل وحده ، وأن وفعت المحاربة بيننا وبينهم ولم يذعنوا لحق الله فيهم حنى فتلوا منا رجالاً وقتلنا منهم رجالاً واكلوا الأموال وافسدوها قنلناهم عن آخرهم ، وان لم نقدر عليهم وحاءوا بائبين اخذنا ممن نعل حاصة في المسال الفائم العين بردّه وفتليا من قتل من بقتل به وهدرنا ما فعلوا في محاربتهم من الفساد الانا واياهم في حال المتدينين ، لا ناخذ الحق ممن لا ندفع له الحق ، وان وقعت المهادنة لم بجز الغدر ولا بفدها ، من واما تخافن من فوم خيانـة فانبذ اليهم على ٠ (٢) - (٣) د اي-

وال في الفننه بين أهل الدعوة الني ليس فبها استحلال دم ولا مال ، وحركاتهم فيها حرام والقاتل والمقنول في النار ، وقال على : « أذا التقى

⁽١) سيورة الأحراب ٦٠٠

⁽٢) بدسورة الإيمال ٨٥

• • • • • • • • • • • •

المسلمان بسيدهما فالعادل والفنول في النار - دبل : ما رسول الله هذا العادل ، فما بال المفنول ؟ قال : لان كل واحد هنهما اراد ان يعدل صادبه " (١) ، وقد قال الله عز وحمل : حن واتقوا فننة لا تصيبن المذيب للدوا ونحم خاصة ينه (٢) ، وكل من قتل فيها من يعدل به فهو به مفتول ونؤديه الأموال كذلك ، ولا ينعدى القنل فيها كالمحاربين ولا المال ، ومهما وقعت المهادنة بينهم فهم على تلك المهادية وهم على ما هم عابه من أول دره ، غير أن الهدينة منعنهم أو يحديوا حديا ما غير ما كان ، ولا أن ابسطوا أيديهم الي ما كان ، ولايس وروم محق دور مبدل بل هما المبطادر بدوما الا أن يردلل المدهم من الفينة الكولى فيكودوا مدفين أن بغي عابيم ، وأن بغوا منم رجعوا أصماب فننذ كاول مره ، وهن شرط مربسهم ال ينرئوا وجدوه الفساد ربردوا المحنوق ، وأن انه وأ سد صلحهم أن يندروا جميع ما أصبب سينهم من الانفس والآمرال فلا بنهدر ، وقيل : بنهدر أن مان براى من ينظر اليه على أندى المالمان ، وإن بدر المامون على سالطبنهم الذب برجم البهم الراي والأم فنلوهم وحنودهم وعموا العامه ، ومن اجبروه على الدخول في النتنة ، وأن وقعت المجاشدة بديه، فهال للصالحين الذبن لم بدخلوا في تلك الفتنة الذَّب عن الحريم والدرويف والدنيم ، راته بعلم المفسدة من المصاح ، وللسدخ أني عارز ما رحمه الله ما أنو وأحد أسسود ، والهروب من الفتنة أحق ، ا ه ٠

⁽۱) متعق علیه ۰

⁽٢) بمصورة الأبقال ' ٣٠ ،

وفي كنمان أن الخدد فاطع في هيدًا عاروج للعالم نهاه الجماعة عنه ،

والصلب انما هو قبل القبل ، يا لب حيا ويفتل بالطعن على الخسبة ، رتيل : بفنل ويصلب بعد ، وذبل : بصلب وينرك حدا بموت ، والعطع للبد اليمنى من الرسع ، والمرحل السرى من المعمل ، وقبل : قوله : أو يعفوا من الارص ، انما هو اذا أخاف الناس ولم يقنل ولم ياخذ مالا ؟ ومعنى الاية النانية : والله لان ام بننه المنافقون على نفاقهم أو الايدذاء والذين في قاويهم مرص ، ذيف ايمان ، أو فيها فجور عن تزلزلهم في الدبن وعن فحورهم ، كالزنى والنعرض له والغزل وحب الزنى ، والمرجم،ن المنشب في المدينة باخبار السوء على النبي على والمسلمان من ذال أو انهزام لنسلندانتك حليهم دفتل أو الساء او بما بشطرهم الى طلب الجلاء ، نور لا يساكنونك في المدبعة الا فسدر ما يرتحلون بانفسهم وعيالهم ومالهم ، مطرودين مبعدين ، حبثها أدركوا أخذوا وفتلوا سريعا ، وهم برون التتل ؛ قال انس وأبو مردرة وابن عمر : « نادى رسول الله على بصوب رفيع : ما معنير ، ن فد أسلم بلسايه ولم بفيض الابمان الى قلبه ، لا تؤذوا المسلمين ولا منبّعوا عررابهم ولا تعشروهم ، نان من بتبع عورة أخيسه المسلم ينبع الله عورنه ، ومن ينبع الله عدرته بفضحه الله ولو في جو ف رحاله " الا أن في روايا أنس : خرج بادى بصوت أسمع العوانق في الخدور ، وبفضحه ف علاه . وفي روابة ابن عمر وأبى هريرة : صعد المنبر غنادي بصوت رفيع ، والله أعلم •

(ه فر كتمان) ، أى الحكم في كتمان والخرر نهاه والرابط كون الخرر بين المناد في الحنى أو يعلق بنهاه (أن أنذ) ، أى شرع (قاطع) ، أى مربد القالع ، ،، واء قطع فبل دال ، أو ا (في هبئة خروج لقطع نهاه المجماعة) ، أى قاضيهم أو غاه م والاحتماع عليه أولى (عنه) ، أى عن

فان لم ينته حبس طويلاً حتى يرضوا وان لم يقدروا على حبسه لمعاندته قاتلوه ، وان قطع ولم يجد أخلا ولا فحضا ولا قتلا اتبع حتى يقدر عليه فيحبس حتى ينتهى ، ونفوه من الأرض حتى لا يامن في بلاد الاسلام ،

الخروج للفطع ، والمقصود زحره عن ذلك بلطف او عنف بحسب ما يصلح ، (فان لم ينته حبس طويلا حنى يرضوا) ، اى الجماعه ، وخذا ان وكل الرضى الى القاضى أو السجان ونحوه ، ورضاهم ينعلق بحصول اذعانه او بمصلحة او عسد وريعدرون فيه ،

(وان لم يقدروا على حبسه لمعاندته قاتلوه) دا عوه بالرد والحل ولو لم يقاتل ، كما مر " أنه يجور المعرض لمن مدى الى البعى ولو ه إل وصوله ، مل يجور في المسروع ولو فبل المضى ، (وان قطع) اراد القطع وخرج فيه (ولم يجد أكلا ولا فحشا ولا قتلا اتبع حتى يقدر عليه فيحبس حتى ينتهى) عن القطع ، أى يدعن الى نركه ، ريدكاوه او معزروه او بؤدبوه ، وان قاتلهم في اتباعهم اياه قتلوه .

(ونفوه من الأرض) ، أى يدومون فى طلبه والدحث عنه والارسال الى من نزل عنده أو فى حربمه بارساله أو باخراج الحق عنه فده فداك المطلوب ، أو يسمع أو بطلب فيهرب وهكذا كل ما يزل (حتى لا يامن في بلاد الاسلام) شبه مطالبنه والبحث وراءه بيفيه من الأرض لجامع أن في الكل تبعيده من الأرض ، وهي الأرض التي سرع في التهبيُّؤ فه ها للبغي ،

وان عرف بالآكل أو به وبالفتل بينوه بالنسيم او بأمرهم ، وان باعطاء رسوة عليه الا ان كان قاتله متعديا عليه بحمية او لياكل ماله او يكون في محله كسلطان فيلا يحيل قتله على هيذه الصفة ولا الآمر به ولا الدلالة عليه ، فمن قتيله على ذلك فبياغ متعد ، • • • •

وكذا كل أرص نزلها ، وسياتى فى الخاسمة للمصنف بعد الكلام على فولسه عر وجل: "؛ الما جزاؤ الذبن يحاربون " الله ،

(وان عرف بالأكل) هيكون ممن بعنل سرا وجهرا ولا يكون بحصد من يذبف السببل ولم باكل فان هذا بنفى بالتعسير السابق (او به وبالقتل قتلوه مانفسيم اى بامرهم وان باعطاء رشوة عليه) ، اى على قتله ، وبقلونه سخميح ما بكون به القتل ، وذلك كله ان كان قاتله بقتله شه أو لعله ذلك (الا ان كان قاتله) ، اى الذى يراد أن يكون قاتلا (متعديا عليه بحمية) على الفريب او الصاحب او غيرهما لا شه أو لمجرد فعله (أو) مربدا لقنله (لياكل ماله أو) له (سيكون في محله كسلطان) باغ بريد احد قتله ليكون هو السلطان (فلا يحل) لمردد قتله (قتله على هذه الصفة ولا الامر به) ، اى تقبله على هذه الصفة ، رلا محل للمامور أن يطاوع مربد قتله على هذه الصفة ، ولكن بلغى امره وهذه الصفة وبقتله حمبة على الدن (ولا الدلالة عليه) القتل اذا أردد القتل على هذه الصفة ولا الاعانه على هذه الصفة ولا الاعانه عنه ، (فمن فتله على ذلك) المذكور من الصفة (فباغ متعد) يحكم عليه دحكم الناغى ، ومن أعان أو دل هلك .

⁽۱) سمورة المائدة ۳۳ ،

ولا يلزم الناس دفع قاتله عليه ولا تعريفه لمه ولا ما ينجيه من هلاك قصده كغرق او هدم لسقود حقه كالمانع والآبق ، وان ضعفوا حتى لا يقدروا على دفع أو جسر ، • • • • • • • • •

(ولا يلزم الناس دفح قاتله عليه) ، أى على دلك المذكور من الصفة لانه على الده ولا حق له ، ولبست نية القائل لفتله على تلك المحفة بدوجبة له حق الدفع على أن دما على أن دما ولا) الزم الناس (تعريفه) ، أى تعريف مربد قتله (اله) أو نعريفه وفت ه جيئه لقتله لبتحرز عن نفسه (ولا ما ينجيه) هن مريد قتل على ذلك ، لأن دفع الفاتل عنه على ذلك او تعريفه له أو تعريفه ما بنجيه تفويت لفتله المطلوب شرعا ، وفي قتله أو الاعانة عليه توجه ما مع أنه بقتل على وجه لا يحل اعانة على رجمه لا يحل ، فو حب الامساك ، فمراده بعدم اللزوم عدمه الذي أريد به عدم النجواز ، لا الذي أريد به ما يصدق بالجواز ، وقيل : محوز الدفع عنه والتنجية والتعريف لان قاتله على هذه الصفة باغ كما قال ، وهمذا القول هو المتبادر من قوله : لا يلزم ، ولا ما بنجبه (من هلاك قصده كغرق) أو حرق (أو هدم) أو حر أو برد أو عطس أو جوع أو سبع أو غبر ذلك مرق (أو هدم) أو حر أو برد أو عطس أو جوع أو سبع أو غبر ذلك (السقوط حقه كالمانع) المحرام فانه لا يلزم تنجبة هـؤلاء مما بهلكهم من والقاعد على الفراش الحرام فانه لا يلزم تنجبة هـؤلاء مما بهلكهم من حيوان أو آدمى من باغ عليهم أو غير هؤلاء كما مثل بغرق وما بعده ،

(وان ضعفوا) ، أى قطاع الطريق بهرض أو جوع أو عطش أو قلة الأعوان أو غير ذلك (حتى لا يقدروا على دفع) لضر (أو جر") لمنفعة

ولا يكون منهم قطع ولا مدع فهل تازم حقوقهم أو لا ما لم تعرف منهم توبة ؟ قولان ؛ ويقتل قاطع الله قتل من يفتل فيه وأكل مالا وعسرف بذلك ولو موافقا أو بعد رجسوعه لمنزله • • • • • • •

(والا يكون منهم قطع ولا منع) للحق (فهل تنزم حقوقهم) من تسجيمهم من موت أو تتل والصلاه عليهم وغسلهم ودفنهم كما بدنن غيرهم ، لا كما وقع وخير ذلك لسقوط المنه الذي امنعهم ذلك وهي البغي أذ زال بضعفهم ولم يتوبوا ولم بننه الموا ، كما أن هن نوى بغا لا تبطل عفوقه ما لم يتهيئا لها أو المرع فبها (أو لا) يلزم عنوفهم (ملا لم تصرف منهم توبة) استسحابا لاحلهم دن البغي الصادر منهم المتوجبين به سقوط حقوقهم وهو الصحيح عندى ؟ (قرلان) ، المحبج الأول على ذلاهر عبارة الشدخ احد ، وأن ناب بلسانه ولا بدرى أبوفي بالانتصال أو و كل أمره الى الله وأدر أن المحبة أو طولب بما أنسد ولم يؤده وقد أدكذ الاداء أو فال : لا ، فلا حق له في بغيه الأول المصر هدو عليه ولمنعه الدي .

(وبقتل قاطع ان قتل من بقتل فبه) ولو طفلاً أو امراة لا من لا ينتل عبه كتاب و دشراى (ماكا، مالاً) أو لم ياكل (وعرف بذلك) ، أى اعتد منه دلك وهم عاد الى أكل المال ، لأن قتل النفس اقتل به ولو في غير حال الحرب ، وأما المال والذحش فلا اقتل فدمما الا أن تعدد منه ذلك فن وربه أو ام يشهر أو فعل ذلك بن المنازل والقرى (ولم موافقاً) ولا سيما أن كان مخالفاً أو منه كا (أو بعد رجمعه لمنزله) وصلوه أو لم بوصاوه ، أو في وفت لم يشتغل فيه بقطع ، ولا سيما أن لم يرجع اليه بوصاوه ، أو في وفت لم يشتغل فيه بقطع ، ولا سيما أن لم يرجع اليه

او كان فى حال الاشتغال بالقطع (او فى سر) او حال نوم أو غفلة أو غير ذلك ، ولا سيما جهراً وعدم غفلة (ويعان على قتله) بمال أو نفس ، (ويدل عليه ، وجير ز) قتلهم كذلك ، ومتله الاعانة (ان قتل نفساً مطلقاً وان مشركة) ذمية أو حربية أو أجيرت أو عبداً ، وبهذا القول قال الشيخ بوسف بن ابراهيم كما مر عنه .

(وان اكل) مالاً (فقط وعرف) لاقراره او للبينة لا بتعدد ذلك منه (به) ، أى بالاكل (فلا يقتل الا في حال بغيه) باكل المال أو مجيئه اليه أو تهيئه اليه أو قتاله عليه قبل أخذه أو بعده (وينكل متى قدر عليه ويغرم ما أكل) الا أن أكل بديانة ، وقبل : يغرم ه طلقا ، (وكذا قاطع) طريق (لفحش وأن ببهيمة) ، ولا سيما نادمي حر او عبد ذكر أو أنثى بالغ أو طفل عاقل أو مجنون مشرك أو موحد موف أو منافق (يقتل حال بغيه) وأما نعده فينكل ، وفي زمان الامام يقتل ، وأجيز قتله ولو في غبر زمانه (وان غير محصن أو موافقا أو عبدا) ذكرا أو أنثى ، لا طفلا أو مجنونا ، ومر الكلام على دفعهما ،

وهذا ان فطع على من لا حرب فتنة سبقت بينهما ، ولا ديانة ، وينهى قاطع عليها أو على فننة ويدعى للحق ، ولا يقتل الا ان كابر عنه ويعرف بما مر ، أو يشهر بافليم بلده أو منزله ، وأن عند الخاصة كالواحد ،

(وهـذا) ، أى هـذا المذكور من فتله متى وجد حال بغيه نابتا قطع لزنى او غيره (ان قطع) الطريق (على من لا حرب فتنة) باطله (سبقت بينهما ولا) حرب (ديانة ، و) اما ان قطع على حرب فتنة او حرب ديانة فانه (ينهى قاطع عليها) ، أى على ديانة (أو على فتنة ويدعى للحق) أولا بلا فتال ينهاه من ليس من أهل فتنته وحربه ويدعوه (ولا يقتل الا أن كابر عنه) ، أى عن الحق ، فأنه يقاتل ، وأن لم يقدروا عليه تركوه (ويعرف) القاطع (بما مر) من المشاهدة أو البينة أو الاقرار أو نحو ذلك ، (أو يشهر) ، بالرفع عطفاً على يعرف أو بالنصب عطفاً ملصدره على ما ، أى بما مر أو شهرنه (باقليم بلدة) أراد بالاقليم ما يقرب من بلده كالحريم وما بعده لا أحد الاقاليم السبعة خصوصاً (أو منزله) ، وتعتبر شهرته في الحارة التي هو فيها أن كان في بلد فيه حارات ،

(وان) شهر (عند الخاصة كالواحد) ان قال : شهر عندى انه قاطع ، ولا سيما ان شهر عند العامة الكثيرة أو كلتيهما ، ويجوز أنه اششهر عند الخاصة كما اشنهر عند العامة ، فسواء استهر عند الخاص أو العام من صغير أو كبير ، ويكون ذلك عليهم حجة ، وسواء قطع الطريق عام أو خاص ، واحد أو جماعة ، شهر

ولا يحكم عليه بقطع ان قطع على معين كرجل أو قبيلة أو بلدة الا ان كانت عامة ، ويدفع عن خاص أو بندسا أو بتعريفه بقطع عليه لفتل أو أكل في كل حال أو أغار عليه • • • • • • •

أو شوهد ، أو قامت البينة ، أو وقع اقرار شهر عند العامة أو الخاصة أو الواحد أو الجماعة ، أو شاهدته العامة أو الخاصة أو الواحد أو الجماعة ، أو قامت البينة عند العامة أو الخاصة أو الواحد أو الجماعة أو سهر سند العامة أو المخاصة أو المجماعة أو البينة أو الاقرار أو الشهرة أو المشاهدة .

(ولا يحكم عليه بـ) حكم (قطع) فيقتل على كل حال لا يجوز هذا (ان قطع على معين كرجل) أو رجلين أو نلانة أو أكثر (أو قبيلة أو بلدة) وظهر أن مراد القطع على خصوص هؤلاء (الا أن كانت) تلك القبيلة أو سكان البلدة (عامة) مائة رجل أو أربعين أو غير ذلك على الخلاف في العامة ، وقد مر في الشفعة ،

(ويدفع) القاطع ، اى تدفعه العامة او الخساصة (عن خاص) جماعة (أو) يدفعه الخاص (بنفسه) عن الخاص او الجماعة (أو) يدفعه الخاص او الجماعة عن الخاص او الجماعة (بتعريفه) ، اى الخاص وكذا العام ، اى بان تخبرهم ان القاطع قصدهم (بقطع عليه) ، اى الخاص وكذا العام (لقتل أو أكل) ، اى يخبر الخاص او الجماعة من أراد القاطع القطع عليه فيقتل (في كل حال) متعلق بقتل أو أكل المجرور باللام (أو أغار عليه) أو عليهم ، عطف على محذوف ، أى أغاروا على باللام (أو أغار عليه) أو عليهم ، عطف على محذوف ، أى أغاروا على

فيسوغ له قتله على كل حال ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

غيره أو أغاروا عليه ، أو بعدر بأن أغاروا فالعطف على تعريف (فيسوغ له) أو لهم (قتله على كل حال) ولو سرا أو في نوم أو صلاة أو نحو ذلك أذا كان لا يوصل إلى المال الماخوذ أو اخلاص النفس المخوف عليها الا بقتله ، والا فأى فرق ببنه وبين القاطع المطلق المحكوم عليه بحكم قطع ، واله أعلم .

بسب

ان سار قوم بطريقهم فراوا مخوفا فلهم جمسع أموالهم واصحابهم واخد في هيئة حرب وقتال • • • • • • • •

بساب

(ان سار قوم بطريقهم) أو كانوا في منرلهم أو بلدهم أو غير ذلك (فرأوا مخوفاً فلهم جمع أموالهم واصحابهم) ولو باسراع المشى ولهم الانضمام الى حيث كان مالهم أو أصحابهم ولو باسراع ، ولهم الانضمام الى غير جهة المخوف ، ساواء كانوا في ذلك الموضع بطاعة أو معصية أو مباح الا أن كانوا مطلوبين في حق عليهم فلا بحل لهم قتال صاحب الحق ولا الاخذ في هيئة الحرب بعد علم بأن المخوف صاحب الحق .

(و) جاز لهم (اخذ في هيئة حرب وقتال) من نحو احضار السلاح بلا توجيه الى المخوف وركوب الخيل وتصفيف الصفوف وتركيب السهام في

الاقواس وسنان الرماح والقاء البارود والرصاص فى تلك الاسلحة المسماة بالمكاحل (بلا اشهار سلاح اليه) ، أى من غير ان ينصب الى جهة المخوف (ولا جرى) اليه يعجل فى المتى ولا يمهله ، بل يمكثون فى موضعهم (و) ب (لله) الكلم ب (قبيح كلام او حمية) بأن يقال لهم : انتم الذين فعلوا بفلان أو بنا كذا أو نحو ذلك (ولا اظهار قتاله ولا) اظهار (دال عليه) ، أى على قتاله كصياح القتال والنداء عليه أو لا تحسبونا كبنى فلان الدين قاتلتم (ويظهرون أمانا وعافية) ولهم أن يطلبوا أمانا وعافية ، ولهم أن يسكتوا ولهم أن يرسلوا الى جهنه واحدا أو اثنين أو ثلاثة أو غير ذلك مما لا تهيج به الفتنة ليأتوا بالخبر ولهم أن يهربوا لانه لم يتحقق أن ذلك عدو محق أو مبطل أو غير عدو ولانه لم يكن الشروع لى القتال ، (فان فاجأهم) ذلك المخوف (قبل هذا) ، أى قبل ما ذكر من شهرة سلاح اليه وجرى اليه أو قبيح كلام وحمية أو اظهار قتال أو دال عليه (بك رمى أو ضرب أو اشهار سلاح فلهم قتاله ولا يهدؤا به) بالبناء عليه (، أى ولا يبدؤنه بالقتال ،

(وان خيف) القتال ، لعل ما خافوه غير كائن فيكونوا باغين (ان لم يكن منه دال على بغى) كتوجيه السلاح اليهم واشهاره وغير ذلك مما مر" انه يحل به القتال ان صدر من انسان (فمن بدا آخر) بالقتال

(بلا دال عليه) من هذا الآخر (فهو باغ) يقاتل ويحكم فيه بحكم الباغى ، وان لم يقصده) ، أى ولو لم يقصد ببدئه البغى ، بل قصد تدمير الباغى لعل ذلك المخوف باغ (وخاف قتلا أو أكلا) فبدأه بالقتال لئلا يصله منه قتل أو أكل مال ، أو شهروا السلاح بعضهم الى بعض فظنوا أنهم شهروا اليهم فبدؤا بالقتال ، وسواء تبين بعد أنهم أرادوا البغى أو تبين أنهم لم يريدوه ، وأن وصلبة ، وأذا بدأه بالقتال بلا دال عليه (ف) النه (يلزم) البادى (بذلك ضمان) لما أفسد من نفس أو مال .

(وان تلاقوا) ، أى الفريقان (بضرب أو رمى وقتال) أو بما يدل على بغى بدؤا بنوع واحد أو بدا هذا بنوع كرمى بنبل وهذا بنوع كضربه بحجر (بلا بداية أحد) قبل الآخر (ولا تحجير ولا طلب عافية ولا اظهار سير) في حاجة (أو سفر في حاجة) أو ضلال في طريق (فالكل بغاة) يقاتلهم من قدر عليهم بعد أن يطلبهم أن يكفوا ولم يكفوا ، وأن لم يقدر قاتل مع من هو أقرب الى الحق أن ظهر لا أعانة له ، بل تدميرا للباغى الآخر ، وأن لم يظهر له قرب أحد قاتل مع واحدة ، فأذا فرغ رجع يقاتل الذى معه بعد ارشاده أن لم يقبل ، وأن كفت أحداهما دون الآخرى قاتل التي لم تكف ،

(وان اعطت احداهما) ، أي احدى الفئتين (أمانا) للاخرى

فكسرته الأخرى أو حجر على باغ عليها وتعداه اليها ، فالكاسر والمتعدى باغيان ، وان ضموا أنفسهم وأموالهم وتهيأوا لمحرب المخوف فجاز اليهم قاتلوه أن تعدى الحجر وبغى أن قاتلهم ، • • • • • • •

(فكسرته الأخرى) هذه (او حجر على باغ عليها) ان لا يجاوز حدا معلوما تحده لها في المكان أو الوقت (وتعداه اليها) ، أى تعدى الحد الذي حجرت عليه أن لا يتعداه الذي يدل عليه لفظ حجرت أو كسرت (فالكاسر) للأمان (والمتعدى) للحجر (باغيان) ، وفي نسخة : وان أعطت احداهما أمانا أو حجرت على باغ عليها وتعداه اليها فالكاسر للأمان المتعدى باغ ، والمراد بالأمان الذي كسره على هذه النسخة الأمان الدي أعطته ، والأمان الذي تضمنه حجرها بالحد ، فان حجرها به طلب للأمان ، وعليه فالمتعدى معناه الفاعل لما لا يجوز ، وفي نسخة : أو تعداه اليها باغ ، فباغ خبر لأحدهما ، ويقدر منله للآخر ، وفي نسخة : فالكاسر والمتعدى باغ بلا عاطف ، فالمتعدى مبتدأ لا نعت خبره باغ ، ويقدر مثله الكاسر ، أو يعكس ، أو المتعدى بدل اضراب فيكفي خبر واحد ، وعلى الوجهين فالمراد بالمتعدى متعدى الحد المحجور به ، واذا كسر الحجر أو الأمان من جعل ذلك أو مقابله حل للآخر وسائر الناس قتاله ،

(وان ضموا انفسهم واموالهم وتهياوا لحرب المخوف) او فعلوا بعض ذلك او لم يفعلوا شيئا (فجاز اليهم قاتلوه ان) حجروا عليه بحد ف (تعدى الحجر) او لم يحجروا عليه لأن الأولى ان يحجروا عليه (وبغى ان قاتلهم) حجروا او لم يحجروا . وكذا ان يحصنوا في مأمن أو قعدوا على ماء أو سبقوا اليه أو على طريق ولم يظهروا قتالاً فمقاتلهم على ذلك باغ ، وأن فعل أحد الفريقين مبيح القتال ، فلا يقاتل غبره الا أن أعانه أو كأن منه دال عليه ، • • • •

(وكذا ان تحصنوا في مأمن) بالف بين ميمين مفتوحتين أبدل و ر ش كل فاء سكنت ، ويجوز همز الآلف مع سكون ، وهو اسم مكان ، أى فى موضع أمن (أو قعدوا على ماء أو سبقوا اليه أو) قعدوا (على طريق) أو كانوا فى موضع مامن ، المواضع ، أو حال من الأحوال (ولم يظهروا قتالا) ولا دالا عليه ولا على بغى (فمقاتلهم على ذلك) ، أى من أجل ذلك الذى هم عليه ، أو ومقاتلهم وهم على تلك الحال (باغ) يفعلون معه ما يفعلون مع البعاة ، وذهبوا يمينا أو شمالا وأن لم يكن طريق الا ما قعدوا قالوا لهم : تنحوا ، وأن أبوا فبغاة (وأن فعل أحد الفريقين) حكم على المجموع لأن الواحد لا يكون منهما مقابل من أحدهما كأنه قال : انسان الفريقين (مبيح القتال) من أول الأمر أو فعله بعد أن حجر هـو أو مقابله أو بعد أن أمن هو أو مقابله كشهرة السلاح (فلا يقاتل غيره) بالبناء المفعول ، أى فلا يقاتل الناس ولا المفعول اليه غير ذلك الفاعل ولو كأن معه ذلك الغير في عسكر واحد (ألا أن أعانه) ، أى أعان ذلك الفاعل عيره بفعل مبيح القتال (أو كان منه) ، أى من ذلك الغير (دال عليه) ، غيره بفعل مبيح القتال ، فانه يقاتله الناس والمفعول اليه مع ذلك الفاعل .

ومن استخفى لاخذ مال او قتل فى الظاهر ، فلا يهجم عليه بقتل ان لم يظهر سلاحا ، وان قتل على ذلك هدر دمه ، وان سار قوم ولهم مواش ، او اسلحتهم ولباسهم فنظروا آخدا منها ، • • • • • •

(ومن استخفى لأخذ مال او) لـ (قتل في الظاهر) ، أى حاله بحسب الظاهر بالامارة والعادة أنه كان هناك مستخفياً لقتال أو أخـــذ (فلا يهجم عليه بقتل أن لم يظهر سلاحاً) على هيئة الدفع بـه أو مبيح قتال ، بل ينهى ويحجر عليه أن يفعل ما لا يحل ، فأن لم ينته وعاند قتل ، (وان قتل على ذلك) المذكور من عدم اظهار السلاح أو على ذلك الاستخفاء الموهم ارادة المال أو القتل بهجوم دون نهر وحجر (هدر دمه) لانهم ذكروا أن مريضاً كان في مدينة الامام عبد الوهاب ـ رضى الله عنه بالمغرب وكان عليه قائم ، فأخرجه قائمه ذات ليلة الى حاجة الانسان وكانت الليلة قمراء ، فنظر القائم الى رجل أخذ مكانه في ظل الجدار وهو مستخف اللي المريض ، فوثب اليه القائم فرده وقتله ، فقال له المريض : عجلت ويحك ، وقال له القائم : كيف أتركه حتى يقتلك ؟ أو قال : أذا تركته حتى يقتلك فما تصنع ؟ فطلع أمرهم الى الامام عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ حتى يقتلك فما تصنع ؟ فطلع أمرهم الى الامام عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ فاعلموه كيف قصتهم وأخبروه بما جرى عليهم فهدر دمه ، ولو تبين بعد قتله أو ما دون القتل أنه غير مستخف لذلك فعلى قاتله أو ضاره تلك الجناية ،

(وان سار قوم) او وقفوا (ولهم مواش أو اسلحتهم) أو مال أو كل ذلك أو اننان من ذلك (ولباسهم) مطروحاً فى الارض أو غيرها أو على دابة أو ملبوساً (فنظروا آخذا منها) ، أى مريد أخذ منها أخذ أو لم

او من سلاح بعضهم او لباسه في اول الرفقة او في آخرها فلناظره قتاله والهجوم عليه بلا دعسوة أو شهادة أو اقرار ، فان ذلك من الأخذ بغى ، وان لم يحزه او لم يقتل احدا ، وهدر دم مخوق ممازح وماله باخافته باخذ مال أو سلاح أو لباس أن قتله خائف منه أن لم يعرفه والا • •

ياخذ ، اى من المواشى (او من سلاح بعضهم او لباسه فى اول الرفقة او فى آخرها) او فى وسطها ويحتمل ان يريد باولها النصف المقدم وباخرها النصف المؤخر (فلناظره قتاله والهجوم عليه بلا دعوة) الى الحق والكف (او شهادة) ببغى الآخذ (او اقرار) من الآخذ بالبغى (فان ذلك من الآخذ بغى) ، اى وبلا شهادة ببغى الأخذ ولا اقرار من الآخذ بان ذلك بغى منه .

(وان لم يحزه) بل عالج الآخذ (او لم يقتل احدا) لكنه شرع فى ذلك او جاء الى ذلك ، (وهدر دم مخوّف) - بضم الميم وكسر الواو مشددة - (ممازح وماله) ان دفعه خائفة ففسد بدفاعه نفس كما ياتى او مال (ب-) - سبب (اخافته باخذ مال او سلاح او لباس) ، او يتصور بصورة مريد القتال او الفحش (ان قتله خائف منه ان لم يعرفه) ممازحا لقوله على : « لا جهل ولا تجاهل في الاسلام » (١) (والا) يكن لم يعرفه

⁽۱) رواه ابن حبار، م

فلا يقاتله حتى يفعل ما يحل به قتاله وقنله من مساد ، وان في لباس ، ولا يدفعه بما يموت به ان لم يكن منه هذا ، وان كان لا سلاح له ولا ما يضرب به

ممازحا بل عرفه ممازحا (فلا يقاتله حتى يفعل ما يحل به قتاله وقتله من فساد وان في لباس) باخذه أو تمزيقه أو كشفه ، أو في مال أو سلاح ولا سيما في بدن بقتل أو ما دونه أو فحش لذلك الحديث .

(ولا يدفعه بما يموت به ان لم يكن منه هذا) ، اى الفهاد ، ويدفعه بما دون ذلك وهلك ذلك الممازح ان مات بمزاحه او فات عضو من أعضائه لقوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾ (١) ، ووعيد من قتل نفسه وان عرفه ممازحاً فليقل له : انى عرفت أنك فلان أو صديق ممازح ليكف ، وإن دافعه بلا تكلم فلا ضمان عليه وهو عند ذلك آثم لانه مقصر اذا امكنه ان يصرفه بلا افساد مال أو بدن .

وعلى الممازح ضمان ما أفسده في مال أو بدن وما حدث بفزع منه ولسائر دفعه أذا رأوه يفسد مالا و نفساً لغيرهم ولو عرفوه ممازحا ، وأن أدى دفعه الى موت فلا ضمان عليهم ، (وأن كان لا سلاح له) من السلاح المعهود (ولا ما يضرب به) بالبناء للمفعول لا ضمير فيه ، ونائب الفاعل

⁽۱) سيبورة النقرة ، ۱۹۵ ،

مطلقاً فلا يضرب ولا يبرأ منه ولو اشار بيده بلا ضرب ، وقيل : يبرأ منه بالاتسارة ، وان كان بيده ما لا يقتل به عادة كنبات فأشار اليه بضرب ، فلا يضربه أيضاً ان اتهمه بتغليظ عليه ، • • • •

هو به أى ما يوقع به الضر أو بالبناء للفاعل الذى هو الممازح (مطلقاً ، فلا يضرب) بالبناء للمفعول ،

(ولا ييرا منه) بالبناء للمفعول (ولو اشار بيده) ان كانت اسارته بيده (بلا ضرب) بها ، وان صرب بها ضرب وبرىء منه ، (وقيل : يبرا منه بالاشارة) اسار بها ولو لم يضرب بها لأن ذلك مزاح بما لا يجوز ، فلو مازح انسان بكذب او غيره من المعاصى لزمت البراءة منه ولا سيما أن في ذلك ترويعا ، والترويع ظلم ،

(وان كان بيده ما لا يقتل به عادة) كصوف و (كنبات) كحرمل وجزر ولفت وجريدة بورقها (فأشار اليه بضرب فلا يضربه ايضا ان اتهمه) بمزاح (بتغليظ عليه) الباء متعلقة به يضرب ، أى فلا يضربه بتغليظ عليه بل بتخفيف ، قال الله عز وجل : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ (١) ، ويجوز تعليق « الباء » به اتهم ، أى ان اتهمه الخائف بمجرد تغليظ غير حقيق ان انهمه أنه يتصور له بصورة مريد الضرب ،

⁽١) سيورة الشيورى : ١٠ ،

وجوز دفعه ، وان أشار اليه بضرب بموجع مؤلم فثالثها لا يضرب ولا يبرأ منه ان عرف أنه لم يرد به تعدية ما لم يقع منه فسساد ،

فان الضرب ولو بنبات نغليظ ، (وجوز دفعه) ولو بما هو اكبر مما يريد الضرب به بلا قصد لما يموت به ، واذا جاءك انسان للضرب أو القتل أو الفحش أو لاخذ المال أو افساده واتهمته بالغلط أو علمته غالطا فلا تقاتله ولا تفاجئه حتى يفعل ما ذكر من الفساد في مال أو نفس فيحل قتاله وقتله ، ويحسن أن يعرفه أنه غير مطلوبه ، أو أن المال ليس هو ماله .

(وان اشار اليه بضرب) مزاحاً (بموجع مؤلم) نعت توكيد ، والاولى الاكتفاء باحدهما ، (ف) في ذلك اقوال ، اولها انه لا يضربه ولو اشار اليه ، ولا يبرأ منه الا ان وقعت عليه الضربة ، وثانيها انه يضربه ويبرأ منه ولو لم تقع عليه او لم يضربه لأن ذلك مما يعينه مع انه صورة تعدية شرع فيها ، و (ثالثها) انه (لا يضرب ولا يبرأ منه ان عرف انه لم يرد به تعدية) ولو وقعت به الضربة (ما لم يقع منه فساد) كموت وفوت عضو وجرح ، وان وقع عنه الفساد ضرب وبرىء منه ، وقيل : لا يبرأ منه ولم وقع الفساد بذلك ، ولا بضرب الا ليدفع ، لانه لم يقصد التعدية ، وهذا ضعيف ، أشار الى ضعفه في الأصل بقوله بعد القول الثالث ، وقيل غير ذلك ، ولم يذكره المصنف لضعفه .

وعن انس ان رجلا من اهل البادية كان يهدى اليه على من البادية فسحهزه عليه السلام اذا اراد أن بخرح ، فقال عليه السلام : ان زاهرا باديتنا ونحن حاضروه ، وكان عليه السلام يحبه ، وكان رجلا ذميا ، فأتاه عليه السلام عليه وهو يبيع متاعه فاحتضنه من خلفه وهو لا يبصره ،

وان اتفق رجلان على ترام وتضارب بما ذكر على وجه التعليم أو المزاح تضامنا ان تضاربا وتبرا كل من كل ، وبرأ منهما شاهد فعلهما ،

فقال: من هذا أرسلنى ، فالتفت ، فعرفه _ عليه السلام _ فجعل لا بالوا يُلْصق ظهره بصدره _ عليه السلام _ حين عرفه ، فجعل _ عليه السلام _ يقول: من يشترى هذا العبد ؟ فقال الرجل: يا رسول الله اذا والله تجدنى كاسدا ، فقال عليه السلام: لكن عند الله لست بكاسد أنت عند الله غال .

(وان اتفق رجلان على ترام وتضارب) ، اى على ان يرمى كل منهما الآخر ويضربه او على الترامى او التضارب (بما ذكر) من سلاح او غيره او بما يكون به القتل مما يمكن التحرز عنه او بما لا يكون به القتل مما يمكن التحرز عنه او بما لا يكون به القتل مما يمكن التحرز عنه او بما لا يكون به (على وجه التعليم او المزاح تضامنا ان تضاربا) ، اراد به هنا ما يشمل الترامى استعمالاً للمقيد في المطلق ، أو اراد ان تضاربا أو تراميا وضمن الضارب منهما المضروب ايضا ان لم يضربه المضروب ، (وتبراً كل من كل) أى من كل واحد ، والاولى ان يقول : من الآخر ، أى يبرأ كل واحد من الآخر سواء وقعت ضربة كل واحد أو رميته بالآخر ، أو وقعت ضربة أحدهما أو رميته بالآخر ، وجه جلم تقع ضربة الآخر بالآخر ، أو رميته به ؛ وكذا أن اتفقا على ذلك ولم يضرب لا واحد فوقعت بالآخر فأنه ضامن ، ويبرأ كل من الآخر ، ووجه براءة الضارب أو الرامى من المضروب أو المرمى أنه أذعن للباطل حتى براءة الضارب أو الرامى من المضروب أو المرمى أنه أذعن للباطل حتى وقعع به ، (وبرأ منهما شاهد فعلهما) ولو علم بمزاحهما وتعلمهما

ورخص لهما ولغيرهما فيها ان علم ان اصل ذلك لم يكن على تعدية ، وجاز الرمى لتعليمه والاتفاء منه ومن الضرب ما لم يقع به ضرب أو افساد ، ورخص ما لم يقع به وجمع ، • • • • • • •

ويبرا غيرهما ولو من مضروب او مرمى وفعت به الضرية أو الرمية ولم تصدر منه ، أو صدرت ولم تقع بالآخر لاتفافهما على مضرة لا تجوز ٠

(ورخص لهما ولغيرهما فيها) ، اى فى البراءة ، اى لا يتبرأ احدهما من الآخر ولا يتبرأ منهما غيرهما (ان علم أن اصل ذلك لم يكن على تعدية) ولو ضرب كل منهما الآخر أو رماه فوقعت به ، لأن المقصود التعليم والمزاح لا نفس الفساد والمسال فى جميع ما مر من المسائل أو يأتى كالنفس •

(وجاز الرمى) والضرب (لتعليمه والاتقاء منه ومن الضرب) ، ويجوز أن يتفق اثنان أن يضرب أو يرمى أحدهما الآخر ويتقى الآخر ضربته أو رمبته لبعلم المضروب أو المرمى كيف يتقى وكيف يرمى أو يضرب ولا تخطىء ضربته ورميته ولا أثم عليهما فى ذلك (ما لم يقع به ضرب أو الفساد) أو بقع فساد فى ماله فحينئذ يأنمان ويضمن الفاعل ، وأثمهما كبير يبرأ كل منهما من الآخر ويبرأ منهما غيرهما .

(ورخص) ان لا اثم ولا براءة (ما لم يقع به وجع) بضرب او فساد في المال بقدر ما لا تسمح النفس به ، وجو ز ما لم يكن به فساد بموت او فوت عضو ككسر وعمى وذهاب سماع او شم وجرح كبير لا تسمح نفسه به .

ومن أذن لضارب له هلكا أن كان بالتعدية وضمنه أن ضربه ، ويقتل به أن مات به ، وأن أبراه بعد جرحه منه صح فيما دون النفس ، لا أن كان قبله ،

(ومن اذن لضارب له) ان يضربه ، وراد المصنف بالضرب ما يشمل الرمى أو لجارح او لمفوت منفعة عضو (هلكا ان كان) الضرب او نحوه الرمى أو لجارح او لمفوت منفعة عضو (هلكا ان كان) الضرب او نحوه الرمى ألا لحق لازم للمضروب كادب وتعزير ، ومن ذلك ما روى أن قاتلا قاد نفسه يوم عيد لدار الولى وقعد في موضع الرحى ، فجاءت زوج الولى فجعلت تضربه حتى مات ، فحكم المشايخ بهلاكهما : الجانى والمراة ، لانه ليس له ان يقود لها وليست ولية الدم ، (وضمنه ان ضربه) او فوت نفع عضو أو جرح او أفسد مالا ، (ويقتل به ان مات به) وكان ممن يقتل به او ياخذ اولياؤه الدية .

وفى « الديوان » : ومن أمر غيره أن يقتله أو يجرحه فقتله أو جرحه فهو له ضامن ، ومنهم من يقول : ليس على الجارح ضمان ويتوب الى الله ، وأن جرح نفسه عمداً ضمن ديئته لورثته فى حينه ذلك ، ومنهم من يقول : يوم يموت ، ومنهم من يقول : ينفق ذلك على الفقراء ، ومنهم من يقول : يتوب الى الله وليس عليه شيء ، ا هـ .

(وان) أذن له في أن يجرحه فجرحه و (أبراه بعد جرحه منه) ، أي من الجرح ، وكذا غير الجرح من تفويت منفعة العضو ومن تأثير (صح) الابراء (فيما دون النفس لا أن كان) الابراء (قبله) ، أي قبل الجرح ، وقيل : يبرأ أن أبراه قبل أيضا ، ولا دية ولا قصاص أذا صح الابراء ،

واما الهلاك فلازم له ولا يسفطه الابراء قبل الجرح ، وكذا غير الجرح ، وهكذا الكلام في الابراء بعد الجرح بدوں أن يأذن له في الجرح ، وكذا غير الجرح .

قال المصنف في بعض مختصراته: من تعمد جر م رجل فمات قبل ان يطلب الجريح ار شه ، فان مات قبل أن يبرأ المجروح فله ذلك ، وان مات بعد بر علم المجروح ولم يطلب فلا شيء له الا ان كان خطأ كان في ماله .

وقال هاشم: من جرّح رجلاً فعفا عنه ثم مات فعليه ديته ، وان أبرأ القتيل قاتله من دمه جاز عفوه عنه ان تعمّد قتله لا ان كان خطأ ، وان أوصى له بديته كانت في ثلثه ، وان جرحه عمداً دون القتل فعفا عن جرحه ثم مات فعليه ديته اذ لم يبرأه من نفسه ، وان ابرأه من دمه برىء ان تعمّد ، وجاز عووه لا ان كان خطأ الا من ثلث ماله مع وصاياه ، أى ثلث ماله كله ، تلك الدية وسائر ماله ، وجاز في العمد ولو في المرض ، أى لان له قتله ، وان كان على المصاب دَينْ ولا مال له ، فان تعمّد الجانى جنايته فله ولوارته أن يعفو عنه ، وان كانت حطأ لم يجز عفو احدهما لاستهلاك الارش في الدّين ، وان قبل وليّه الدية فقضاه منها ، فان عفا عنه جاز عفوه ، ومن تعمّد قتل رجل فأبراه من دمه أو أوصى له بديتة فهو أولى بدم نفسه ، وليس لوليه قود ولا دية ، وان قتله خطأ وكانت كثلث ماله أو أقل جاز عفوه الا ان أوصى بما يزيد عليه ، فان العفو عنه يحاص الوصايا بدينه فيه ، فان فضل شيء ردّه على الوارث كمن له أربعة وعشرون ألفا وديته اثنا عشر ألفا فهي ثلث ماله ، فيجوز العفو عنه أو الايصاء له به ان لم يكن وارثا ولا تباعة عليه ، وان كان ماله اثنى عشر

ولا تصح دلالة فى ضرب أو جرح ولا عذر فيها ، ولا فى نفس أو فرج ولا أمر بذلك ، ولزم بها هلاك وأن لبيحه ، وينكل : وكذا مبيح أو فرجه ومن ولى أمره ، وأن من أمته أو دابته ، • • • • • • •

الفا وديته كذلك ثبت للمعفو عنه أو الموصى له ثاث ذلك وهى تمانية الاف ، وقيل: لا ينبت العفو عن الدم في الخطأ ويبطل به القود في العمد ٠

(ولا تصح دلالة) ، اى ادلال ، فهو اسم مصدر ادل (فى ضرب او جرح) او ناثير او ازالة منفعة عضو هـو بالرفع عطفا على دلالـه (ولا عذر فيها) لمدل (ولا فى نفس) عطف على قـوله : فى ضرب ، (او فرج ، ولا امر) ـ باسكان الميم ـ (بذلك) ، أى لا يصح آن يامر الانسان أحدا ، أن يفعل ذلك فى بدنه أو فى بدن أحـد ، ولا يبيح لـه الاذن ما هو حرام ولا أن يامره بالادلال ،

(ولزم بها) ، اى بالدلالة (هلاك) ، وكذا هلك من أذن بفعل ذلك فى بدنه وهلك من أجاز ذلك المذكور من الدلالة أو من الامر بها أو الاذعان لفعل ما لا يجوز كما قال: (وان لمبيحه) ، أى لمبيح ذلك ، (وينكل) مبيح ذلك للفاعل أو للمفعول فيه ، (وكذا مبيح دمه أو فرجه) أو ما يفوت منفعة عضو من أعضائه (و) فرج أو دم أو منفعة عضو (من ولى أمره ، وأن) أباح ذلك (من أمته) أو عبده (أو دابته) ولا سيما من ولحده أو زوجته أو يتيمه ولم يشرك ، لان ذلك اباحة نجويز و تشه لا استحلال .

وكذا العضة والقبلة والالمس بشهوة •

(وكذا العضة والقبلة واللمس) ، وهوله : (بشهوة) ، عائد للعضه وما بعده على التنازع أو الحذف ، أى وكذا العضة لشهوة ، والقبلة لشهوة ، واللمس لشهوة يهلك فاعل ذلك ومفعول به راض بذلك ومبيح أن يفعل أحد بأحد ذلك وآمر به ومدل فلا يجوز لمن أخذه من لا يحكم بحق لمن يضربه أو يمكن نفسه للضرب أذا قدر أن لا يمكن ولم يفعل ما يجب به ضربه ولم يكن الحكم بعدول عند الحاكم بخلاف المال فأنه يجوز أن يبيح ماله وتجوز الدلالة فيه ، ويجوز الامر باباحته وبالدلالة ، والله أعلم ،

بساب

ان التفت سرايا بغاة أو قطبًاع لم يحل لكل قتال أخرى ولا قتلها ،

وان أبيح للغير لابطال كل وهلكتا أن تقاتلتا على • •

بساب

في التقاء السرايا

(ان التفت سرايا بغاة أو قطاع لم يحل اكل قتال اخرى ولا قتلها) والمراد أن كلا منهما بغت على الأخرى واصرت أو سارت في الأرض لتبغى فالتقتا فلا يحل لكل واحدة أن تقاتل الأخرى على بغيها لأنها مثلها لا تتأهل لأن تقاتلها الا أن بغت احداهما على الآخرى تقاتلها عندى لا عند المصنف ، وصاحب الأصل ، لأن ذلك دفع عن نفسها بخلاف ما أذا بغت على غيرها أو سارت في البغى ، فأن قتالها حينئذ كتطهير من الدنوب وكاخراج الحق ، والنجس لا يطهر غييره ، والحق لا يلى اخراجه المتصف بالباطل لآنه متهم ، ولأنه لا يذعن له ، (وأن أبيم للغير لابطال كل وهلكتا) أن أحدثتا هلاكا آخر بتقاتلهما (أن تقاتلتا على

ذلك لانه منهما حمية ، وان تابت احداهما من بغيها الاول جاز قتالها ولو عن مالها من اراد بغيا عليها ، ولا يراعى مقاتل باغ حل قتاله اكان السلاح بيدة ام لا ، ويقتل كقاتل ومانع ومرتد وطاعن حيث وجدوا ،

ذلك) ، أى ان تقاتلتا حال كونهما باقينين على الاصرار على البغى أو على قصده (لأنه) ، أى لأن بعائلهما على دلك (منهما حمية) ، سواء فصدتا الحمية الباطلة على أحد أو لم نعصداها الا انهما تعانلنا على غير نوبة وحق ، فان دلك منهما حمية اذ لم يكن على حق ،

(وان تابت احداهما من بغيها الأول جاز قتالها) ، قتال هذه الدائبة ، فالضمير للدائبة مضافا لها الفتال اضافه مصدر لفاعله (ولو عن مالها) او على مال عيرها (من أراد بغيا) من تلك الآخرى أو غيرها (عليها) او على غيرها ومن مفعول الفتال ، ويحتمل أن يريد المنصف بالبغاة والفطاع الملتفين أنهم بغوا فبل التقائهما كل على الآخر فلذلك أعلمك كلامه أن لا يحل لاحداهما فتال الاخرى ولو على مالها أو نفسها أن لم تتب التي تريد القتال (ولا يراعي مقاتل باغ حل قتاله أكان السلاح بيده أم لا) فيفادله ويفتله ولو لم يكن بيده سلاح اذا علمه باغيا من قبل ، أو فصده بالبغي في حينه ، ولكن من عرف بالبغي يقتل حيث وجد كما قال ، (ويقتل كقاتل ومانع) للحق الذي لا يوصل الى الحق الا بقتله (ومرتد وطاعن حيث وجدوا) للحق الذي لا يوصل الى الحق الا بقتله (ومرتد وطاعن حيث وجدوا) للحق الذي المسجد الحرام أو في الحرم وفي غيره من المساجد الا أن فانل فانه يقتلون ولو في المسجد الحرام أن لم يمكن اخراجهم ، ومتى وجدوا ولو في يقتلون ولو في المسجد الحرام أن لم يمكن اخراجهم ، ومتى وجدوا ولو في علاة أو صوم أو دلالة لرفقة .

ولا يحرم دماءهم اعطاء أمان لهم ما لم يتوبوا ولا ما حــل منهم من قتل وحبس وصلب حيث يستحق عنـد الامــام ، • • • • •

وعندى أنه لا يقتل أن لم يكن لهم دليل آخر يدلهم الى بلدة الا أن علموه باغيا فجعلوه دليلا فأنه يفتل ، وأن بغت حامل أو قطعت أو ارتدت أو منعت أو طعنت فلا تفتل حتى تضع جميع ما فى بطنها ، وأن قانلت دعن بلا عصد لعنلها ، وأن مانت فلا شيء على مدافعها .

(ولا يحرم دماعهم) أراد ما دون العتل لئلا يتكرر مع قوله بعد ذلك من قبل (اعطاء أمان لهم) ، بل يحل ولو لمن أعطاهم الامان فتالهم لآن ذلك الاعطاء باطل ، ولا يجوز اعطاء الامان لهم خداعاً ولو كانوا لا يصلون الى ذلك الا به ، وأن أعطوهم أمانا لانخداع قلهم قبالهم ولو بلا أحبار بعص الامان لان دلك الامان لا يجوز فلا ينافض قوله تعالى : ﴿ فانبذ اليهم على سواء هم (١) ، (ما لم يتوبوا ولا ما حل) عطف على دماتهم (منهم من قبل وحبس وصلب) وقطع وقعى (حيث يستحق) ذلك بالبناء للمفعول (عند الامام) ، سواء أعطاهم الأمان الامام أو المظلوم أو عيره ، علم من أعطاهم الأمان بفطعهم ومنعهم وارتدادهم وصعهم أو لم يعلم علم من أعطاهم الأمان لأمر ديني أو دنيوي مباح أو حرام ، وعند متعلق بيحرم أو يستحق ، وخص الامام لانه أحق بانفاذ المحقوق ولما كان ذلك حفا لله م يبطله أعطاء الأمان لهم ،

⁽۱) تقدم ذکرها •

وان كان فيمن حل قتله من لا يقتل ولا يفرز ولا يعرف من متدين مبتدع وقاطع وباغ قصد من حل قتله بلا حددر منه ، وان قتلوه وعلموا ان معه من لا يقتل اعطوا ديته من بيت المال ان كان والا من الموالهم معا ولو علم قاتله من العسكر ، وكذا الفارة ، • • • • • • •

(وان كان فيمن حل قتله من لا يقتل ولا يفرز) ممن حل قتله (ولا يعرف) او كان فيمن لا يقتل من حل قتله ولا يفرز منه ولا يعرف (من متدين مبتدع) مخالف (وقاطع وباغ) موافقين او مخالفين و «من » هي بيان لفوله فيمن حل قتله (ققه من حل قتله بلا حذر منه) ، أي ممن حل قتله او من القتل ، وذلك كله صحيح او ممن لا يحل قتله لكن بعد الاعتذار الي من لا يحل قتله بأن ينادوا من كان غير حاضر في نعدية كذا او غير طاعن في الدين أو نحو ذلك ممن يميز به من لا يحل قتله فليخرج (وان قتلوه) ، أي من حل فتله (وعلموا ان معه من لا يقتل) وأصابه الفتل معه بأن مكت فيهم خوفا من المحقين أن لا يقبلوا فوله انه ليس من البغاة مثلا او خوفا من البغاة أن يقنلوه ان خرج ، او قال : لست منهم ، أو خرج والتبس حال الخروج أو صودف بالقتل (اعطوا ديته) دية من لا يقتل (من بيت المال ان كان) لهم بيت المال (والا) فليعطوا ديته من لا يقتل (من بيت المال ان كان) لهم بيت المال (والا) فليعطوا ديته ، منهم معاً) لا قاتله وحده (ولو علم قاتله من العسكر) بعينه ،

(وكذا الغارة) اذا قتل أحدهم انسانا أعطوا الدية من مالهم ولو

وان مات احد المتفاتلين ضمنه مقاتله ولا يجد جحداً ولا ينفعه ان أفر بقتاله أو بين أو شوهد ، وكذا ان تقابل واحد مع اثنين ضمنه مقاتلاه ان مات

علم عاتله والمال وما دون النفس في دلك كالنفس ، ومن فبض منهم أعطى الحل وادرك على من حصر معه منابه بخلاف المسالة التي قبل هده قسلا يدرك على كل الا منابه لان دلك قبال حلال ، وهذا مشكل ، قان الطاهر الله حيب لا يعرف الدى لا يحل قبله الدف عن القبال لقوله تعالى : مشير ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات فيه (١) الايه ، ولعله اراد حالاً لو تركوا فيها القبال لاجل من لا يمير هرمهم العدو وهندوا ، وحل ما احدثه القبيل في القابل من ديه او قصاص يلرمه ادا لم يعلم الباعي من المبغى عليه ولو قطع يد القابل قلو ليه القود ان تعمد ، وللقابل ديه يده في ماله ، او يدون معني الايه : ان في القوم من سيؤمن قلا تسلم عليهم حنى يؤمن ويتمير لهم ومعني الايه : ان في القوم من سيؤمن قلا تسلم عليهم حنى يؤمن ويتمير لهم و

(وان مات أحد المتقاتلين) بصيغه التثنية (ضمنه مقاتله) ، الا ان جاء ببيعه الله علاه علان او حدا (ولا يجد جحدا) ، اى جحود علله (ولا ينععه) الجحد (ان افر بعاله او بين) ، اى بيتن هو ، اى بيتن عليه عليه عليه عاله بالبناء للمععول (او شوهد) عاله ، اى ساهده الحاكم ومن معه ، وذلك ان يصح الهما نعاللا ، وأن احدهما مات ولا يعرف له عانل فيحكم له بعنله على معاتله ، لأن فناله أمارة على أنه قتله ، الا ان شوهد سالما ليس به ما يؤدى الى مونه .

(وكذا ان تقاتل واحد مع اثنين ضمنه مقاتلاه ان مات) ، وفي نسخة :

(۱) ســورة الفتح : ۲۵ .

كعكسه أو مات احدهما ، وكذا اثنان مع اثنين أو مع ثلاثة فمن مات من ناحية ضمنته الآخرى ، وأما ثلاثة مع مثلها فيضمن ميتا من ناحية جميعهما ،

ضمنه ان مات مقاتلاه ، ففى مات ضمير الواحد المضمون أيضا ، ومقاتلاه فاعل ضمن ، ولا يجدان جحداً ولا ينفعهما ان أقرا بقتاله أو بين عليهما أو شوهد ان لم يعرف له قاتل ولم يشاهد سالما ما به يميته (كعكسه) ، وهو أن يموتا فيضمنهما الواحد المقاتل لهما على ما ذكر (أو مات أحدهما) فانه يضمنه الواحد المقاتل لهما والعطف على قوله : أن مات ، لكن يقدر محذوف ، أى أو مات أحدهما فيضمنه مقاتلهما كما رأبت ، أو عطف توهم على القول بقياسه فهو عطف على معنى عكسمه فكانه قال : كما أذا ماتا أو مات أحدهما .

(وكذا اثنان) مقاتلان (مع اثنين) ان مات احد الاثنين ضمنه الاثنان المقاتلان لهما ، وكذا ان ماتا ضمنهما الاثنان المقاتلان لهما (أو مع ثلاثة) ان ماتوا ضمنهم الاثنان أو مات الاثنان ضمنهما الثلاثة ، وكذا ان مات اثنان أو واحد من الثلاثة فالضمان على الاثنين ، أو مات الاثنان أو واحد فالضمان على الثلاثة كما قال : (فمن مات من ناحية ضمنته الآخرى) ، وسواء في هذه المسائل كلها علم أن القاتل من الجانب الآخر معبن أو غير معين أو لم يعلم الا أنه وقع القتال بين الجانبين فوحد قتبل في احدهما وذلك لقلة الناس والزحام فلا يتوهم كل جانب بأنه قتل من في جنبه خطأ أو عمدا ولو فعل لظهر ، والجرح وما دون النفس في ذلك كله والمال مثل النفس .

(وأما ثلاثة مع مثلها فيضمن ميتا من ناحية جميعهما) ، أي جميع

الناحيتين (ويد وه) ، يعطوه الدية (على عددهم) سواء ، وقيل : يديه أهل الجهة الآخرى (لآن كل ناحية جماعة) لآنه لو مات واحد من ناحية بقى فيها اثنان وهما جماعة ، وفي الناحية الآخرى ثلاثة وهم جماعة اذ هم كلهم بغاة ، وفعل الناحيتين كلتيهما بغى ، فكانهما قتلتا من فيها مع من قتله من الجهة الآخرى ، بخلاف ما اذا كانت احداهما اثنين والآخرى ثلاثة فليستا جميعا جماعة ان مات احد الاثنين .

(ولا يحاسبون الوارث بمناب الميت من العدد) ، فاذا مات أحد الثلاثة وقد كان في كل جهة ثلاثة بالميت لم تقولوا لوارثه: نعطيك خمسة أسداد الدية فقط، بل يعطيه أهل الحهتبن الدية كاملة ، سواء بينهم على الرؤوس حتى المراة ان قاتلت ، والطفل والمجنون لا على عاقلتهما لأن ما ينوبهما اقل من ثلث الدية ، وانما لم يحاسبوا الوارث بمناب الميت لأنه لا يحمل على أنه قتل نفسه لنذور ذلك ، (وجوز) أن بحاسبوه ، أي لم يمنع أن يحاسبوه فيصدق بالوجوب وهو المراد ، والمال والنفس وما دون النفس في ذلك كالنفس في القولين ، وكذا في قول من قال : من مات من ناحية ضمنته الناحية الآخرى وحدها ، سواء كان في كل ناحية اثنان أو ثلاثة فصاعدا أو واحد ، اتفق العدد فيهما أو اختاف ، ولم بذكر هذا القول ، وقيل : اذا كان في كل ناحية اثنان فكما اذا كان في كل منهما ثلاثة ، وبأتي ان شاء الله سبحانه القولان وغيرهما في كتاب الديات ، وفي قوله : فصل : يؤدي على مكاتب وساع ببعض قيمته الخ ، واذا تبين أن القتل وقع عليه من الجهة الاخرى فليس على أهل جهته شيء .

(وكذا اذا زاد العدد في الفئتين) على الثلاثة اتفقا في العدد أو اختلفا ، أو كان في جهة أربعة فصاعدا وفي جهة اثنان (أو زادتا) بأن كانت ثلاث فئات أو أربع أو أكثر كل واحدة تقاتل البواقي فتقاتلوا في موضع واحد ووقت واحد فكل من قتل ضمنه كل الفئات ، (وهذا) ، أي كل ما تقدم كله ثابت (أن كان التقاؤهما على بغي وباطل والا) بأن كانت احداهما محقة والاخرى مبطلة (ضمنت مبطلة ميتا من محقة) ، ولا يضمن محقة ميتا من مبطلة لأن قتله حلال وعبادة لمن نواها .

(وقيل): لا ضمان على المبطلة كما لا ضمان على المحقة ، وكذا في المبطلةين ولزمهم عند الله (حتى يعلم قاتله) بعينه من المبطلة فبكون الضمان عليها وحدها ، وان تبين أن المحقة قتلت واحداً منهم لا من المبطلة ضمنته لمحقة وحدها ، وقيل : لا ضمان عليها ، بل يوقف الاصرحتى يتبين القاتل فيضمنه وحده ، (وقيل : لا يحكم بضمان في ذلك) كله (حتى يشاهد الجانى أو يقر أو يبين عليه) فيحكم بالضمان علبه وحده ، سواء كانتا مبطلتين أو احداهما محقة وكان في كل واحدة تلائة فصاعدا أو أقل اتفقتا أو اختلفتا ، الا أن كان في جهة واحدة فمات فديته على أهل الجهة الأخرى .

(ومن ادعى) من احدى الفئتين المتقاتلتين (على احد) من الفئة

الآخرى ولا يدرك على غيره من الفئتين شيئا بعد ادعائه على معبن (قتل وليه بينه بينه)، أى فليبين القتل ، أى فليات ببيان القتل (والا) يبينه (حلقه) أنه لم يقتله (وان اتهم به) ، أى بالقتال (حبس حتى يقر أو تزال تهمته) بشهادة تتضمن براءته بوجه ما ، مثل أن تشهد أنه حين قتل المقتول غير حاضر ، أو كان خلف الصفوف ، ولا حد لذلك الا نظر الامام أو القاضى أو نحوه ممن يلى ذلك من المسلمين ، والضمان على من حبسه أو مات أو أصابه ضر أن لم يتعد فيه ، ومن ذكرت عنه أخبار أنه قتل أحداً الا أنه لم تأت عليه شهادة الامناء وقد أتهم أنه قاتله ولم بمنعهم من قتله الا عدم الامناء فأنه يحبس وتجعل السلسلة في عنقه وبوقف في الحبس ويطين عليه ويفعلوا به كل ما طمعوا به أن بقر الا ما كان فيه فوت النفس في الحال ، ومن حبسته الجماعة على التعدى فقال هو أو غيره ممن لا يصدقونه : قد أغمى عليه في الحبس ، وأربد بذلك طاوعه منه ولم يصدقوه وتركوه كذلك حتى مات ولم يطلقوه فلا ضمان عليهم .

(وهذا) كله ثابت (ان كانتا) ، أى الفئتان ، (عاقلتين) لا مجنونتين هما ولا احداهما (ولو اختلفتا احرارا وعبيدا) أو نساء ورجالا و بلغا واطفالا أو اختلفتا بذلك كله وليست « لو » هذه للتغيى والمبالغة ، بل المعنى والحال أنهما اختلفتا (أو اتحد الجنس ولو نساء) والا لم يصح قوله : أو اتحد الجنس ، لا يبقى حينئذ مغياً ولا مبدأ لانه قد ذكر الطرفين معا ، وشمل الاختلاف أن تكون فئة جنسا والفئة الاخرى

وتتم الفئة بطفل ان قاتل معها ، وان كان فى عسكر بغاة أو محاربين من لا يحل قتله كاسير فلا يقصده بقتل عارف بحاله ، وليدفعه ان قابله بما لا يفوت به فيه ، وليتق ضربته ، ولا محل له سهواه ، • •

جنساً آخر ، وأن تكون جنسا والأخسرى جنسين احدهما موافق لجنس الاولى ، والآخر مخالف ، او اجناسا ، او كانت كل اجناسا او جنسين .

(وتتم الفئة بطفل ان قاتل معها) فيلزم في ماله أو مال أبيه ما دون الناث في النفس وما زاد على عاقلته ، ولا تتم بمجنون ، ومعنى تمامها بالطفل أنه اذا كان أهل جهة اثنين ثالنهما طفل فهم فئة ، وفي قول آخر ان كان في جهة واحد معه طفل عد فئة ، وتظهر ثمرة ذلك فيما اذا قتل أحد من جانب فان ضمانه على أهل الجانبين ان كان كل منهما جماعة على الاقوال المتقدمة ، وإن كاننا مجنونتين أو احداهما أو فيهما أو في احداهما مجنون فلا يحكم على مجنون الا بما فعله عيانا أو بشهادة .

(وان كان فى عسكر بغاة) باضافة العسكر للبغاة (أو محاربين من لا يحل قتله كأسير) ومقهور (فلا يقصده بقتل عارف بحاله وليدفعه ان قابله) بقتال مريدا له (بما) متعلق بيدفع (لا يفوت به فيه) ، أى فى القتال المدلول عليه ويجوز عود الضمير للعسكر ، والواضح أنه لا يقاتل المأسور ونحوه من هو محق لانه يموت الرجل ولا يقتل غبره فلا يقاتل ولو كان ان لم يقائله قتله من اسره أو قهره الجواب أنه يجب عليه أن يقاتل مريده بعد أن بقول له: انى مأسور ولست اقاتلكم ، فيكذبوه أو يعاجلوه أو لا يسمعوه ، وقوله : فيه ، متعلق بيدفع أو بديفوت أو حال .

(وليتَّق ضربته ولا يحل له سواه) ، اى سـوى ما ذكر من الدفع

ولو جاز لمه هو القتال اذ ليس من البغاة ٠

والاتقاء أو الضمير للدفع ، وأما الاتقاء فمعلوم أنه وأجب سائغ (ولو جاز له هو) ، أى لذلك الذى لا يحل قتله (التقال) جزافا لمن قصد الضربة الى جهة هو فيها فحيث يصاب (أذ ليس من البغاة) فلا ضمان عليه ولا أثم في قتل مريده بقتل أو ضرر ظانا أنه من البغاة وواجب عليه عندى أن يكون الكلام في عارفة أو يبين أنه أسير في البغاة أو مقهور لمن جاءه ، ولعل المراد ولو جاز للعارف بحاله القتال للمحاربين أو البغاة فأنه مع ذلك يقتصر على دفع نحو الاسير أذ ليس نحو الاسير من البغاة على أن يرجع الضمير في قوله : له هو للعارف وفي ليس لنحو الاسير ، وأذا أخبرهم أنه أسير ولم يصدقوه قاتلهم وقاتلوه وهو وهم محقون ، والله أعلم ،

بساب

وجب على عاقد صحبة في مباح مع احد الدفع عنه واو ضر بهيمة ، وكفر ان تركه حتى هلك ، • • • • • • • •

باب في عقد الصحبة واحكامها

(وجب على عاقد صحبة في مباح) أو عبادة واجبة أو غير واجبة ودخلت العبادة بالأولى ويحتمل دخولها في المباح حيث أنها غير محظور ، وسواء في ذلك الصحبة في الحضر أو السفر (مع أحد الدفع) بالرفع على الفاعلية لوجب (عنه ولو) كان الذي أريد دفعة (ضر بهيمة) أو سبع أو هامة أو طائر أو حرق أو غرق أو هدم أو حفير أو غير ذلك من كل ما يقدر عليه ، ولفظ ضر منصوب على أنه خبر كان كما رأيت ، ولا يلزم حق الصحبة أذا عقدت في معصية ، والمراد بالبهيمة الصاحب أو المقتول أو من لا يعرف ، أو بهيمة لا مالك لها بدليل ما بعد (وكفر أن تركه حتى ملك) ،

ولا يضمنه ان كان الضر بانسان او حيوان ، ويرثه ان كان وارثه ويضمنه ، ولا يرثه ان هلك بمن لا يصح منه ضمان ، وقيل : يضمن ديته ، ولا يرثه ولو مات بمن يصح منه ، • • • • • • •

وقيل: أو فأت منه عضو ، وقيل: يهلك بمجرد تركه ولو لم يصبه شيء من النصر ، وذلك لأن العقد للصحبة يصير المصحوب كالأمانة ، وحفظ الأمانة فرض وخيانتها كبيرة .

(ولا يضمنه ان كان الضر بانسان او حيوان) ، أى حيوان الانسان لتعلق الضمان حيئة بالانسان من حيث أن الضار الانسان أو حيوانه وهو شامل لحيوان غيره من الناس اذا كان بيده بحيث تلزمه جنايته الا أنساذا لم تلزم صاحب الحيوان أو الذى بيده الضمانة فلا ضمان أيضا على عاقد الصحبة ، والذى عندى أنها تلزم عاقدها حينئذ لصيرورة الحيوان حينئذ كحيوان غير مملوك كسبع ، وذلك كمضرة الحيوان الذى هرب عن صاحبه ولم يقدر عليه ، ولزمه ان لم يرد عنه مضرة حيوان مملوك لم يقدر عليه صاحبه والمصاحب قادر عليه .

(ويرثه ان كان وارثه) فى المسالة المذكورة وهى ان يكون الموت بانسان أو حيوانه على حد ما ذكر ، وأما ان كان بغير الانسان وحيوانه فقد اشار اليه بقوله: (ويضمنه) ان هلك بمن لا يصح منه ضمان ولم يدفع عنه وهو قادر (ولا يرثه ان هلك بمن لا يصح منه ضمان ، وقيل : يضمن ديته) ولو مات بمن يصح منه الضمان ويحكم عليه بها ان لم يعطها القاتل ، (ولا يرثه ولو مات بمن يصح منه) ، وعبيّر « بمن » تغليبا للعاقل لابه قد

ولا يلزمه عمن صاحبه بلا عقدها الا ان تبرع ولا ضمانه ان تركه ولزمسه النهى عنه فقط ولا حق لك باغ ولو عقد معه بلا علم سبق ، وقد مر ، وحرم عليه أن يسبر عن صاحبه قدر ما لا يمنعه من مريد • •

يموت بانسان ولا يلزمه ضمان ، كمن صرعه أحد على غيره ، فانه لا ضمان على المصروع في قول بعض ، وكمن ألقى على غيره من سطح أو نحوه .

(ولا يلزمه) دفع (عمن صاحبه بلا عقدها الا ان تبرع ، ولا) يلزمه (ضمانه ان تركه) اذ لم يعفدها معه الا ان عقدها في قلبه ، (ولزمه النهي عنه) أي عن الضر (فقط) والمال ، وما دون النفس في مسائل الباب كالنفس ، (ولا حق لك باغ) في الدفع كابق وناشزة وغيرهما ممن لا تلزم حقوقهم حتى قيل : لا يجوز الدفع عنهم (ولو عقد) ها (معه بلا علم) بحاله ، ولا سيما ان علم وداعيه الى ذكر هدا القيد الاشارة الى ما علم من أنه لا يجوز العقد مع هؤلاء (سبق) العقد .

(وقد مر") فى كتاب الحقوق بتلويح ، اذ تقدم فيه انها لا تعقد مع باغ ومهاجر ومانع وطاعن وقاتل بظلم وابق وناشزة وينفسخ عقدها بحدوث ذلك اه، وهدذا يفيد انه ان عقدها معه ولم يعلم به تم علم فلا يلرم حقه بعد علمه به أو اشار الى قوله فى باب السالب كالقاطع : ولا يلزم الداس دفع قاتله ، الى أن فال : سقوط حقه كالمانع .

(وحرم عليه أن يسير) متباعدة (عن صاحبه قدر ما لا يمنعه من مريد)

بغيا عليه الا ان كان في أمن لآنه فرض عليه الدفع وان عن ماله أو مال علق به أو الليه ان كانت له قوة ، وان حدثت الليه بعد عدمها وان باعانة غيره له لزمه ، ولا تحطه عنه قلة قدرة سابقة ، ومن دهمه عدو فدهش وترك دفعه أو اعطاه سهدحه أو لباسه ، • • • •

بغياً عليه) من انسان وحيوان وكل موضع بحسبه (الا ان كان في آمن لانه فرض عليه الدفع ، وان عن ماله أو مال علق به) كلباسه وسلاحه (أو) علق (اليه) كامانة وبضاعة ومال ولده ، والأولى أن يفول : أو ما علق به ، أي كولد ومريض وأب أو أم ، وتقدم في الحقوق الحلف هل يلزم الدفع عن عقيد الصاحب أو انما يلزمه الدفع عن صاحبه أو ماله أو ما علق اليه من ماله وغيره ، ويحنمل أن يريده المصنف بقوله : أو مال علق اليه (أن كانت له قوة) حرة لا يكلف الله نفسا الا وسعها كله و « اذا أمرتكم بتىء فاتوا منه ما استطعتم » .

(وان حدثت اليه) القوة (بعد عدمها وان باعانة غيرة له لزمه) ان يدفع ، (ولا تحطه عنه قلة قدرة سابقة) اراد بالقلة النهى ، اى فى عدم قدرة ويجوز ابقاؤه على طاهره لأن القدرة القليلة التى فيها حرج وتكلف قوى لا يلزم بها دفع اذا صارت كالعدم ، فاذا قوى لزمه أن يرجع اليه ولو وصل بلده فيدفع عنه حيث كان أو عما يلزمه الدفع عنه ان أطاق ان بقى فى أيدى العدو أسيرا ، وأما ما فات فلا يلزمه الرجوع اليه فيما يظهر لى .

(و من د همه عدو فدهش وترك دفعه او اعطاه سلاحه او لياسه)

لم يعذر ما صح عقله ، وحط عنه ان زال ودهشه وجبنه لا يزيل عنه فرض الدفاع ، وان عما علق بصاحبه ، وقوله : لا تدفع كما مر ، ولا تحجيره عليه ، ويدفعه ممسكه عن دفاع باغ ،

او فعل ذلك كله أو متعددا منه (لم يعذر ما صح عقله) ، أى ما دام عقله صحيحاً يبصر به ما يفعل أو يذر (وحط عنه) الدفع ، وكذا حطت عنه حرمة اعطاء السلاح واللباس ، أو اراد أنه حط عنه عدم العذر فى ذلك كله فكان معذورا (أن زال) عقله ، لابه لا تكليف عند عدم العقل بجنون أو خوف أو بكل ما عذر فيه •

(و) أما (دهشه وجبنه) بلا زوال عقله ف (لل يزيل) اغرد الضمير بتأويل ما ذكر ، أو بتأويل أحدهما أو بعلهما واحدا لبناء الدهش على الجبن أو يقدر لابحدهما ، أى ودهشه لا يزيل عنه وجبنه لا يزيل (عنه فرض الدفاع ، وان عما علق بصاحبه) من مال أو نفس •

(و) لا يزيل عنه فرض الدفاع (قوله) ، أى قول الذى يراد الدفع عنه من واجب أو غيره ، اذا وجب أن يدفع عن غير صاحبه (لا تدفع) عنى ، ولا يحرم عنه الدفع بفوله : لا تدفع عنى اذا لم يجب ، بل يكون له جائزا ولو قال : لا تدفع عنى (كما مر) فى قوله : فصل : أن خرج على قصد القتل الخ ، (ولا تحجيره عليه) كما مر" فى ذلك الفصل ، لان دنك الدفع حق لله كما أنه حق للمخلوق ، والأولى أن يستغنى عن هذا بعرله : لا تدفع .

(ويدفعه ممسكه عن دفاع باغ) عن نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله

ولا ينصت اليه ولو قصد حذرا من تلفه ، وان منع مريد الدفع عنه جاز له دفعه وأخذ سلاحه ولو حجر عليه أن لا يمسكه ، وكذا ما يدفع به من ماله

او عن نفس المسك او ماله ما لم يقل: اعطيته ، كما مر" في ذلك الفصل ، مم رايت أن المصنف وصاحب الأصل ذكرا بعض هذا قريبا ، وانما كتبته تبل أن اطلع عليه من عندى (ولا ينصت اليه) ولا ضمان عليه ولو اد"ى الى دفع الممسك الى موته ، (ولم قصد) الممسك بامساكه (حذراً من تلفه) و نلف بعضه أو ماله ، لان ذلك منع عن العبادة ، وقد قال الله تعالى : حراً وتعاونوا على البر" والتقوى الله من (١) ، ولا سيما ان قصد بامساكه ضره أو اعانة الباغى فبالأولى أن يدفعه ولا ينصت اليه .

(وان منع) المسك (مريد الدفع عنه) ، اى عن ذلك المبغى المسك ، وفي نسخة : وان منعه مريد الدفع عنه فيقرأ بننوين مريد والفه للتنوين ونصبه على الحال من الهاء ، وضمير منع عائد الى المسك المريد للدفع (جاز له) ، اى لمريد الدفع عن ممسكه ولغيره (دفعه) أى دفع المسك ، (وأخذ سلاحه) اى سلاح المسك ليدفع به عن نفس المسك او ماله ، أوما يجب على المسك الدفع عنه (ولو حجر عليه أن لا يمسكه) لا يمسك المسك المس

(وكذا ما يدفع به من ماله) ، أي مال الممسك ، عن نفس الممسك

⁽¹⁾ wanted 17 .

كدابته ، ولا يحل لمتعاقدى صحبة اشتراط أن لا يدفع عن صاحبه أو لا يلزم كلا حق آخر في العقد ، وكذا كل من له أو عليه حق كر حم وجار وعبد مع سيد وزوجة مع زوج ، ولا يحل اتفاقهما على ذلك ، وبطل شرطهما وانحل ، ولو أبرماه ، • • • • • • • •

او ماله او ما يجب على الممسك الدفع عنه (كدابته) ، وله أخدْ ماله ليهرب به لينجيه او ليحفظه ولو أبى ، لان بغى الباغى معصية ودفعه طاعة والمنع عن ذلك تضييع والقاء في التهلكة .

(ولا يحل لتعاقدى صحبة اشتراط أن لا يدفع عن صاحبه أو لا يلزم كلا حق آخر في العقد) متعلق باشتراط ، (وكذا كل من له أو عليه حق كر حم وجار وعبد مع سيد وزوجة مع زوج ، ولا يحل اتفاقهما على ذلك) سواء اتفقا أن لا يلزم كلا حق آخر ، أو أن يلزم احدهما حق آخر لا عكسه ، وكذا لو قلبا اللزوم مثل أن يشترط الزوج أن تنفقه زوجه وتكسوه ، و وبطل شرطهما وانحل ولو ابرماه) بأن قال : لا أنم عليك ، أو جعلتك في حل ، لقوله يه من طريق عائشة رضى الله عنها : « يا معشر المسلمين ا ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ألا من اشترط شره ليس في كتاب الله ، وأن اشترطه مائة مرة ، ليس له شرطه ، لشرط الله أولى وأحق » ، وقيل : كل تلك الشروط جائزة مبرمة ليست خارجة عن كتاب الله الا ما فيه الموت أو الفساد في العقل أو البدن .

(وان عقداها وشرط احدهما على صاحبه ان يدفع عنه كل باغ وينجيه من كل متلف ولو ادى) انجاؤه على أن ينتجيه باسكان النون به وعلى التشديد فالمعنى ولو ادى ذلك المذكور من تنجيته أو ذكر ضمير التنجية لانها بمعنى الانجاء (لتلف نفسه خير من شرط عليه ذلك) ولو قبل ذلك الشرط (في ترك) لذلك الشرط (أو امضاء له) حال حضور الضرر ولو كان قابلاً لذلك الشرط حين العقد ، ولكن ذلك غرور ، فالواجب أن يقول له أول مرة : لا أقبل ، وأيضا في ذلك الشرط اجمال لا يجوز ، وهو أن ينجيه من كم غرق ويموت هو ، وكذا أن شرطاه كل على الآخر فلكل واحد تركه ، ولو أمضاه الآخر على نفسه فحضر ففعل فيه ما لا يلزمه ، وكذا الكلام فيما دون النفس ،

وجاز شرطهما) ، اى شرط المعقود بينهما لاحدهما او لهما (وفعل ذلك) المذكور من التنجية المؤدية الى تلف النفس المنجى (ان لم يكن فيه هلاكه بك هدم) وحرق وغرق مما ليس من انسان ، وفي الحيوان قولان في التنجية منه الموصلة الى الهلاك ، (ولا يشترط عليه ذلك) ، اى لا يجوز أن يشترطا ذلك لاحدهما أو لهما في الضر بما لا يكون من انسان أو حيوان كهدم وحرق وغرق وبرد وحر وجوع وعطش ، واذا اشترط ذلك لم يجز الوفاء به الا ان طمع الموفي أن ينجو واشتبه عليه هل ينجو

أو هل يصل الى التنجية ؟ فيجوز له ولا يجب ، وقيل : لا يجوز ولو طمع الا ان ظهرت له النجاة واتضحت وظهر له الوصول الى التنجية واتضح كما قال :

(وان قدر على تنجية من نزل به) ضرر (بلا تلفه لزمه تنجيته ان تحقق عنده الوصول اليها) اراد بالتحقق الظهور والاتضاح لا اليقين (لا ان اشتبه) الوصول أو النجاة ، واذا اشتبهت التنجية جازت ولم تجب ، وأما من كهدم فلا يجوز الا مع ظن نجاة المنجى ، واذا كان لا ينجو الا بموت المنجى له من انسان فله الخيار ، (ولا) يلزمه التنجية والدفع لعدم من ينجى أو يدفع عنه والسالبة تصدق بنفى الموضوع (ان لم يحضر من يدفع عنه أو ينجيه) مثل أن يأخذ العدو صاحبه ويغيبوه ولا يدرى أين هو لا يدرى أين هو فيه ، وكذا المال وكل ما لزمه تنجيته ،

(ومن لزمه تنجية انفس مختلفة) أو نفسين مختلفتين بأنواع التلف أو نوعيه ، وكذا أن التحد نوع الهلاك (من قتل وحرق وغرق خيسر في) بدء به (واحد شاءة) أن استووا والا فلينظر الاصلح في البدء مثل أن يرى واحدا يحتمل البقاء لضعف الضرالذي هو فيه عن غيرة ، أو لجلادته واحتياله أو غير ذلك ، فليبدأ

ان لم يكن فيه اتلاف نفسه على غيره لا بقتل انسان ، اذ لا يلزمه ذلك كما مر ، وان اشتغل بواحد لم يلزمه ضمان غيره وتلفة ، وان اشتغل بمن لا يطمع في خلاصه ونظر من يطمع فيه لزمه تنجية هذا •

بمن لا يحتمل ذلك ، وانما يخاطب بالدافع أو الانجاء (أن لم يكن فيه اتلاف نفسه على غيره) بقتل غير الانسان له في الدفع والانجاء (لا بقتل انسان) ، أما اتلاف نفسه بقتل الانسان له فيجوز له أن يخاطر معه بالدفع والتنجية منه ، (أن لا يلزمه ذلك) المذكور من التنجية من نحو الحرق والغرق ومما ليس قتل انسان باتلاف نفسه ، وليس المراد أنه يلزم ذلك في القتل بالانسان ، فأنه أيضا لا يلزم ، ونفى لزوم ذلك في نحو الغرق والحرق لا يوجب جوازه لأن غير الجائز أيضا لا يتصف باللزوم والتنجية من نحو الغرق باتلاف النفس لا يجوز (كما مر) في وسط قوله : باب : أن كان قوم بمنازلهم ، وفي قوله : باب : لزم مبغيا عليه تخطئة الباغى .

(وان اشتغل بواحد لم يلزمه ضمان غيره وتلفه) ، ومعنى قوله : لم يلزمه ضمانه أنه لا دية عليه ، ومعنى كونه لم يلزمه تلفه أنه لا يخاطب بتلفه خطاب عتاب ولا يقاد به ، والاولى اسقاط قوله : بتلفه ، وكانه أراد بنفى لزوم الضمان نفى الدية فقط ، وينفى لزوم التلف نفى الاثم (وان اشتغل بمن لا يطمع فى خلاصه ونظر) بعد فى حال اشتغاله أذ معناه آخر (من يطمع فى) خلاصه (هه لزمه تنجية هدا) ، أى الذى طمع فيه وترك الذى لا يطمع فيه ، وأن لم يشتغل بالذى طمع فيه ودام مع الذى لم يطمع فيه أو رآه أولا ممن يطمع فى خلاصه فاعرض عنه الى من لم يطمع فيه ، لزمه عندى ضمان الذى طمع فيه .

وان تاب باغ حين راى دافعا له وقاتلا ونزل به مهلك لزم من حضره دفاع عنه ٠

(وان تاب باغ حين راى دافعا له وقاتلا) مريدا لقتله (ونزل به) أمر (مهلك) من غير الدافع القاتل أو من ذلك الدافع القاتل على بغيه المحاضر أو الماضى أو على ظلم لذلك الباغى (لزم من حضره) من الدافع أو غيره (دفاع عنه) لتوبته ، وكذا أن تاب حين رأى دافعا بلا قتل أو حين نزل به هلاك من نحو دابة أو غرق ، والله أعلم .

يساب

يكون ابتداء فتنة بتنازع وتسداع بقبائل وبتفاخر بآباء واكابر ،

باب في الفتنـــة

(يكون ابتداء فتنة بتنازع) في امر ديني او دنيوى لم يصب الحق فيه هذا ولا هذا ، أو أصابة أحدهما وكلاهما مفتن ، المخطىء لخطاه والمصيب لتعديه ، أو مباح أو حرام أو مكروه (وتداع بقبائل) يا آل فلان ، ويا بني فلان ، ونحو ذلك ؛ وما فعل بي كذا الا لقلة أو ليائي ، ونحو ذلك مما يثير الساكن الذي يسمع أو يوصل اليه السامع (وبتفاخر ونحو ذلك مما يثير الساكن الذي يسمع أو يوصل اليه السامع .

قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر ـ رحمهم الله ـ : اصل الفتنة الحمية والعصبية على غير سبيل الحق ، فان قيام عنه القتال صار قتالهم فتنة

فما كان اصله على حمية وتعصب كتنازع وتفاخر على تكبر بما كانوا فيه من دنياهم ، او ما تقدم لهم ، وان كانوا لا ينتسبون اليه او تنازعوا على مباح لهم فقام عنه قتال واكل ، ويكون هذا التفاخر . . .

وبغيا من الفريقين جميعا ، ويكون اول ابتدائهما قتالا حراما ، ويكون أول قتالهما حلالاً لبعض الفريقين وحراماً على الآخرين ، ثم يكون بعد ذلك حراما عليهما اجمعين ، ثم يكون حراما على من كان له حلالا اولا (فما) مبتدا خبره أو جوابه هو قوله : فهو فتنة (كان اصله على حمية) يقع على باطل (وتعصب) دنيوى شبهه بالتعصب بالعمامة لانها تنفع الرأس (كتنازع وتفاخر) ، أى ذكر أمر عظيم ، وذلك تجريد عن بعض المعنى ، فذكر ذلك البعض بقوله : (على تكبر بما كانوا فيه من دنياهم) كقولهم: انا ممن لا يجرى عليه ما يجرى على اهل البلد ، او انا لا يسبقنا الحدنا في فتح أمر بلد كذا أو باب كذا ، أو انا لا نصدق نساعنا دون كذا ، أو انا حسنيون أو فاطميون أو شرفاء أو نحو ذلك مما هو حق ، لكن صاحبه فخر أو كبر ، أو مما هو غير حق (أو ما تقدم لهم ، وأن كانوا لا ينتسبون البيه) مما لا تحل الحمية فيه (أو تنازعوا) فيه ، والعطف على الصلة والرابط مقد ركما رايت (على مباح لهم) ابيح لهم فاراد فيه بعضهم زياد على حقه أو طلب فيه حالاً لم تثبت له أو لم يبح الا الاحدهم فشاركه فيـ الآخر ، أو أبيح لكل طالب له فمنع بعضهم بعضا ، فمن قوتل على بغيه فهو محق ومقاتله مبطل (فقام عنه قتال واكثل) للمال أو احدهما أو ما دون النفس أو مشاتمة (ويكون هذا التفاخر) كذبا ينشأ عنه ما ذكر من

صدقا ، ويزيدون فيه اعجابهم بانفسهم واحداثهم الفخر والكبر ويكون كذبا ويد عونه بافتراء فهو فتنة ان نشا عنه قتال ، ولو بعد بزمان ، وتكون بكلام غيرهم وبفعله ، وقد لا تكون فتنة من فاعل ذلك ، •

القتال أو غيره فهو فتنة كما ذكره المصنف بعد ، وانما ذكرته قبل أن أعلم أنه مذكور في « الآثر » وأن المصنف ذكره ، وقوله : التفساخر من باب التجريد عن بعض المعنى ، وذكر هذا البعض بقسوله : واحداثهم الفخر ، ويكون (صدقا ، ويزيدون فيه اعجابهم بانفسهم) ويرون غيرهم دونهم بعين النقص (واحداثهم الفخر والكبر ، ويكون كذبا ، ويد عونه بافتراء) بكونه كذبا هكذا غير كونه منسوبا لنفسه (فهو فتنة) ولو صادقا (أن نشا عنه قتال ولو بعد بزمان) ولا سيما أن نشأ في حاله ، وأن لم ينشأ فليس فتنة ، ولو كاذبا ، لكنه من حيث أنه معصية وفتنة بوسوسة الشيطان وخذلان الرحمن ،

(وتكون) الفتنة (بكلام غيرهم) مثل ان يذكر غيرهم احدهم بما يكون تفضيلا له على غيره أو يذكر حربا ، (ويفعله) مثل ان يقتل غيرهم احدهم ويلقيه حيث يتهم به الآخر أو ينسب قتله الى الآخر وهذا من حيث النسبة من جنس الكلام ، ومتل أن يسرق غيرهم من بعضهم فيتهم الآخر بالسرقة ، (وقد لا تكون فتنة من فاعل ذلك) اراد بالفعل ما يشمل القول برفع فتنة ، اى لا يثبت أن ذلك فتنة من فاعله ،

وتكون ممن خالفه ، كمتنازع على عدل وصواب من ديانة أو غيرها ، فمن قاتل على تصويب ديانة المسلمين أو تنازع عليها أو حامى أو فاخر بها أو باكابرها وصلحائها وسلفها فقاتله عليه أو مات فعلى عدل وصواب ،

(وتكون) الفتنة (ممن خالفه كمتنازع على عدل وصواب من ديانة) هي ما يقطع فيه عذر مخالفه (أو غيرها) كمذهب ، وأخذ الانسان مال نفسه من سارقه أو غاصبه أو مال من له أخذه له أو لنفسه بعد اظهار المحق ، وقال قاتل وليه أو طاعن أو مانع أو باغ ، (فمن قاتل على تصويب ديانة المسلمين أو تنازع عليها أو حامى) من قاتل أو نازع ذلك (أو فاخر بها أو باكابرها) في العلم كجابر بن زيد وأبى عبيدة والربيع (وصلحائها) في الورع والكرامات (وسلفها) عطف خاص على عام ، باعتبار أن الكبير أو الصالح يكون سلفا وغير سلف ، وعام على خاص باعتبار أن السلف يكون غير بالغ درجة الكبير في العلم وغير بالغ درجة الصالح في الصلاح ، أو بلغ ذلك ، لكن لم يستظهر ولم يعتبر ذلك فيه ، بل اعتبر كونه سلفاً في الدين معتمدا عليه فيه كعبد الله بن اباض _ رحمه الله _ ، وسمى المتقدم في الدين المعتمد عليه فيه او القائم بشهرته سلفا تشبيها بمن تقدم الانسأن من آبائه (فقاتله عليه) ، أي على واحد مما ذكر من التصويب والتنازع والمحاماة والفخار ، (أو مات) عليه بلا قتل عليه ، مثل أن يسافر أو يمشى في ذلك او يشتغل به فيصادمه حائط او سارية أو دابة لم ينتبه لها أو يموت في طربقه جوعا أو عطشا أو بسبع " أو بانسان لا على ذلك (ف) موته بلا قتل أو قتل (على عدل وصواب) •

وكذلك ان زين أفعالهم عند مبغضهم من مخالفيهم او دعوتهم فنمازعه على خلاف ذلك ، والمحامى عليه مخطىء جائر ان قاتل على ذلك ، ومن نقص أو شبتم هو او أبوه أو عشيرته ، أو قذف بظلم لم يحل له قتال على ذلك أذ هو ظلم وجور ما لم يكن من صاحبه ما يحل به دفاعه ،

والمناسب لذكر الفتنة وعدمه ان يقول: فقوتل عليه ومات « بالواو » فعدل وصواب ، (وكذلك ان زين افعالهم) أو أقوالهم (عند مبغضهم من مخالفيهم أو) زين (دعوتهم) دينهم أو مذهبهم أو سيرتهم (فمنازعه على خلاف ذلك ، والمحامى عليه مخطىء جائر) متصف بفتنة الباب أفرد لتأويل ما ذكر ، أو يقدر لاحدهما ، مثل ذلك (أن قاتل على ذلك) والا قهو مخطىء جائر غير متصف بفتنة الباب أذ لم يكن حرب على ذلك وهو مفتون في دينه ، وفي نسخة : قتل على ذلك بالبناء للمفعول ، أي فهو مقتول في الفتنة ، والاولى أولى لان مفادها أن قتاله حمية .

ر. (ومن نقص أو شتم هو أو ابوه) أو أمه أو أبنه أو أبنته أو جده أو قريبه أو صاحبه أو جاره أو زوجه أو رفيقه أو عبده أو أجيره أو شيخه أو تلميذه أو من يتصل به على وجه ما (أو عشيرته) أو أهل بلده أو نوعه أو جلسه ، (أو قذف بظلم لم يحل له قتال على ذلك أذ هو) ، أى القتال على ذلك (ظلم و جور) فكلاهما صاحب فتنة (ما لم يكن من صاحبه) مع ذلك النقص أو الشتم أو القذف (ما يحل به دفاعه) أو قتله ، وهسو

وان قاتله شاتمه أو منقصه على ذلك فقتالهما جـور ، وقـد يكون بين مشركين على ما اشتركاه ، وان بقعـود بحكومـة أو بغيرهـا أو بامانة بايديهما أو عارية مما تساويا فيـه أن طلبـه احدهمـا ،

مجيئه اليه للضرب على حد ما مر" من الخلاف متى يحل قتال من واجهك لضرب او قتل او سلب او كشف ، فاذا كان ما يحل به الدفاع او القتل دافع او قاتل على ذلك لا على النقص او الشتم او القذف ، وان كان النقص او الشتم طعنا في الدين حل له قتله ولو لم يواجهه بضرب او قتل او سلب او كشف .

(وان قاتله شاتمه او منقصه) او قاذفه (على ذلك) المذكور من قتال المشتوم او المنقوص او المقذوف شاتمه او قاذفه او ناقصه ، اى ان شتمه او تقصه او قذفه فقاتل الشاتم او الناقص او القاذف وقاتله الشاتم او الناقص او القاذف (فقتالهما جور) وان رد اليه ، مثل ما قال او أجابه بما يجوز فجاءه ليضره حل له قتاله ، ولو أجابه بما لا يجوز او رد اليه ما لا يجوز ، مثل أن يقول له : يا مشرك ، فيقول له : انت المشرك ، او يا زانى ، فيقول له : يا سارق ، يا زانى ، فيقول له : يا سارق .

(وقد یکون) القتال فتنة (بین مشرکین علی ما اشترکاه) ان وقع تضارب او تجاذب علی ذلك (وان) كانت الشركة (بقعود بحكومة او بغیرها) كالبینة (او بامانة بایدیهما او عاریة) او نحو ذلك (مما تساویا فیله) ، ولا سیما بشراء او ارث او هبة (ان طلبه احدهما) ان یاخذه وحده ، او یاخذ اكثر من حقه ، او طلب حالا لیست له كانتفاع بوقت

أو انتفع به بخاصته او على ضالة أو لقطة أو حرام أو ربية أو على مباح استويا فيه ، أو في منافعه ، كصيد أو حطب أو ماء أو طريق أو ساقية أو استظلال أو نحو ذلك فينكلان أن تقاتلا عليه أذ هو ظلم وجور وفتنة ،

ليس وقتاً له ، أو أن يحفظ نحو الأمانة وحده أو يكون بيده وحده (أو انتفع به بخاصته) دون الآخر ، أو أكثر من حقه فكان القتال على ذلك ، او طلب الانتفاع به له خاصة او الانتفاع باكثر مما له ، « وقد » للتحقيق لا للتقليل ، ويجوز أن تكون للتقليل النسبي ، والا بالبغى بين الشركاء كثير ، قال الله جل وعلا : ﴿ وَانْ كَثِيرًا مِنْ الْخَلْطَاءُ لَيَدُّ عَيْ بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ١١) ، (أو على) ما اشتركاه بحسب الحزر أو اليد من (ضالة أو لقَّطة أو حرام أو ريبة) أو مكروه (او على مباح استويا فيه ، او في منافعه كصيد او حطب او ماء) أو كلا في ارض مباحة أو مملوكة خرج بلا عناء (أو طريق أو ساقية أو استظلال أو نحو ذلك) كالمصل ، وهو حفير وراء الجنان أو الحرث يمنع لئلا تدخله العروق ، أو لئلا تخرج منه ، أو لئلا تدخله الدواب (فينكلان ان تقاتلا عليه) لارادة احدهما الاختصاص به ، أو اخذ أكثر من حقه ،أو اختصاصه بوجه ليس له (اذ هو) ، اى القاتل عليه (ظلم وجور وفتنة) الماصدق واحد ، والمفهوم مختلف ، فمن حيث أنه نقص لرتبة غيره وحقه يسمى ظلماً ، ومن حيث أنه ميثل عن الحق يسمى جوراً ، ومن حيث أنه عداوة أو بلاء اختبر به يسمى فتنة ٠

⁽۱) سسورة س : ۲۲ ٠

(وكذا معينهما) ، أى من أعان احدهما فهو صادق بما أذا أعان انسان أحدهما أو أعان الآخر الآخر ، وبما أذا أعان الانسان أحدهما ولم يعن الآخر الآخر ، وبما أذا أعانهما جميعا أنسان واحد بمرة ، متل أن يعين أحدهما بنفسه والآخر بماله ، أو يعينهما بماله ، أو أعان أحدهما تارة والآخر تارة بنفسه أو ماله وسواء (أمكنهما به معا بمرة) كسقى من ماء واسع وغسل فيه واحتطاب من أرض واسعة أو احتشاش منها (أو لا) كزجر من بئر واحدة ضيقة لا تحتمل دلوين .

(وكذا العامة) وهم عشرة أو غيرها على الخلاف السابق في قدر العامة ان تقاتلوا ، كما لا يجوز فهم أهل فتنة ، وكذا معينهم ، (وان اشتركوا ذلك فأراد أحدهم انتفاعاً به وحده) أو ينتفع به أكثر من ماله أو على وجه ليس له (فمنعه باقيهم ، فأن قاتلهم عليه فهو باغ) هو وهن يعينه وليسوا بغاة هم ولا معينهم ، وكذا كل من قاتل كما يحل له ليس باغيا ، ولكن اذا كان المنع بمجرد الكلام فمن قاتل فهو باغ ولو الممنوع .

(ومن قاتل على ان لا ينتفعوا به فان كان) الانتفاع به (يفسده) بالذات في الحين (أو يقوم عنه فساد.) بعد ذلك (كنقص) قوة (عينه) ،

أو ذهاب بعضه حل له قتاله ، وحرم وهـو جور ان كان لايفسده ولا يقوم عنه فساد ؛ وقيل غير ذلك ، وقد يكون ابتداء قتال الفريقين حراما . او حلالا "لاجدهما ثم يحـرم ، • • • • • • • •

أى ذاته كالذبول والضعف والهزال (أو ذهاب بعضه حل له قتاله) ، أى هم على ذلك ، وكذا أن اراد الانتفاع المؤدى الى ذلك وقاتلوه عليه حل لهم قتاله ومعين المحق محق ، ومعين المبطل مبطل ، (وحرم) القتال من مريده أو شارع فيه على منع الانتفاع ، قليلا كان المريد أو الشارع أو كثيرا (وهو جور أن كان) الانتفاع (لا يفسده) في الحين (ولا يقوم عنه فساد) بعد لانه مجعول للانتفاع (وقيل غير ذلك) ، وهو أن قتال المانع من الانتفاع به حق ، ومريد الانتفاع والشارع مبطلان حتى يتفقوا جميعا لان شبهة الشركة مانعة ، فذلك كالحد يدفع بالشبهة ، وسواء في الفولين أن يمنع المائد على الاطلاق أو على وجه ، مثل أن يمنع من سكنى الدار المشتركة بالدول وبالكراء وبغير ذلك مع أنه لا تمكن قسمتها ، ومثل أن يمنعها بالكراء ويمنعها بالدول ، والقول الأخير الذي ذكره المصنف ليس يتصور في كلا البراري وحطبها ومائها ونحو ذلك ، الا أن سبق لهم اتفاق على شيء في برية ونحوها ، وكانت بمنزلة الأملاك المعمولة ، وأولى من ذلك أن تكون الاشارة الى قوله : حل له قتاله ،

(وقد يكون ابتداء قتال الفريقين حراما) عليهما جميعا (او حلالا الاحدهما) حراما على الآخر ، ويبقى على ذلك ، وقد يحل لاحدهما (ثم يحرم) عليه الآخر ، ويحرم عليه ويحل لمن كان عليه أولا حراما ويتصور ذلك بالتوبة وبالتعدى وبقيام البينة .

وان كانت بينهما فتنة ثم تركاها لا بصلح أو هدنة طويلاً ثم تقاتلا وأن لا على أصلهما الأول فأهل فتنة ، وكذا معينهما ، وأن بغلبة ، • •

(وان كانت بينهما فتنة ثم تركاها لا بصلح) خالص عن حقد و او هدنة) ، أى صلح مع حقد زمانا ، فأن تركاها بصلح خالص فلا يعدان من أهل الفتنة بما جاء بعد ، وأن تركاها بهدنة فأهل فتنه (طويلا) ، ولا سيما أن تركاها زمانا قصيرا (ثم تقاتلا ، وأن لا على أصلها الأول) ، مثل أن تقوم على شيء آخر ولو حل لاحدهما هذا الأمر فأن هذا تسبب لها ورجعا إلى الأول بسببه (فأهل فتنة) ، ولا سيما، أن تقاتلا على الأصل الأول ، وذلك أن الواجب عليهم التوبة ولم يفعلوا فحكم عليهم بالفتنة ونجا عند ألله من له الحق وقاتل ولم يفصد الأولى ،

(وكذا معينهما وان بغلبة) ، و لاسيما بنفسه أو ماله أو بغير ذلك ، سمى حب الباطل بالقلب أعانة لانه سبب للاعانة ، ويكون ذلك جمعاً بين الحقيقة والمجاز ، لانه بالغ بقوله ، وأن بقلبه علمنا أن المعين بقلبه قد لوح اليه بقوله : معينهما ، وقد يخرج عن ذلك بعموم المجاز بأن يريد اعانة القلب ، سواء قرنت بمال أو نفس أو لا ، أو بأن يريد باعانة القلب الدعاء فيه ، فهؤلاء كلهم أهل فتنة ، شركاء فيها ، وفي دمائها قريبا أو بعيدا رحما أو اجنب ، وعنه على : « من قتل أحدا بدعائه كمن قتل بعيدا رحما أو اجنب ، وعنه على : « يرقد الرجل في بيته وعلى سريره وسيفه بسيفه » (١) ، وعنه على : « يرقد الرجل في بيته وعلى سريره وسيفه

⁽۱) رواه الترمدى -

ولا يحط عنه الا الضمان ، وان قام فريق على الحق فأكل أو قتل فظالم ، وان فعل ذلك بعضه اعطوا منه الحق أو نفوه ان لم يقدروا عليه وكانوا على حقهم ان فعلوا • • • • • • • • • • • •

يقطر على رأسه دما من تلك الفتنة وهو بعيد عنها » (١) ، وحكمه ذكر المراس والله اعلم التشديد بان حبه ذلك كانه قطع لرأسه ، وأنه انما يعلو السيف على جهة الراس ليسل له تناوله ان فاجاه حادث ، وتقدم مثل هذا .

قال الشيخ أحمد: وما ذاك الا من حبها وحب أهلها وميل قلبه الى نائحية منهم دون الآخرى على الدنيا وشرفها لنفسه أو لغيره أو ما يخاف من الذل على غيره ، أو أراد العز لبعضهم والذل لبعضهم ، والفرح لمن أصابته منهم مصيبة والحزن على من أصابته منهم ، (ولا يحط عنه) ، أى عن المعين بقلبه (الا الضمان) في الحكم (وان قام فريق على الحق فأكل) مالا (أو قتل) نفسا أو جنى ما دون النفس ، وذلك كله تعدية (ف) هو (ظالم) اذ قارف ما لا يحل له .

(وان فعل ذلك بعضه) ، اى بعض الفريق (اعطوا) ، اى باقى الفريق (منه الحق) كتاديب او تعزير او نكال او قتل يقتله الولى او اعطاء الدية او الارش ورد ما اكل ان قدروا عليه (أو نفوه) من بينهم (أن لم يقدروا عليه وكانوا على حقهم) والفريق الآخر على بطلانه (ان فعلوا) ان فعل باقى الفريق المحق ما ذكر من اعطاء الحق ، أو

⁽۱) رواه الدارتطني .

والا فأهل فتنة ، وان تركوا اعانته وتابوا منها أو تابوا بجميعهم أو كلا الفريقين زال عنهم اسمها وحكمها فمقاتلتهم بعد التوبة باغ مفتن ،

النفى ان لم يقدروا عليه ، (والا فاهل فتنة) كما أن القاتل أو الآكل والفريق الآخر أهل فتنة سواء أعانوه على ما هو فيه من اصراره على بغيه أو على احداث بغى آخر أو لم يفعلوا هذه الاعانة لكن لم ينفوه ولم يخرجوا منه المحق لأن ابقائه على ذلك معهم دفاع عنه ، اذ لا يوصل اليه وهم يقاتلون ، وان قدروا على اخراج الحق منه فنفوه فهم أهل فتنة لأن نفيه منع له ، وأن لم يقدروا على نفيه ولا على اخراج الحق منه فليتركوا القتال حنى يزول عنهم ، وقيل : يقاتلون ولا يردون عنه ولا ينوون الدفع عنه ، وأن قدروا على الاخراج أو النفى فتركوه للمضرة التى ترد على ذلك ، فقيل : يحل لهم القتال على ذلك ، وقيل : لا ،

(وان) اعانوه و (تركوا اعانته وتابوا منها) ولم يتب هو (أو تابوا بجميعهم) هو وهم (أو) تاب (كلا الفريقين) المحق والمبطل باعطاء الواجب (زال عنهم اسمها) ، اى اسم الفتنة (وحكمها) بحسب من تاب ، لان العطف بـ « أو » ، فان تابوا من الاعانة زال عنهم اسم الفتنة ، وان تاب ولم يتوبوا زال عنه فقط ، وان تاب الفريقان زال عنهما ، وان تابوا الا المحدث للباطل زال عنهم لا عنه (فمقاتلهم) منهم أو من غيرهم على ما يتب منه (بعد التوبة باغ مفتن) الا ان قاتلهم على ما حل له قتاله به من شيء أحدثوه أو شيء آخر لم يتوبوا منه .

ومن مات من أهلها مات لا على سبيل الحق ولو بغدر منهم أو على ماله أو في طريقه أو في سفر أبيح له أو مشتغلا بحاجته حيث يكون مبغيا عليه لولاها أو بمرض أو حتف أنفه أو كان أنثى أو عبدا أن كانت الحمية في قلبه ،

(ومن مات من اهلها مات لا على سبيل الحق) مات بوجه ما (ولو بغدر منهم أو على ماله أو في طريقه أو في سنر أبيح له) أو في طاعة (أو مشتغلا بحاجته حيث يكون مبغيا عليه لولاها) ، أى لولا الفتنة المتعدمة ، والاولى اسقاط فوله : لولاها ، لانه مبغى عليه كانت الفننة أو لم تحن ، (أو) مات (بمرنس) أو سبع أو حرق أو غرق أو هدم أو جوع أو عطش أو برد أو غير ذلك ، ودكر الحنف بعد المرض ذكر" للعام بعد المناص ، لانه يموت بلا مرض أيضا حتف أنفه كما يموت حنف أنفه وهو مريض ، (أو حتف أيفه) أى مات بلا قتل ولا ضرب ، والحتف : الموت ، وأصيف للايف لان المتوس تخرج من الانف في موته أذا لم يمت بضرب أو وأصيف للايف لان المتوس ، وقد فيل : تخرج نفسه من الجرح ،

والمراد موته بالا قتل أو ضرب ولا عرض ، لأن المرض مذكور قبله ، (أو كان أنثى أو عبداً) ولا سيما ان مات في حرب تلك الفننة أو كان ذكرا أو أنثى فهو من أهال الفننة ولو لم يحضر القتال (أن كانت الحمية في قلبه) ، وفي الحديث : نية الكافر شر من عمله بخلاف ما أذا نسى الفتنة أو ذكرها ولكن لم يشتغل بها وتاب من جميع الذنوب ولم نلزمه تباعة أو لزمته وتنصل منها فلا يكون من أهلها .

(ولا يقاتل احد معهم اذا د همهم عدوهم أو قاربهم ان كان معهم بمنزل أو رفقة) أو في موضع جمعهم (أو على طريق) كانوا في مباح أو حرام أو عبادة ، (ولا يشترك معهم قتالا اذا لحقهم أهلها) ، أى أهل الفتنة ، ليقاتلوهم ولو جاءوا ليقاتلوهم على أمر حق لاتصافهم بالفتنة والبغى بغير هذا الأمر ، ويقاتل معهم مفتنا حادياً لم تتقدم له فتنة ،

(ولا يقاتلهم) وحده ايضا كذلك ، (ويجوز القتال معهم ان لم يكونوا يدا للعسكر) ، اى كبيرا عليهم قويا يرجع الأمر اليه ، اى ان لم يكن بعضهم يدا لباقيهم (أو قو اما عليه) بالدّين أو الطعام أو السلاح أو غير ذلك (لباغ أو مفتن) هذه « الملام » عائدة الى لفظ الفتال ، وهى للتقوية ، والمعنى أنه يجوز للانسان أن يقاتل الباغى والمفتن مع العسك الذى هو فيهم ان لم يكن المفتنون الذين فيهم يجرى أمر باقيهم عليهم فيكو قتاله هـو على بغى الباغى وافتان المفتن حقا ولو كان قتال من معه باطلا وذلك أن نقاتل بهم ، وأنت رئيسهم محق بخلاف ما أذا رجع الأمر اليهم فلا تقائل معهم ، وأذا كان اليك قاتلت بنية الحق .

(وقيل : يقصد به) ، اى بالقتال (الباغي) الذي بغي في الحال

لا المفتن ويدفع ، ومن ثم لا يصاحب مفتن ولا يقام معه بمنزل ولا يبات فيه ان كانت فيه ولا حيث يشتبه فيه المفتن ، ففاعل ذلك ان اصابه شيء ولو غير موت ، ولم يعرف مقارف ذنبا عظيما بينه وبين ربه ،

(لا المفتن) الذى تقدمت له فتنه مع العسكر الذى هو فيهم ، وكان هذا المعسكر بها والذى جاءهم كلاهما من اهل الفتنة ، (ويدفع) هذا المفتن على هذا الفول دفعاً فقط بلا قصد لقتله ، ولا ضمان ان مات بالدفع .

(ومن ثم) ، اى ومن أجل ما تقد من أنه لا يشترك الانسان قتالا مع أهل الفتنة على القول الأول ومن أنه لا يجوز الا أن لم يكونوا يدا للعسكر أو قو اما عليهم على الفول اللانى ومن أنه يجوز قتال الباغى معهم ففط دون المفتن الا مدافعته (لا يصاحب مفتن ولا يقام معه بمنزل ولا يبات فيه أن كانت) فتنة (فيه ولا حيث يشتبه فيه المفتن) بعيره ولا سيما الباغى ، (ففاعل ذلك) المذكور من مصاحبة مفتن أو افامة معه أو بيات أو من كونه حيث يشنبه به (أن أصابه شيء) في بدنه ، (ولو غير موت) من جرح أو كسر أو أثر أو زوال منفعة عضو (ولم يعرف) أى والمحال أن العدو لم يعرفه أنه ليس ممن يفاتنه (مقارف) أى متناول ومكتسب (ذنبا عظيماً بينه وبين ربه) فهو كبيرة يبرأ بها منه ، ومعنى وأن عرفه العدو ليس مفاتنا له فاصابه بشيء فقد عصى عصيانا دون ذلك وأن عرفه العدو ليس مفاتنا له فاصابه بشيء فقد عصى عصيانا دون ذلك الذنب العظيم لأن أصابته لم تأته من حيث ثبت حيث هو لا يعرف بل عمداً الذنب العظيم لأن أصابته لم تأته من حيث ثبت حيث هو لا يعرف بل عمداً من مصيبة ، وإنما حكمت بعصيانه لأنه تعمد الكون في مظنة القتال ،

ومعنى قولهم: انه من بات فى منزل الفتنة هلك أنه مظنة الهلاك بميله الى باطل بقلبه أو لسانه أو بماله أو بأن يصاب بضر فان لم يكن ذلك أو لم يعرف أنه منزل فتنة لم يهلك •

(وان بات مع مفتن) أو باغ (اصطحب معه أو كانا) هو والمفتن (بمنزل) أو جمعه معه موضع ما (فرجع عن باطله وتاب جاز له القتال عليه والمنع) له (من مطالبه ببغى) متعلق بمطالب ، ولا يمنعه ممن يطالبه بحق آخر غير الذى تاب منه ، (ويدفع من بمنزل) أو موضع ما (فيه مفتنون) أو باغون أو اثنان أو واحد (أو برفقة) فيه مفتنون أو باغون كذلك (أن لحقهم مثلهم) أى مفتنون أو باغون ، (أو زحف اليهم) مثلهم (عن نفسه) متعلق بيدفع (أو ماله) بيده أو من لبس من أهل الفتنة ، (ولا يكون ذلك) الدفاع (منه اعانة لهم) ، أى للمفتنين الذين هو فيهم ، وكذا الباغون .

(وله أن يقف عليهما) ، أى على نفسه وماله ، وأنما أعاده ليبنى عليه قوله : (وعلى بيته) بذاته وبما فيه من عيال ومال ، (قيل : أو على من لزمه منعه) من ولد أو والد وقريب وزوج (وأن من أهلها) ،

وجازت لناظرهم ينهبون مال من جرى بينهم وبينه حـرب وقتال ويريدون كشف حرم نسائه وذراريه وماله دفاعهم عن ذلك وقتالهم عليه ان لم يقصد حمية عنه ، وهو فعل أبى خزر قدّس الله روحه •

اى وان كان الذى لزمه منعه من أهل الفتنة على أن ينصف منهم الحق بعد ذلك لاهله ، والاولى أن لا يذكر المصنف ذلك وأن لا يجوزه اذ كانوا من أولا الفتنة الا على أن يضمن الحق منهم لاهله اما منهم أو من ماله اذا كان المرجع للمال .

(وجازت لناظرهم) ، أى لناظر أهل الفتنة (ينهبون مال من جرى بينهم وبينه حرب وقتال) من مثلهم فى الفتنة ، ويكفى ذكر الحرب أو القتال عن الآخر (ويريدون كشف حرم نسائه وذراريه) وغيرهم ، و « الهاء » عائدة لن جرى له حرب وقتال من أهل الفتنة ، وهو من فى قوله : من جرى ، (وماله) أى وكشف مائه المخزون والبحث عنه لينهب ، فلا يتكرر مع قوله : ينهبون مال الخ ، ولو استغنى عنه بقوله : وينهبون مال الخ لجاز ، لأن نهب المال بفضى الى استكشاف المال المخزون لينهب (دفاعهم) فاعل جاز (عن ذلك) المذكور من النهب والكشف (وقتالهم عليه ان لم يقصد حمية عنه وهو فعل أبى خزر قد س) ، أى طهر (الله) الرحمن الرحمن الرحم (روحه) عن أهل سجين بأن يجعلها فى أهل عليين ،

ذكروا انه وقعت حرب وفتنة بين بنى يفرن ، وبنى واسين ، فاتبعهم بنو يفرن حتى بلغوا منزل أبى القاسم يزيد بن مخلد وفيه زوجة وتسمى الغاية بالياء المثناة آخر الحروف ، وليست من أهل الفتنة ، فوثب اليها رجل من بنى يفرن لياخذ ما معها من اللباس او غيره فنظر اليهم أبو خزر يعلى ابن زلتاف رحمه الله ، وهو راكب على فرس له ، فحال بينهم وبين ما ارادوا من انكشاف العورة ، فهزمهم واتبع فار هم ، والله اعلم بعدة من قتل منهم ، فلما كان من الغد سار أبو خزر الى بنى يفرن بالصلح بينهم وبين واسين فأعطوا الصلح ، ولم يخش منهم ما فعل بهم بالامس من القتل ، ولعل ذلك لمزيد شجاعته رضى الله عنه وعنا ، أو لكونهم يعذرونه فى ذلك اذ كانت زوح صاحبه فى العشرة والرياسة والعلم ، ويعلمون أنه لا صبر له على ذلك ، واستدل بفعل أبى خزر على أنه يجوز الدفع عن أموال له على ذلك ، واستدل بفعل أبى خزر على أنه يجوز الدفع عن أموال على الفتنة ونسائهم ، ووجه الدليل أنه لما رآهم شرعوا فى سلب المرأة قاتلهم ، وكونها ليست من أهل الفتنة واقعة حال لا علة ، وبالاولى الدفع عن الصبيان ، والله اعلم ،

قصـــل

لا يقتل باغ اختلط بذوى فتنة حتى يفرز ، وجوز دفعه مع ما عليه او لم يقصد الا دفعه وان عن حاله • • • • • • •

قصسل

(لا يقتل باغ اختلط بذوى فتنة حتى يفرز) ، أى اذا كان كل فريق مفتنا مبطلاً مع الآخر وبغى انسان من غيرهما على احدهما واختلط بالآخرى ، فلا يقاتله الفريق المفتن حتى يفرز من الفريق الآخر أى ينعزل عنهم ، وما دام فيهم فلا يقاتلونه ولو تميز وعرف بعينه ، وكذا من يعين الفريق المبغى عليها لا يعينها حتى ينعزل ، وسواء فى ذلك جاء الباغى مع الفريق المفتن فبغى على الفريق المفتن الآخر أو بغى قبل ثم جاء مع المفتن ، أو جاء الفريق المفتن الى الباغى وهو فى الفريق الآخر كذلك لئلا يهيج الفتن التى سبقت ،

(وجوز دفعه مع ما عليه) ، أى على أى حال كان عليه من اختلاط ان عرف أو انعزال (أو لم يقصد الا دفعه وان عن حاله) « والهاء » في

او ما يصل به اليه ، ورخص لمن لم يكن من أهلها ان خاف ضرا يصل الليه منهم ولم يقصد حمية من معه أن يدافعهم ولا يتركهم لبلوغ مرادهم وان لنفس غيره أو مساله ، ورخص أيضا في قتال ذويها الاحسد عليها صالح له أو لمن لم يكن من ذويها ، • • • • • • • •

قوله عن ماله عائدة الى الدافع المدلول عليه بالمقام ولفظ الدفع (أو) عن (ما يصل به اليه) الضر ، واضمر للضر مع أنه لم يذكر لدلالة المقام عليه ، واولى من هذا أن يرجع الضمير للباغى ، أى عما يصل الباغى به اليه ، أى الى الدافع ، ويجوز عود « الهاء » في قوله عن ماله الى الباغى ، أى جو ر دفعه ولو عن ماله الذى كان منعه عنه تهويناً له وتضييعا ، مثل أن يحول بينه وبين طعامه وشرابه وسلاحه ودوابه يفعل ذلك كله به ولو لم ينعزل عن الفريق المفتن ، وفي النسخة : أو ما يطلبه السه ، أى من الفاحشة ،

⁽ ورخص لمن لم يكن من اهلها ان خاف ضرا يصل اليه منهم) ، اى من أهل الفتنة (ولم يقصد حمية من معه) من أهل الفتنة الآخرين (أن يدافعهم) وهو في أهل الفتنة الآخرين ولو كانوا يقاتلونهم معه على حقه أو حمية (ولا يتركهم لبلوغ مرادهم وأن لنفس غيرة أو ماله) ، أى أو مال غيرة ولو لم يكن في ضمانه ولو كان مال أو ولد المفتن أذ لم يقصد حمية ، بل قصد الحق .

⁽ ورخص ايضا فى قتال ذويها لاحد عليها) امر غير المال ايضا كمنع من رعى او صلاة أو نحوها (صالح له أو) على صالح (لمن لم يكن من ذويها) ، ووجه الترخيص له أنه يقاتلهم مع أهل فتنة ، سواء يقاتلهم مع أهل الفتنة

ويدفع ضرهم ، ولا يحذر من قتلهم ما لم يقصد حمية على مفتن ، وكذا ان كان فيمن يقاتل مفتن وقاطع ونحوهما جاز له قتالهم ان لم يحم مفتنا على مثله ولو كان مع ذويها ، وحل قتل مانعهم ، ، ، .

الآخرين أو وحده ، سواء قاتلوا معه حمية أو لذلك الصالح ، سواء كان الامر الصالح دينيا ، مثل أن يريد تهوين شوكة الكفر ، كما يقاتلهم الامام أو لانهم قد آذوا المسلمين أو يؤذونهم أو دنيويا ، مئل أن يكون أن لم يقاتلهم ذهبوا الى ماله أو مال أحد فبفسدوه أو يأكلوه أو يذهبوا الى نفس يقتلونها أو يؤذونها (ويدفع) بنصب عطفا لمصدره على قال ، أو بالرفع عطفا لقصة على أخرى (ضرهم) وهو في قوم آخرين مفتنين مع هؤلاء يدفع معهم على نيته أو وحده أو يدفعون معه على نيته يجوز له في كل ذلك معهم وقتلهم وقتلهم .

(ولا يحذر من قتلهم) أو دفعهم (ما لم يقصد حمية على مفتن) وان قصدها لزمه عند الله ما فعل ، (وكذا ان كان فيمن يقاتل) ، أى فى أهل فتنة يقاتلون (مفتن) مع الدافع المحق (وقاطع ونحوهما جاز لم قتالهم) ، أى قتال المفتن والقاطع ونحوهما كالمرتد وقاتل وليه والطاعن فى الدين (ان لم يحم مفتنا على مثله) ، أى أن لم يقصد حماية المفتنين فى الدين هو فيهم على المفتنين الآخرين (ولو كان مع ذويها) ، ويتصور أن يكون قاطعاً مثلاً ومفتنا مع الفئة التي أتت فيها وكلتاهما مبطلة فتقاتله معهم من حيث أنه قاطع مثلاً لا حمية ، ويدفع أهل الفتنة دفعاً أن عارضوه ،

(وحل) له (قتل مانعهم) عن القتل ، سواء كان المانع من أهل الفتنة

ولو كالوا معه ، وجور لفتن تاب ونزع منها أن يقاتلهم كفيره وأن يعين على ذلك وأن يستعان به ان نوى الاعانة فقط ، وان استعين به على حق فقتل على حمية أثم لا مستعينه ، وكذا من قاتل عليها وهو في جماعة بغى عليها في عسكر الحق ، • • • • • • • • • •

الذين هو فيهم أو من غيرهم من الناس ، والمعنى أنه يحل له قتل من منع من يحل قتله من أهل الفننة والقاطعين للطريق ونحوهم كالطاعنين في الدين (ولو كانوا) ، أي المطلوبون وهم القاطع ونحوه (معه) ، أي مع المانع والمعنى : والحاصل أنهم معه لأنه أن لم يكونوا معه لا يقاتله ، ولا وجه لذلك ، لكن أن أمكنه دفعه أو قاتله ليتركه إلى الذهاب أو القتال .

(وجوز لمفتن تاب) من فتنة (ونزع منها أن يقاتلهم) ، أى يقاتل المفتنين والقاطع ونحوهما (كغيره وأن يعين على ذلك) وأن يقتل من معه من فتلهم (وأن يستعان به) عليهم دفع بهذا توهم من يتوهم أنه لا يحل أن يستعين به لما تقدم له من الفتنة مع المستعان عليه الا أن ظهرت لمه ريبة (أن نوى الاعانة فقط) دون الحمية (وأن استعين به) بعد توبته على عدوه الآخر المفتن معه قبل أو استعين بغير المفتن (على حق فقتل) أحدا من العدو أو جنى ما دون النفس أو قاتل (على حمية أثم) هو بحميته وما ترتب عليها أثما كبيرا ، وكذا أن لم يترتب عليها (لا مستعينة) أن لم يقصد الحمية •

(وكذا) ياثم اثما كبيرا (من قاتل عليها) ، أى على الحمية (وهو في جماعة بغى عليها) والحال أنها (في عسكر الحق) أو بغى على عسكر

الحق جملة فقاتل معهم وهسو قاصد للحمية ولا اثم على العسكر أو الجماعة في حميته ان لم يعلموه محامياً على الباطل ، فان علموه اخرجوه على حسد ما مر ، والمراد بالحق الحق مطلقاً حق الدنيا أو حق الدين أو كلاهما (والمقاتل عليه) ، أى على الحق الدنيوى بدليل قوله: (أو على الديانة) المحقة (كالامام) والوالى والجماعة (ان كان بينهم وبين عدوهم قتال لم يضرهم فعل بعض أهل العسكر ما لا يحل من قتل على فتنة) أو حمية (أو حرام أو أكل) للمال أو جناية دون النفس أو منع عن حق (أذ حرم عليه ذلك ويأثم به) دونهم أذ لا يصدق عليهم أنهم فعلوا حراماً كانه قال : أذ أتى وحده بالمحرم ،

(وان تاب) من فعله ما لا يحل (جاز له ما للمسلمين) من القتال والقتل وما دونه (وينظر للاصل الاول) وهو هنا أنهم على الحق (وان حل لم يضرهم احداث بعضهم) فعلا (محرما ويمضون على اصلهم) من كون القتال والقتل وما دونه حلالا لهم غير انهم ينصفون الحق منه ، وان لم يقدروا اخرجوه من بينهم ، وان لم يقدروا تركوا القتال حتى يخرج ، وان لم يمكنهم ذلك قاتلوا على نيتهم الاولى ولم يضرهم قتاله ونيته (وان حرم) الاصل الاول بان كان قتالهم أو فتنتهم أولا على الباطل

لم يحل قتالهم الا ان انقطع ، وان فعل بعض الفاتنين ما يحل به دمه كقطع جاز لحاربهم حرب فتنة قتلهم على ذلك ان تاب منها قبل حدوثه ، وجو ز ان قتلهم عليه فقط ، وان ثم يتب منها ، • • •

(لم يحل قتالهم الا أن انقطع) ذلك الأصل الأول وتابوا منه ٠

(وان فعل بعض الفاتنين ما يحل به دمه كقطع) الطريق وطهن في الدين ومنع الحق وزنى مع احصان (جاز لمحاربهم) ، اى لمن حاربهم قبل ذلك (حرب فتنة قتلهم على ذلك) والاعانة على قتلهم ، وكذا ما لا يحل به قتله كسرقة وجلد على زنى بلا احصان او على غيره او كما يقول القاضى للناس: اضربوا فلانا فانه يجوز لمحاربه حرب فتنة العمل فى ذلك والاعانة (ان تاب) المحارب حرب فتنة ، وهذه التوبة لغوية بمعنى مجرد ترك القتال لغرض ما كحر وبرد وجوع وعطش وخوف الغلبة لئلا يتكرر مع قوله: وان احدث بعض المفاتنين مبيح دمه الخ (منهما) ، اى من الفتنة (قبل حدوثه) ما يحل به دم الفاننين لا ان لم ينب ، ولا ان تاب بعد حدوثه سدا للذريعة ، وباب التهمة اذ لا يؤمن أنه اظهر انتوبة ليتوصل الى النكاية في عدوه .

(وجوز) أن يقتل ويفعل ما ذكرنا كله (أن قاتلهم) ، أى أراد أن يقتلهم أو يفعل ما ذكرنا (عليه) ، أى على ما يحل به دمه أو ما دون ما يحل به دمه فيفعل أو يسعى فيما يستحق (فقط) لا على الحمية أو الفتنة ، (وأن لم يتب منها) أو تاب بعد حدوث ذلك •

(وحرم نقض صلح من فتنة ان لم يقع من احد) قبل الصلح او بعده (مبيح دمه) او ما دون دمه من الحقوق كان الحق او الدم لمن كان فى الفتنة ، واصطلح معه او لغيره ، (فيطلب به) يطلبه به من كان فى الفتنة واصطلح معه (ولا تكون مطالبته) بذلك الحق او الدم (فتنة) جديدة ولا رجوعا فى الفتنة الأولى بالنقض ، لأن هذا طلب حتى محض لم تشبه كدرة الفتنة اذ كان بعض صلح ، وكذا ان امر من كان فى الفتنة من يطلبه ، وقوله : ان لم يقع الخ ، شرط شبيه بالاستثناء المنقطع لأن المطالبة بدم أو حق ليست من الفتنة فضلا عن أن تستثنى منها بالشرط ، ويحتمل أن يكون شرطاً لمحذوف ، أى فيبقون على السكون والسلم وعدم المطالبة بشىء ان لم يقع من أحد الخ ،

(وان حدثت) فتنة (بين قوم بعد فعل بعضهم) أمرا (مبيحاً دمه) أو ما دون دمـه (لم يحل) لاهل الفتنة من الجانب الآخر (قتله) ولا فعل ما يستحقه (على فعله) سدا للذريعة (حتى ينقطع أصل فتنتهم) بالملح أو بالتوبة ، ورخص لا على الحمية (ويزال) أصل الفتنة بالبناء للمفعول (بتوبة الفريقين) أى يزيله الواعظ أو الناصح بتوبتهما بأن بامر بها فياثموا ، أو يزبله الفريقان بتوبتهما ، ولو قال : ويزول بالبناء للفاعل لكان أولى ، (أو) بتوبة (أحدهما) فحينئذ زال عن مجموعهم وبقى

او بمن يقهرهم على تركها ، فمن احدث منهم بغيا على غيره حل قتاله وان احدث بعض المفاتنين مبيح دمه حل قتاله لتائب من فتنته وبغيه ، ورخص في قتاله على ذلك ، وان لغره ، • • • • • • •

لمن لم يتب ، سواء كان الفريق التائب فيه ذلك الفاعل للمبيح ، أو كان الفاعل في غيره ، لانه انما يقاتلون الفاعل فقط (أو بمن يقهرهم على تركها) ، أي ترك الفتنة ، وجاز لغيرهم القتل وما دونه ، وإذا تابا هما أو احدهما أو اصطلحوا أو قهروا على تركها فتركوها .

(فمن أحدث منهم بغياً على غيره) منهم (حل قتاله) اباقيهم كلهم كما حل لغيرهم ، وكذا حل لهم ولغيرهم ما دون القتل اذا فعل موجبه ، ورخص أن يقاتل بعضهم فاعل مبيح دمه ولو قبل انقطاع فتننهم ان فابل على الحق لا الحمية ، وكذا أن يفعل ما يستحقه أن فعل ما يوجب ما دون الحق ولم يذكره لأنه يعلم بالأولى من الترخيص الذى ذكره قبل هده المسائل اذ قال : وجوز أن قتلهم ، فأذا كان الترخيص في مسألة الحدث بعد الفننة كان بالأولى في مسألة الحدث قبل الفتنة ،

(وان أحدث بعض المفاتنين مبيح دمه حل قتاله) أو فعل ما دون مبيح الدم حل فعل ما يستحقه (لتائب من فتنته وبغيه) ، أى كما يحل لغير أهل الفتنة ، (ورخص في قتاله على ذلك ، وأن لغيره) ، أى لغير تائب منهم ، وذلك في النفس وما دونه وغير ذلك لا على الحمية ، وذلك تكرير لما مر قريبا الا لما مر من أن التوبة في ذلك لغوية .

وقد قیل: یرفع ضارب یده علی حل فتقع ضربته علی حرمة ، کضارب حلل الدم بکطعن عرضته بعد رفعه حمیة لقومه وفتنتهم ، فان ضربه علی ذلك ظلم واعتدی واطاع اول فعله وعصی آخره ، • • •

(وقد قيل) عن بعض المشايخ (: يرفع ضارب) ، أى مريد ضارب شارع فى عمله (يده على حل) أى والحال أن الضرب حلال له (فتقع ضربته على حرمة) فيكون قد رفع يده للضرب وهو محق ، وما انتهت ضربته الا وهو مبطل ، (كضارب حلال الدم) أى مريد ضرب شارع فى عمل الضرب لحلال الدم أو ما دونه ممن حل اله ضربه .

ويحتمل أن يريد بـ «حلال الدم » هنا وفى مثل هذا المحل: من حل فريه فى بدنه سواء بالقتل وما دونه (بك طعن) بك رمح أو رمية أو صرب بخشبة أو غير ذلك متعلق بضرب ، والأولى أن يكون بك طعن فى الدين (عرضته بعد رفعه) أو تحريكه يده للصرب الحلال ، أو بعد رميه أو طعنه أو ضربه وقبل الوصول (حمية لقومه وفتنتهم) أو لغيرهم أو ليفسه أو لغرض لا يحل له الضرب لأجله .

(فان ضربه على ذلك ظلم واعتدى) ... بفتح حروف « ضرب » و « ظلم » وتاء « اعتدى » كداله واسكان نون « ان » ... ولزمته الدية لا القود للشبهة ، (واطاع اول فعله) او فعل مباحاً أول فعله ان لم ينو عبادة وفعله هو رفع اليد للضرب أو تحريكها (وعصى أخرة) بقصد الحمية أو الغرض الذي لا يحل " له •

وكذا ان تاب بعد رفعه وتمادى هو على ضربه ، ولزمه الضمان والقتل حيث يجب والدية حيث تلزم ، وصح عكسه ايضا كرافعها لقتل أو ضرب أو أخذ على حرمة أن أحدث من قصده مبيحاً لما حرم منه ،

(وكذا ان تاب) الذى حل ضربه (بعد رفعه) ، أى رفع مريد الضرب يده أو تحريكها (وتمادى هو) ، أى مريد الضرب ، (على ضربه ، ولمزمه الضمان) لما أفسد بضربه من مال أو فى بدن ، (والقتل حيث يجب) أى ينبت سواء وجب ولم تصح الدية ، أو خير صاحب الحق بينه وبين الدية وهو الغالب ، وخرج ما اذا كان القاتل لا يفنل بالمقتول كمشرك فتله موحد ، وفد كان ذميا أحدث ما ينفض الذمة من الكلام وغيره ، لا لزنى ثم تاب ، أو عبد فنله حر ، ومما يجب فيه القتل أن لا يفبل الولى الا الفتل حيث تكافأ الد مان ، (والدية حيث تلزم) بأن لم يقبل صاحب الحق الا الدية أو كان المقتول لا يكافىء دمه دم القاتل كما مثلت به آنفا أو عفا بعض أصحاب الحق عن الحق من الحق الذى هو النفس ، مثل الدي عفون عن ثمن نفس ولى وغير ذلك مما يعلم من كتاب « الديات » أن يقول : عفون عن ثمن نفس ولى وغير ذلك مما يعلم من كتاب « الديات » أن شاء الله تعالى ، والقصاص فى هذه المسائل كلها كالقتل ،

(وصح عكسه أيضاً) أى عكس ما ذكر من كونه يرافع يده على حل ويضرب على حرمة وهو أن يرفعها على حرمة ويضرب على حل (كرافعها) أو محركها (لقتل أو ضرب أو أخذ على حرمة أن أحدث من قصدة) ذلك الدافع أو المحرك بالقتل أو الضرب أو الاخذ أمراً (مبيحاً لما حرم منه)

فيكون اوله عصيانا وآخره طاعة ان علم باحداثه وضربه عليه ، والا

قبل وقوع ذلك الضرب أو القتل ، وشمل الضرب الرمى (فيكون أولمه عصيانا) كبيرا ، وقيل : صغيرا ، (وآخره طاعة) ان نواها مباحا أو لم ينوها (ان علم باحداثه) ذلك الأمر المبيح لما حرم منه (وضربه) أو فتله أو أخذه (عليه) أى على احداته الامر المبيح ، أو على الامر المبيح والماصدق واحد ، و « على » للتعليل ·

ومثال ذلك أن يتوب الذى أريد ضربه فيتعمد مريد الضرب ضربه مع ذلك فيرجع عن توبنه فبل وصول الضرب وبعد رفع اليد به بحيث يدون رجوعه عن التوبة موجبا لعتله ، او ما دون العتل عيععل به ما دونه ، كان ينوب من الطعن عبل رفع اليد فيرفعها عليه بالمقتل ويرجع عن التوبة عنه بعد رفعها فيتم الضرب ، وكان يرفعها بلا دنب ويوفعها بعد ذنب كطعن ، كان يرفعها لضرب بلا ذنب فيوفعها بعد موجب ادب او حد ومتل أو تعزير أو نحو ذلك ناويا لاخراج الحق أن كان يجوز له اخراجه ، ومتل أن يرفع يده الى أخذ مال موحد فيشرك قبل أن ياخذه على القول بأن مال المرتد حلال ، وأن يرفعها الى أخذ مال معاهد ، فيحارب فبل أن ياخذه ، متل أن يرفعها الى أخذه وليس له فيأخده وقد ورثه أو وهب له ياخذه ، متل أن يرفعها الى أخذه وليس له فيأخده وقد ورثه أو وهب له أو دحل ملكه بوجه وعلم بذلك حين الآخف .

واعلم أن أحداث غير الذى أريد ضربه أو الآخذ منه كاحداثه ، ومن ذلك أن يمد اليه يده بالضرب أو بأخد المال ولا يعلم أنه يحل ذلك منه فيعلم بحل ذلك قبل تمامه فيتم (والا) يعلم باحداثه مبيحاً لقتله أو ما دونه أو ماله فكان ضربه أو الأخذ أو نحوهما على ذلك المبيح ، أو علم

فاوله كذلك وآخره لا يؤاخذ به فى نفس ولا مال ، وفى الدية قولان ، وكذا فرج قصده بحرمة فكشف حله ، هل يحرم بذلك او لا ، • • •

Renderthaum ag thay the game and an in the game of the game of the game of the company of the co

باحدائه وضربه لا على ذلك بل على ما لا يجوز الضرب عليه أو أخذ المال كذلك ، أو علم باحدائه ولم يعلم أنه يوجب الحد ، (فأوله) معصية كبيرة أو صغيرة (كذلك، ، وآخره) معصية غير كبيرة ، وفيل : كبيرة ، وانما كانت معصية لسوء نينه ، وقيل : غير معصية ارادها ولم تكن .

والذى عندى : أنها معصية ، لأنه نوى وعزم ولو لم يوافق على كل حال (لا يؤاخذ به في نفس) لا يؤخذ في الحكم بالفود ، (ولا مال) لا يقتل ولا يفتص منه ولا يرد المال الذى افسد له بالقتال كقتل فرسه ليتوصل اليه وتمزيق ثوبه ، (وفي المدية) أو الأرش (قرلان) في الحكم وفيما بينه وبين الله ، وكذا المال عند الله ، فيل : عليه ذلك لأنه لم ينو كما يحل بل قصد ما لا يحل ، وقيل : لا يلزمه ذلك لأنه فعل ما حل له في نفس الامر •

(وكذا فرج قصد بحرمة فكشف حله ، هل يحرم بذلك) لانه نوى وعزم وهارف (أولا) يحرم لانه وافق ؟ القولان ؛ وكذا في المعصية هل هي كبيرة أو صغيرة أو لا معصية ؟

ومثال ذلك أن يجامع امرأة على أنها غير زوجه ولا سريته ولا أمته فتبين أنها احداهن ، ومثل أن يتزوج امرأة على أنها محرمته أو محرمة عليه أو مشركة فيجامعها وبتبين غير ذلك ، فأن تبين فبل الجماع فمن قال : تحرم بالجماع ، قال : يجدد العقد ، ومن فأل : لا تحرم ، قال :

کماامسر ۲۰۰۰ م ۱۰۰۰ م

لا يجدده ، ومثل أن يتزوج امرأة على أنها لا يحل له جمعها مع زوجه كاختها فيجامعها ، فهل تحرم هى وزوجه أو لا تحرم واحدة لا هذه ولا هذه (كما مر ") فى كتاب النكاح فى قوله : باب : تحرم بتأبيد منكوحة الخ ، اذ قال فى آخره ما نصه : من تعمد مس امرأة ظنها غير حليلته فاذا هى اياها لم تحرم عند الأكثر ، وفى كفرة خلاف ، وكذا ان تعمد نكاح ذات زوج أو محرم منه فاذا هى لا ولا لم تحرم وصح "النكاح وفى كفره ما مر " ، والله أعلم ،

بساب

ان ذم شخص آخر فاقتتلا على حمية حتى ماتا ، أو احدهما ، فأهل فتنة ، وأن تقاتل ولى قتيل مع قاتله ببغى على حمية أثم أن قتله على ذلك ،

بساب

في الفتنة

(ان ذم شخص آخر فاقتتلا على حمية حتى ماتا) هما (او احدهما) ، او كان فساد في بدن كل واحدهما ، او عقلهما او عقل احدهما أو غير العقل (فاهل فتنة) كلاهما .

(وان تقاتل ولى قتيل مع قاتله) ، اى قاتل القتيل ، (ببغى) متعلق بقاتله (على حمية) متعلق بتقاتل (أثم) اثما كبيرا ، وقيل : صغيرا ، وقيل : لا اثما لا يعلم أصغير أم كبير ، وقيل : لا اثم لانه صاد ف محلا ، وكذا المخلاف فيما مر او ياتى من نحو ذلك (ان قتله على ذلك)

ولا يضمنه ، وجوز في الطاعن ونحوه قتلهم ، وان عليها كالجاني لولى قتيله ، وكذا قاتل محارب المسلمين على حرمة في الظاهر ان خرج محاربا لزمه اثم نواه لا ضمانه ، • • • • • •

المذكور من الحمية ، وكذا ما دون القتل في البدن أو المال أو العقل أو منفعه لأجل نيته في الحمية ، ويجوز أن تكون « على » التعليل ، (ولا يضمنه) ولا يضمن ما أفسده من ماله حال القتال بلا قصد لمجرد أفساد المال بل ليتوصل الى قتله أو ضربه ، أو لم يتعمد لكن حال القتال ، وقيل : بالضمان •

(وجوز في الطاعن ونحوه) كقاطع ومانع وغيرهما ممن حل منه قتله (قتلهم ، وان عليها) ، وكذا كل من استحق ما دون القتل ففعل به ما دون القتل على الحمية وفي الاثم ما ذكر ليس مراده انه أجبز له ان يقصد الحمية في قتلهم ، بل اراد أنه لم يلزمه الضمان ، وكانه قال : سومح في قتلهم على الدية والقود ، وان كان على الحمية أو أراد أنه حامى على حق ولم يقصد الله (كالجانى لولى قتيله) مثل الحكم في الجانى لولى من قتله ذلك الجانى اذا قتله الولى على الحمية لم تلزمه الدية ،

(وكذا قاتل محارب المسلمين على حرمة) يتعلق بد « قاتل » (في الظاهر) متعلق بمحذوف نعت لحرمة أو يقاتل (ان خرج محاربا) ، أى قتله وهو لا يدرى انه حلال الدم فتبيتن بعد أنه حلاله لمحاربته أو لطعنه أو ردته (لزمه أثم نواه لا ضمانه) •

وكذا كل قتل وما دونه مما هو حلال وفعله احد على نية لا تجوز

وكذا الفروج والامسوال ، ولا يحل لمتفاتنين قتال ولو اتفقوا عليه ، او استغفل به بعضهم ، او اظهره ، او خيل انه ليس بعدو او انه باغ او قاطع حتى نشب بينهم قتال ، • • • • • • •

علم بحله او لم يعلم ، وهيل بالديه في نلك المسائل ، (وكذا الفروج والأموال) اذا تنوولت على ما لا يحل بحسب الظاهر نم ظهر أنها حلال ، أو تناولها المتناول بنية لا تحل مع علمه بأنها حلال ،

(ولا يحل لمتفاتنين قتال) فيما بينهم على الحمية (ولو اتفقوا عليه) ، الله والحال انهم اتفقوا عليه ، وليس هذا بتغى "لانه استقصى بفوله (أو استغفل به بعضهم) بعضا ، أو هو بالبناء للمفعول والبعض هو الفريق ، والبعض الآخر ، ويجوز أن يريد البعض مطلقاً ولو بعض فريق ، (أو أظهره) أى القتال بحيث يعلم أنه على الفننة المتقدمة بينهم ، (أو خيال أنه ليس بعدو) ثم أوفع الحرب خدعة ، (أو) أظهر (أنه باغ أو قاطع) أو فاعل ما يحل به دمه بحيث يظن مفاتنه أنه لا يظن ،

وكذا ان قصد كل فريق ما قصد الآخر من الاستغفال وغيره مما ذكر ، أو قصد كل فريق ما لم يقصده الآخر ، أو اتفقوا ثم فعل كل الآخر ما ذكر من الاستغفال أو غيره كذلك ، أو فعل أحدهما (حتى نشب بينهم قتال) فهم أهل فتنة في هـذا القتال ، الا من لم يقاتل على أحد الفريق الآخر الذي جاءه أنه مفاننه قبل ذلك ، قبل أن ينشب القتال ، أو لم يعلموا أنه هو الا بعدما انتشب ، وأن لم يعلم أنه هو الا بعد الفراغ فلا أثم على من لم يعلم ، ولزمه الغرم والدماء التى أراق لآنه مهد لهذه الفتنة بما تقدم ، ولو لم يعلم في الحال ، بل ظاهر كلامه أن المفاتن الذي قوتل لا يحل له لم

وجـوز لمن لم يعلمه انه من اهلها الا بعـد قتاله ان لا يلزمـه دمـه اذ قتله على بغى أو قطع ، ولا يحل لمنهزم من حرب فتنة قتل متبعه لقتل أو أكل أو دفعه وأن عن نفسـه ، • • • • • • •

القتال ولو لم يعلم أن مقاتله بغياً من أهل الفتنة الأولى ، ووجهه أنه يجب عليه الكف عن الأولى والتوبة ، فما لم يفعل ترتب عليه ضمانها فعليه أثمه •

(وجوز لمن لم يعلمه أنه من أهلها الا بعد قتاله أن لا يلزمه دمـه) ، ولا ما أفسد من ماله ليصل الى قتله أو اتفق أفساده حال القتل كما يجوز وعليه غرم المـال أن قصد المـال لا القتل (أذ قتله) أو أفسد مالا (على بغى) من مقتول أو ذى مال (أو قطع) أو غيره مما يحل به قتله أو أفساد ماله حـال القتال الا ما فعلوا بعد العلم بأنه من أهلها فأنهم يؤخذون به ، وأن علم في الحال لزمه الكف والتوبة والاخبار لمقاتله بها .

(ولا يحل للنهزم من حرب فتنة قتل متبعه) ، أى قتل من أتبعه ، (أو دفعه وأن عن نفسه) لا سيما (أو دفعه وأن عن نفسه) لا سيما نفس من هو من أهل الفتنة أو ماله أو مال من هو من أهلها ، والواجب أن يعتقد الانصاف والتوبة ويهرب أو ينصف في حاله ويتوب أن أمكنه ، فأن أظهر ذلك ولم يتول عنه حل له قتله ، وأن أتبعه لنفس أو مال ليس من أهل الفتنة حل له قتله ، وكذا لا يجوز لمن يتبع المنهزم أذا كانا متفاتنين ، وكذا لا يجوز أن يقاتل منهزم من أهل التوحيد مبطل متبعا له محقا ولو كان الاتباع لا يجوز ، والاتباع ولو كان حراما في الحدبث لا يحل قنالا أذ بني على الفننة ولا سيما أن أتبعه محق .

وجـوز وان عن غيره من أهلها ان تاب منها ونزع ولم يقصـ اعانة مدفـوع عنه على فتنة ، ورخص لـه دفاعه ان قصد تنجية وان لمال غيره لا حمية ، ولا ياثم به وان لم يتب منها والفاتن ان اعان باغيا على مفاتنه هل جـاز لبغى عليـه قتاله مـع البـاغى ، • • • • • • • •

(وجو"ز) للمنهزم الدفاع (وان عن غيرة) او مال غيرة (من اهلها) ولا سيما نفسه او ماله (ان تاب منها ونزع) نيته منها ونوى الخلاص مما لزمه وان لم يتب هذا الذى يدفع التائب عنه كما يدل له اطلاقه ، وقوله : من أهلها ، وقوله : (ولم يقصد اعانة مدفوع عنه على فتنة) ، وقيل : لا يدفع عن نفس من لم يتب أو ماله ، والكلام انما هو اذا لم يظهر هذا التائب توبته ، ووجه ذلك أنه بتوبته صار كسائر الناس الذين يحل لهم قتال البغاة ، وهذا ترخيص اذ لم يعلموا بتوبته ، واما ان اظهرها فيجوز له الدفع عن ماله وعن نفسه بلا خلاف ، واما على نفس من لم يتب أو ماله فخيلاف .

(ورخص له) : المنهزم ، (عفاعه) ، أى دفاع المتبع عن نفس أو مال (ان قصد تنجية ، وان لمال غيره) ولا سيما نفسه أو ماله أو نقس غيره (لا) ان قصد (حمية ، ولا يأثم به) ، أى بالدفاع ، ولو وصل الى القتل به ولا ضمان نفس أو ما دونه ولا مال (وان لم يتب منها) ، وان قصد حمية لزمه الضمان والغرم ، (والفاتن ان أعان باغيا على مفاتنه) « الهاء » عائدة الى الفاتن ، (هل جاز لمبغى عليه) ، وهو المفاتن ، (قتاله مع الباغي) هذه الجملة خبر المفاتن ، والمجموع دلبل حواب

ويقصد بقتله اعانة للباغى على بغيه ، وجميع ما حل" له منه من قتل وتلف ماله وتوهين ما دام معينا للباغى او لا تردد ؟ ومن قتل احدا من محاربيه على فتنة بعد صلح العامة ظلمه ان قتله عليها ، • •

الشرط ، ولو كانت الجملة جواباً لكان الفصيح قرنها - بالفاء - هكذا ، فهل جاز لمبغى عليه قتاله ، أى قتال الفاتن مسع البساغى .

(ويقصد بقتله) وقتاله (اعانة الباغى على بغيه) يعنى أنه يعتقد أن يقتل الفاتن ويقاتله لكونه أعان الباغى على البغى ، ولا يقصد بذلك الفتنة المتقدمة قبل ذلك بينهما ، وبهذا القصد يحل له قتال من معه له فتنة سابقة (وجميع) بالرفع عطفا على قتاله ، أى وجاز لهم من الفاتن جميع (ما حل له منه) أى من الباغى (من قتل) وما دونه ، (وتلف ماله) أى اتلاف مال فهو اسم مصدر أو هو مصدر ، أى حل له التلف الصادر بسببه أو بقصد باتلافه أو منعه منه توهينه ، (وتوهين) له بكل ما توصل اليه (ما دام معينا للباغى) وهو قول من أجاز للمنهزم الفاتن دفع متبعه ولم يتب ، فانه أذا جاز ذلك للمنهزم مع المتبع فأحرى أن بجوز لن ولم يتب ، فانه أذا جاز ذلك للمنهزم مع المتبع فأحرى أن بجوز لن جاء اليه فاتنه مع الباغى (أو لا) يجوز له ذلك الا أن تأب ؟ فهذان قولان في هذا الأمر وفيها (تردد) عند من منع المنهزم من الفتنة من دفع متبعه الا أن تأب وأظهر التوبة ، وأجزم بالحل كما جزم به صاحب الأصل ،

(ومن قتل احدا من محاربیه) او جنی فیه ما دون القتل او افسد مالا" (علی فتنة بعد صلح العامة) ولا سیما بعد صلح جری علی ید الامام ونحوه فقد (ظلمه ان قتله) او جنی او افسد (علیها) ، ای علی الفتنة ،

وجاز لعالم بالصلح دفاع قاصده بقتل عالم به وهدر دمه ان مات به ، وان قتل الدافع كان مظلوماً ان لم يطالبه بجناية وليه ، اذ لا يصل له منع نفسه منه ، • • • • • • • • •

وعليه الضمان ، فللمظلوم قتاله ، ويجوز أن يريد بـ « صلح العامة » أن الصلح وقع فيهم جملة لا لخاصة مع خاصة أو مع جماعة ، سـواء وقع على يد أمام ونحوه أو على أيدى خاصة أو عامة ، وأن قتل أحدا من محاربيه بعد الصلح لامر غير الفتنة مما لا يجـوز له القتل عليه فلا أثم ولا ضمان ، وأن كان الصلح بينه وبين خاصة أو عامة ونقضه فهو ظالم .

(وجاز لعالم بالصلح دفاع قاصده بقتل) او ما دونه او لمال او بقتل غيره او ماله (عالم به) عالم نعت قاصد ولو أضيف قاصد للضمير لأن قاصد للحال فاضافته لفظية ، وان كان القاصد لم يعلم به لم يحل للمقصود الدفع هكذا ، بل يخبره بالصلح او يتوب ويذعن اليه في الحق ، والا كان دفاعه دخولا مع القاصد في الفتنة الأولى ، وان كان غير عالم دفعه ولم يهدر دمه هذا ظاهر الكلام ، وقيل : يهدر ، (وهدر دمه ان مات به) او وقع به ما دون الموت ، وان كابره فقصد قتله جاز وهدر كذلك ، (وان قتل) القاصد (الدافع) بالبناء للمفعول (كان) الدافع المقتول (مظلوما) في قتله (ان لم يطالبه) القاصد (بجنايت) ه في (وليه) او ولى القاصد بان يقتل الدافع ولى القاصد قبل فيتبعه القاصد ليقتله في وليه فينه منه الله في الله ان ممن لا يقتل به أو قتله ، كما لايحل أو لم يكن القتل لهذا القاصد ،

ومن قتل وليه في فتنة ولم يذكر قبل صلح قاتل ولا آكل جاز له مطالبة قاتله وقتله وبغى مانعه ، وكذا المال ، ويجبر قاض آكلا وقاتلا باعطاء ما لزمهما ، وهدر ذلك ان اصطلحا عليه ، وكفر دال فاتنا على آخر ،

(ومن قتل وليه في فتنة) واصطلحوا (ولم يذكر) بابطال (قبل هلح) ولا في عقد الصلح ، ويحتمل أن يريد بالقبلية ما قبل الشروع في عقد الصلح وما بعد الشروع أو بعده ، وقبل الفراغ من عقده (قاتل) لنفس أو حال ما دونها ، (ولا آكل) لمال (جاز له مطالبة قاتله وقتله) ومطالبة ماله ، ولا يبطل الصلح حقه من القتل ولا من الارش ولا من القصاص لان الصلح الواقع لم ينبرم على بطلان ذلك ، (وبغى مانعه) من أخذ حقه من ذلك أو من مطالبته ، (وكذا المال) لصاحبه المطالب به وبغى مانعه عنه أو عن مطالبته .

(ويجبر قاض) أو حاكم أو وال أو امام أو جماعة أو نصو ذلك (آكلاً وقاتلاً باعطاء ما لزمهما) من مال أو دية أو قتل ، وكذا ما دون النفس في أرش أو قصاص أذ لم ينبرم الصلح على هدر ذلك (وهدر ذلك) كله (أن أصطلحا عليه) ، أي على الهدر وهو الابطال أو أصطلح عليه من ينظر اليه من الفريقين ، وذلك كله في الحكم ، وأما عند الله فلا يبطل الا ما تركه صاحبه بطيب نفسه ، فأن قتل قاتل وليه بعد الصلح قتل ، وأن أخذ مالاً ردّه لبطلان ذلك بالاصلاح على هدره .

(وكفر دال واتنا على اخر) ان قصد بسوء أو لم يقصده ، ولكن دله

وضمنه كالمال ، وجاز له جحده من طالبه واخفاؤه وان بما رايته او بب ليس من قبيلة كذا ، وتحذير بعض من بعض ان يفعل فيه ما يفعله حيث لزمته تنجية الانفس ، ولا يضمنه ان حذر عدوه منه وقتله ،

ليقصده ولم يصبه بسوء (وضمنه كالمال) مال الفاتن المدلول عليه ان افسده المدلول أو اكله ، (وجاز له) للدال لا بقيد دلالته لان الدلالة المذكورة غير الجحد الآتى ، ومقابل الجواز أن يسكت عن الجحود وما بعده (جحده من طالبه) بأن يقول : ليس هنا أو ليس في بيت كذا أو أرض كذا أو دار كذا أو بلد كذا أو نحو ذلك أو ليس هو هذا (واخفاؤه) بما أمكن (وأن ب) حقوله : (ما رأيته ، أو ب) حقوله : (ليس من قبيلة كذا أو هو من قبيلة كذا مشيرا لقبيلة لا يقصده اذا كان منها أو مضى الى جهة كذا مشيرا لجهة منهى الى غيرها ،

í

(و) جاز (تحذير بعض) من أهل الفتنة (من بعض) من أهلها بأن يقول : أهربوا فقد جاءكم عدوكم أو أخفوا أموالكم ، (و) جاز (أن يفعل فيه) بلا لزوم « والهاء » للتحذير (ما يفعله حيث لزمته تنجية الأنفس) ، مثل أن ينجى من شاء منهم أولا أن استووا ، ويقدم الأفضل فالأفضل كالأب والأم والأهل والعالم ، ويشتغل بمن يطمع في نجاته أذا حذره ، ولا بأس عليه أن لم يفعل أو لم يحذرهم أصلا :

(ولا يضمنه) ، أى لا يضمن العدو المخوف منه الذى حذره منه غيره ولو تاب أو رجع اذ لا علم للمحذر ـ بكسر الدال ـ بالتوبة أو الرجوع (ان حذر عدوه) وهو المحذر الذى خيف عليه (منه وقتله) هذا المحذر

ولا ان ساله عنه فاخبره به لا يعلم انه عدوه او يريد قتله ، وقيل : لزمه الضمان لا الاثم ، وجاز انتفاع بأموائهم ومؤاكلتهم ومشاربتهم ومصاحبتهم ولو في حضر ، • • • • • • • • •

الذى خيف عليه او جنى ، ولا يضمن مالا آن افسد ، مثل أن تقول لزيد : ان عدوك جاء فاحذره ، فيذهب اليه زيد فيقتله أو يجنى فيه أو يفسد ماله ، وأن توعد أحد من ليس من أهل الفتنة لزم من لم يخبره ديته (ولا) يضمنه ولا ماله (أن سأله عنه فأخبره به لا يعلم أنه عدوه أو) لا يعلم أنه (يريد قتله) أو جنايته فيه أو ماله فأكل ماله أو قتله أو جنى فيه •

(وقيل: لزمه الضمان) للمال والأرش والدية (لا الاثم) ولا القود ولا القصاص لأن ذلك الاخبار خطأ من حيث لم يعلم بالعداوة ولم يقصدها لا عمد، لكن لا شيء منه على العاقلة لأنه تعمد الاخبار بمن أخبر به، وإن علم أنه عدوه فأخبره فعليه ضمان ما وقع باخباره.

(وجاز انتفاع بأموالهم) ، أى بأموال أهل الفتنة باذنهم أو بالادلال أو بالهبة أو المعاملة الا من بيده حرام فيلا يعامل لئلا يوافق الحرام ، وقيل : يعامل ما لم يعلم معاملة أن ما يعامله فيه حرام ، والحاصل انهم كغيرهم في باب الورع ، فغاية الورع أن يجتنب مالهم لانها بيد من لا يتقى الله ولو كانت حلالا محضا (ومؤاكلتهم ومشاربتهم) ومخالطتهم مطلقا مع الامر بالمعروف والنهى عن المنكر على قدر الوسع (ومصاحبتهم ولو في حضر) غيتا بالحضر لان مالهم يكون في الحضر اكثر مما يكون في السفر فلا يحتاج لمال المفتن ، ومع ذلك يجوز اخذه مال المفتن ، ولان الانسان يكون في السفر شيد حاجة ،

وتلزم حقوقها لهم فى حياة او ممات ان لم يموتوا فى فتنة ، والا فلا يسن لهم الا اللف والمواراة ، ولا يقصد بهم المقابر ولا الرفع على الاعناق ولا يصلى عليهم كالبغاة ، وجاز استعمالهم لشغل ومعاملتهم فى مبايعة ونصو ذلك ، ويحذر منهم ما يقويهم على فتنتهم ، وان باعارة ،

(وتلزم حقوقها) ، أى حقوق الصحية (لهم فى حياة أى مدات) من الدفع عنهم وعن أموالهم أحياء وأمواتا ومطالبة طالبهم بالبينة والغسل والكفن والصلاة والدفن فى المقابر والرفع على الاعناق ، أو الرؤوس ولو ماتوا غير تائبين ، (أن لم يموتوا فى) حرب (فتنة والا) يكونوا لم يموتوا فيها ، بل ماتوا فيها (فلا يسن لهم) من سنن الاموات (الا اللف) بلا قصد تجويد فى عمله ولا فيما يلف به ، (والمواراة) بالدفن كما أمكن ولو الى غير قبلة ، أو على وجهه أو قاعدا أو متكئا أو فائما .

(ولا يقصد بهم المقابر) ، بل يدفنون حيث ما تيسر ولو في المزبلة (ولا الرفع على الأعناق) أو الرؤوس ، (ولا يصلى عليهم كم) مما لا يصلى على (البغاة) وقطاع الطرق ومانع المحق وغيرهم كما مر والجنائز ، وقيل : يصلى عليهم من لا ينظر اليه وهو الذي عندي كما مر .

(وجاز استعمالهم لشغل) باجرة يعطيها لهم او بدونها (ومعاملتهم في مبايعة) وقراض (ونحو ذلك) من كل ما يجوز مع غيرهم ، (ويحذر منهم ما يقويهم على فتنتهم وان باعارة) لسلاح او حمولة او فرس او درع اذا خرجوا الى الفتنة ، وكذا لا يعطونهم الزاد اليها ولا يبيعون لهم ذلك ،

بویعطی لهم ما سوی ذلك مما لم یكن فیه ضر عدوهم وان لدفعه ویتركون لسا یمنعهم منه كقلعة او غار او حصن او مالهم اذ جاز القتال علیهم ، ومنع مرید ضرهم وان فی اموالهم ویدفع عنهم ویعمل لهم ما ینفعهم ، ویتركون لدخول منازلهم وبیوتهم ، ویدخلهم فیها من ینسبون الیسه

ولا يعطونهم بوجه ما اذا كانوا يريدون المخروج به اليها ، (ويعطى لهم ما سرى ذلك) المذكور المقوى لهم على الفتنة (مما لم يكن فيه ضر عدو هم وان لدفعه) ولا معونة لهم عليه ، فانه يجوز أن يجعلوا لهم ما يدفعون به من جاءهم عن أنفسهم لا ما يخزنون فيه مالا قد عرف أنه حرام ، ولا سلاحا يذهبون الى قتال مفاتنيهم ، مثل أن يتركوهم الى ما يمتنعون به من حصونهم والفلاع والغيران وما يمنعهم من عدوهم ، وما يمنعون فيه أموالهم لانه يجهوز لهم الفتال على ذلك ومنع من يريد ضرهم واكل أموالهم كما قال .

(ويتركون لما يمنعهم منه) ، أى من العدو ولو كان لغيرهم (كقلعة) حصر ممتنع في أعلى الجبل (أو غار أو حصن أو) يمنع (مالهم أذا جاز القتال عليهم) أى الدفع عنهم أذا صحبوهم وجاءهم مفاتنوهم على رخصة ومن كان في منزل الانسان فهو في صحبته ، أو أراد بالقتال عليهم الدفع عن ذراربهم وصحابتهم ونسائهم ، والمراد أنك لا تمنع المفاتنين أن يدخلوا منازلهم .

(ومنع مرید ضرهم وان فی اموالهم ویدفع عنهم) کل ما یضرهم (ویعمل لهم ما ینفعهم) فی اموالهم وابدانهم (ویترکون لدخول منازلهم وبیوتهم) ، أی یترکهم الانسان ان یدخلوا منزلهم وبیوتهم للتحصن والدفظ ، (ویدخلون فیها من) لا ینسون الیه ومن (ینسبون الیه) وخصته

من قبائلهم واموالهم ويعملون لهم ذلك ويباشرونه بانفسهم ، ويجعلون لهم حاجزا مانعا من ظلم وفتنة ، وان باشعال نار فيما بينهم وقت اصطفافهم لقتال لا بقصد احراق او موت ، ولا يضمنونهم ان قاما عنه ، ولو قصدوهم بالحريق المسانع ، او ببناء حائط او حفسر خندق ،

بالذكر دفعاً لتوهيم أن ذلك حمية (من قبائلهم ، و) يدخل فيها (أموالهم) ولو كان عدوهم ممن كانوا مبطلين معه قبل ذلك مفاتنيه لا القتال ، فلا يقاتل عليهم ما كانوا مفتنين معه مبطلين ، وان أراد العدو ضر ما بيدهم من مال لغيرهم أو آدمى فلك القتال معهم ولو كان العدو قد فاتنوه قبل ، (ويعملون لهم ذلك) ، أى يبنون لهم ما يتحصنون فيه وما يحفظون قيه أموالهم ويصنعون لهم مطمورة ، ولا يفعلون ذلك لمال حرام في أيديهم ، (ويباشرونه بأنفسهم ، ويجعلون لهم حاجزا مانعا من ظلم وفتنة وان ب) ارسال ماء أو (اشعال نار فيما بينهم وقت اصطفافهم لقتال لا بقصد احراق أو موت) أو اغران ، لكن تقدم لك أنه يجوز فتن أهل الفتنة فراجعه قبل العمل به •

(ولا يضمنونهم) لا يضمن من أسعل النار بين الفاننين والعدو المتحر رز عنهم بها ، ولا من جعل الجاعل ذلك نفعا له من الفاتين الآخرين أو المظلومين ، وإذا كان لا يضمنونهما ، أى لا بضمنون فساد الاحراق والموت (ان قاما) ، أى الاحراق لنفس أو مال ، والموت (عنه) ، أى عن استعال النار ، ولا أن قام الغرق عن اطلاق المال ، وهكذا كل ما جعل مانعا من حفر وغيره ، ولا ضمان (ولو قصدوهم بالحريق المانع) ، أى قصدوا باقامة الحريق منعهم ، ولم يرد أنهم قصدوهم بأن يحرقوهم ، بل أفاموه لمنعهم فماتوا به أو احترقوا أو فسد مالهم به (أو ببناء حائط) تضرروا به أو وقعوا فيه أو أموالهم ،

ويمنعونهم عن فساد بينهم وبين عدوهم ، وحل قتالهم ان أبوا ، وكذا في الفريقين •

فأن لهم فعل ذلك كله ونحوه لمنعهم ممن يضرهم أو يفسد مالهم •

(ويمنعونهم عن فساد بينهم وبين عدوهم) ، اى يمنع الناس هؤلاء أهل الفتنة وعدوهم ومن يظلمهم كذلك يردونهم عن فساد (وحل قتالهم ان أبوا) ترك الفساد •

(وكذا فى الفريقين) اذا ظلم كل الآخر فى حال واحد يردون كل فريق عن افساده فى الفريق الآخر ، وهذه المسائل منظور فيها الى المنكر الحاضر يدفع ولا يمنع دفعه تقدم فتنة لأنه منكر ، والله أعلم .

يساب

ان كان بين قـوم وبين المسلمين حرب فظفروا بهم فانقادوا للحق واطاعوا للامام في الظهور ، او للمسلمين في الكتمان ، ومكثوا على ذلك طويلاً ، ثم هاجت بينهم حـرب ، • • • • • • •

بب

في الحرب المحقة والمبطلة

(ان كانس) ست (بين قوم وبين المسلمين) أو بين قوم وبين المخالفين المذين ليسوا باهل فتنة ، أو بين الموفين منا وغيرهم منا (حرب فظفروا) ، أى المسلمون (بهم فانقادوا للحق واطاعوا) ، أى انقادوا (للامام فى النظهور أو للمسلمين فى الكتمان ، ومكثوا على ذلك) المذكور من الاذعان للحق زمانا (طويلاً) أو أراد مكثا طويلاً والماصدق واحد ، أو أذعنوا بلا غلبة أو سكنوا (ثم هاجت بينهم حرب) ، وكذا كما يفهم بالاولى أن مكثوا زمانا قليلاً وهاجت الحرب بعد ، وكذا أن كانت حرب بين رجلين

محقيّن ورجلين مبطليّن ، أو بين رجلين محقين ورجل مبطل ، أو بين رجلين محقين ورجل مبطل ، أو بين رجلين مبطلين ورجل محق ، فغلب المحق المبطل فاذعن زمانا ثم هاجن ، (فأن قامت على الأصل الأول فالمحق على حقه والمبطل على باطله ، فأذ قام على ذلك) أولا أو بعد فيامها من سكون (أكل مال) أكله المسلمون أو بعضهم زلة (أعطوه لمن أحد منه) أن فام فتل أو ما دونه أعطى ذو المحق حقه (وكانوا على أصلهم) أذا أعطوه أصحابه (بلا تجديد دعوة) اكنفاء بالدعوة الأولى ،

(وكذا ان لم يخضعوا أول حربهم) ، أى فى الحرب الأولى (فأجلوهم من ديارهم) اراد أنهم فعلوا بهم من القتال ما يكون سببا لخروجهم لأن اخراجهم لا يجوز (ثم رجعوا اليها مستضعفين وتحاوروا مع المسلمين وتعاملوا وتناكحوا واصطحبوا وتخالصوا) أو فعلوا بعض ذلك أو لم يفعلوا شيئا من ذلك بعد الاجلاء ، أو لم يجلوهم فبقوا في سلم (ثم تحاربوا) بانشاء المبطلين الأولين حربا ، وأن أنشاه المحقون فهم مبطلون فالضمير للفريقين (لم يجز قتالهم) ، أى لم يجز الفتال الذي أحدثه هؤلاء الراجعون المحدثون المستضعفون غهو باطل منهم وحل للمسلمين قتالهم ، وأن كان

وفعلهم في الامسوال والانفس كالأولى •

الرجوع فى القتال من المسلمين لم يحل للمسلمين القتال ، بل يجب الكف ، ويجوز حمثل كلام المصنف عليه ، (و) أما (فعلهم فى الأموال والانفس) فالجــواب (كـ) الجواب فى المسالة ، أو كالحرب (الأولى) من كون المحق محقا والمبطل مبطلاً ، وما يتعلق بذلك ، والله أعلم ،

فصسل

لا تقع هدنة من فتنة سبقت بخاصة بل بعهود ومواثيق على صلح من منظور اليه ، كسلطان لرعيته ، وسيد لعبيده ، ومقبول قوله ، فبذلك تزال عنه وعن متبعه لا مخالف له ، • • • • • • • •

فصـــــ*ل* د ا

(لا تقع هدنة) ، أى هدوء وسكون وترك (من فتنة سبقت) نعت لفتنة (بخاصة) متعلق بتقع ، كخواص من الفريقين اوقعوا الهدنة تثبت عليهم لا على الامام ومتبعيه ، (بل بعهود ومواثيق) عطف تفسير او اراد بعهود مجرد الدخول في الصلح وعقده ، وبالمواثيق التأكيد فيه (على صلح من منظور اليه كسلطان لرعيته وسيد لعبيده) اذا وقعت بين عبيده (ومقبول قوله) كوال وقاض وجماعة (فبذلك تزال) الفتنة بالبناء عبيده (ومقبول قوله) كوال وقاض وجماعة (فيذلك تزال) الفتنة بالبناء للمفعول ، أى يحكم بزوالها (عنه) ، أى عن منظور اليه (وعن متبعه لا مخالف له) ، فان زحف هو ومتبعه الى من صالحوا فهم بغاة ، وكذا

وان تعاهدوا على عامة الفريقين واصطلحوا على هدم الأموال والآنفس فمن زحف بعد لمحاربه فباغ ولآخر دفاعه اذ هدو محق ، كانت محاربتهم الأولى على ديانة او على غيرها من مخالف او موافق او باغ فناقض العهد بعد ابرامد ظائم طاغ ، • • • • • • • • • • •

ان زحف اليهم من صالحوهم ، وكذا بعض منهم ، وان زحف مخالف ذلك المنظور اليه من أهل الفتنة أو أهل الفتنة اليه فهم على الفتنة الأولى ، وأن وقعت الهدنة من خاص لخاص أو لعام فكل من دخل في الصلح فقد زالت عنه ، فأن زحف فباغ ومن لم يدخل فباق في الفتنة ، والفرق أن الباغى يقتله كل أحد ويعان عليه دون المحق بضلاف أهل الفتنة فلا يعان الحدهم على الآخر ، وللامام ونحوه ومن معه قتال أذ لم يجر على يده ،

(وان تعاهدوا) ، اى المنظور اليهم (على عامة الفريقين واصطلحوا على هدم الأموال والآنفس ، فمن زحف بعد) ، اى بعد هذا الاصطلاح (لمحاربه) ، اى لمن حاربه (قبل) ، اى قبل هذا الاصطلاح أو زحف الى ماله (ف) هو (باغ ، ولاخر) ولغيره ولمن أراد اعانته (دفاعه) ، اى دفاع هذا الباغى (اذ هو) ، اى الآخر المزحوف اليه بعد صلح (محق ، كانت محاربتهم الأولى على ديانة أو على غيرها من مخالف أو موافق أو باغ ، فناقض العهد بعد ابرامه ظالم طاغ) باغ يفعل به ما يفعل بالبغاة ، يقاتله صاحب الحق وغيره ، وان اصطلحوا على الاموال فقط أو الانفس فقط فهم فيما لم يصطلحوا عليه أهل فتنة ، ومن نقض فيما وقع عليه الصلح فباغ .

ومن حارب على فتنة ثم اعترف بتوبة قبل قوله ، ولا ينظر لما فى نفسه ، ويعان على محاربه ان اعطى الحق لطالبه ويدفع عنم وبغى مقاتله ، وكذا من قاتل مع ذوى فتنة لا على علم بها او بانهم مبطلون او عليم بحمية او اعان البغاة على علم ببغيهم او لا عليمه فمثلهم ، • •

(ومن حارب على فتنة ثم اعترف بتوبة قبل قبل): انى تائب ، وهو اعتراف فيحكم عليه بانه محق للتوبة خارج عن الفتنة ، ولصاحب المحق حقه عند الله ، وله اخف حقه ان اعطيه والا تركه الا الآخرة ، (ولا ينظر) ، أى لا يكلف من بلغته توبته بلسانه النظر (لما فى نفسه) فلا يراب خوفا من أن يكون قد أضمر الفتنة الا أن ظهرت أمارة يراب بها فيراب ، وأن ظهر ما يناقض توبته ، مثل أن يطالب بحق صحيح عليه فيراب ، وأن ظهر ما يناقض توبته ، مثل أن يطالب بحق صحيح عليه فيمتنع فهو فى فتنته باق ، (و) أذا لم يظهر ذلك ، وقد اعترف بالتوبة فانه (يعان على محاربه) وهو الذى كان بفاتنه قبل التوبة ، ولا سيما غيره (أن أعطى الحق لطالبه ويدفع عنه) محاربه (وبغى مقاتله) من أهل الفتنة ، ولا سيما غيرهم ،

(وكذا) بغى (من قاتل مع ذوى فتنة لا على علم بها) بالفتنة بينهم ، كلا الفريقين مبطل (أو بانهم مبطلون) ، أى ولا على علم بانهم مبطلون ، والفريق الآخر محقون ، (أو) قاتل معهم (عليه) ، أى على علم بانهم مبطلون أو بانهم من أهل الفتنة (بحمية ، أو أعان البغاة على علم ببغيهم أو) أعانهم (لا عليه) ، أى لا على علم ببغيهم (ف) عو علم ببغيهم أو) أمان مع نوى فتنة فهو مفتن ، مثل هؤلاء المفتنين ولو لم يعلم بالفتنة ولا ببطلانهم لانه لا يسوغ لهم القتال حتى يعرفوا هل يجوز ، وان قاتل مع البغاة الذين قاتل معهم ولو لم يعلم ببغيهم فتلزمه الدماء

وكذا معين محق على عدوة ، وان جهل حقيته ، وان اعانة بشهادة عدول انه محق فخرج مبطلاً لزمه الضمان لا الاثم ، وهلك الشهوه لن تعمدوا ولا يعذرون بجهلهم الفتنة والقتال المحرم ان شاهدوا ذلك وحضروا وقوعه ونزوله ، • • • • • • • • •

والأموال مع أهل الفتنة أو البغى لانه قارف ووافق حراماً ، وكل ما فعل به المبغى عليهم حال قتالهم مع البغاة فلا ضمان له عليهم •

(وكذا معين محق ") ثبتت حقيقته في نفس الامر وهو محق بأنه غير ظالم (على عدوه) فهو مثل المحق ، (وان جهل حقييته) ولكنه عصى عصيانا صغيراً أو كبيراً لتقدمه على جهل ، وقيل : لا معصية ، (وان اعانة بشهادة عدول أنه محق فخرج مبطلا " لزمه الضمان) في الانفس والاموال لا الاثم) ولا قو د لانه عمل بشهادة ، وان اعانة بشهادة من لا يصدقه أو بأمين واحد أو بأمارة فخرج خلافها أثم ولأمه الضمان ، وقيل : لا اثم و وهلك الشهود ان تعمدوا) شهادة مبطل أنه محق أو الامر كذا وكذا مما هو حق ، مع أن الامر ليس ذلك ، سواء علموا أنه مبطل فأخبروا بأنه محق ، أو زعموا لجهلهم أنه محق وان لم يتعمدوا فلا أثم عليهم ، مثل أن ينسوا الامر فأخبروا بغيره أو تغلط السنتهم أو يخبروا بمشتبه فأخذ السامع من أخبارهم ما ليس هو الواقع على بأطل .

(ولا يعذرون بجهلهم الفتنة والقتال المحرم) اذا كانا مما يدرك بالعلم (ان شاهدوا ذلك) المذكور من الفتنة والقتال المحرم الذى فيها أو في البغى ، (وحضروا وقوعه ونزوله) وشهدوا بأنه حق جهلا منهم بالحق

ولا من شاهده واعان بقولهم ذلك ، وكنذا مباشر محرما من اوليه لاختره ان شبهد لبه بتحليله كعكسه ومتقدم لاهراق دم مقر بفعيل بيحله مظهر لبه على ذلك الفعل ، • • • • • • • •

والعلم أو سمعوا صفة ذلك القتال من العدول ، (ولا من شاهده وأعان بقولهم) بقول الشهود (ذلك) ، أى قرر قولهم وثبيّته للسامع ، فأن الواجب عليه اذ شاهد الأمر أن يرد كلام الشهود ، ولا يعذر بالجهل فيما يدرك بالعلم لأنه قارف باعانته بقولهم السامع على القتال الحرام ،

(وكذا) يهاك (مباشر محرما من اوله لآخرة) او في بعضه ، وقد أخطا في هذا البعض (ان شهد) بالبناء للمفعول (له) ، أى لذلك الذي بأشر أو أعان (بتحليله) مع أنه حرام (كعكسه) وهو تحريمه مع أنه حلال ففعل السامع بشهادته ما لا يحل من الاعانة مع أن هذا الشاهد مبطل في شهادته عالم ببطلانه فيها أو جاهل لكن بطلانها مما يدرك بالعلم •

(و) كذا يحكم بانه يهلك انسان (متقدم لاهراق دم) انسان آخر (مقر بفعل يحله) ، أي يحل الاهراق في زعم المقر (مظهر) بعد ذلك بفتح الهاء – (له) ، أي لذلك القاتل اظهره المقر أو غيره فانكشف أنه مما لا يحل به الدم ، ولكن اظهره وحفظه غيره عنه حتى قتل عليه فاظهره أو حفظ ذلك الفعل غيره فبينه بعد القتل أو أقر" به في رمقه ، وكذا أن اظهر هو الفعل وقال : أنى فعلت كذا ، وقال : أنه يحل الدم به فقتله سامعه أذ لا يحل قتل" على اقرار مقر" أنه فعل ما يبيح الدم الا أن ذكره ما هو (على ذلك الفعل) متعلق باهراق ، وذلك أن يقر" له أنسان بانه فعل

ولا يخلصه مما وقع فيه الا الصواب عند العلماء ، وهذا في المجتمع عليه ، ويعذر في المختلف فيه ما لم يجاوز أقوالهم ، وما جاز فيه قول قاض كامام مما كان القول فيه قوله : وغاب عن العامة ، • • •

كذا وكذا مما يحل به الدم فيقتله أو يجنى فيه ما دون النفس على اقراره فلا يعذر فيما فعل فيه من قتل أو دونه ، (ولا يخلصه مما وقع فيه) من الفعل الذى وقع فيه أو من الهلاك الذى ظن أو فرض (الا الصواب عند العلماء) أنه حلال الدم مثلاً اجماعاً ، (وهذا في) الهلاك (المجتمع عليه) الذى اجتمع عليه العلماء أنه لا يحل به الدم .

(ويعذر في) الأمر (المختلف فيه) اذا أقر بانه محل للدم ثم ظهر أنه هو كذا وكذا مما اختلف فيه (ما لم يجاوز أقوالهم)ولو جاز أقوال الأمة كلها الا قول مخللف واحد ، وقوله : ما لم يجاوز أقوالهم ، يغنى عنه قوله في الأمر المختلف لأنه اذا جاوزها لم يقطع في أمر مختلف فيه ، وذكره أشارة الى أنه يعذر بأدنى قول مخالف .

(وما جاز فيه قول قاض كامام مما كان القول فيه قوله: وغاب) ذلك الامر الذى القول فيه قوله (عن العامة) لم تشاهد وقوعه ، أو قال لهم أو للخاصة : افعلوا كذا وأنه يستحق كذا ، مثل أن يقول : أن بنى فلان تم عندى أنهم بغاة ، أو أن فلانا زنى أو سرق ، أو قاطع أو مانع ، أو فعل كذا مما يجب فيه الادب أو التعزير أو النكال أو الحد والحبس

لمزمه وحده ضمانه ان اخطأ فيه ، ولا يعذرون فيما شاهدوا من الخطأ والباطل ، وجُوز لمن حكم عليه بجور ظاهر وباطل غالب

فافعلوا به ما يستحقه ، أو افتعل به يا فلان كذا ، أو اضربوا فلانا انه هرب من الحكم أو من الحق ففعلوا •

(لزمه) ، اى لزم القاضى أو الامام (وحده ضمانه أن اخطأ فيه) ولا يلزمهم ما فعلوا ، مثل أن يقاتلوا بقوله البغاة أو يرجموا الزانى المحصن أو يجلدوا غير المحصن أو يقطعوا فيخرج أنه لا بغى أو لا زنى أو نحو ذلك أو صح الزنى وأخطأ في قوله أنه محصن وقد رجموه ، ومراده بالخطأ خروج خلاف ما قال أما بتعمد منه أو بغلط أو نسيان أو تزوير الشهود له أو نسيانهم أو غلطهم أو بظهور أنهم لا تجوز شهادتهم ، أو أن المقتول لا يقتل في قتيله أو نحو ذلك ، ولو كان الضمان يرجع أيضاً إلى المزور ، وسواء في ذلك الانفس والاموال .

(ولا يعذرون قيما شاهدوا) أو علموا (من الخطأ والباطل) وقال لهم الامام أو القاضى أو نحوهما بخلاف ذلك فاتبعوه وقتلوا أو فعلوا ما دونه جهلاً منهم وتقليدا للامام أو القاضى أو نحوهما ، مثل أن يقول لهم : ارجموا العبد أو اقطعوا الحر أو العبد فيما دون ربع دينار أو هؤلاء بغاة ، وقد علموا ما فعلوا ، وليس ببغى فلا يعذرون فى الجهل والتقليد فيما علموا حاله أو شاهدوه بما يدرك بالعلم .

(وجوار لمن حكم عليه بجور ظاهر وباطل غالب) ، اى قاهر لا يقدر على الدفع معه ، ولفظ غالب فاعل اراد بالجور فعل الحاكم الذي عدل

الامتناع منه ويفاع محكوم له بذلك وقتاله ، ولمن شاهد ذلك اعانته والدفع عنه ، ولا تحل له مطاوعته به في دم او مال او فرج ، وان قالت عامة فئة مقاتلة على ، • • • • • • • • • • •

عن الحق ، ومعنى ظهوره أنه لا اشكال فى أنه يجور فى الحكم والله يعلم الغيب ، وأراد بالباطل ما حكم به لا نفس الحكم ، وذلك يتصور فى كل حكم عدل عن الحق .

ويحتمل أن يريد بكل منهما حكمه العادل عن الحق ووصفه بالجور لانه خروج ومي²ل عن الحق بالبطلان لعدم صحته شرعا (الامتناع منه ودفاع محكوم له بذلك وقتاله) اذا جاء ياخذ ذلك بعنف ومكابرة (ولمن شاهد ذلك) الحكم وعرف انه باطل أو عرف بلا مشاهدة ، بل بافرار المحكوم له أو بعدول (اعانته) بحرز ذلك أو قتال (والدفع عنه) :

(ولا تحل له) ، أى للمحكوم لـ ولا للمحكوم عليـ ولا الغيره (مطاوعته به) متعلق بمطاوعته ، أى مطاوعته بسبب الحكم أو دطاوعته في ذلك الحـكم (في دم أو مال أو فرج) أذ لا يحـل التساهل في الفتل وما دونه ولا في الفرج أذ لا تصح الهبة فيهما ، والمال ولو جاز فيـ ها التساهل بالهبة أو المداراة ، لكن المطاوعة فيه هنا امضاء للحكم الباطل واثبات له ، وأن خاف الفتنة جاز له فيه خاصة التساهل مداراة ، وأن كان المحكم حقا في الظاهر فيما يدرك بالعلم لكنه على خلاف الحق فيما لا يدرك بالعلم ، وفي المال يجوز .

(وان قالت : عامة فئة) باضافة العامة للفئة (مقاتلة) ، وفي نسخة : عامة فئة باغية قابلت ، ووجهها أن كل فئة بغى ولو اختلف حكمها (على

فتنة تبينا منها قبل قولهم وحرم على مطالبهم بمال أو نفس أن يقاتلهم عليه ، وجازت اعانتهم والدفع عنهم حتى يصلوا الى ما لهم او عليهم ، ولا يكون قتالهم بعد التوبة فننة ، ويقبل قولهم لم يعرفوا الأكل او القاتل ، او أنهم حكموا هذا أو عليهم أو لهم بيان اعطاء ذلك ،

فتنة تبينا منها قبل قولهم وحرم على مطالبهم بمال أو نفس أن يقاتلهم عليه) الا من تبين أنه لم يتب فهو باق فى الفننة حكمه حكم أهل الفتنة ، وكذا أن قال القليل تبينى فلا يخرج عن حكم الفتنة سواه فلصاحب الحق قتال من لم يتب ، ولو قال : قبل مفتنا أذ تاب ،

(وجازت اعانتهم والدفع عنهم حتى يصلوا الى ما لهم) من دم او مال فياخذه (أو) ما (عليهم) من ذلك ليعطوه لصاحبه يريدون أن يعينهم الناس ليصلوا الى أداء ما عليهم ، (ولا يكون قتالهم) لعدوهم على نفس أو مال هو حق لهم أن منعهم منه (بعد التوبة فتنة) لانهم قد أعطوا ما لزمهم واذعنوا لاعطائه .

(ويقبل قولهم لم يعرفوا الاكل أو القاتل) اذا طولبوا بدم أو مال ، وكذا ما دون القتل (أو انهم حكموا هذا) - بتشديد الكاف - ، أى جعلوا هذا حاكما مقبول القول أن قال : عرفنا الأكل أو القاتل فالقول ما قال ، فأن قال ولم يقبلوا قوله فانهم غير تائبين يقاتلون أو يعطوا ما لزمهم (أو) قالوا (عليهم) بيان أن فلانا منا قتل صاحبكم أو أخذ ماله (أو لهم بيان اعطاء ذلك) لصاحبه ، أى قال التائبون : أن لنا شهودا أو قاتله وآكل

أو ابداء مطالبهم منه ، ولهم قتال مقاتلهم على ذلك •

مالكم فلان من غيرنا أو نحو ذلك (أو بيان (أبداء مطالبهم) أياهم (منه) ، فأذا قالوا شيئاً من ذلك ونحوه من الدّعوى مما ليس رجوعاً في الفتنة وجب الكف فينظر صحة دعواهم أو بطلانها .

(و) ان قوتلوا مع ذلك ف (بلهم قتال مقاتلهم على ذلك) الحال والاستعانة عليه ، وجاز لغيرهم لانه باغ بقتاله ، والله أعلم •

بساب

بغی مانع مشترکا لعامـة مباحاً لهم بلا سبق الیـه ، ولا فسـاد مضر ، وان لمـائه او مجـازه ، • • • • • • • • •

بسب

فسيما استوى الناس اليه

(بغى مانع مشتركا لعامة مباحاً لهم) كماء وعشب (بلا سبق) من المانع ، فان سبق المانع غيره لم يحل منعه ، وكذا الممنوع لم يسبق غيره ، فان كان سابقاً لغيره فليس من اهل فننة ، والأولى اسقاطه ، لأن ما صح شركة العامة فيه غير مسبوق اليه وكانه صفة كاشفة (اليه) لأنه ان سبق الليه مانع كان له فيحل المنع اذا تملك تلك الارض ، وان لم يملكها فله المنع حتى يقضى حاجته من الماء أو العشب ، (ولا فساد) من الممنوع (مضر ، وان لمائه) أى ماؤه الذى يأتى جنانه أو حرئه أو غير ذلك (أو مجازه) الى جنابه أو حرثه أو داره أو غير ذلك ، والضمير للماء أو للمشترك ، و « الهاء » في « مائه » للمانع أو للمشترك ، واذا كان

او مقاتل عليه ، ولسابق في مباح دفاع منازعه فيه وقتاله ، اذ هو اولى به ، ولمعينه ايضا ، وكذا ما أقعده فيه حاكم أو نحوه كامام او من تخاصموا اليه ورضوا به او قعد فيه بصلح أو حجر أو بمختلف فيه ، وأن ضعف ما لم يحجر على الفتيا به ، • • • • • • • • • • •

الضر" له من العامة فى دلك فله منعهم ، (أو مقاتل عليه) بالرفع عطفاً على مانع ، أى بغى مسركا أو معاتل عليه وأن كان اللفظ أو عائل فمن عطف الفعل على الوصف كفوله تعالى : ﴿ ويقبضن ﴾ •

(ولسابق فى مباح دفاع منازعه فيه وقتاله اذ هو اولى به) حتى يأخذ حاجته ان سبق اليه لاخد حاجته فعط كاستفاء من بئر او عين ، واخد من معدن او لم يجز السارع التملك له استمرار او ان سبق اليه للتملك وجاز له نبرعا فلا غاية للعمال عليه متل أن يسبق الى أرض ميتة فيحيط عليها أو يسويها أو ينفيها من سجر أو حجر يريد أن يكون له ملكا ، وأن اعتيد شيء فعلى العهادة كما اعنيد فى بلدنا أن يستقوا دكوا فدلوا ،

(وكذا ما أقعدة فيه حاكم أو نحوة كامام أو من تخاصموا اليه ورضوا به) ولو لم ينصب أن لم يظهر بطلانه (أو قعد فيه بصلح أو حجر) حجر الحاكم أو نحوة لذلك أو حجرة عن غيرة أو قعد فيه بحكم الحاكم بأن لم يثبته له ولكن دفع عنه صاحبه ، (أو بس) حكم (مختلف فيه ، وأن ضعف) ذلك الفول المحكوم به المختلف فيه (ما لم يحجر على الفتيا به) فى كتب العلم أو فى ذلك المحل .

أو بحكم مخالف لمثله ولو قطع فيه المسلمون عذر من خالفهم ، وغيره كالموافق سواء فيما يكون حقا أو باطلاً مما لا يعرفه المحكوم له نه حكم له بجور ، أو كما لا يحل له ، • • • • •

(أو) قعد فيه (بحكم مخالف) بفول ضعيف (لمثله) أو لموافق أو بحكم موافق بقول مخالف ضعيف لموافق أو لمخالف ، (ولو قطع فيه المسلمون عذر من خالفهم) اذا كان من مخالف المخالف ، وأما اذا كان من مخالف لموافق فيما يقطع به عذر المخالف للمسلمين فانه يقاتل ولا يذعن لمه ، مثل أن يقول الموافق : ان كان الله يرى في الاخرة فان هذه الدار التي أنا فيها هي لخصمي ، فحكم المخالف بها لخصمه لاعتقاده الرؤية ، كما أنه يجوز لك أخذ ثمن الخمر اذا باعه نصراني لنصراني أو نحوه ممن دينه حلها لا ان باعه لن لا يعتقد الحل أو باعه من لا يعتقد الحل .

(وغيرة) أى وغير الذى يقطع فيه المسلمون عذر من خالفهم المخالف فيه (كالموافق سواء) ، وقد ذكرت شخا انفا فبل أن اعلم ان صاحب الأصل والمصنف ذكره (فيما) متعلق بسواء ، وذلك كله ثابت فيما (يكون) ، أى فى الحكم الذى يكون (حقا أو باطلات مما لا يعرفه المحكوم له انه حكم له بجور) فصدا أو جهلات (أو كما لا يحل له) لكن مما لا يدرك بالعلم ، وهذا فيه فائدة على أن يقال أراد بالجور : الحكم بخلاف الحق قصدا ، وبما لا يحل له الحكم بخلاف الحق جهلات ، و « الهاء » فى فوله : لا يحل له ، عائد للحاكم أو للمحكوم له ، فان ذلك كله يجوز للمحكوم له ، ولمعينه الدفاع عليه والقتال ولو كان الحق لخصمه ، ولا ضمان عليهما أن ظهر بعد أن الحق لخصمه لانهما قاتلا ودافعا بظهر الحكم .

واما ان علم بالحكم له بذلك فلا يحل له أن يقاتل عليه ، وان في غيبة من حكم له ذلك ، والمحكوم عليه به لا يقاتل في مشهد الناس ولو غير من عرف بالحكم ، فان تفرد مع المحكوم له وقد عرفا بدلك • • •

(واما ان علم بالحكم له بذلك) المذكور من الجور أو ما لا يحل و فلا يحل له أن يفاتل عليه) بأن ينزع منه أو يدافع ولا لغيره ممن يعينه ، (وان في غيبة من حكم) ، أى في غيبة الحاكم الذي حكم أو في حضوره فحدف العطف أو ذكر هذا ، و « الواو » للحال ، واقتصر عليه لانه في حصور الحاكم لا يحتاج للقتال لان الحاكم يكفيه المؤنة (له ذلك) وانما عدى حكم بنفسه لانه يصمن معنى انبت أو يقدر الجار ، أى حكم لله بذلك على القول بجواز ذلك مطلقا وان قاتل هو أو عيره فهو باغ .

(والمحكوم عليه به لا يقاتل) المحكوم له ولا معينه ، ولا يدافعانه (في مشهد الناس) ، أى في موضع حضر فيه انسان عافل حاضر عفله غير زائل بنوم أو سكر يراه أو انسانان أو أكثر قال في الناس للحقيفة (ولو) كان الناس الذين حصروا حين أراد فتاله (غير من عرف بالحكم) لئلا يفطعوا عذره فيبرأوا منه ويحل لهم قتاله ودفاعه لسماعهم بالحكم عليه ، أو لكون المحكوم به في يده ولانه قد يقول المحكوم له أن الحاكم قد حكم لى به ، هاذا قال ذلك وجب الانصات الى بيان ذلك ، فمن قائل ولم يشتغل برىء منه ،

(فان تفرد مع المحكوم له وقد عرفا بذلك) المذكور من الجور أو ما

جاز لــ قتاله واخذ ماله خفية ، وكذا ان فرق حاكم بين رجل وزوجته أو بعتق عبد أو أمة على سيد بالحكم الظاهر عنده ، والزوجان والسيد ورفيقه عالمون بخلاف ذلك فلا يجتمع الزوجان ، ولا يستخدم السيد العبد ولا يطأ السرية في سلطان الحــاكم ، ولا العارف بذلك الحـكم ، • • •

لا يحل أو كان معهما مجنون لا يميز أو نائم أو سكران كذلك أو نحوهما أو من عرف بالجور أو ما لا يحل" (جاز له) ولمعينه العارف بذلك (قتاله وأخذ ماله خفية) وقتله أن استحق القتل ، وأن لم يعرف المحكوم له ذلك فلا يقاتله ، لأنه أخذ بظاهر الحكم وله عندى دفعه .

وذكر الشيخ أحمد بن محمد بن بكر ـ رحمهم الله ـ صاحب الاصل أن المحكوم عليه يقول للمحكوم له: ان الحكم لك به جوراً ولا يحل ، فان أبى أن يرد له أو يتولى عنه قاتله اعذارا اليه مع علم المحكوم له أنه جور ليعلم أنه يقائل لما في يده مما ليس له .

(وكذا ان فرق حاكم بين رجل وزوجته أو) حكم (بعتق عبد أو أمة على سيد بالحكم الظاهر عنده والزوجان والسيد ورفيقه) أى عبده أو أمته (عالمون بخلاف ذلك) المفهوم من المقام من موجب النفريق كطلاق وظهار وفداء وحرمة ، ومن موجب العتق كاعناق وكتابة ، (فلا يجتمع الزوجان ولا يستخدم السيد العبد ولا يطأ السرية) ولا يتسراها (في سلطان الحاكم) ، اى حيث تجرى قوته وأمره ، (ولا) في سلطان (المعارف بذلك الحكم) ،

وجاز لهما ان تغييا عن ذلك ولا يحل ، ولا لعبد او أمة أن يمتنعا من ربهما اذا علما بجور الحكم بعتقهما ، • • • • •

أى ولا فى موضع يقوى فيه العارف ، وقوته هى أن يقول بالفعل أو بالامكان أن اجتماعهما أو الاستخدام أو التسرى أو الوطء حرام ، لانه عارف بما حكم الحاكم به ، وانما ذلك لئلا يبيح البراءة من نفسه ويوجب القتل أو الضرب .

(وجاز لهما) ، أى للزوج أن يجتمع بزوجته وللسيد أن يستخدم أو يطأ أو يتسرى (أن تغييبًا عن ذلك) المحل لعلمهما بأن شهود الطلاق البائن أو المحرمة أو الفداء أو الايلاء أو الظهار أو نحو ذلك أو العتق أو المكاتبة أو نحوها زور أو غلط أو اشتباه ، أو تعميد المحاكم الباطل أو جهل .

وفى نسخة: وجاز لهم ان تغييبا ، ووجهها أنه عبر عن الاثنين أولا بصيغة الجماعة أو أراد بصيغة الجماعة الزوجين والسيد والرقيق ، وأراد بالف الاثنين ثانيا الزوج والسيد ، أى تغيب الزوج بزوجته والسيد برقيقه ، وكذلك يجوز لهما أن لم يتغيبوا عن المحل لكن غاب عنه الحاكم بذلك وكل من عرف به ، أو ماتوا أو صاروا بحيث لا يهيجون عليه شرا ولا ببرأون منه كجنون أو لا ينصتون الى كلام الحاكم المذكور ولو وصلهم خبره .

(ولا يحل) لاحد الزوجين أن يهرب عن الآخر ولا أن يمنعه حقه اذا علما ببطلان الحكم ، (ولا لعبد أو أمة أن يمتنعا من ربهما أذا علما بجور الحكم بعتقهما) أو ببطلانه ، وقوله : بعتقهما ، يتعلق بالحكم ،

وان ادعى عبد عدم عتق سيده ترك عنده بحاله وان ادعى حرية بعد نفيها او بعد الحكم بها نزع من يده باجبار ، • • • • • •

ولا يحل لسيدهما أن يمنعهما ما وجب لهما كطعام وشراب ولباس ، وأما من لم يعرف من الزوجين أو السيد والرقيق بأن ذلك الحكم باطل فواجب عليه الامتناع ولا عددر فيهما يدرك بالعلم .

(وان ادعى عبد) أو امة (عدم عتق سيدة ترك عندة بحاله) من العبودية التى اقر بالبقاء عليها وذلك أن يشهد الشهود أنه اعتقه أو يخبروا بذلك أو يشهر ذلك وينكره السيد ويوافقه العبد على انكاره يجوز اقراره ، أو يقول السيد أنه حر على طريق الاخبار لا الانشاء فكذبه العبد ، أو يقول العبد : انى معتق ، ثم كذب نفسه ، وكل ما ولدت الامة من الاولاد واقرت بالحرية حيث ينفعها اقرارها فاقرارها مقبول ينفعها وينفع أولادها .

(وان ادعى) عبد او أمة (حرية بعد نفيها) ، اى بعد نفيه اياها ، وذلك بأن يقول : انى عبدك ، ثم يقول : انى حر ، والحاصل أنه أقر بالعبودية حيث يجوز عليه اقراره ثم نفاها (أو بعد الحكم بها) أى بالحرية (نزع من يده) ، وذلك رجوع عن اقراره مقبول بأن يطالبه بالعبودية فيكون بيده بعد اثبات العبد العبودية ، وهذا أول الامر فلا ينافى قوله بعد : ولا يمنع مقر الخ ؛ ووجه قبول اقراره بالحرية بعد اقراره بالعبودية أن الاصل الحرية ووجوب الحوطة (باجبار) ولو رضى العبد بالعبودية ، لان رضاه بها مع انتفائها منكر يؤدى الى أن تجرى عليه أحكام العبودية من أنه لا يرث ولا يورث وغير ذلك ، الا أنه أن قال : أنى عبد وليس كما حكم الحاكم فانه يترك للسيد .

(وجاز للمعتق) - بفتح التاء - (قتال مريد استرقاقه) من سيده الأول أو من مشتريه منه أو موهوب له أو وارث أو غيرهم (أذا عام بحكم الحاكم بالعتق) ولو لم يعرف بم وقع عثقه ولم يسمع من سيده ، وأن سمع منه ، فبالأولى يقاتل مريد استرقاقه ٠

(ولا يمنع مقر بالحرية على نفسه) ، أي لنفسه من سيده (ألا أن علمت حريته بلا شك) فحبنئذ بمنع سيده من استرقاقه ، (ولا يقاتل) العبد (عليها) أي على الحرية ولو ثبتت بلا شك ، ولا أن بمنع نفسه (ما لم يحكم له بها) ، فاذا حكم له بها فلبقاتل مسترقه كما قال ، (أذ جاز له) ، أي لم يمنع فصدق بالواجب فكانه قال : فوجب علبه لحكم المحاكم بالحرية (قتال مد عبوديته ليرده في المرق ولو وجد في قول العلماء من) ، أي قول من (يحكم له بها) ، أي بالعبودية فلا يقاتل ولو كان القول بالعبودية هو الراجح لأن الحكم بالحرية عين له الحرية فتعينت ولو كانت قولا ضعيفاً .

(ولا يحل لعبد قتال من كان) ، أى قتال سبد كان العبد (بيده) هن سيد ومن جعله السيد بيده (اذا شهد له بحرية) ولو شهد بها الأمناء (حتى

يحكم له بها ، ولا أن يمنع له نفسه ، فأن منعها منه جاز له قتاله ، وله ادعاؤها بقول الامناء لا القتال عليها أو بقول من يصدقه ، وأن حكم حاكم بعبودية عبد أو أمة لم يحل لهما قتال من حكم له بها ولا يمنعانه انفسهما ، ولا يشتغل بدعوتهما عند حاكم سواه ،

يحكم له بها) ، وأما أن يدّعيها بقول الأمناء أو من يصدقه فله التمسك بذلك دون قتال ودفاع ، ويجوز للسيد أن يقاتل عبده أن منع نفسه عنه ما لم يعلم أنه حر أو يشهد له الأمناء بالحرية ، ثم رأيته ذكر ذلك بقوله : (ولا أن يمنع له نفسه ، فأن منعها) أى نفسه (منه) ، أى من السيد (جازله) ، أى للسيد (قتاله) أذا لم يعلم من نفسه أنه صدر منه موجب عتق ، (وله) ، أى للعبد (ادعاؤها) ، أى الحرية (بقول الأمناء لا القتال) أو الدفاع (عليها أو بقول من يصدقه) أذا قال الأمناء أو من يصدقه أنه حر .

(وان حكم حاكم بعبودية عبد أو أمة لم يحل لهما قتال من حكم له) المحاكم (بها ولا يمنعانه أنفسهما) الا أن علما أنهما عتقا أو أنهما حران أصالة فلهما منع أنفسهما عند الله ، ولا أن علما أنه عالم بحريتهما أو عتقهما فلهما منع أنفسهما وقتاله عند الله تعالى .

(و) اذا حكم حاكم بعبوديتهما ف (لل يشتغل بدعوتهما) حرية او عتقا (عند حاكم سواه) ، ولكن ان وجدا عدولا يبطل بكلامهم كلام من حكم به الحاكم فليات بهم الحاكم الاول فلينظر ، وان ابى من النظر

ولا يشتغل بدعوة أولاد الامة أو أولادهم الحرية التى ادعتها أمهم ، وأن لم يحكم عليها بعبودية فماتت أو عتقت ، وادعى أولادها دعوة تجوز لامهم جاز لهم ذلك فيكون من حكم عليه منهم بعبودية وما ردوا أسفلهم كامهم

فليكتب اليه الحاكم الآخر يطلب منه النظر ومراجعه الحق ، وان أبى او مات أو اعتزل نظر غيره ·

(ولا يشتغل بدعوة اولاد الامة او اولادهم) فسافلا (الحرية) مفعول لمحذوف ، اى ادعاؤهم الحرية ، وهذا المحذوف بدل من دعوة ، ويغتفر في البدل ما لم يغتفر في المبدل منه وانما لم ينصبه لفظ دعوة لان فعله لا ينصب المفعول به الصريح ، وقد يجعل اسم مصدر فينصب به فكانه قال : ولا يشتغل بادعاء اولاد الامة او أولادهم الحرية (التي ادعتها امهم) لبطلانها بحكم الحاكم بعبوديتها واولاد الامة عبيد ، ومراده باولاد الامة الذكور والاناث ، وباولاد اولادها الاناث ، لان ولد ابنها لا يلزم ان يكون عبدا أو أمة لجواز ان يكون حرا لكون امه حرة ولو كان ابوه عبدا .

(وان لم يحكم عليها بعبودية فماتت أو عتقت) فيقول أولادها عتقت وقت كذا ، يشيرون لوقت لم يوجدوا فيه ليكونوا أحرارا (وادعى أولادها شامل لأولاد أولادها فسافلا (دعوة تجوز لأمهم) ، أى مما ينصت الحاكم لها فيه اذا ادعته ، ويدخل فيه مثل أن يقولوا : أن أمانا حرة أصالة أو عتقت وقت كذا (جاز لهم ذلك) الادعاء (فيكون من حكم عليه منهم) من للبيان (بعبودية وما ردوا أسفلهم) من بنت وولد بنت (كامهم)

وما ردوا فوقهم يضاصم على نفسه ، وان قالت قبل الحكم بها لا آخذ ذلك خاصم أولادها ، فان ثبتت لهم الحرية سرت الأمهم أيضا ، ومنع ما لم تقصد بالحكم بها ، • • • • • • • •

في العبودية اذا ماتت فيها او عتقت او ولادتهم قبل عتقها ، وفي الحرية ان ولادتهم بعد العثق (وما ردوا فوقهم يخاصم على نفسه) لأن الأصل المحرية ، هذا الكلام راجع الى من بعد ولدها فسافلا لأن قوله: وما ردوا أسفلهم شامل له ، فأثبت أن بنتها أمة ، فكل ما ولدت هذه البنت أو بنت هذه البنت فسافلا هم عبيد أو أماء ، وأذا ثبت أن بنت البنت أمة فما ولدت فسافلا أماء وعبيد ، وأن ثبت أنها حرة فما ولدت فسافلا أحرار ، وأما البنت فتخاصم على نفسها ، وكذا أن ثبت أن بنت بنت البنت ثلاثا حرائر أو أماء فلهن ذلك الثابت ، وأما بنت البنت فتخاصم على نفسها وحكم ما معهم حكم ما تحتهم .

(وان قالت قبل الحكم بها) ، اى بالعبودية ، والمراد بالقبلية انتفاء الحكم بالعبودية اصلا بان لم تحاكم اصلا أو حكمت فلم يثبت الحكم بها ولا بالحربة لامر ما (لا آخذ ذلك) المدعى من العبودية وتركت الخصومة ولم يترك اولادها الخصومة كما تركت ، بل (خاصم اولادها) على انفسهم (فان ثبتت لهم الحرية) فيما اختلف فيه (سرت لامهم ايضا) لانه حكم لهم بالحرية لثبوت حرية امهم ، وان حكم لهم بسبب آخر لم تسر .

(ومنتع) السريان لما فوقهم أو معهم فالام أمة (ما لم تقصد بالحكم) ، أي ما لم يقصدها الحاكم (بها) ، أي بالحرية بأن يقع

وكذلك ان حكم بحرية أمة لا تسرى لاولادها فيما اختلف فيه ، وأما المجمع عليه فان كل من حكم له بحسرية وما مفل منه من بنى بناته الحرار ، ومنع ما سفل ما لم يقصد بالحكم بها ، وكذا من معهم في منزلة

التحاكم فى حريتها بنفسها او بواسطة ، ووجه عدم السريان ان الامر محتمل فلا يكون الحكم فيه بالحرية ساريا وذلك كمسالة الاستحقاق ، وكذا ما بعد •

(وكذلك ان حكم بحرية امة لا تسرى) حريتها (لاولادها) ، وقيل : تسرى ، والقولان في المسالتين انما هما (فيما اختلف فيه) هل تقع به الحرية ؟ مثل ان يترك سرية أو أمة واحاط الد"ين بماله ومن ورثته من هو ذو محرم منها كولد لها أو أخ أو عم ، فأن تزوجت وولدت ثم حكم الحاكم بحريتها لارث محرمها لها من الاول لم يكن حكما بالحرية لمن ولدت من النانى على قول ، وأما ما ولدت بعد الحكم بالحرية فحر ، ومثل أن تحيط الديون بماله وتقوم الغرماء عليه ويحرر مع ذلك أمة .

(وأما) الحكم (المجمع عليه ، فأن كل من حكم له بحرية) به ، اعنى بذلك المجمع عليه (وما سفل منه من بنى بناته) أو بناتهن ، وكذا بنو بنيه (أحرار) ولو سبقوا الحكم (ومنع ما سفل) وما علا فى المختلف والمجمع عليه (ما لم يقصد بالحكم بها) بأن يحاكم هو بنفسه أو بواسطته فيحكم له .

(وكذا من معهم في منزلة) لا يسرى اليه حكم الحرية على هذا القول الاخير في المجمع عليه والمختلف فيه ما لم يقصد بالحكم بها ، والحكم

كاختين ولدتا ، فبينهما ولدت احداهما حريتها من اصلها فهو حر ، وهل يتبعه فيها أولاد خالته اذ هم معه في درجة ومنزلة ، أو حتى يقصدوا بالحكم ؟ قولان ، ومن بين أنه ولد حرة وقد ولدت قبله أولادا لم يحرروا دونه ما لم ياتوا بعادلة بها لامكان ولادتهم وقت عبوديةها ،

بالعبودية والحكم وفاقا وخلافا في الستريان (كاختين ولدتا) ذكورا واناثا أو مختلفات (فبينما ولدت احداهما حريتها) أو حرية أمة (من أصلها) ، أي لكون أم أمها حرة ، أو باعتاق (فهو حبر ، وهل يتبعه فيها أولاد خالته أذ هم معه في درجة ومنزلة) وهما رتبة واحدة ، سماها درجة باعتبار أنه يحسب الحاسب حتى يصلها كمن يطلع درجات محسوسة ، وسماها منزلة باعتبار أنه يثبت فيها من استووا اليها ، أو أراد بالدرجة الجدة (أو حتى يقصدوا بالحكم) بأن يتحاكموا بانفسهم أو بواسطة ؟ وكذا أن حكم بالعبردية على أولاد احداهما لعبودية أم أمها ، وكذا أذا ثبتت حرية أمة بحرية جدته فهل تتبع خالته وأمه أو حتى يحكم لها،

(ومن بيتن انه ولد حرة وقد ولدت قبله اولادا لم يحرروا دونه) والصحيح أنهم يتبعونه في الحرية لثبوت أنه ولد حرة (ما لم ياتوا بـ) حببنة (عادلة بها) ، اى بحريتهم ، تشهد البينة انها حرة من اصلها او قبل ولادتهم أو أنهم احرار باعتاق المعتق (لامكان ولادتهم وقت عبوديتها) ، اى لامكان انها أمة عتقت بعد ولادتهم .

(ومن بيتن انه اعتقه من كان بيده) ، أى من بيتن من العبيد مطلقاً في المسالة قبل هذه أو غيرها أنه اعتقه سيده الذى كان بيده (فحكم حاكم بحريته ثم ادعاه) انسان (آخر) بفتح الخاء ب (عبده) مفعول ثان لاد عى التضمنه معنى سمى (و) ادعى (أنه كان بيده) وأنه ملاك لله الى الآن (فجاء بيان) هدا (الآخر) بفتح الخاء ب ، ولو كسرت على أن المراد به هو المراد في قوله : ادعاه آخر لجاز لانه متأخر بالنسبة الى حصول ذلك العبد بيد الذى كان بيده ، وتكثر مناسبته لفوله : (أن الأول) الذى اعتقه (كان بيده بغصب) أو سرقة أو اباقة أو ببيع منفسخ أو بعارية أو رهن أو بوجه لا يدخل به ملكه مطلقا (بطلت حريته) اد لا حرية فيما لا يملك (وثبتت عبوديته للثانى ان بيتنها) ولو باقرار هذا العبد ، (وجوز عتقه الأول) أى العتق الذكور أولا " ، أو العتق الذي زمانه قبل هيذا اللادعاء من الآخر ،

وانما قلت ذلك لأنه لم يقع عتقان أول وثان (حيث) حيثية تعليل ، أى لانه (حكم به حاكم كما يجوز له) بحسب الحكم الظاهر ، ولو كان معتقه غير مالك له في نفس الامر ، لأن حكم الحاكم منبرم لا ينحل ، لانه تعبد الناس به فاصلا بينهم والغيب عند الله ، وعلى هذا القول لزم معتقه ثمنه لسيده ، والصحيح الاول لانكشاف بطلان ذلك الحكم ، وان

فليحرر هــذا المقــام فانه مزال الاقـــدام • • • • •

اعتقه ولم يحكم الحاكم بعتقه فهو عبد قولا واحدا (فليحرر هذا المقام) مقام تحرير احد الاخوة بالأخر ، وسائر المسائل من العتق حتى الاخيرة (فانه مزال) جمع مزلة ، أى موضع زلل (الاقدام) جمع قد م ، شبته اعتماد الانسان على حكم من الاحكام فيخرج خطا باعتماد الانسان بقدمه على موضع مزلق فيسقط ، وقد حررت لك المقام فاعرفه وعليك السلام ، والله اعلم ،

يساب

بساب

في أواخر التبيين

ان ورث الجانى من كان له دمه أو بعض دمه فلا يقتل ، وان ورث معه غيره فليعطه نصيبه من الدية ، وان ورث الطفل دم والده فقد أحط عنه للقتل ، ولكن يعطى الدية ، وكذلك ابنه البالغ على هذا الحال ، وان كان الدم للطفل أو للمجنون فلا يقتل الوالد والولى والخليفة ، ولا يعفون عن الجانى ، ولا يأخذون الدية أيضا ، وقيل : يأخذون الدية ويعفون عنه ولا يقتلونه ، وقيل غير ذلك في القتل ، وكذلك المرأة ان كانت بمنزلة من ورث الدم على هذا الحال ، وسواء في الخليفة الذي ذكرناه جميع من يجوز استخلافه للطفل والمجنون .

جاز لولى قتيل قتال قاتله وقتله ولو جهل الجانى أنه وليه ، وحرم عليه قتاله مطلقا ، وجوز أن جهله ، • • • • • •

(جاز لولى قتيل قتال قاتله) ، أى قاتل القتيل ، وذلك أنه أذا جاء لقتله قاتله قاتل وليه فللولى قتاله (وقتله ولو جهل الجانى) وهو القاتل المذكور (أنه) ، أى أن هذا المريد لقتله الذى هو ولى القتيل (وليه) أى ولى القتيل •

(وحرم عليه قتاله) ، اى حرم على الجانى قتال ولى القتيل (مطلقة) اى علم انه ولى القتيل أو لم يعلم بل يهرب لنية حرز نفسه للولى ان لم يعلم أن هذا ولى قاتله كفر لأنه ظلم وامتناع من الحق فلزمه أرس ما فعل به ، والدية أن قتله ولو لم يعلم بأنه ولى القتيل لأنه قارف ما لا يحل ، وقد تسبب لأن يقتله الولى بفتل وليه الا أن قال له : لم هذا القتال ؟ فلم يفل له : لابك قتلت وليى ، وذلك كمن شرب خمراً يمضى عليه الاعتاق الذى أوقعه في سكر ، وكذا في قتال الغاصب لمن غصب هو ماله كما يأتى ،

(وجوز) ، اى فرض (ان جهله) ، والمختار الاول كما ذكره المصنف بعد فى هذا الباب ، وكما يشعر به ما ذكره هنا ، والمخنار عندى النانى ، لان كونه ولى قتيله لا يدرك بالعلم وقد وجب على الانسان أن يدفع عن نفسه ويقاتل ويحرز دمه لمن هو ولى قتيله ، فكل ما فعل من قتل وما دونه فلا ضمان عليه فيه ، الا أن قال له : أنا ولى قتيلك ، وقيل أيضاً ولو قال : أنا ولى قتيلك ، فللجانى أيضاً فتاله ، الا أن صدّقه أو بيّن أنه وليه ، أو قال له : أن لى بيانا ، فاذا قال : أن لى بيانا فليتأخر كل عن الآخر

ولا يقتله الولى الا ان شاهد قتله بتعدية او اقر هـ و به او شـ هد عليـ ه عدول ، وحـكم بجنايته ، او قال قاض او امام : حكمت عليـ ه بها ، ولا بقول القتيل : قتلنى فلان او جرحنى هـ ذا الجرح ، الذى مات بـ ه ، اذ لا يقبل عليه قوله ، ولو جاز للولى ادعاء الجناية عليـ ه به ، • •

حتى يبيتن هذا ما يتعلق بجانب الجانى واما الولى فله قتل الجانى مطلقاً ، علم انه وليه أو لم يعلم ·

(ولا يقتله الولى) بنفسه ولا بواسطة الأمر ، (الا ان شاهد قتله بتعدية) محققة أو بتعدية مضمونه بأن يرى قتله ولا يعلم له موجب قتل (أو أقر هو) أى الجانى (به) أى بقتله (أو شهد عليه عدول وحكم بجنايته) بعد تحاكم ، (أو قال له قاض أو امام :) ولو لم يتحاكموا : (حكمت عليه بها) ، أى بجناية القنل ، أى حكمت بأنه قاتل .

(ولا) يقتل أو لا يستغل (بقول القتيل) ، أى بقول المشرف على الموت (قتلنى) ، أى تسبب فى قتلى أو ضربنى ضربا شديدا شبيها بالقتل (فلان أو جرحنى هذا الجرح الذى مات به) التفات من التكلم للغببة ، ومقتضى الظاهر الذى مت به ، أى الذى أشرف به على الموت (أذ لا يقبل عليه قوله) لانه مد على لنفسه على غيره .

(ولو جاز للولى ادعاء الجناية عليه به) اى بقول ذلك القتيل:

- ٣٣٧ -

ولا يشتغل بقوله ان قال: أخاصم في جناية لم تشتهر ، ولا يترك به الا ان ادعى دعوة تبريه منها ، ولا يقتل على ذلك ولا يتركه حاضره ، في الم

أن قاتلى فلان ، والتمسك به لقول القتيل لعله يقر أو يجد بيانا ، فان لم يجد فله اليمين وللحاكم ونحوه حبسه ليقر ، وقال قومنا : ان كان معروفا بالقتل قبل فيه قول القتيل ، وحكوا ذلك عن فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وانما أو لت القتيل والقتل والموت بالاشراف والتسبب لأن الميت لا يتكلم ، ويحتمل أن يريد انه لا يقبل بعد موته قوله في حياته ، وهذا التاويل الاخير انمها هو في لفظ القتيل فقط ،

(ولا يشتغل بقوله) ، اى بقول الجانى بعد صحة جنايته باقرار او بيان (ان قال : اخاصم) على نفسى ببيان العفو من الاولياء أو من بعض ، او اخذ الدية او سبق قتيل آخر له او تعدد الولى فيحضروا (في جناية) شهد بها العدول متعلق بر قال » ، أى ان قال في شان جناية ، او بر « اخاصم » (لم تشتهر) نعت جناية ، اى في جناية لم تشتهر عن ذلك الجانى ، ولا سيما ان اشتهرت عنه فبالاولى انه لا يشتغل بقوله ، بل يقتله الولى اذا ثبتت جنايته ،

(ولا يترك) قتله (به) أى بقوله: أخاصم (الا أن أدّعى دعوة تبريه منها) ، أى من الجناية التي شهد عليه بها العدول كتزييف الشهود ، واحضار بينة أن قاتله فلان أو أنه قتله مرتدا أو طاعنا ، (ولا يقتل على ذلك) ، أى لا يقتله الولى مع هذا الادعاء (ولا يتركه حاضره) ليقتله بل يمنعه أن سمع هذا الادعاء منه .

وان لم يذكر ذلك جساز للرلى قتاله اليقتنه ، ولا يقاتله الجسانى وان وجسد ولى سسراه ، او كانت عليه جنياية سبقت ، فان تعددت وحضر الأولياء دفسع لهم نفسه ، بلا نظر لأول او تضسر ، • • •

(وان لم يذكر ذلك) المذكور من ادعاء دعوة تبريه بل لم بدّع اصلات او ادعى ما لا ببريه كقوله: قتلته لانه سبتنى ، او قتل رجلات وليس هذا و اليثه (جاز للولى قتاله ليقتله) ، وجاز قتله على كل حال ولو نائماً أو غافلات او مصليا .

(ولا يقاتله الجانى) ، فان قاتله كفر ولزمه ما جنى فيه ، (وان)
و « ان » هذه وصلية ـ (و َجد ولى سواه او كانت عليه جناية سبقت)
او جنايتان فصاعداً لذلك المقتول أو لغيره يعنى أنه لا يجد أن يقول : انى
قاتل متعددا ، أو ان جان على متعدد حتى يجتمع من قتلت أولياءهم ،
او من له القصاص حتى يقتص منى ، أو لاعطى الدية لبعض ويقتلنى بعض .

(فان تعددت) منه الجناية جناية القتل لاثنين فصاعدا مع تعدد الاولباء (وحضر الاولياء دفع لهم نفسه) ، وكذا بلو حضر بعضهم دون بعض دفع نفسه للحاضرين ، والحاصل أنه يسلم نفسه لمن حضر من أولياء من قتلهم واحدا أو اثنين أو ثلاثة فصاعدا ، حضروا كلهم أو بعض دون بعض (بلا نظر) منه (لاول أو آخر) أذ لا يعتبر الاول والآخر بأن يقول : أدفع نفسي للاول ممن قتله وأه نعها من الآخر حتى يعفو الاول فادفعها للاخر .

والمراد بالآخر والأول ، الأول والآخر بالنسبة ، فأن كل قتيل بعد من

فيقتلونه ولو فرادى ، أو باعطاء اجرة لقاتله بأمرهم ، وله أخذها على ذلك ، فأن أقاد لبعضهم أوصى بالدية لبافيهم ، وقيل لا تلزمه ، •

بدأ به القتل أول لما بعده وآخر لما قبله الى الآخير ، فيكون آخر فقط ، كما أن من بدأ به هو أول فقط ويسلم نفسه ولو لولى الثانى ان جاء لقتله (فيقتلونه ولو فرادى) بأن يفعل به كل منهم ما يموت به ، مثل ان يطعنه كل واحد برمح أو بسيف أو بغير ذلك مما لهم القتل به لجوازه مطلقا ، أو لكونه قتل به وليه ما دامت فيه الحياة ، ولو قطع أحدهم رأسه وبقى يتحرك ، وصورة قتلهم أياه بمرة أن يقبضوا مثلاً على رمح واحد فيطعنوه به دفعة أو أن يوكلوا أحداً منهم أو من غيرهم ، (أو) يقتلونه بأمرهم أحدا أن يقتله أو بعضهم أو (بأعطاء أجرة لقاتله بأمرهم) .

(وله) اى لقاتله (اخذها) اى الأجرة (على ذلك) المذكور من قتله ولو كان بعضهم ، فانه باخذها ان أعطوه اياها بعقد أو بلا عقد ، وأن عقدوها له لزمتهم ، ولا يأخذ الأجرة على قتل طاعن أو مرتد أو على رجم المحصن ونحوهم لأن قتلهم عبادة ، بخلاف قتل قاتل الولى ، وجاز لمن يعطيها أن يعطيها ، ولا يجوز لمن يأخذها .

(فان اقاد لبعضهم أوصى بالدية لباقيهم) ، ويمهله مقدار ما يوصى بها أو بغيرها من لوازمه ، أو يوصى بها قبل أن يقود ، ومعنى ايصائه بالدية لباقيهم أنه يوصى لكل واحد بالدبة ، وأن لم يوص أخرجت من ماله أن لم تبطل بوجه ، (وقيل : لا تلزمه) لباقيهم دية فلا أيصاء عليه بذلك أن قصده بعضهم فأقاد له نفسه ولم يقصده الباقون بشيء من طلب الدية

وهل جاز لامراة قتل قاتل وليها وله ان يقيد لها او لا ، وبغت ان قتلته ؟ قولان ، وتورث الجناية لعاصب فقط ، • • • • • •

أو طلب القتل ، سواء في الذي له القتل يرث ماله أو لا يرثه ، وان قصدوه أو بعضهم فاقاد لبعض فليوص للبعص الآخر الذي قصده .

(وهل جاز لامراة قتل قاتل وليها) كاخت وام وغيرهما ممن ترث لا زوجة الا من حيث أنها ولية لزوجها ان كانت ولية له ، (وله أن يقيد لها) لانها ولية له (أو لا) يجوز لها قتله ولا توكيلها من يقتله لنقصها ولها الدية ، (وبغت ان قتلته) وهلك ان قاد أو أسلم نفسه لها في هـذا القول؟ (قولان) ، ولزمه في القول الآخر أن يقاتلها ، وان كان الدم للطفل أو المجنون أو للمشرك فلا يقد له نفسه ولا للخليفة ولا لوليه ، ويقاتل على نفسه من أراد قتله من هؤلاء ، والمراد بالولى المقتول في مسائل الباب الانسان المقتول ذكرا أو أنثى أو خنثى ، وان عفا من له الدم فليس عليه من الديه شيء ، ويلزم ضمانها القاتل الا ما ناب من عفا عنه ، فانه يحط عنه بقدر ذلك ، وقيل : لا يضمن القاتل شيئا .

(وتورث الجناية لعاصب فقط) جناية القتل وما دون القتل مما فيه القصاص ان مات عاجلا بغيره ، و « اللام » في « لعاصب » للبيان بعد للامهام ، أي وذلك لعاصب ، أو تعلق ب « تورث » على معنى تجعل ارثا لعاصب ولا يرثها غير العاصب ، ولو ورث الميت فللعاصب أن يعفو ، وله أن يقتله قصاصا ، وله أن ياخذ الدية فيرث فيها معه سائر الورثة ،

(وخير في دية وعفو وقتل) كما ذكرته آنفا قبل أن أعلم أن المصنف وصاحب الأصل ذكره ، (ولا يرثها) أي الجناية (من لا يرث العاصب) ، وانما القتل العاصب ولو كان لا يبقى له شيء ، والعاصب بمعنى العصوبة قهو وصف بمعنى المصدر منصوب على أنه مفعول مطلق ، وهذا مبنى على جدا .

ويحتمل بقاء الوصفية فيقد رمضاف ، أى من لا يرث ارث العاصب ، ومعنى ارث العاصب هو العصوبة ، وذلك يغنى عنه قوله : وتورث الجناية لعاصب فقط ، ولا يكون العاصب المطلق بنفسه الا الذكور ، وعلى أن للمرأة القتل ، فأن ماتت كأن القتل لنحو أبنها من عصبتها .

(وقيل : لا يجوز للولى قتال جان ان لم يعلمه) الجانى (ولى قتيله) ، لانه لا يذعن له الجانى بل بقاتله من حبث انه لم يعلم أنه ذو الدم كما قال ، (وله) اى لم يحرم عليه فصدق بالواجب وهو المراد ، اى ويجب عليه ، أو اللام بمعنى على ، وكذا بريد صاحب الأصل بالجواز ان شاء الله (منع نفسه حتى يعلمه وليه ، والمختار ما مر") أول الباب من أن المولى قتال قاتل وليه ، ولو جهل القاتل أنه ولى قتيله ، والحق أنه يجوز للولى قتل الجانى واو لم يعلمه الجانى ، وأنه لا يجوز للجانى تمليم نفسه حتى يعلمه وليا .

وكذا فى المال المغصوب حرم على غاصبه ، منعه لربه ولو جهله ، ولا يقاتل ولى قتيل قاتله ان اختلف فى أنه : هل يقبّل به أم لا حتى يحكم له حاكم بجنايته ، وكفر ان قاتله على ذلك وبغى ، وجاز لمه • • • •

(وكذا في المسال المغصوب) أو المسروق أو المغلوط فيه أو المشتبه عليه والكائن في يده بوجه لا يحل ولو برضى صاحبه اذا رجع عليه كقمار وأجرة مزمار (حرم على غاصبه) أو سارقه أو نحوه مما ذكرنا آنفا (منعه لربه ولو جهله) ، فأن قاتله كفر ولزمه ما جنى فيه ، وقيل : يقاتل حتى يعلم أنه صاحبه ، ولا ضمان عليه الا أن قال له : أنى صاحب المسال على حد ما مر أول الباب في القتل ، لانه قاتله ليمسكه لنفسه ، وأن قاتله ليحرزه لربه فهو قتال على غيرها ، لأن الواجب عليه أن يقول : أن كنت جئت لهذا المسال على أنه لك فبيتن لى أعنطكه فحينئذ يحرم على صاحب المسال قتاله ،

(ولا يقاتل ولى قتيل) ولا يجوز للجانى الاذعان له (قاتله) بالنصب على المفعولية (ان اختلف فى أنه هل يقتل به أم لا) ؟ كما اذا خبربه عمد الله بموت به فمات ، أو هل يقتله هو أو يقتله غيره ، أي هل يتكافأوا الد مان (حتى يحكم له حاكم) بأن له قتله ولو بقول ضعيف (بحنايته) هذه الجملة معطوفة على قوله : اختلف ،

(وكفر ان قاتله على ذلك) كفر نفاق ، (وبغى) ، أى على اختلاف العلماء بلا حكم حاكم بالقتل ، وذلك فى القتال ولا سيما فى القتل ، (وجاز له) ، أى للجانى ، وياتى قول بعدم الجواز مصدرا به قبل

منعه وقتاله ان قاتله بما لا يحل لمه أن يقتله به ، كهدم وحرق وغرق وعرق وعرق وعرق وعرق منعه وحيثة أو خنثق ، وأن لم يحكم لمه بقتل ولا بترك ، أو لم يكن حاكم ، فلا يقتله الا أن وجمد قول يوچب الجناية ، وهمو المختار ،

الفصل بقريب (منتعه) أى منع الولى ، (وقتاله أن قاتله) أى حساول قتله (بما لا يحل له أن يقتله به كهدم) والقاء من عال أو في هو ة (وحرق وغرق وسبع وحيلة) يلقيه عليهما أو يلقيهما عليه (أو خنق) أو دخان .

(وان) كانت المسالة مما اختلف فيه العلماء (لم يحكم له بقتل ولا بترك ، أو لم يكن حاكم فلا يقتله) ، وان قتله فلا أحكم بكفره ولا بالقود ، ولزمته الدية ان كان ذلك القول غير القول الصحيح (الا ان وجد قول يوجب) هذه الجملة نعت ، واسناد الايجاب للقول مجازا ، أو على حذف مضاف ، أى يوجب قائله (الجناية) أى يوجب القتل بالجناية على الجانى ، أى يحكم على الجانى بالقتل لجنايته ، (و) الحال أن ذلك القول الذى قتله به سواء علم أنه قول أو لم يعلم (هو المختار) عند أهل الدعوة ، كما قال صاحب الاصل برحمه الله تعالى . .

واعلم أن لفظ الاباضية يشمل أصناف الاباضية الوهبية وغير الوهبية ، واذا قلنا الاباضية الوهبية خرج غير الوهبية ، واذا قلنا أهل الدعموة وأهل النتمثلة خرج النتكار ،

وان منع نفسه على هذا بغى ، وجاز له القود للولى ان علم الماخوذ به من القولين والا لم يجلز له ولا للولى قتله ، وان اختلف فى الماخوذ به نظر لحاكم البلد ، وهلو ان حكم مرة بقول واخرى بغيره . .

(وان منع نفسه) من الولى أن يقتله (على هذا) ، أي على هذا المحال ، وهو أن المختار أنه يقتله (بغى) أن دافع ، وقاتل ولو كان غير عالم بالمختار ، وأما أن كان القول بأن له قتله غير المختار فللجانى منعه وقتاله ، بل يجب عليه منعه ودفاعه وقتاله أو الهروب عنه ، وانما أجزت له الهروب للشبهة أن للولى قتله .

(وجاز له القود للولى ان علم الماخوذ به من القولين) او الاقوال فقاد نفسه بوجه القول الماخوذ به (والا لم يجز له) ان يقود نفسه له (ولا للولى قتله) الا ان علم الولى المختار ، وأنه أهل للقتل على المختار فيله قتله ، (وان اختلف في الماخوذ به) فكان بعض ياخذ بقول آخر ويحكم به أو كان الماخوذ به افوالا اكثر أو كانوا هم أو بعضهم يحكم باجتهاد (نظر) الولى (لحاكم البلد) أو الموضع الذي هو فيه ، فأن كان له على فوله قتله فليقتله والا فلا ، (وهو) أى الولى ، والأولى السقاطه ، وأن رجع الضمير للحاكم ورد الضمير بعد اليه خالف ما نحن فيه من أن الولى لم يجد من يحكم له (أن حكم مرة بقول و) مرة (أخرى بغيرة) أجواز الانتقال من الحكم بقول الى الحكم باخر اذا ظهر له رجمان الذي انتهل اليه تعيينه ، وأن كان ينتقل لغرض نفسه فليس بحاكم له رجمان الذي انتهل اليه تعيينه ، وأن كان ينتقل لغرض نفسه فليس بحاكم

نظر: فيما حكم في الوقت فيعمل به ، فان بوجوب الجناية على الجاني لم ينحل له المنع ، وجاز للولى قتله ، وان بسقوطها فعكس ذلك ونقضه ،

(نظر) الولى (فيما حكم في الوقت) ، أي فيما استقر عليه حكمه في الوقت ، (فيعمل به) .

وأشار بقوله : نظر ، أى الولى ، ألى أنه أذا تبيتن له المختار أنه القتل يقتل الجانى بلا حكم ، (فأن) تقرر حكمه في الوقت (بوجوب) جزاء (الجناية على الجانى) وجزاء القتل (لم يحل له) ، أى الجانى (المنع) منع نفسه من ولى قتيله ، (وجناز المولى قتله ، وأن) تقرر حكمه في الوقت (بسقوطها) ، أى بسقوط جزاء الجناية الذي هو القتل (فغكس ذلك) عكسا لغويا وهو أن يحل له المنع ، (ونقضه) أى ابطال ذلك الذي هو القتل والتسليم فنقض لم يحل حل ، ونقض جاز لم يجز ، ولو أسقطه لكفى عنه ذكر العكس ، ولا يجوز للولى قتله ، وحكم القصاص في مسائل الباب بدون القتل حكم القتل .

قال صاجب الأصل بجواز المنى وتركه ان كان القتل مما يختلف ، ونصه : وأن كان الما أخذ في ذلك بغير لزوم الجناية فلا يحل لولى المقتول ان يقتل من قتل وليه ، وأن اراد قتله فأن الجانى يمنعه ، ويحل له القتال على هذا الجواب لمن يريد قتله ، ولا يقيد له الجانى نفسه ، وأن قادها له أو تركه أن يقتله من غير أن يقيد له نفسه فيما يكون فيه اختلاف العلماء فقتله على ذلك الحال فليس على الجانى أو من قتله اثم ما لم يحكم الحاكم بغير الزام الجناية ، فأن حكم بها فلا يجوز للجانى حينئذ أن يقيد نفسه ، ولا يحل لولى المقتول أن يقتله ، وأن تركه حتى قتله أو اقاد له فقتله بعد

وكيثرا ان خالفا حكمه ، ولزم القاتل دية الجاني وان لم يحكم باللزوم ولا بعدمه فاقاد له أو أسلم له نفسه بلا عود لم ياثما ان قتله ، وان اختلف بلادهما وحددهما نظر لبلد الجانى ، فيعمل به ، لا بأهل بلد القتيل ،

الحكومة بلزوم الجناية عليه فذلك حرام عليهما ، ويكفران بفعله ، ويلزم القاتل الضمان للدية ، وهذا كما قال : (وكفرا ان خالفا حكمه) في مسالة العكس ، ولو باضعف قول بان حكمه بعدم القتل فقتله الولى واقاد نفسه أو تركه للقتل ،

(ولزم) الولى (المقاتل) للجانى (دية) هذا (الجانى) في مساله العكس اذ قتله ، وقد كان حكم المحاكم ان لا يقتله ، ولا يجوز القود لشبهة أنه قتل وليه لحديث : « ادراوا الحدود بالشبهات » (١) ، (وان لم يحكم) قبل ذلك (باللزوم ولا بعدمه فاقاد له او اسلم له نفسه بلا قود) بان جاء لقتله فلم يمنع نفسه (لم يأثما ان قتله) اذا كان له فتله في المختار ، وقيل : أو غير المختار أيضا ، وان كان في البلد حاكمان أو ثلاثة فصاعدا نظر الى حاكم حارته ، وان لم يكن فالى اقرب ،

(وان اختلف بلادهما) اى بلداهما بدليل قوله : (وحكمهما) اى حكم البلدين ، فالمراد بالجمع اثنان بدليل رجوع ضمير الاثنين اليه (نظر لبلد الجانى فيعهل به) اى بحكم حاكمه (لا به) حكم حاكم (أهل بلد القتيل) ، لان القتل يوقع على الجانى فلا يعتبر فيه المجنى

⁽۱) متعق عشه ا

عليه ، لأن القتل مترتب في ذمة الجانى ، وحكمه على الاطلاق في الردع والانصاف منه يؤخذ به حاكم بلده ، وان لم يكن حاكم فيهما نظر الى ما أخذ به أهل البلد .

(وان اتفق العلماء على لزوم) جزاء (الجناية للجانى) والجزاء القتل ، (واحدث الولى موجب اختلافهم هل فعله يوجب العفو ام لا) يوجبه ؟ مثل ان يطلب من الجانى مالا ً او مقدار الدية بلا ذكر للفظ الدية (نظر أيضاً للحكم وعدمه ، والمأخوذ به من غيره ، فتفرع على ذلك الكف) بان قال الحاكم بوجوب العفو (والتقدم) ان لم يوجبه (والمنع) منع الجانى نفسه ان أوجب العفو ، وذلك على حسب ما تقدم من وجود الحاكم وعدمه ، وحكم الحاكم وتركه ، واعتبار حاكم البلد وغيره بحسب ما مر ،

(وان حكم حاكم بجناية وآخر بسقوطها اعتبر الأول ان اتحد القتيل) ولو تعدد الجانى ، فبقتل من حكم عليه بالقتل ، ويترك من حكم له حاكم آخر بالترك ، (وان تعدد) القتيل واتحد القاتل وولى كل قتيل (فحكم احدهما بوجوب قتله) ، أى قتل قاتلهما (باحدهما و) حكم الحاكم (الآخر بالعفو)

بالآخر ، جاز الولى الأولى قتله ولو تأخر ، وان اختلف في الولى هل هيذا او ذا ؟ فيلا يقتله أحدهما حتى يتخاصما عنيد قاض ان كان ، والا نظر للماخوذ به من القولين ان بان ، • • • • •

عن الجانى (بس) القنيل (الآخر) ، اى فى سان القتيل الآخر ، (جاز لولى) القتيل القنيل (ولو تأخر) القتل عن حكم المحاكم الآخر بالعفو ، وكذا لمو الحد الصاكم بأن ظهر له الانتقال لقول آخر أو اتحد الولى ،

(وان اختلف) ، أى اختلف الناس أو العلماء أو اللذان ادعى كل منهما أو الذين ادعوا كل منهم أنه ولى (في الولى ، هل) هو (هذا أو ذا)؟ فقال بعض الناس أو بعض العلماء : أن الولى هذا ، وقال بعض : أن الولى هذا ، وقال بعض الناس : أنا الولى ، وقال الآخر : أنا الولى .

واختلاف العلماء انما يكون من جانب العلم ، مثل أن يختلف في شبوت نسب رجل كالصور في النكاح وغيره كنسب متسر بلا استبراء ، فمن أثبت أنسابهم حكم بأنه الولى ، ومن لم يتبته قال : أن الولى غيره وكالابن والآخ هل القتل الآخ ؟ قيل : له ، وقيل : للابن ، (فلا يقتله احدهما حتى يتخاصما عند قاض) فمن حكم له بأنه الولى فليقتل الجانى ، وكذا أن اختلف ثلاثة أو أكثر (ان كان) القاضى ، (والا نظر) كل من ادعى أنه الولى ، أو ينظر له غيره (للمأخوذ به من القولين أن بأن) فيعمل به ، وأن تعدد عالم يحكم نظر للماخوذ به ، وأن تعدد اعتبر بلد المخوذ به ، وأن تعدد اعتبر بلد المنافوذ به ، وأن تعدد اعتبر بلد القائل المنافوذ به ، وأن تعدد اعتبر بلد المنافوذ به ، وأن تعدد اعتبر بلد المنافوذ به ، وأن تعدد اعتبر بلد المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ بالمنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ بله المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ به المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ به المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ به ، وأن المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ به ، وأن المنافوذ به ، وأن المنافوذ به ، وأن المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ به ، وأن المنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ بالمنافوذ به ، وأن تعدد المنافوذ به ، وأن المنافوذ بالمنافوذ بالمنافوذ بالمنافوذ بالمنافوذ المنافوذ بالمنافوذ بالمنافو

والا كف عن اراقة الدم ، وان بعفر او دية ، وكذا ان اختلف في القتيل هل هو حر او عبد ؟ او في الولى كذلك ، فعلى ما مر ؛ وان ادعى قاتل ان قتيله عبد حين قتله وقد عرفت عبوديته قبل او مشرك كذلك ،

الجانى ، (والا) يبن المختار أو بان وتعدد ولم يتبين مختار كل بلد من البلدين (كف) كل منهما أو منهم أو هو بالبياء للمفعول (عن اراقة الدم ، وان) كان الكف عنها (بعفو أو) قبول (دية) يتفقان عليها بالصلح أذ لم يجدا بيانا ولا أن كان الكف عنها بانتظار بيان المختار ، فأن هذا أولى باسم الكف ، لأن قبول الدية شروع في أخذ الحق ، والعفو غير كف مطلق بل امضاء في التبرية من الحق ، وغيابه لأنه كف عن القتل ، ولا يمكن أن يكون ضمن كف معنى احتاط فلا اشكال حينئذ في التغيى بالعفو .

(وكذا ان اختلف في القتيل هل هو حر او عبد ؟ أو في المرأى كذلك) هل هو حر أو عبد ؟ كاختلافهم في العبد الممثل به ، وذلك أن القتل للعاصب والعبد لا يكون وارثا ، (فعلى ما مر") من الحكومة والقول المأخوذ به المجناية والعفو والتقدم والكف فيما لم يكن فيه حكم ، ولم يعرف المأخوذ به أو ما اختلف فيه الحكم ونحو ذلك ، ولا يتفدم الى اراقة الدم الا على أمر بيّن لأن الموطة في الدماء الكف عنها أو الدية أو العفو ، ولا يكون القتل فيها حوطة ، مثل الاموال .

(وان ادعى قاتل ان قتيله عبد حين قتله وقد عرفت عبوديته قبل ، او) أن قتبله (مشرك) وقد عرف أنه مشرك قبل (كذلك) كما عرفت

عبودية القتل في الصورة الأولى ، (و) ادعى (الولى أنه) حين الفتل (حر أو موحد اعتبر البيان فيحكم به)، فان ببن الولى أنه حين القتل حر أو موحد فله القتل والا استصحب الأصل فله قيمة العبد أو دية المشرك (وأن اختلف مشرك) قاتل لا قتيل لانة تفدم الكلام على القنيل (فعل فعلا) بلسانه أو بجارحته (يوحد به) ، أي يعدد به موحدا (أم لا) ، مثل أن يقول : لا اله الا الله محمد رسول الله ، ولم يقل : ما جاء به محمد حق ، أو كتب فيل له : أنت مؤمن بالله ورسوله وما جاء به فاو ما براسه تعتم ، أو قال فيل له : أنت مؤمن بالله ورسوله وما جاء به فاو ما براسه تعتم ، أو قال لا قتيل لانه تعدم الكلام على الفنيل ، أي أو اختلفوا في عبد) قتل فعلا " أو قال فيه فولا أيعتق به أو لا ؟ (كذلك) ، أي كما اختلف في مشرك فعلا " أو قال فيه فولا أيعتق به أو لا ؟ (كذلك) ، أي كما اختلف في مشرك له " أنت أخى أو سيدى ، أو كتب عتقه ولم ينطق به أو أقر "أنه اعتقبه في قلبه ولم يلفظ به (فعلى ما مر " أيضا) من قصد المكم والبحث عن الختار وغير ذلك ،

(ولا يأثم قاتل جان) بقتل وليه (ان قتله بسلاح) كرمح وسهم وخشبة فيها حديد ، وياثم بتعذيب ان عذبه في القتل لقوله على: « اذا

لا بضرب بسيف أو دبح بسكين أو شفرة ، ويمنعه الامام أو القاضى أو الجماعة ، والجانى نفسه في غير سلاح لا بقتاله ، وجوز لتعديه ، وينكل أن أزاد به مثلة قبل قتله ،

قتلتم فاحسنوا القتلة »(۱) ، (لا بضرب بسيف او ذبح بسكين أو شفرة)، ولا سيما ان عنله بحاد و سيف أو سدين او سفرة فانه لا يأثم بالأولى ، فان الاولى العنل بالسيف الحاد أو السكين الحادة أو الشفرة الحادة "(ويمنعه الامام او القاضى أو الجماعة) أو السلطان أو من له كلام أن يقتل الجانى بغير السلاح بلاقتال له على ذلك ، وقيل به لتعديه ،

(و) يمنع (الجانى نفسه) عن مريد قتله من ولى القنيل (ق) قتله بد (فير سلاح) كمضرة والقاء في بئر وقتل بنار ونحوها مما لا يقتل به كما مر (الا بقتاله) بل بالهروب والاختفاء والامتناع بما يصل اليه به غير القتال ، وفي نسخة : لا بقتله ، فيدفع بقتاله ويمنعه هؤلاء بحبس وندحوه .

(وجوز) أن يمنع نفسه بقتاله للولى ، وفى نسخة : لا بقتله ، فيكون المعنى وجورُز قتله أذا جاء (لتعديه) وبغيه بارادة قتله بلا سلاح ، فأن أدى قتال الجانى أو غيره له على ذلك الى موته على القول بمنعه بقتل فلا دية له لانه متعد ماغ ، (وينكل أن أراد به مثلة) كفقىء عينه وبقر بطنه وقطع أصبعه أو غير ذلك وعاند عليها لا أن لم يعاند (قبل قتله) ويقتله بعد ذلك ، فأن فعل هلك وضمن ، كما أن له النكال ، وأن فعله ريادة على حقه ،

⁽۱) رواه البخاري ومسلم وأبو داود ٠

ويدفع عنها ، ويضمن ما فعل به بعد موته وان بحرق بنار أو فساد مطلقا وينكل عليه أيضا وهلك به •

(ويدفع عنها) بقتال لأن ذلك بغى وتعدية الا ان استحق ذلك مثل أن يكون قد مثل به أو بوليه القاتل فله أن يفعل به ذلك ثم يقتله (ويضمن ما فعل به بعد موته) ، ويمنع بقتال ان أراد فعله (وأن بحرق) لبعضه (بنار أو فساد مطلقا) مما ليس مثلة ، ولا سيما المثلة ، أو أحرقه كله أو حتى يصير رمادا (وينكل عليه أيضا ، وهلك به) أى بجميع ما فعل به بعد موته من المضار كلها في جسمه ، والله أعلم ،

فصـــل.

ان تعدد الولى فاقاد لواحد فعفا او اخذ منه الدية قتل به قاتله منهم بعد ، وان غيره ان علم بفعله ، ولا يعفو عنه الامام او القاضى او الجماعة

فصل

(ان تعدد الولى فاقاد) الجانى (لواحد فعفا) عنه (او احد منه الدية) كلها أو بعضها أو منابه (قتل به) ، أى بالجانى (قاتله منهم) ، أى من الأولياء (بعد) ، أى بعد العفو أو أخذ الدية أو بعضها أو منابه وله منابه من الدية ، (وان) كان القاتل له (غيره) ، أى غير العافى والآخذ (ان علم) ذلك القاتل له (بفعله) ، أى بفعل الولى الآخذ أو العافى وهو العفو أو الآخذ ، وان لم يعلم فلا يقتل ولكنه تلزمه الدية كما ذكره بعد .

(ولا يعفو عنه) ، اى عن القاتل العافى أو غير العافى ممن علم بالعفو (الامام أو القاضى أو الجماعة) قال على : « لا أعفو عمن قتل بعد عفو » (ا

⁽۱) رواه ابن ماجه .

فيقتلونه بالسياط ولو عفا عنه ولى دمه ، وان لم يعلم به لزمته ديته ، ومن قتل حسرا موحدا ولو انثى او طفلاً او مجنونا بتعدية قتل به ان لم يكن اباه ، ولم يكن على ديانة ، • • • • • • • •

(فيقتلونه بالسياط) أو بالسيف ونحوه من السلاح (ولو عفا عنه ولى دمه) ، وظاهر عبارته أن ولى الدم أولى بالقتل من نحو الامام ، فأن عفا أو عجز فليقتله الامام أو نحوه وهو كذلك ، ولكن أن قتله الامام أو نحوه بلا عفو ولى ولا عجز فلا دية ولا أثم على الامام أو نحوه ، كما يدل عليه ما ذكره أن الامام أو نحوه يقتله ولو عفا عنه ولى الدم ، وللولى الدية ،

(وان لم يعلم به) ، اى بالفعل الذى أوقعه الولى من العفو أو الأخذ (لزمته ديته) لأن قتله لا يجوز لوقوع العفو أو الأخذ ولا أثم عليه ، ولا يقتل لانه لم يعلم بذلك ، وقد أجاز له الشرع القتل لولا ذلك ، وذلك لا يدرك بالعلم .

(ومن قتل حرا موحدا ولو انثى او طفلاً او مجنوناً بتعدية قتل به) وصورة كون المجنون موحدا انه جن " بعد بلوغ وتوحيد ، او جن في طفوليته وابوه موحد ، وصورة كون الطفل موحدا أنه ولد رجل موحد ، وان كل مولود يولد على الفطرة حتى ولد المشرك فانه يولد على الفطرة لكن لا يقتل به الموحد (ان لم يكن) قاتل ذلك الحر الموحد (اباه ولم يكن) قتله (على ديانة) محقة عليها ابنه فلا يقتل الأب في ولده ، ولكن عليه الدية الا ان قتل الاب ولده على الديانة فانه يقتل فيه ، وتقتل الام في ولدها .

قال عمر بن الخطاب _ رضى الله عنه _ ، سمعت رسول الله على يقول :

ولا يهفا على قاتل بها ولو أبا كقاتل بعد عنو أو اخذ دية فأمره للجماعة ان لم يكن امام ، وكذا قاتل بعد امان أو على ثياب أو سلاح ، وقيل : يعفا عن هذا ، ويجوز عن الكل ، وقيل خير ذلك في القاتل بعد الامان ،

« لا يقاد الوالد بولده » (١) ، وجملة : لم يكن على ديانة ، حال من أباه قيد في استثنائه عن القتال ، أي يستثنى عن القتل أن لم يكن على ديانة •

(ولا يعفا على قاتل بها) ، اى بالديانة (ولو) كان ذلك القاتل عليها (أبا) غيابه لمزيد حقه (ك) حما لا يعفا عن (القاتل بعد عفو او) بعد (أخذ دية) أو بعض الدية كما مر ، فاذا عفا صاحب الدية عمن لا يعفا عنه ، ووجه ذلك ونحوه ان قتله حد فلا يعتبر عفو الولى (فأمره للجماعة ان لم يكن امام) أو نحوه ، روى الطيالسي عن جابر بن عبد الله عنه على « لا أعافى أحدا قتل بعد أخذ الدية » ، (وكذا قاتل بعد أمان أو على ثياب أو سلاح ، وقيل : يعفا) ، أى وقيل : يجوز العفو (عن هذا) ، أى عن الفاتل بعد أمان أو على ثياب أو سلاح ،

(ويجوز) العفو (عن الكل) ، أى عن القاتل بعد الأمان أو على الثياب أو السلاح أو بعد عفو أو أخذ ، لكن هذا القول مشتمل على قولين ، فأن بعضا جو ر العفو عن القاتل على الثياب أو السلاح أو بعد العفو أو الأخذ ، وبعض جو ر العفو عن القاتل بعد الأمان ، ولا يعفا عن قاتل على ديانة أجماعا عندنا ، (وقيل غير ذلك في القاتل بعد الامان) لا يعفا عنه ، وأما القاتل على السلاح أو الثياب فيجوز العفو عنهما .

⁽۱) رواه آبو، داود •

ويقتل عبد" بحر لا عكسه كمشرك بموحد واو عبدا ، ويقتل مشرك بمثله ، او الأبعد ، ، ، ، ، ، ، ، ،

(ويقتل عبد" بحر) ولا يدرك اولياؤه غير ذلك ، وقيمة العبد او نفس العبد ، قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر : وكل عبد قتل حر"ا موحدا فهو لاولياء المقتول ، كان ذلك المقتول رجلا و امراة او طفلا أو مجنونا أو كان العبد قيمته كثيرة ، ولا يحتاج اولياء من قتل الى حكومة الحاكم لهم برقبته ، فان قتل آخر بعده فانه يكون للآخر من اولياء من قتل ، فيكونون بالخيار ان شاءوا عفوه من القتل واسترقوه ، وأما ان اعتقوه من العبودية فانهم يقتلونه الا ان اعفوه من القتل ، وقيل : الخيار لسيد العبد في دفعه بجنايته او يفديه بقيمته ، لانه روى عن رسول الله على انه انه ان ان ان ان لم يرد الولى القتل ، وان أراد القتل فله القتل ، ويقتل العبد بالعبد ولو اختلفت قيمتهما ، ويرد ما زاد من قيمة احدهما لصاحبه (لا عكسه) ، ولو اختلفت قيمتهما ، ويرد ما زاد من قيمة احدهما لصاحبه (لا عكسه) ، ولو حرا (بموحد ولو) كان الموحد (عبدا) ولا يقتل موحد ولو عبدا ومشرك ولو حرا ، وقيل لا يقتل المشرك بالعبد الموحد ،

(ویقتل مشرك بمثله) کیهودی بیهودی ، ونصرانی بنصرانی ، وصابیء بصابیء ، ومجوسی بمجوسی ، ووثنی بوثنی ، وجاحد بجاحد ، ووثنی جاحد ، وبمن فوقه کمجوسی او ما ذکر بعده بکتابی وجاحد وثنی او غیر وثنی بوثنی معترف ، وکما بعد المجوسی بالمجموسی وکیهودی بنصرانی ، (او الابعد) عن الاسلام

⁽۱) رواه الترمذي وأبو داود والنسائي .

بالأقرب اليه ، وقيل : اهل الكتاب ملة في القتل ، والجماعة وان بها نساء بواحد ولو انثى •

(بالاقرب اليه) كيهودى بنصرانى ، وغير كتابى بكتابى ، (وقيل اهل الكتاب ملة) واحدة (في القتل) والتوارث ، وقيل : المسركون كلهم سواء الكتابى وغيره ،

(و) تقتل (الجماعة) كلها (وان) كان (بها نساء) فانهن يقتلن كالرجال غيًّا بهن لضعفهن في القتل لأن الرجل هو القادر على القتل بقوة (بواحد ولو انثى) ، والله أعلم .

بساب

الدفاع اما فرض وهو لمريد قتلك او اخد لباسك او سلاحك او من لزمك الدفاع عنه بما قدرت ، وان بلا سلاح ، • • • •

بساب.

في الدفاع أيضا

بعدما مرت ابواب منه اول هذا الكتاب التاسع عشر

(الدفاع اما فرض وهو) القتال (لمريد قتا واحد لباسك او سلاحك او.) مريد ضر (من لزمك) بقتل او اخذ سلاح او لباس ، والعطف على قتل بحدف مضاف (الدفاع عنه كعيالك وصاحبك الذي عقدت معه الصحبة ، ومن تعلق اليه ممن لزمه الدفاع عنه ، وشمل ذلك ما اذا اراد اخذ ذلك بقتال او بلا قتال كخطف ، وكذا ان اراد القتل بقتال او بدونه والدفاع في ذلك كله يكون (بما قدرت) عليه ،

(وان بلا سلاح) ان لم يجده او عوجل عليه او كان الدفع بغيره

وبما ينجيه من كغرق او بهيمة او من قبل الله ، ولا يحط عنه من التنجية الا ما يعطى فيه المال لآخذه عليه ، ولا يلزمه اتلاف نفسه الا عليها ،

أولى له ، ومثال الدفاع بغير سلاح الدفع بيد أو عصا لا حديدة فيها أو بالقاء في نحو نار أو ماء ، (وبما ينجيه) بما ينجى من لزمك الدفاع عنه (من كغرق أو يهيمة أو من) ضرر هو من (قبل الله) ، مثل الغرق والحرق والهدم والجوع والعطش والحر والبرد وغير ذلك ، ومعنى كون الضر من قبل الله أنه لا سبب المخلوق فيه كحر وبره وماء ، فالتنجية واجبة مما هو بواسطة مخلوق ومما هو بلا واسطة مخلوق ، وان أرسل الماء عليه أحد فمن واسطة مخلوق ، وتكون التنجية بالنفس مثل أن ينقذ الغريق ويرفع من أحاط به الحريق ، ومما ينجو به كالباس المقرور واطعام الجائع وسقى العطشان وطرد السبع عنه أو قتله ، فان ترك التنجية في ذلك كفر .

(ولا يحط عنه من التنجية الا ما يعطى فيه المال الكخذه عليه) ،
اى عنه بأن يأخذه جائر على مال فلا يجب عليك أن تعطى المال الجائر
اليخليه ، وأما ما تعطى من المال في نحو طعام أو شراب أو لباس أو ركوب
الينجو به فواجب عليك ، والضمير في قوله : عنه ، للمشجى سبكسر الجيم — ،
اى من هو من شأته أن ينجى غيره بأن كان مكلقا قادرا ، وتكون التنجية
اليضا باللسان ، مثل أن يصيح على الجانى أو الحيوان ، أو يصيح فيجى ،
الناس ، ولا يسقط عنه فرض ذلك لنفسه ولا لمن لزمه تنجيته ،

(ولا يلزمه اتلاف نفسه الا عليها) ، أى الا على نفسه ، وذلك أن يكون قادرا على دفع انسان أو غيره على نفسه ، وذلك أن يكون قادرا على

واما تطوع وهو اتلافها عن الغير كدفاع مغير لآخذ ماله أو قتله أو تغييره جوره أو قتل الجانى والباغى ونحوهما ، وكدفاع مفسد مالاً أو مستخف

دفع انسان أو غيره عن نفسه فلا يجوز له أن يترك دفعة فيموت بذلك الضر ، بل يدفع ولو كان في الدفع موته اذا كان في الدفع موته اذا كان في الدفع موته اذا كان في الدفع موته أيضا ، الا اذا لم يطق شيئاً من الدفع أو أسر أو ذهب عقله فلا يكلف الدفع ، ويجوز للانسان أن يامر غيره أن يدفع عن الواقع في تلك الحال ، ولا يلزم المامور اذا كان المامور يموت بالدفع ، وله أن يامر الواقع في تلك المهلكة أن يدفع عن نفسه ، بل هو واجب لانه أمر يمعروف ونهى عن منكر ،

(واما تطوع) مقابل لقوله : اما فرض (وهو اتلافها) ، اى اتلاف النفس (عن الغير) اذا رجا أن ينجو (كدفاع مغير) سمى الدفع اتلافا لأنه سبب الاتلاف (لأخذ ماله) ، اى مال الغير (أو) لـ (. قتله) ، أى قتل الغير (أو) كـ (. تغييره جوره) وذلك أن تسمع انسانا أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر خرجوا الاحدة مال أو قتل نفس أو أنهم جاروا كمثع عن مال وكفحش فلا يلزمك المخروج للتعرض لهم ودفعهم (أو) كـ (. قتل الجانى) فتغيير ، وقتل معطوفان على دفاع (والباغى ونحوهما) كالطاعن والمرتد والقاطع ومانع الحق لا يلزمك أن تخرج الى قتل الجانى ودفاع الباغى وقتله وقتل الطاعن والمانع ، بل يجوز ولا يجب ، وانما يجوز في جانب الجانى ان كان الجانى جنى عليه بقتل وليه ، او صار بصورة ما يقتله كل أحد (وكدفاع مقسد مالا) لا يلزم الخروج الدفاعه (أو مستخف الاخذه) أو لاخذ نفس أو قتل أو فساد فيها لا يلزم

الخروج وما اشبه ذلك مما لم تشاهد فعله ان خرجت في دفاعه او قتله اذا حل قتله فماجور والا فغير آثم ·

(ولا يلزم) عند الخوف على نفسه (اظهار) مجرد اظهار ولا شهرة (تجوير مبتدع او طعن في دينه او تصويب ديانة الموافق) عطف تصويب على اظهار ، اى ولا يلزم تصويب ديانة الموافق باللسان أو الرأس أو پالكتابة ، (واظهارها) ، اى ولا شهرها في الناس ، وهذا التفسير لمزيد فائدته أولى من أن تقول : مراده ، أو اظهار تصويبها ، فلا يُذكر الاظهاز بعد ، ولكنه لم يفعل ذكر ، بل ذكر التصويب بلا ذكر اظهار أول الامر لمجرد التمهيد والتاكيد ، ثم ذكر الاظهار ،

وكذا لا يلزم اظهار حق ان اختلف اثنان او ثلاثة فصاعدا في مسالة مخصوصة ، سواء كان الحق فيها لموافق او مخالف ، من منقول او معقول ، أو من الدنيا ، الا ان يشاء ، فله اظهار الحق ولو كان مع المخالف في المسالة ، ولو كان في اظهار التجوير او التصويب او الحق موته او مضرة في ماله أو يدنه او مال غيره أو بدنه ، فانه يجوز له ، ولو كان يموت ، ولا يطيق الدفع عن نفسه ولا يكون بذلك ملقيا نفسه في التهلكة وهو ماجور ، وان شاء ترك الاظهار ، وإذا احتيج الى علمه لزمه نشره ان كان لا يوصله الى ضر في بدنه أو موته ، وأن كان يوصله فله النشر والترك ،

ولا الدفاع عن المال كالنفس واللباس والسلاح ان لم يؤد لتلفها ، وقد قالوا : يموت الرجل ولا يعرى ، ولا يعطى سلاحه كما مر ، وان اعطاه ومات به ممن اعطاه له هلك ، والا ائم ، ، ، ، .

(ولا الدفاع عن المال كالنفس واللباس والسلاح) ، اى لا يلزمه الدفع عن المال كما لزمه الدفع عن نفسه ولباسه وسلاحه وعمن لزمه الدفع عنه وما يتعلق به (ان لم يؤد) تلف المال (لتلفها) ، اى لتلف النفس ، وكذا لا يلزم الدفع عن الطعام أو الشراب اذا كان لا يؤدى تلفه لتلفها لوجود طعام أو شراب آخر أو قربه ، ويجب الدفع عن مال لا يؤدى تلفه لتلفها اذا لم يكن في الدفع عنه مضرة تلحق لأن تضييع المال حرام .

(وقد قالوا: يموت الرجل) او المراة (ولا يعرى) ما يجب ستره ، (ولا يعطى سلاحه كما مر ") في قوله : باب : لزم مبغياً عليه تخطئة الباغى ، وان كان ان اعطى لباسه بقى له ما يستر به ، لكن يؤدى ذلك الى الموت بالبرد مثلا لزمه ان لا يعطيه (وان اعطاه ومات به ممن اعطاه له هلك) الا ان تاب ، فان تاب لم يهلك ولو قتله بذلك السلاح (والا) يمت به منه ، بل لم يمت اصلا " أو قتله بغيره ومات به من غير من اعطاه له ، مثل ان يعطيه انسانا فيعطيه الانسان انسانا آخر وياخذ منه أو يقع الآخر فقتلا به من لم يعطه اياه (اثم) اثما صغيرا أو اثما لا يدرى أصغير أو كبير ، وقيل : يكفر بمجرد الاعطاء ولو لم يمت به .

والذى ذكره الشيخ أحمد انه ان أعطاه فقتل به أو مات به فمن أعطاه فلك فيكون مراده أنه قتله غير من أعطاه أو مات به ممن أعطاه أياه ، وأن أعطاه فلم يقتل أو قتل به غيره أثم ، وكذا أن قتله بغيره ، وذكر الشيخ

ورخص له ان أمسك ما يقاتل به وليكن أفضله وليس منه عصا لم يكن يها حديد ولا درع ودرقة ولو كانتا في باب اليمين ، • • • •

احمد بعد ذلك انه ياثم من اعطاه وقتله به غير من اعطاه اياه ، ولا يكون كمن قتله به من اعطاه اياه ، وإن لم يدفع عن نفسه لا يكون هالكا ، بل إنم ، ولعل ذلك كله قول من اقوال .

(ورخص له) أن لا يأثم باعطاء لباسه أن أمسك ما يستر عورته ، ولا باعطاء سلاحه ، وقيل : أن قتل كفر (أن أمسك ما يقاتل به ، وليكن) ما أمسكه (الفضله) ، أى أفضل سلاحه الحاضر الذى أعطى بعضه ، وأفضل السلاح السكين ثم السيف ثم الرمح والأفضل في كل نوع أشده قطعا ، فالسيف الحديد خير من الكليل ، وأشد قطعا حديد دونه ، وأن لم يمسك للافضل بل الادنى فلا أثم أيضا على هذا الترخيص ، وأن تساوى أمسك واحداً مظلفاً ، وإن كثر فالأولى المساك الأكثر أن وجد .

(وليس منه) ، أي من السلاح (عصا لم يكن بها) ، أي في راسها المديد قهى سلاح ولو لم المدى يضرب بها (حديد) ، وأن كان في راسها حديد قهى سلاح ولو لم يكن قاطعا ، (ولا درع ودرقة) ومغنفر ونحوهن مما يستصحب في القتال وقاية لا للضرب به كعصا لا حديد فيها ، (ولو كانتا) ، أي الدرع والدرقة ونحوهما (في باب اليمين) أن حلف أن لا سلاح حنث بهن أن كن أو أن عنده سلاحاً بر أن كن عنده ، وقيل : لا يعدون سلاحاً أن كن ولو في باب اليمين ، ووجه كونهن سلاحاً أنهن يحضرن مع السلاح في القتال للوقاية بهن ، اليمين ، ووجه كونهن سلاحاً أنهن يحضرن مع السلاح في القتال للوقاية بهن ،

ولا يعطى ما يدفع به ولا يضعه ولا يرمى به ، وان غير السلاح ، وجائز ذلك ان فعله قبل أن يصل اليه الباغى ، وراى أن يمنع بذلك منه ، أو أخذه منه يلا طاقة على دفاعه وقتاله ، ولزمته التوية ان اعطاه له .

(ولا يعطى) عدوه (ما يدفع به ولا يضعه) له (ولا يرمى به) حيث يأخذه ، (وان غير السلاح) كحجر وعصا لا حديدة فيها ، او فيها حديدة في غير موضع الضرب ، وان اعطى او وضع او رمى به اثم ان مات بذلك ، بل هلك ،

(وجاز ذلك) المذكور من الاعطاء والوضع والرمى (ان فعله قبل ان يصل الله الباغي) والاعطاء قبل الوصول يتصور باللسان وبالاشارة والرمى به اليه (وراى ان يمنع) نفسه (بذلك) المذكور من الاعطاء أو الوضع او الرمى (منه) ، أى من الباغى ان ظهر له انه يتركه الباغى اذا فعل فعل ذلك ، واما بعد الوصول فلا يفعل ولو ظهر له أنه يتركه ان فعل الا إن كان عنده غيره (أو أخذه منه) الباغى (بلا طاقة على دفاعه) عطف أخذ على جاز ، عطف توهم ، لأن المعنى لا يأثم ان فعل ذلك قبل على يصله الباغى أو أخذه منه بلا طاقة على دفاعه (وقتاله) ودفن اللسلاح وامساكه بلا قتال به في مسائل الباب كاعطائه ورميه ووضعه ، فاذا لم يقدر على الدفاع والقتال فليمسك سلاحه ولا يعطه ولا يرمى به حتى ينزع منه قهرا ، وله اعطاء سلاح أو رميه أن ربحى نجاة بذلك ، وكان له آخر أو ما يشترى به ،

(ولمن والتوية إن اعظاه اله) أق رمى به أو وهيفه الو الركه أو تترك

الدفع به (و) لو (لم ياخذه او) اخذه و (نزعه منه بعد الاعطاء له) أو اخذه بعد الوضع أو الرمى أو الدفن أو رجع للدفع به بعد الترك (أو) نزع (صاحبه) أو غيره من الباغى بعد اعطاء ماسكه أو وضّعه أو رميه ، يعنى لزمته التوبة باعطائه ولو نزعه منه بعد الاعطاء ، (ويرده) صاحبه مثلاً أذا نزعه من الباغى (له) ، أى للذى أعطاه للباغى لا للباغى أو وضعه أو رماه فأخذه الجانى .

(ورخص له) ، اى لصاحبه مثلاً الذى نزعه (قتال الباغى به) وهو الباغى الذى كان بيده ، وكذا غيره ممن معه ، (ولا يمنعه لصاحبه) ، اى من صاحب السلاح وهو ماسكه ، او لا يمنعه حال كونه لصاحبه وهو حال لازمة ، والمعنى أنه لا يمنعه منه أن طلبه (كما لا ينزعه) ، اى من صاحبه الماسك له (أذا جاءهم العدو) ولو راى أنه لا يدفع عن نفسه ولا عن غيره لذل أو لجهله بالقتال وله أدل عليه ،

(وجوار له منعه منه ليدفع به وان عن غيرها) ، اى عن نفسه وعن ملكه (ان ادل عليه ، وقيل :) ينزعه منه (وان بكره) ليدفع به عنهما

وجاز اعطاؤه لباغ ان اعطى امانا ولم يخف شره ، ولا يلزم به اثم ولو غدر به بعد وقتل ، وكذا ان لم يخف منه اولاً وطلبه ليقاتل به ،

او عن غيرهما لكون ما سكه لا يدفع به ، او يدفع به دفعا ضعيفا ، او لا يعرف القتال مطلقا ، او بذلك السلاح ، او لكونه جبانا ، وانما لم يتفقوا على جواز نزعه اذا كان ذليلا أو ضعيفا لتوقع أن ينزعه العدو ، لان العدو قد يهبه ما دام في يده ، فاذا نزعه صاحبه منه ولو لئلا ينزعه العدو توصل اليه العدو بلا مهابة ،

(وجاز اعطاؤه) ، اى اعطاء السلاح (لباغ ان اعطى أمانا) لصاحب السلاح ان لا يضره به (ولم يخف شره) بالغدر فحينئذ ان طلبه الباغى أن يعطيه السلاح ليكون ملكا له ، أو قال له الباغى : أعطتى سلاحك لئلا تضرنى ، ولك الامان أن لا أضراك به ، أو أعطاه بلا طلب جاز ، وأن قال له : أعطنيه لاقاتل به فلانا أو أحدا ، فلا يعطه .

(ولا يلزم به اثم ولو غدر به بعد وقتل) ه ، أو قتل صاحبه ، أو من لا يلزمهما الدفع عنه ، وعطف غدر على القتل عطف خاص على عام ، فأن الغدر يعم ما دون القتل أيضاً .

(وكذا ان لم يخف منه أولا) وهو باغ ولم يعلمه باغيا من قبل ، ولكن اراد البغى من حينه أو حدث له بعد ولا علم لصاحب السلاح بذلك (وطلبه ليقاتل به) هكذا ، أو ليقاتل به فلانا أو قوما ممن يحل قتاله فله اعطاءه فلا أثم عليه .

وان غدريه ايضا ، ويقاتل الرجل يسلاح طلبه من احد كل باغ عليه ، ولو صاحبه او بهيمة أو حجر عليه أن لا يقاتل به أو شرط عليه أو منعه بعد دخسول القتسال ،

(وان غدر) ه (به ايضا) أو غدر من يلزمه الدفع عنه ، وكذا الن ظلبه ليقاتل به من لا يحل له قتاله ثم رجع به عليه فلا يهلك بالرجوع عليه اذا لم يخفه ، ولكن ياثم باعطائه ليقاتل من لا يحل قتاله ·

(ويقاتل الرجل بسلاح طلبه من احد) هكذا ، او طلبه ليقاتل به ، فذكر له القتال او اضمره (كل باغ عليه ولو صاحبه) ، اى صاحب السلاح ، سواء بغى عليه قبل أن يطلبه او بعد ، (أو بهيمة) ، البهيمة لا توصف بالبغي وانما غيا بها الباغي لتضمين الباغي معنى الضار ضرا يحل به القتال ، والبهيمة ضارة ضرا يحل به قنالها ،

والمراد بالبهيمة ما يشمل السباع وغيرها ، (او حجر عليه أن لا يقاتل به) مثل أن يقول : حرمت عليك أن تقاتل به أو لا اجعلك في حل ، او حجرت عليك أو نحو ذلك •

(او شرط عليه) مثل ان يقول : خذه على ان لا تقاتل به ، او اعطيكه على ان لا تقاتل به بنى اعطيكه على ان لا تقاتل به ، او ان كنت لا تقاتل به ، او تقاتل به بنى آدم لا السباع ، او السباع لا بنى آدم ، او نوعاً من بنى آدم لا غيره ، (او منعه) ان كان المنع (بعد دخول القتال) به لا مجرد الزحف فيلا ينافى ما بعد ، فانه يقاتل به ولا يشتغل بذلك ، لان شان السلاح الدفع والقتال به .

وعندى : ان حجر او شرط عليه ولو بعد فلا يقاتل به ، فان قاتل ضمن

وبسلاح استعاره أو بادله لا بر َهـن الا ان قصـد الدفع عنـه ، ولـذى سـلاح اعـاره لمقاتل بـه • • • • • • • • •

أجرة العمل به ، وان حجر عليه بعد دخول القتال قاتل به بلا أجرة ان لم يستغن عنه بغيره .

(و) يفاتل (بسلاح استعارة أو بادله) لا على وجه التملك ، أو اسنأجره ، سواء دكر لصاحبه الفتال به أو لم يذكره ، ويقاتل به كذلك ولو صاحبه أو بهيمة ، ولو حجر عليه أو شرط أن لا يقائل به أو منع بعد الدخول بلا أشكال في الاجارة .

وأما العارية والمبادلة فلى فيه ما مر" آنفا (لا بر هن) أو عوض عند مجيزة بغير الأصول كالأصول ، والمعطوف عليه محذوف ، أى بادله بغير رهن لا برهن ، وذلك أن الرهن كالبدل من الدين ، ويجوز أن يكون استئنافا ، أى لا يقاتل برهن أو عوض .

(الا ان قصد الدفع عنه) ، أى عن الرهن أو العوض بنفس الرهن أو العوض ، وذلك مثل ان ترهن سيفاً وحده أو مع غيره فيجيئك مريد أخذه منك فتفاتله به لتمنعه أو تمنعه هو وغيره من رهن صاحبه بالقتال ، وكذا الفرس ونحوه ، وكذا يجوز نفع الرهن ببعضه كحمل رهن على دابة الرهن ، والرهن كله لمالكه ،

(ولذى سلاح أعارة لمقاتل به) سواء ذكر القتال به حين الاعارة أو لا

الخذة منه ، وان بعد التقاء الزُّحفين ولا يمنعه منه المستعير الا ان راى صلاحاً فيه ، • • • • • • • • • • •

(أخذه منه) ، أي من المقاتل به ، (وأن بعد التقاء) ذوى (الزّحْفين) :

زحف الفريق الى الفريق الآخر ، وزحف هذا الفريق الآخر اليه ، وهو المشى بسرعة ، وأما بعد الدخول في القتال فلا ينزعه منه فلا ينافي ما فبل ، وأما الفرق بين الآخذ والمنع بأن لا ينصت لمنعه ويطاوعه في الآخذ فضعيف .

وعندى أنه لا يجوز الا أن استغنى عنه ولو شاء لأخذه منه قبل التقاء الزّحفين ، وأما بعد فالتقاء له في مضرة الا أن كان لا يقتل بأخذه منه ، ولا تقع الهزيمة بأخذه منه ، وما ذكره هنا أنما هو أذا أراد صاحب السلاح القتال به وجاء للفتال ، وما مر أذ قال أو منعه بعد دخول القنال أنما هو أذا لم يكن في المتقاتلين ولم يجيء للقتال ، أو يعتبر الأقوال متى يحل الفرار ، فمن قال : لا يحل أذا النقى الفريقان ، لم يجز له نزع السلاح عنه بعد الالتقاء ومن قال : يجوز ما لم يتراموا ، أجاز له النزع ما لم يقع الترامى ، وكذا سائر الأقوال .

(ولا يمنعه منه المستعير الا ان راى صلاحاً فيه) ، اى فى منعه ، مثل ان يكون اعرف بالقتال من صاحب ذلك السلاح وانكى به فى العدو منه ، وان يكون ان اعطاه وترك القتال ولا سلاح له سواه ظفر بهم العدو أو انهزموا .

وللرجل أن يعطى سلاحه لمقاتل به أن كان خيرا منه ، وللقاضى أو الجماعة أخذه ، وأن من يتيم أو غائب أو بكراء ، ولا يضمن أن فسد وقت القتال ،

(وللرجل أن يعطى سلاحه لمقتال به ان كان خيراً منه), في القتال ولو بعد ما دخل الفنال به ، (وللفاضى او الجماعة) او الامام او السلطان أو نحوهم (أحدة ، وان من يتيم) او مجدون أو طعل أو مرتهن أو عبد أو مؤتمن (أو غائب) ، ومعدى أخده من عائب مع ان الغائب لا يمكن الاخذ منه من هائم العائب او داره أو بينه أو من جمله ماله ،

ومعنى أخذه من جملة ماله أنه يؤخذ وهو من ماله ، سواء حضر ماله وسلاحه أو غاب ماله فان سلاحه من جملة ماله على كل حال ، وذلك كله بلا كراء اذا كان القتال به مصلحة لصاحبه ، متل أن يكون لو لم يؤخذ للقنال أخذه العدو وهو رهن أو اخذ باقى الرهن أو بعضه أو يؤخذ ، وهو لليتيم ، ولو لم يقاتل به لاخذه العدو أو أخذه وباقى مال اليتيم أو بعضه أو لم يقاتل به لقتل صاحبه .

(او) ياخذونه للفتال (بكراء) لصاحبه ولو ابى وعقده لا مع مالكه ، وبهذا صح التغيى ، وذلك اذا لم يكن له نفع فى القتال به ، واذا أخذوه أعطوه لمن يقاتل به بكراء أو بلا كراء ، ويجوز لمن يكريه وياخذ الكراء .

(ولا يضمن) ـه آخذه أو المقاتل سواء ذكر القتال حين طلبه أو لم يذكره (ان فسد وقت القتال) ، ويجوز بناء يضمن للمفعول وهو ضمير

ولا ما استعاره احد من معير له ، وجو"ز القتال بسلاح كراء أو عارية وان بلا شرط ، لأنه جعل له ، واحتيج به اليه وله يعار ويكرى ، وأنه يدفع به كل مضر وان بهيمة ، وياثم تارك الدفاع عمن لزمه ، • • •

السلاح ، وهو اولى ، ويدل له قوله : (ولا) يضمن (ما استعاره احد من معير له) من سلاح أو غيره ان لم يشترط الضمان ، على حد ما مر" في العارية من المخلاف ، سواء ذكر ما جعل له الثيء حين الاستعارة أو لا ، وانما قلت : هذا يدل على بناء يضمن للمفعول لانتا اذا بنيناه للفاعل كان المعنى : ولا يضمن احد أو مقاتل ما استعاره أحد وهو ركيك بتاويله ،

(وجو رَ القتال بسلاح كراء او عارية ، وان بلا شرط) ، اى بلا شرط فتال به ، (لانه جعل له) اى للفتال ، (واحتيج به اليه) ، اى الى القتال ، (وله) اى وللقتال (يعار ويكرى) ، فاذا أعير أو أكرى بلا ذكر قتال جاز القتال به ٠

(و) اذا كان السلاح بيد احد بكراء أو عارية أو مبادلة أو بوجه ما مما يجوز له القتال به ف (الله يدفع به كل مضر وان بهيمة) مما يقاتل معه ، لا ما لا يتصف بالقتال ك ماء وهدم ونخلة نطيح .

(ويأثم) يكفر (تارك الدفاع عمن لزمه) من عيال وصاحب وغيره ،

(ولا يضمنه ويرثه كما مر) في حق الصاحب فقط في هذا الكتاب التاسع عشر من قوله : باب : وجب على عاقد صحة ·

(ورخص في اعطاء لباس استغنى عنه) بأن كان لا تنكشف عورته ولا يموت بالبرد أو الحر ، (وأن) كان اللباس (لغيره) أذا رجى في اعطائه النجاة غيبًا به لأن فيه مع اعطاء لباس تصرفاً في مال غيره ، وعليه ضمانه ، ويجوز أن يريد أنه أعطاه لآجل نجاة غيره .

(وقيل :) يجوز اعطاؤه مطلقا (ما لم تنكثف عورته) الصغرى والكبرى ، ورخص ما لم تنكشف عورته الكبرى (به) أى بالاعطاء ، أو يقدر مضاف أى باعطائه على حد اختلافهم فى العورة (ولباس صاحب وسلاحه يلزمه بهما شدة وترخيصا ما لزمه بلباسه وسلاحه) ان نزعهما واعطاهما هلك على حد ما مر " ، أو رأى العدو ينزعهما ولم يدفع عنه ، وقيل : لا بأس أن ينزع ويعطى ما فضل من سلاح ولباس ، وقيل : يجوز ما لم تنكشف عورته ، وكذا فى تدكه دفع نازع ذلك عن صاحبه ،

(ولا ياثم باعطاء صاحبه) ما ستره أو (سلاحه ، وأن قتله) « الهاء »

عائدة الى الصاحب المالك مثلا السلاح (به صاحبه) ، اراد بهذا الصاحب عدو صاحب السلاح ، او اراد بالصاحب الذى نزع سلاحه أو صاحبا آخر ، (او الباغى) ، اى او قتل الباغى هذا الذى قلنا انه لا ياثم ، والباغى هو الذى عبر عنه بالصاحب ، (بسلاح صاحبه) ، اى مالك السلاح مثلا بأن اتصل سلاحه بالباغى ، ويجوز أن يكون لا ياثم الرجل باعطاء سلاحه لصاحبه ولو قتله به صاحبه ، او قتله باغ به بأن اتصل سلاحه به ،

(ولا يتعرى وقت القتال وان لاختفاء) من العدو لينجو او ليظفر بالعدو لئلا ترى عورته وللملائكة والجن ، (وجوز) التعرى (لذلك) الاختفاء وليظفر بعدوه (، ولخوف هلاك بثقل لباس فيضعه) ليخف فلا يلحقه العدو ، أو ليخف فيسهل له القتال (ولاشتغال بتنجية وان للمال وان منعه) لباسه كمن أراد ان يسبح في الماء لينجى مالا أو غريقا ، وكمن أراد الحفر على مهدوم عليه فعطله ثوبه .

(وجاز مبادلة لباس وسلاح مع باغ ان طلب ذلك) وطمع في النجاة بذلك أو لم يكن خوف منه (ولو ريب) الباغي في سلاحه وثوبه ، (ورخص في

وضعهما لمن طمع نجاة به وان لغيره ٠

وضعهما) ، أى فى وضع اللباس ولو يتعرى ، والسلاح (لن طمع نجاة) ، أى رجاها (به) ، أى بالوضع ، (وان) طمعها (لغيرة) من الناس ، والله أعلم ،

يساب

لا يحاذر في دفاع باغ وتنجية غيره مباشرة عورته وامساكها ولو انثى ، وكذا في هروب من باغ جاز للهارب منه اخفاء نفسه ومن بين جسد امراة وثوبها ، أو بمس عورتها ، • • • •

بساب

(لا يحاذر في دفاع باغ) أو غير باغ ممن يدفع كمجنون وطفل وتنجية غيرة) وهى المبغى عليه وكل من أشرف على الضر (مباشرة عورته) ، أي عورة أحدهما ، أي الباغي أو المبغى (وامساكها ولو أنثى) ، فله ضرب الباغي في عورته ولو مباشرة ، وجر"ه بها وقتله بالقبض عليها واخصائه ، وله أمساك المبغى عليه ومن أشرف على الضر من عورته ليمنعه من عدوه ومن مهلك أو وقوع في بئر أو هو"ة أو من نخلة ، (وكذا في هروب من باغ ، جاز للهارب منه أخفاء نفسه ، ومن بين جسد أمرأة وثوبها أو يمس عورتها) أو نظره في حينه ذلك ،

ولا يحل لها منعه ولا تحرم به عليه وتحمله وان على ظهرها أو ذات بعسل ، ولا بالنظر لجسدها غير فرجها ، وان بلا ضرورة ، • •

(ولا يحل لها منعه ، ولا تحرم به عليه) ولو مس عورتها أو نظرها ولابنتها أو أمها أو غيرهما ، ولا تحرم بذلك زوجته أن كانت أمها أو أبنتها أو أختها أو غيرها ، وكذا مباشرة الرجل ولو أبا لزوجته أو أبنا لها ، ولا تحرم به على زوجها ، ولا يحرم الرجل بذلك على زوجته .

(وتحمله وان) كان الحمل (على ظهرها أو) كانت (ذات بعثل ، ولا) تحرم (بالنظر لجسدها غير فرجها) ، وأما لفرجها ففيه تفصيل فسلا يعترض به ، فان تعمده حرمت ، والا فسلا ، ولا تحرم لضرورة ، (وان بلا ضرورة) ولو باشتهاء .

وبالجملة فالمس والنظر ولو بباطن الكف فى فرج المرأة أو غيرها لا حرمة به لها ولا لغيرها ، ولا صداق ولا اثم اذا كان لضرورة التنجية ، وسواء بين الرجل والمرأة التجا الى عورتها أو التجات الى عورته ، وبين المرأتين وبين الرجلين ، وبين رجل وطفل ، وبين امرأة وطفل ، أو طفلة ، ولا تمنع المرأة من التجا الى مباشرة عورتها من عدوه •

وكذا فى المداواة والقصاص ، وكذا مداواة البهيمة ، وقيل : تحرم بمس عورة أبى زوجها أو نظرها اليه ولو لضرورة ، وبمس عورة أبيها أو أمها أو نظره الى عورة أحدهما ولو لضرورة ·

وهل يلزم به فيما بطن من فرجها تحريم وصداق او لا ؟ قولان ؛ ولزم بمس جسدها بشهوة لا بذكر اثم لا هما ، وهل يلزمان مع الكفر بمس عورتها بالد او الكفر فقط ؟ فيه شدة ورخصة ؛ ولزم بذكر في جسد تحريم وكفر ، والصداق بمس عورتها وما يحاذيها به مما يثبت به النسب ،

(وهل يلزم به) ، أى بالنظر بلا ضرورة التجاء ولا مداواة ولا قصاص ، وكذا الكلام الى الخاتمة (فيما بطن من فرجها تحريم) لها فلا يتزوجها ولابناتها ولا أمها فصاعدا وسافلاً (وصداق) لها ، أى عقر أو صداق المثل على ما مر (أو لا) تحريم ولا صداق ؟ (قولان) .

وقيل: تحرم بالنظر الى ظاهر عورتها وما يليها بلا صداق ، (ولزم بمس جسدها بشهوة) بغير ذكر كاليد (لا بذكر اثم لا هما) ، اى لا تحريم وصداق ، وقيل: لزم بمس جسدها بغير ذكر بشهوة كفر ، (وهل يلزمان) ، اى الصداق والتحريم (مع الكفر بمس عورتها) ولو ظاهرها (باليد ، او) يلزم (الكفر فقط) ولو باطنه ؟ (فيه شدة ورخصة) وذلك في باطن الكف ، وأما ظاهرها فكسائر الجسد ، وقيل : كباطنها .

(ولزم) بالمس (بذكر فى جسد تحريم وكفر) فقط ، وان كانت زوجة لزم به صداق (و) لزماهما و (الصداق بمس عورتها وما يحاذيها) من مواضع الاستحداد ومستغلظ الفخذين (به) اى بالذكر ، (مما يثبت به النسب) فى الحلال ، وهو ما ذكرته من مواضع الاستحداد ومستغلظ

ورخص في عدم التحريم بذكر في غير فرج ، ولزم الكل بالفعل به فيه بغلط ، وقيل : لا تحرم ولا كفر بذلك ، ولزم العقر لحرة اكرهت بزنى ، ولصبية ومجنونة وأمة مطلقا ، • • • • • •

الفخذين ، وقيل : يلزم الصداق والكفر والتحريم بمس الذكر الجسد ولو في الراس ، وكذا يثبت بذلك في الزوجة •

(ورخص في عدم التحريم بذكر في غير فرج) وفي عدم صداق ، وقد قيل : لا صداق الا بغيوب الحشفة ، ويجب الصداق للزوجة بالذكر في جسدها أو باليد في عورتها والنظر الى عورتها ، وقيل : لا يجب الا بالذكر في الفرج ، وقيل : الا ان غابت الحشفة .

(ولزم الكل) ، أى الصداق والتحريم والكفر (بالفعل به) ، أى بالذكر (فيه) ، أى فى الفرج (بغلط) ، وذلك لانه قارف ، وقيل : تحرم ولها الصداق ولا كفر ، وهو الصحيح •

(وقيل : لا تحرم ولا كفر بذلك) الفعل بالذكر في الفرج بالغلط ، ولزم الصداق ، واذا طاوعت فلا صداق ، (ولزم العقر لحرة اكرهت بزنى) لا ان طاوعت (ولصبية ومجنونة وأمة مطلقا) ولو طاو عن ، ويجب الحد على الامة اذا زنت كما يجب على الحرة ، سئل رسول الله يك عن الامة اذا زنت ولم تحصن ؛ فقال : « ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ، ومالك ، والمراد بالاحصان : التزويج ،

وزعم بعض: انه لا جلاد عليها قبل الاحصان لظاهر هذا الحديث ، وقد رواه أيضاً بلفظ الاحصان يحيى بن سعيد عن ابن شهاب ، وطائفة عن ابن عيينة عن ابن شهاب ، ولقوله تعالى: - ولا فاذا أحد الحد والوكثر أن احصان الامة التزويج ، وعليه ابن عباس وابو عبيدة والقاضى السماعيل ، وقيل: العتق ، ويدل للاول ذكر الاحصان في الحرة قبل ذلك ،

وعن ابن عباس: لا حد على الامة حتى تحصن ، فقيل: هو مرفوع ، وقيل: موقرف ، وهو الاصح وبه جزم ابن حزم وغيره ، وادعى ابن شاهين أنه منسوخ ، واحتج بأن النسخ يحتاج الى التاريخ ولم يعلم .

وعارضه حديث على : أقيموا الحد على ارقبائكم من أحصن ومن لم يحصن ، واذا حمل الاحصان على الاسلام في الآية وعلى التزويج في الحديث حصل الجمع .

وقد ببنت السنة انها اذا زنت قبل الاحصان جلدت ، وقبل : التقييد بالاحصان في الآية يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم ، فأخذ حكم زناها بعد الاحصان من الكتاب ، وحكم زناها قبله من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فليستمر حكم الجلد في حقها .

ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكمل حاليها ليستدل به على سقوط

(۱) تقدم ذكرها .

الرجم فلا دليل فيه على اسقاط الجلد بعدم النزوج عنها ، وقد بينت انها تجلد ولو لم تحصن ، والخطاب لمن ملك الامة ، أى فليجلد كل منكم أمته اذا زنت ويلحق بها العبد ، وقالت طائفة : لا يفيم الحد على الارقاء الا الامام او من ياذن له وهو قول الحنفية ، وعن الاوزاعى وأبى ثور : لا يفيم السيد الاحد الزنى ،

وكان أبو عبد الله وهـو رجل من الصحابة يقول: الزكاه والحدود والفيء والجمعة الى السلطان قبل ، ولا مخالفاً له من الصحابة ، وفال ابن حزم: خالفه اثنا عشر من الصحابة ،

وعن الشافعى وجماعة: يقيمها السيد ولو لم يأذن له الامام ، وبه قال مالك ، الا ان كان زوجها عبداً لسيدها فأمرها اليه ، واستننى مالك الفطع للسرقة وهو وجه للشافعية ، ووجه آخر استناء حد الشرب .

وحجة الجمهور حديث: اقيموا المحدود على أرقائكم ، والضفير بلا اشالة الحبل المضفور ، وروى : ولو بحبل من شعر ، وأصل الضفير نسج الشعر وادخال بعضه في بعض ، ومنه ضفار سعر الرأس ، وقيل : لا يسمى ضفيرا الا ان كان من ثلاث .

وزعم بعض : أن شرطه كونه عريضاً ، ودل "الحديث : أنه يحد الزانى كلما زنى ، وان لم يحد حتى عاد فحد "واحد" عندنا ، وكذا جمهور قومنا ، وقيل : يكرر بقدر تكرار زناه ، وبيعها في الرابعة مندوب عند

ولزم ببهيمـة قيمتهـا ، وتذبح وتدفن ، • • • • • •

الجمهور واجب عند أهل الظاهر وأبى ثور ، واذا كان لا يحصل الآدب الا بالصرب ، ولكن ان ضرب مبرحا هلك ، ففيل : لا يضرب اصلا ، وقيل : يضرب خفيفا .

(ولزم) بالفعل (ببهيمة) مملوكة مما تؤكل او مما لا نؤكل (قيمتها) لصاحبها مع الدعر ، (وبدبح) ولو خعية ، وان ذبحها مع علم صاحبها جاز ، ولحن يحاف العنبه ، وعلى كل حال لا يدخر ربأه ، وله ان يعرض له بالسراء تعويضا لا حقيقة لابها لا نمن لها لانها حرام لا نؤكل ولا يتنفع بها كما يدل له الدفن ، ويدل الامر بعنلها في الحديث ، وانم الفيمة لافساده الاها .

(وتدفن) او تلقى فى البحر بعد الذبح او حيث لا ينتفع بها ، والبح كالنحر لا يحل لبنها ولا لحمها ولا نباتها من شعر او صوف او غيرها ، ولا جزء من اجزائها فصارت كالادمى فى الحرمة •

ولا يحل الانتفاع أيضا بالحمل عليها والخدمة ، فان علم صاحبها بذلك فلا اشكال ، وان لم يعلم ذبحها الزانى ودفنها واعطاه فيمتها هن حيث لا يخبره بالزنى ، وان لم يجد الى ذبحها سبيلا اخبره بانها حرام عليه وانها تذبح وتدفن واعطاه قيمتها ولا يخبره بالزنى ، وان شاء اخبره بان احدا زنى بها ولا يذكر نفسه ، وقيل : لا يحرم لبنها ولا نباتها ولا لحمها ولا شيء منها ولا الحمل عليها والخدمة ، وعليه فلا تذبح ويعطى صاحبها ما نقصها ذلك ، والقولان ايضا فيما اختلف فيه ، هل يحل لحمه كالحمار والفرس والبغل ؟ فقيل : تذبح وتدفن كذلك ويعطى القيمة لحرمة الاننفاع به ، وقيل : لا ، ويرجم فاعل ذلك ؛ وقيل : يقتل بالسيف ولو لم يكن محصنا ،

ولثيب نصفه ، ولا يلزم بادخال اصبح في فرجها ، ولزم به لطفلة العنضت به ، ولطفل وطيء في دبره ، ، ،

وعن ابن عباس عنه على : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاهتلوا المعاعل والمععول به ومن وجدنموه وقع على بهيمه فاقتلوا البهيمة » (١) ، وعن الشاقعى : أنه يحد ولا يؤكل ، وقال مالك : يعرر ونحل ، وقال الشاقعى : يجلد اللائط والملوط به مائة ، وان احصنا رجما ،

وقال أبو حنيفة : يعزران مطلقا ، وان كان عبدا جلد خمسين ، وقيل: يرجم وهو صعيف ، ومن أتى عير زوجته فى دبرها فحد الزنى ، وفيل : حد اللواط ، وفى سحاق النساء أدب بنظر الامام ، وقيل : تجلدان ؛ ولا ترجم أمرأة زبت بطفل ولا تجلد ، ولكن يؤدب أو نعزر .

(ولتيبّب) - هى هنا من زالت بكارتها - (نصفه) ، أى نصف العقر عقر الزبى ، فالعفر للحرة البكر ديتها ، وللنيب نصف عتر ديها ، وللأمنة البكر عشر فيمتها ، وللتيب نصف عشر قيمتها .

(ولا يلزم) العقر (بادخال اصبع فى فرجها) ، أى فى درج الثيب ، وقيل : يلزم ، (ولزم به) ، أى بادخال الاصبع فى الفرج (لطفعه) عذراء أو بالغة عذراء (افتضت به) وان لم تفتض به فقيل : لا يلرمه العفر ، وقيل : يلزمه .

(ولطفل وطيء في دبره) بدخول الحشفة ، وكذا لبالغ عاقل مقهور

.

⁽۱) رواه ابو داود ٠

ما لثيب ، ولا يلزم بمفاخذة ذكران كنساء وبمقدمات سـوى كفر •

(ما لثیب) وهو نصف عقر الحرة الثیتب ولو طاوع ، وقیل : لا شیء به ولو لم یطاوع ، وذلك كفر على كل حال ، ویرجم الفاعل ولو لم یحصن، وقیل : یقتل بالسیف ، وقیل : یرمی من شاهق .

(ولا يلزم بمفاخذة ذكران ك) مسحاق (نساء و) لا (بمقدمات) للزنى كقرصة وقبئلة (سوى كفر) ، وتقدم الكلام على ذلك في كتاب النكاح ، وقيل : ليست القبلة والمس كفرا ، بل صفيرة حتى يصر ، والله اعلم .

خساتمة

يقتل مرتد ان لم يتب ، ومحارب قاطع أصاب مالا وقتل نفساً ان قدر عليه ، وقطعت يمنى يديه ، ،

خساتمة

(يقتل مرتد ان ثم يتب) ذكرا كان أو انثى ، وقيل : يستتاب ثلاثة فان لم يتب قتل ، وقال الشافعى : يستتاب فى الحال ، وقال على : يستتاب شهرا ، وقال بعض : يستتاب أبدا ، فان تاب والا قتل ، والمراة كالرجل تقتل ، وجاء به حديث ؛ وقيل عن على : تسترق ، وقال أبو حنيفة : تحبس ويجبر الامـة سيدها على الاسلام .

(ومحارب قاطع) للطريق ومعينه كالكمين والطليعة خلافا للشافعى فى المعين مثلهما (أصاب مالا وقتل نفسا) أو قتل نفسا ولم يصب مالا ، أى لم ياخذه (أن قدر عليه) وأن تأب قبل أن يقدر عليه فلا يقتل ، وليس عليه الدية ولا ضمان ما أكل أو أفسد ، وقيل : عليه الدية والضمان (وقطعت يمنى يديه)

من الرسغ (ويسرى رجليه) من تحت الكعب (ان اخذ مالا فقط) ولم يقتل نفساً ولو جنى في النفوس ما دون القتل او على طولها ، او يربط عليها حتى يموت ، وتقدم كلام في ذلك

(ويصلب مشرك قاطع ان قتسل واكل لا موحد) فان الصلب مختص بالمشرك ، وفيل : يصلب الموحد كالمسرك اذا ععل ذلك ، (وان تاب) المحارب (قبل ان يقد ر) بالبناء للمععول (عليه) وكيفية توبنه ان يترك ما كان عليه من الحرابة ولو لم يأت الامام ، وقيل : إن يترك ما كان عليه ولو لم يأته معترفا بالتوبة (هدر عنه) في الحكم (ما اصاب في محاربته) من مال أو نفس الا ما وجد بيده ، وفيل : لا يهدر عنه الا أنه لا يقنل ولا يقتص منه ، وقيل : لا يؤخذ ما بيده من مال الناس ان تاب من ترك ،

(فأن طلبه أمام) أو نحوه (فأمتنع في) هو (باغ) أيضاً بامتناعه بعد بغيه بالحاربة ولا بفنل ، بل يتبع كما قال : (لا يترك حتى يسلم لحكم الله) ، أي حتى يذعن لحكم الله جل وعلا من قطع أو صلب أو قتل .

(ويقاتل على امتناعه) ولو ترك قطع الطريق ، والمُحاربة (فما أصاب

فيه من نفس او جرح هدر عنه اذ لا قصاص بيننا وبينه ، ويطالب من ذكر باقامة حكم الله عليه من قتل او قطع او تصليب فيفر ولا يأمن في بلاد الاسلام ، وهو سر قوله تعالى : ﴿ انما جزاء (الى) او ينفوا • •

فيه) أي في امتناعه (من نفس أو جرح هدر عنه) في الحكم كما مر" عن عمروس (أذ لا قصاص بيننا وبينه ، ويطالب من ذكر) مما استوجب القتل أو الصلب أو القطع (أقامة حكم ألله) تعالى (عليه من قتل أو قطع أو تصليب) كلما استقر في بلد جاء عليه رسول الامام أو نحوه أو كتابه يأمره برد"ه أو باقامة المحكم عليه حيث هو ، أو يرسل الامام أو نحوه الرسل أو الكتب الى بلد توجه اليه ولو قبل أن يصل فذلك معنى قوله : أنه لا ينرك حتى يسلم لحق ألله ، وهو معنى نفيه من الأرض المذكور في الآية ، لأن مطالبته بذلك سبب في انتفائه بنفسه ، فكانه نفى كما عال : (فيفر ولا يأمن في بلاد الاسلام) وهى المراد بالأرض في الآية التي أشار اليها بقوله ،

(و) ذلك المذكور من اول الخاتمة (هو سر) ، أى معنى ، فأن المعنى شيء مكتوم تحت اللفظ من حيث أنه لا يسمع ، بل يسمع اللفظ فيؤخذ منه تصريحاً أو فهما ، أو أراد بالسر الشيء النفيس ، لأن الشيء النفيس محفوظ مكنون ، وذلك هو المعنى أيضاً ، أو رد الضمير الى المذكور من مطالبته المترتب عليها فراره فيكون السر بمعنى الحكمة .

فكانه قال : وذلك حكمة (قوله تعالى : هِ انما جزاء (الى) أو ينفوا

من الارض ﴾ ، لا على ما قيل : ان الامام مخير في ذلك ، ولا ان النفى

هـوالحبس ، ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

من الارض إلى (١)) ، وان اشتدت عليه تلك المضايقة فاذعن فعل فيه ما لزم لانه أن تاب فما تاب الا بعد أن قدر عليه بالمضايقة ، وقد سمى الله المضايفة المؤدية الى الخروج اخراجا فى قوله تعالى : ﴿ إِذَ اخرجه الذين كفروا إلى ؛ (لا على ما قيل : ان الامام) أو نحوه (مخير فى ذلك) يفعل ما شاء منه فى كل محارب ساع فى الارض فسادا ، وهذا التخيير قول بن عباس ـ رضى الله عنهما ـ فيما رواه على بن أبى طلحة ، والمشهور عنه الصحيح هو الأول ، واستدل بعضهم للتخيير بأن أصل أو للتخيير ، فيعمد الى أن يقوم دليل المجاز ، وبأن قطع الطريق فى ذاته جناية واحدة ، وهذه الاجزية ذكرت بمعانيها فيصلح كل واحد جزءا لها ، والجمهور انها للتنويع وأنها لا تخيير ،

وروى الشافعى بسنده الى ابن عباس: ان قتلوا واخذوا مالا قتلوا وصلبوا ، وان قتلوا ولم ياخذوا قتلوا ، واذا اخذوا ولم يقتلوا قطعوا من خلاف ، واذا اخافوا السبيل نفوا من الارض (ولا ان النفى هو الحبس) لان الحبس نفى من الارض الى الارض التى يرى فيها الى موضع لا يرى فيه وهو السجن ، ولان المحبوس لا يرى احدا من احبابه ولا ينتفع بلذات الدنيا ، ولان المحبوس بسبب حبسه ولزومه من الارض من مكان واحد كلزوم الاموات فى قبورهم ، كانه نفى عن الارض بالكلية ،

⁽۱) تقدم ذکرها -

قال رجل حبس في مكان ضيتق وطال مكثه:

خر جينا عن الدنيا وعن وصيل أهلها فلمنا من الموتى فلسنا من الموتى

اذا جاءنا السجّان يوماً لحاجة عبنا وقلنا : جاء هذا من الدنيا

وتفسير النفى بالحبس مذهب أبى حنيفة ، ويحبس عنده فى البلد ، وهو قول عن مالك ، وقيل عنه : يخرج منه فيحبس فى آخر ، ومعنى محاربة الله ورسوله محاربة أولياء الله وهم المسلمون ، وذلك تعظيم لهم اذ جعل محاربتهم محاربته .

وفى الحديث القدسى: من أهان لى ولياً فقد بارزنى بالمحاربة ، واصل المحرب السلب ، حربه مربا سلب ماله ، وتركه بلا شيء فهو محروب وحريب ، والمراد هنا قطع الطريق ، وقيل : المكابرة واللصوصية ، وان كانت في مصر ، والفرق أن قطع الطريق أنما يكون من قوم يجتمعون ولهم منعة " ، اعنى قوة وشوكة تمنعهم ممن أراد بهم سوءا بسبب ما يكون بينهم من التظاهر والتعاون والاقتدار على دفع من يتصدى لهم بسوء ويتعرضون لدماء المسلمين وأموالهم وأزواجهم وأمائهم ، وهذه المنعة غير معتبرة في اللصوصية .

وان كان اللص مكابرا ومجاهرا في أخذ المال والنهب والموصوفون بهذه المنعة اذا اجتمعوا في الصحراء فهم قطاع الطرق ، وأصل السعى المشي

السريع ، نم غلب فى الاجتهاد فى الامر أى أمر كان فجزاؤهم التقتيل قصاصاً بلا صلب أن قتلوا ولم يأخذوا مالا ، والنقتيل والنصليب أن قتلوا واخذوا ، فالتقتيل قصاص والتصليب نكال وعبرة ، وبذلك قال الشافعى •

قال أبو حنيفة ومحمد: يصلب حيا ويطعن برمح فى بطنه حتى يموت ، وقيل: يصلب ثلاثة أيام حياً ثم ينزل ويقتل ، وقيل: يصلب حيا ويترك الى أن يموت مصلوبا ، وقال بعض الشافعية: يقتل ويصلى عليه ثم يصلب ، ونسب للشافعى ؛ وقيل: يصلب ثلاثة أيام ثم ينزل ، وقيل: يترك حتى يتهراً ويسيل صديداً ثم ينزل ،

قيل: ان اقتصروا على الاخافة لأهل الطريق ولم يقتلوا ولم ياخذوا مالاً نكلوا ، و « أو » للتفصيل ، وهو تفصيل موافق للقياس ، لأن القتل عمداً بغير حق يوجب القصاص ، فغلظ ذلك في قاطع الطريق حيث وجب قتله حدا ولم يسقط ذلك بعفو الولى ، واخذ المال حكمه القطع اذا وقع من غير قطع الطريق مغلظ ذلك في قطع الطريق حيث وجب قطعه من خلاف ،

وان جمع بين القتل واخذ المال جمع في حقه بين القتل والصلب ، لأن صلبه في ممر الناس سبب لاشتهار عقوبته ، فيصير ذلك زاجرا لغيره عن الاقدام على تلك المعصية ، وان اقتصر على الاخافة فقد خفف الله عقوبته وهي النفى من الارض والجزاء على حسب الجناية ، ويزداد بزيادتها وينقص بنقصها ، قال تعالى : ﴿ وَجزاء مُ سيئة سيئة مثلها الله على على عالم عند غلظها بالاخف ، وعند خفتها بالاغلظ ، فلا تخيير ، فيبعد أن يعاقب عند غلظها بالاخف ، وعند خفتها بالاغلظ ، فلا تخيير ،

وتقطع يمنى سِارق من رسغه ولو عبدا أو مشركا أو أنثى أن خرج من حرز

والجملة اذا قوبلت بالجملة انقسم البعض على البعض ، والمذكور في الآية هي العقوبات ، فالتائب قبل القدرة عليه انما تسقط عنه تلك العقوبات لا غيرها من دية وأرش جرح أو نحوه ، أو قصاص من جرح أو نحوه ، وقد خرج حارثة بن بدر محارباً ثم تاب وأصلح قبل القدرة عليه ، وسئل عنه على وهو امام فقال : تقبل توبته ولا نطالبه بشيء ، فقيل : لا يطالب الموحد المحارب اذا تاب قبل القدرة عليه بشيء ، وقيل : يطالب لا يطالب المشرك بذلك قطعاً ،

(وتقطع يمنى سارق من رسغه) كما فعل رسول الله وابو بكر وعمر ، وهو مجمع عليه ، روى ان رجلا سرق رداء صفوان فامر علي بقطعه من المفصل وهو الرسغ ، وذلك لأن البطش بالكف ، وما زاد من الذراع تابع ، ولذا وجب في الكف دية اليد ، وفيما زاد قيل : حكومة •

وذكر الشافعى عن على: انه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ، ويقول : استحيى من مثله أن أتركه بلا عمل ، ورد على على بأن اليد لا تطلق حقيقة على الاصابع لغة ولا عرفا ، وهي عن الجمهور من الكوع ، ونقل بعض" الاجماع عليه في القطع وسببه كذلك ،

(ولو عبدا أو مشركا أو انثى أن خرج من حرز) هـو الموضع الذى يحرز فيه عادة كدار وحانوت وسفينة وظهر دابة ، قال ابن حجر ، السرقة _ بفتح فكسر ، أو بفتح فاسكان ، أو بكسر فاسكان - الأخذ خفية ، وعرقت

ما قيمته اربعة دراهم فاكثر ، وهو ربع دينار على المختار ، وقيل : خمسة ، ولا تقطيع خمس الا في خمسة ، وقييل : عشرة ، • • • •

باخذ شيء خفية ليس الكخفه أخفه ، ومن اشترى المرز وهم الجمهور زاد : من حرز مثله •

وقال ابن بطال : الحرز مستفاد من السرقة ، يعنى فى اللغة ، ولم يشترط الظاهرية ، والبصريون من المعتزلة الحرز لآنه لم يذكر فى الحديث ، ويسقط احتجاجهم على ما قال ابن بطال من أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة لغة (ما قيمته اربعة دراهم فأكثر وهو ربع دينار على المختار) وهو مذهبنا ومذهب الشافعية ، وهو المنقول عن بعض الصحابة على أن دينار الدماء ستة عشر درهما ، وقيل : هو اثنا عشر وهو المشهور فربعه ثلاثة دراهم .

(وقيل :) ان اخرج من حرز (خمسة ، ولا تقطع) اصابع (خمس) مع الكف (الا في) دراهم (خمسة ، وقيل :) ان أخرج (عشرة) وهو قول أبى حنيفة ، وقيل : يقطع في القليل والكثير .

وعن ابن بنت الشافعى: الا ان كان القليل تافها ، وقيل: لا يجب الا فى أربعين درهما أو أربعة دنانير ، وقيل: فى درهمين ، وقيل: فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ ثلاثة ، وقيل: فى ثلاثة ، وهو قول عن أحمد ومالك ، وقيل: مثله الا أنه ان كان المسروق ذهبا فنصابه ربع دينار ، وان كان غيرهما ، فان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع والا لم يقطع ولو كان نصف دينار ، وهو المشهور عن مالك ، ورواية عن أحمد ، وقيل: مثله الا ان كان المسروق غيرهما قطع به اذا بلغت قيمته احدهما ، وهو

ان أقر" أو شهد عليــه عـدلان ، • • • • • • •

المشهور عن احمد ، وقيل : مثله ، لكن لا يكتفى باحدهما اذ كانا غاليين ، فلو كان احدهما غاليا فالمعول عليه عند بعض المالكية هو ، وقيل : دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض ، وقيل : ربع دينار فصاعدا من الذهب ، ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض لأن الذهب ثبت في حديث عائشة بالتحديد فبقى غيره على حاله ،

قالت عائشة ـ رضى الله عنها ـ : قال رسول الله عنها : « تقطع اليد السارقة فى ربع دينار فصاعداً » (١) ، وفى رواية عنها : تقطع يد السارق فى ربع دينار ، وعنها : ان يد السارق تقطع على عهد رسول الله على مجن حجفة أو ترس المجن ـ بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون ـ ، والحجفة ـ بحاء مهملة فجيم مفتوحتين ـ هى الدرقة عطف بيان على المجن ، وهو ماخوذ من جنه ستره ، نههو الدرقة ، وهى من خشب أو عظم وتلف بالجلد ، والتأرس ـ بضم فاسكان ـ كالحجفة الا أنه يطاق فيه بين جلدين ، وقيدهما بمعنى واحد ، والغالب أن ثمنه لا ينقص عن أربعة دراهم ،

وفى رواية عنها : عطف حجفة على المجن بـ « أو » ، وعن عبد الله ابن عمر : أن رسول الله على قطع فى مجن ثمنه ثلاثة دراهم وذلك ثابت (ان اقر او شهد عليه عدلان) ومن اتهم بالسرقة فحبس واقر فى الحبس ، فان كان ذاعرا ، أعنى شريرا ظاهر الفسق حكم باقراره ، قال العاصمى :

وحكموا بصحية الاقرار من ذاعر حبس لاختبار

⁽۱) رواه مسلم وأحمد وأبو داود •

فلا يعد حبسه اكراها على الاقرار ، وان اقر" بالقتل او السرقة بعد تهديد وكان ذاعرا حكم باقراره ، وقيل : حتى يقر وهو آمن ، وان اقر بالقتل فلما جاء القصاص قال : لم اقتله ولكن رأيت من قتله ، لم ينفعه رجوعه ومن اعترف طائعا حكم عليه اجماعا ، قال العاصمى :

ويقطع السارق باعــتراف او شاهدى عـدل بلا خلاف

وشرط الشهادة أن لا تختلف بالمسروق أو المكان أو الزمان ، فلا قطع ان قال شاهد : سرق كبشا والآخر سرق نعجة ، أو قال احدهما : من موضع كذا أو في وقت كذا والآخر بخلاف ذلك ، وان أقر "ثم رجع ، فان رجع لشبهة درىء عنه الحدد " ، وان رجع لغيرها فقيل : يحد " ، وقيل : لا ، ويغرم ما سرق ؛ قال العاصمى :

ومن أقسر ولشبه " رَجَع " رندء عنه الحد في الذي و تقع " وذكروا في نفذها قولين والعزم واجب على الحالين

وان اقر " العبد بالسرقة قطع ، ولا غرم الا ببيان ، قال العاصمي :

والحد لا الغرم على العبد متى اقسر بالسرقة شرعا ثبتا

ولم يؤخذ بالغرم لأنه على سيده لا على نفسه ، قالت عائشة _ رضى الله عنها _ قال رسول الله في : « لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا » (١) .

⁽۱) تقدم ذکره .

وفى رواية: تقطع يد السارق فى ربع دينار فصاعدا ، وفى رواية: اقطعوا فى ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك ، وعن ابن عمر أن النبى على قطع فى مجن ثمنه ثلائة دراهم ، وعن أبى هريرة قال النبى على لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده ؛ الى بيضة الحديد ، وذلك اذا بلغت قيمة البيضة أو الحبل ربع دينار م

واذا صحت السرقة باقرار أو شهادة قطعه الامام ولو شريفاً ، وعن عائشة ـ رضى الله عنها ـ ان رسول الله على استشفع في حد من حدود الله فابى ، ثم قام واختطب فقال : « أيها الناس انما أهلك من قبلكم أنهم كانوا أذا سرق فيهم شريف تركوه ، وأن سرق فيهم ضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » (١) ، ويجوز الشفاعة في الحد قبل أن يصل الوالى ، ومن حديث الزبير مرفوعاً : اشفعوا ما لم يصل الى الوالى فعقا فلا عفا الله عنه ؛ وأول ما تحكم بقطع السارق في الجاهلية الوليد بن المغيرة ، وأمر الله بقطعه في الاسلام ، وأول سارق قطعه رسول الله ين الاسلام من الرجال الخيار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الاسد من بنى مخزوم •

وقطع ابو بكر يد الفتى الذى سرق العقد ، وقطع عمر يد سمرة أخى عبد الرحمن بن سمرة ، وعن أبى أمية المخزومي قال : أتى رسول الله عليه المصلف المسترف اعترافا ولم يوجد معه متاع ، فقال رسول الله عليه : ما اخالك

⁽۱) بتنق عليه ٠

سرقت ؛ قال : بلى ، فاعاد عليه مرتين او ثلاثا ؛ وعن ابى هريرة قال : اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ·

والمذهب انه اذا قطع غرم أو يغرم قبله ما سرق ، وعن عبد الرحمن ابن عوف رضى الله عنه أن رسول الله على قال : « لا يغرم السارق اذا أقيم عليه الحد » (١) ، وعن جابر بن عبد الله : جيء بسارق الي النبي فقال : « اقتلوه ، فقال : يا رسول الله انما سرق ؛ قال : اقطعوه ، فقطع ، ثم جيء به الثانية فقال : اقتلوه ، فذكر مثله ، ثم جيء به الثالثة فقال : فقال ، ثم جيء به الرابعة كذلك ، ثم جيء به الخامسة ، فقال : اقتلوه » (٢) ، وذكر الشافعية أن القتل في الخامسة منسوخ ، والمراد بالايدي الايمان ، وقد قرأ ابن عباس : فاقطعوا أيمانهما ،

والقطع عندنا وعند سائر الأمة من الرسغ لأنه على اتى بسارق فامر بقطع يمينه منه ، وقالت الخوارج : القطع من المنكب ، وان سرق قطعت يده اليمنى ، وان عاد فاليد اليسرى ، وان عاد فالرجل اليسرى ، وان عاد فالرجل اليمنى ، وان عاد فلرجل اليمنى ، وان عاد ضرب وحبس ، وقال ابو حنيفة : لا قطع في الثالثة ولا في الرابعة بل يضرب ويحبس .

وفى « اثر » : اعلم ان الواجب اولا قطع اليمين ، فان قطعت الشمال فلا يزاد على ذلك ، قال قتادة والشعبى ، وقال مالك : ان قطعت خطا

⁽۱) رواه ألترمذى والنسائى ،

⁽٢) رواه الطبرائي .

فله ديتها ، ولا تقطع يمناه ، وان قطعت عمدا فالقصاص أو ديتها ، ثم تقطع يمناه ، وكذا قال أبو حنيفة ؛ والقولان عند الشافعي واحمد ·

والجمهور ان السارق تقطع يمناه ، وان عاد فرجله اليسرى ، وان عاد فيده اليسرى ، وان عاد فرجله اليمنى ، عملا باية المحارب وفعل الصحابة وياية السرقة فهما انها في المرة ، فان عاد قطع حتى لا يبقى ما يقطع ، فان عاد عزار وسجن ، وعن الزهرى : يقطع في المخامسة ،

وعن أبى بكر: تقطع اليد بعد اليد ، والرجل بعد الرجل ، وكذا نقل عن عمر ، ولا يصح ذلك عنهما ؛ وقيل : تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا قطع ؛ وعن النخعى كانوا يقولون : لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد ياكل بها ويستنجى .

وروى أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة ، فقال له على : أخرجه واحبسه ، ففعل ؛ وهو قول النخعى والشعبى وأبو ثور والأوزاعى ، وقال عطاء : لا يقطع شيء من الرجلين على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية .

قال ابن عبد البر: حديث القتل في الخامسة منكر لا يسقط القطع عندنا وعند الأكثر ، قيل: لأن فيه حق المخلوق ، وكذا القطع لا يسقط به الغرم بالأولى لأن الغرم حق المخلوق ، والحق أن القطع حق شه شرع ردعا عن السرقة ، وقيل: أن كان موسراً حين سرق أخذ بالغرم ولو قطع والا فلا أن قطع ، وقيل: يغرم أن أيسر ودام يسره حتى قطع ، وأما من

لم يقطع أو سرق مالاً قطع به فالغرم باجماع الامة واجب ومأخوذ ، وقيل : ان وجد ما سرق ولم يتلف غرم باتفاق ولو قطع مطلقا ، قال العاصمى :

فانـــه يرد باتفــاق وكل ما سرق وهو باقى وحيثما المارق بالحكم قطع فبالدى سرق في اليسر تبع

وزعم بعض" عن مجاهد أن قطع يد السارق توبة اذا قطعت فقد حصلت التوبة ، وقال الشافعي : اذا تاب السارق قبل أن يلتبس الحاكم بأخذه فتوبته تدفع عنه القطع قياسا على توبة المحارب •

وعن جابر بن زيد أنه عليه قطع يد سارق فلما قطعه قال له : أن يمينك سبقك الى النار ، فان تبت رد الله عليك يمينك ولا يتبع جسدك أو"له ؛ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه على سئل عن الاملة اذا زنت ولم تحصن ، فقال : « ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضفير » (١) ، قال الربيع : يعني بحبل ٠

ومن ادعى سرقة على من لا يتهم بها لفضله الغيت دعواه ، ومن إدَّعاها على من يتهم أو° لا يعرف حاله حلف له وحبس وضرب قبل الحلف 'أن قويت تهمته ، والضرب والحبس بحسب قوة التهمة ، قال العاصمي :

وان یکن مطالباً من یتهم

ومدع على امرىء بالسرقة ولم تكن دعسواه بالمحققة فان يكن مدعياً ذاك على من حاله في الناس حال الفضلا فليس عن حاله يكشف ولا يبلغ بالدعسوى عليه امسلا فمالك بالضرب والسجن حكم

⁽٢) تتدم ذكره •

وهل يجوز اقرار عبد فيما يتلف نفسه أو بعضها كقتل أو قطع أو لا أذ هو مال ؟ قولان ؟ لا مختلس ، وهو السارق من المرعى أو من الجبال أو البرارى ما لم يخرج من المراح ، كالدوار أو من الخزائن أو من المرابط ،

ويحبس من لم يعرف حاله ولا يطال ، ورى أنه على حبس رجلا اتهمه بسرقة لغيره وقد صحبه فى السفر ، وقيل : فيمن قويت تهمته وعرف بذلك أنه يسجن حتى يقر أو يموت ، والمشهور أنه يطال حبسه ، ففيل : انه يضرب بعد ، وقيل : لا ، وهو الحق .

(وهل يجوز اقرار عبد فيما يتلف نفسه) ، اى فى الامر الذى يكون متلفا لدفسه (أو بعضها كقنل أو قطع) لانه مكلف بالغ (أولا ، أذ هو مأل) مملوك فلا تعبل دعواه فى نفسه ؟ (قولان) ، وأما اقراره فيما لا يتلف نفسه أو بعضه فجائز (لا مختلس) بالجر عطفا على سارق ، اى يقطع يمنى سارق ان أخرج من حرز لا مختلس (وهو السارق من المرعى أو من المجبال أو البرارى) أو الطرق (ما لم يخرج) ما لم يخرج ما أخذ ـ بضم الياء وكسر الراء ـ (من المراح) ، أى الموضع الذى يروح اليه الغنم أو غيره ، أى يرتاح أو يجيئه فى الرواح ، ولكن غير الرواح مثله وهو اسم من الدوار (كالدوار) ، أى كالفريق من البيوت الدوار عظيماً أو لم يكن مراحا .

(او من الخزائن) جمع خزانة ، والمراد ما يخزن فيه ولم يكن حرزا كالمطامير والدفين ، (او من المرابط) أى من المواضع التى تربط فيها الدواب ، فاذا أخذ شيئا من تلك المواضع قطع ولو كانت في المرعى او الجبل أو البرية •

ولا خائن وهو من يدخل باذن فيسرق امتعة بخيانة ، ولا سارق من اصحابه وهو معهم ويعاقبون ، وقطعت يد من سرق صغيرا أو دابة لها راع ، ويزاد رجله من خلاف أن كابر ، لا أن سرقها مع راعيها أذ هو بالمختلس أقرب وأشبه ولم يخرج من حرز فيكون سارقا الا أن كابر فيكون محاربا .

(ولا خائن ، وهو من يدخل باذن فيسرق امتعة) او حيوانا او غيرها (بخيانة) ، لان الاذن له في الدخول صير المحل الذي اخذ منه غير حرز ، (ولا سارق من أصحابه وهو معهم ويعاقبون) بالتعزير أو النكال ، اى المختلس والخائن والسارق من اصحابه بتاديب او اكثر ، (وقطعت يد من سرق صغيراً) حرا او عبدا (أو دابة لها راع) لا دابة لا راعي لها أو ضالة ، والراعي وقائم الصبي كالحرز ،

(ويزاد رجله) ، اى قطعها (من خلاف) ، اى مع مخالفة ، بأن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى (ان كابر) زاجره او مانعه (لا ان سرقها مع راعيها اذ) سرقها مع راعيها اذ) سرقها مع راعيها ان كابر فيكون يخرج من حرز فيكون) ، اى فضلا عن أن يكون (سارقا الا أن كابر فيكون مجاربا) فيحكم عليه بحكم المحارب ، وتقد م أنه لا قطع على جاحد لنحو الوديعة ، وذكر الترمذى وصححه : « ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع » .

وشرط بعض قومنا في السارق أن يكون ملتزما بالاحكام عالما بالتحريم مختاراً بغير أذن وأمالة ، فلا يقطع حربى ولو معاهداً ، ولا صبى ومجنون

ومكروه وماذون له واصل وجاهل بالتحريم لقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء ، ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى ، وقال الحنابلة : يقطع بجمد عارية وسرقة ملح وتراب واحجار ولبن وكلا وزيد طاهر وبلح وصيد لا بسرقة مساء وزبال نجس ، وبسرقة مجنون ونائم واعجمى لا يميز ولو كان كبيرا ، وعند المالكية : يقطع بسرقة طفل من حرز مثله بان يكون في دار اهله .

ولا يقطع العبد من سيده خلافا لداود ، ولا يقطع الآب بالسرقة من ابنه ، وزاد الشافعى : البجد ، وزاد أبو حنيفة : كل ذى رحم ، واختلفوا في الزوجين ولا المضطر بالجوع ، وقال أبو حنيفة : لا قطع في الطعام ولا فيما أصله مباح كحطب من حرز ولا سارق ماله فيه ملك كمشترك أو شبهة ملك كمرتهن ومن له دَين ممن عليه الدين والأجير من مستأجره ، واختلف في سارق من الغنم له فيه نصيب .

وزعم ابو حنيفة انه لا قطع فى مصحف وكفن من قبر ، وان سرق جماعة نصابا ولم يكن فى نصيب كل واحد نصاب قطعوا خلافا لابى حنيفة ، ولا قطع على من سرق من غير حرز خلافا للظاهرية ، ولا يقطع سارق قناديل المسجد خلافا للشافعى .

واختلف فيمن سرق من بيت المال ولا الثياب من حبل الغاسل ، ولا الضيف من بيت أذن له فيه ، وأن سرق من خزانة قطع ، ولا في شجر أو ثمر معلق فيه ، وقال أبن حنبل والظاهرية : يقطع المختلس ، ولا قطع في الغصب ولا في الجناية ، ولا يقطع في الجحود خلافة لابن حنبل والظاهرية ،

وعن الحثفية : لا قطح فيما اصله مباح ولا فيما يسرع اليه ، وعن انس أن النبي التي برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين ، قال : وفعله أبق بكر فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن بن عوف ، أخف الحدود بمانون ، فامر به عمر رضي الله عنه ، وعن على في قصة الوليد بن عقبة ، خلم النبي على أربعين ولبو بكر أربعين وعمر ممانين وكل سنة ، وهذا احب الى .

وفي هذا المحديث ان رجلاً رئى يتقيا الخمر فقال عمر : انه لم يتقيبًاها حتى شربها ، وعن النبى على قال في شارب الخمر : « إذا شرب فأجلدوه ، ثم أذا شرب الثالثة فأجلدوه ، ثم أذا شرب الرابعة فأضربوا عنقه» (١) ، وقتله في الرابعة منسوخ ،

وعن ابن عباس – رضى الله عنهما – : كان النبى على ينبذ له الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد أما كان مساء الثالثة شربه وسقاه ، فان فضل شيء أهرقه ، وعن عائشه – رضى الله عنها – : لما نزل على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن ، فلما نزل أمر برجاين وإمراة فضربوا الحد .

وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة : لقد ادركت ابا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم فلم يضربوا الملوك في القذف الا اربعين ، ولا حد على شرب مجنون أو صبى أو مشرك أو مكرة على شرب ، قيل : أو مضطر لعصة ، ولا على من لم يعلم التحريم حد ، وقيل : لا ،

⁽١) رؤاه أنسلم والوا داود .

وان شرب دما اختلف فيه ، فقيل : لا بحد ، وقيل : يحد ولو رآه حلالا ، وهو ثمانون للحر وأربعون للعبد وقال الظاهرية : هما سواء ، ويجزى حد عن جنسه الداخل فيه ، وتستوفى كلها ان تعددت كالزنى من غسير المحصن والشرب الا القذف والشرب فيدخل تحته ، ويحد الوالد بقذف ولده ، والقذف هـو بالزنى ، ويحد فيه القاذف ثمانين والعبد أربعين ، وقال الظاهرية : ثمانين .

والتعريض كالتصريح ، وقيل : لا ، وان قال : أردت به القذف والتصريح ، وكذلك التعريض اذا رجع للزنى كنفى النسب للآب لا للآم ، وأما القذف بما يكره المقذوف غير الزنى فيؤدب فيه ، وأن قذف جماعة حد لكل واحد حدا ، وقيل : حدا واحدا ، وقيل : أن جمعهم بكلمة فواحدة كقوله : يا زناة ، والا فلكل واحد حد ، وأله أعلم ،



فهرس الجزء الرابع عشر شرح النيل وشفاء العليل (شسان)

موضـــوع
فصل : فيما يعلم به الباغي
باب : في الاستعانة على الباغي وجناية الجيش
فصل : أن خرج على قصد القتل أو الأكل
باب : فيما يجوز لمن جاز عليه البغاة
باب : في القتال والهجوم
فصل: ان ساق باغ ما اخد واخلطه بماله
حفصل : جاز اتباع باغ وقتله على اخذ المال
باب بملى وجوب دفع الانسان عن نفسه وجواز الدفع للباغي وندبه
باب: في استقتال من حل قتله
باب آخر : في البغي
باب آخر : في البغي
فصل : فيما يعلم به مراد باغ
باب : لاتحق الفئتان
فصل : لا يكون بغى بعض عسكر على غيره بغيا للبعض الآخر
باب : في السالب
باب : ان سار قوم بطريقهم فراوا مخوفاً فلهم جمع أموالهم وأصحابهم
باب: في التقاء السرايا

صفحة	موضـــوع
701	باب: في عقد الصحبة واحكامها
777	ياب: في الفتنة
۲۸۰	فصل: لا يقتل باغ اختلط بذوى فتنة بحتى يفرز
747	باب آخر: في الفتنة
W • V	باب: في المحرب المحقة والمبطلة
	فصل : لا تقع هدنة من فتنة سبقت بخاصة
٣١٠	بل عهود ومواثيق على 'صلح
***	بابي: فيما استوى الناس اليه
440	باب,: في أواخر التبيين
408	فصل : ان تعدد الولي
709	باب : في الدفاع أيضا
777	بابُ : يحاذر في دفاع باغ
***	خاتمة : يقتل مرتد ان لم يتب
	1 '

•

1



overted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مطابع سنجل العرب







